



سلطنة عمان  
وزارة التراث القومي والثقافة

# بيان الشعر

تأليف  
العلامة محمد بن إبراهيم النكدي

الجزء التاسع والأربعون  
والخمسون

الطبعة الأولى

١٤١٣هـ - ١٩٩٣م









سلطنة عُمان  
وزارة التراث القومي والتعليم

General Organization of the Alexandria Library (GOAL)  
*Distibution Alexandria*

# بيان الشريعة

تأليف

العالم محمد بن إبراهيم الكندي

الجزء التاسع والأربعون : لا سكندرية

والخمسون : ألف

رقم التسجيل : ٥٩-٦

الطبعة الأولى

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م



**الجزء التاسع والأربعون من كتاب بيان الشرع  
الجامع للأصل والفرع تأليف العلامة الجليل  
محمد بن أبراهيم بن سلمان الكندي  
رضى الله عنه**

قال المحقق

قد انتهى والحمد لله استعراض الجزء التاسع والأربعين من كتاب بيان الشرع ويبحث احكام الصداق ومقداره وما لا يتم الواجب الا به وفي التزويج إذا وقع على غير صداق معلوم أو غير معلوم وفي اختلاف الزوجين في الصداق وفيما يبطل به الصداق وفي عطية المرأة لصداقها بطلب من زوجها أو غير طلب وفي الضمان بالصداق وما اشبه ذلك والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

بقلم سالم بن حمد سلمان الحارثي  
شهر ذي الحجة الحرام سنة ١٤٠٥هـ





بسم الله الرحمن الرحيم

## الباب الأول

### في حد الصداق ومقداره

عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق عبدالرحمن السلماني قال خطب(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وانكحوا الأيامى منكم قالوا يا رسول الله ما العلائق منهم قال ما تراضى عليه أهلهم . والعلائق الصدقات . وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الصداق فقال ما تراضى عليه الأهلون . وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه أجاز نكاح امرأة على نعلين والله أعلم . وروى عنه أنه أجاز النكاح على خاتم حديد . والصداق ما اتفقوا عليه مما أكثر من ذلك والتزويج على الصدقات المجهولة كلها جائزة بالغنم والعبيد والنخل وما ذكر من التزويج يثبت به ولها الوسط من ذلك . وكل من لم يسم لها صداق رجعت إلى صداق المثل، وإن تزوج على دراهم ودينانير فجائز . وعلى حق أجل فجائز . وعلى عاجل فجائز . قال أبو سلمة قلت لعائشة يا أمه كم كان أصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه . قالت اثني عشر وقية . وقيل أن عمر تزوج أم كلثوم إبنة علي بأربعين ألف درهم . وأن ابن عمر أصدق صفية عشرة آلاف درهم . وكان ابن عمر يزوج بناته على عشرة آلاف درهم . وروى أنالحسين تزوج امرأة فأرسل إليها مائة جارية مع كل جارية ألف درهم . وعن ابن عباس أنه تزوج شميلة على عشرة آلاف درهم . وتزوج أنس بن مالك على عشرة آلاف درهم والصداق بقليل وكثير جائز . وأجاز موسى بن علي تزويج امرأة على أربعة دنانير . وذلك أنه كان قد دخل بها فلم يروا فرقة . وعن موسى أنه قال أقل ما يجوز النكاح عشرة دراهم . وقال وائل نواة من ذهب . وقال من قال ما يجب به القطع . وقال أبو محمد عن عمر بن الخطاب رحمه الله . خطب الناس فقال من بلغني

أنه من أصدق امرأته فوق ما أصدق النبي صلى الله عليه وسلم نساءه عاقبته ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم ما أصدق نساءه ولا أحداً من بناته أكثر من اثنتي عشرة أوقية . ولو كان غلاء المهور مكرمة لاختص الله نبيه . وما سبق إليه نبيه . فقالت امرأة من الناس يا بئى الله أن يجعل إليك ذلك ولا إلى الخطاب تعني والده . فإن الله تعالى يقول . وإن اردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً . فقال عمر أصابت المرأة وأخطأ الأمير . وفي موضع آخر أن عمر قال عند قول المرأة له هذا رحم الله عمر كل يخاصم عمر حتى المرأة . واختلف الناس في القنطار فقال قوم ألف دينار . وقال قوم ألف ومائتا دينار . وقال قوم مئلاً مسك ثم ذهب . والوقية أربعون درهماً . قال أبو محمد لا ينعقد النكاح عندي بأقل من عشرة دراهم . والاتفاق حجة والاختلاف ليس بحجة . ودليل الاتفاق أهدي . وتسمى الصدقات العلائق . سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما العلائق بينهم فقال ما تراضى عليه أهلوه . والهبة لا تجوز أن تهب المرأة نفسها للرجل بغير صداق ولأولي ولا شاهدين . وإنما جازت الهبة للنبي صلى الله عليه وسلم وحده خص بذلك وحده دون أمته وذلك قوله تعالى { وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين } . فإنها كانت امرأة من بني عامر ابن لؤي يقال لها أم شريك بنت جابر كان عهد النبي بها وهي بمكة ذات جمال وشباب وكانت عند رجل من الأسد يقال له أبو شريك فاصيب زوجها فهاجرت إلى المدينة فأسلمت وكانت امرأة سيدة تغشي ويتحدث عنها . فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبها وهو يرى أنها كما عهدها بمكة فقالت نعم يارسول الله بغير صداق فلما اتاها رسول الله صلى الله عليه وسلم رآها قد خلت ودخلت في السن وكانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم من دون المؤمنين لا تحل امرأة هبة بغير صداق إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم . قال الكلبي كان من حديث أم شريك حين أسلمت وهي بمكة وكانت إحدى نساء

قريش من بني عامر بن لؤي وكانت تحت أبي شريك الدوسي فلما أسلمت جعلت تدخل على نساء قريش سرّاً فتدعوهم إلى الاسلام وترغبهن فيه حتى ظهر أمرها بمكة فأخذها أهل مكة فقالوا لها لولا قومك لقتلتك وفعلنا بك ولكننا نسيرك إليهم . قالت فحملوني على بعير ليس تحتي شيء لا وطء ولا غيره وتركوني ثلاثاً لا يطعموني ولا يسقوني . قالت فلما أتت على الثالثة حتى ما في الأرض شيء أبصره فنزلوا منزلاً ذات يوم فكانوا إذا نزلوا منزلاً أو ثقوني في الشمس فكانوا هم في الظل وجلسوا عني الطعام و الشراب فلا يزال ذلك حالي حتى يرتحلوا قالت فبينما هم قد نزلوا منزلاً أو ثقوني في الشمس إذ أنا ببرد شيء على ظهري فتناولته فإذا هو بدلو ماء فشربت منه شيئاً قليلاً ثم رفع فصنع بي ذلك مراراً ثم تركت حتى شربت ثم صب سائره على جسدي وثيابي فلما استيقظوا إذا هم بشري الماء ولأوني حسنة الحال فقالوا أحللت سقانا فشربتي . قلت ما فعلت ولكن الأمر كذا وكذا فحدثتهم به فقالوا والله لئن كنت صادقة لديناك خير من ديننا فلما نظروا إلى اسقيتهم وجدوها كما تركوها فاسلموا عند ذلك . قالت فاقبلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فوهبت نفسي له بغير مهر فرأني كبيرة فخلاً سبيلي .

**مسألة :** وعن امرأة وهبت نفسها لرجل وأشهدت على ذلك قال ان دخل بها وجب عليه الصداق مثل صداق نساءها إلا أن ترضى منه بدون ذلك .

**مسألة :** وعن رجل مصلي تزوج امرأة نصرانية على خمسين أصل ثم قال لا بأس بذلك .

**مسألة :** من الزيادة المضافة من الضياء قال أبو عبيدة في حديث النبي صلى الله عليه وسلم لم يصدق امرأة من نساؤه أكثر من اثني عشرة وقية ونش قال مجاهد الوقية أربعون درهماً والنش عشرون والنواة خمسة دراهم . وأنشد من نسوة فهو رهن النش .

## الباب الثاني

### في الصداق

عن أبي الحواري وعن رجل وفي زوجته حقها من الصداق وأراد أن تشهد له أنها استوفت كيف تكون الشهادة منها واللفظ في ذلك حتى تبنت له بتلك الشهادة فإذا أشهدت له أنها قد استوفت صداقها عاجله وأجله الذي عليه لها وهي عارفة به فقد ثبت بهذه الشهادة وإن سمعت بصداقها كم هو فهو أثبت .

**مسألة :** وعن امرأة زوجت نفسها بشهادة الشهود ثم أن الرجل طلقها قبل أن يبلغ وليها النكاح فيمضيه أو ينقضه . قال إن كانت اشترطت رضاء وليها فلا مهر لها . وإن لم تكن اشترطت رضاء وليها فهي خليقة أن تدركه بالمهر .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة فحبس عنها زماناً ثم طلقها قال عليه مهرها كامل ولاعدة عليها .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة عن أربعة آلاف درهم تركه والف جهازها وألف خادم فحمة بمائة أو بمائتين قال إذا رضوا فلا بأس .

**مسألة :** وعن رجل زوج ابنته وشرط خادماً على ألف درهم وجهازها بألف وألف تكرمة فلما بلغ ابنته رضيت التزويج وقالت لم أذن لأبي يترك شيئاً هل لها ذلك . قال ليس لها أن تكره ما صنع أهل بلدها إذا كان ذلك جائز بينهم .

**مسألة :** وسألته عن رجل تزوج امرأة فنظر إلى بطنها وشعرها ثم طلقها . قال لها نصف الصداق . قلت فإن نظر إلى فرجها أو مسه بيده أو بفرجه ثم بعد ذلك طلقها ولم يجمع قال لها صداقها كامل ولاعدة عليها .

**مسألة :** وسألته عن قوم أرادوا أن ينكحوا امرأة فتراضوا على

أربعمائة ثم أحبوا ان يكون النكاح على وصيف لا أحسبها في السماع وأشهدوا قبل النكاح على أربعمائه غير أنه سما بالوصيف فقال النكاح الوصيف وسقطت الأربعمائة وإنما المهر على ما شهد به الناس في الظاهر أو يعقد عليه النكاح . قلت فهل لها أن تأخذ الأربعمائة ان طلقت ان اعطاها وهي خير من وصيف . ولو علم أنها خير من وصيف لم يعطها فيما نراه قال لتأخذ ما أعطاه . وليس عليها أن تعلمه السوق وما ثمن الوصيف فيها .

**مسألة :** وقد كان يبلغنا إنه انما رجل خدع امرأة عن صداقتها فاعطته اياها ثم طلقها فكان بعض الفقهاء يقول لم تعطه ليطلقها فليرد عليها ما أعطته .

**مسألة :** وعن أبي الحواري وسألته عن رجل تزوج امرأة فولدت عنده ولدين ثم هلكت المرأة وتزوج من بعدها امرأة بصداق فوقع بينه وبين امرأته هذه مثاورة . فقال الرجل اشهدوا أن كل مال كان لي فهو لولدي هذين بحق على لوالدتهما ثم مات الرجل ولم يعلم أنه نزع المال من ولديه وخلف مالا هل لولديه إذا سمعنا منه بهذا القول أن يأكل هذا المال الذي خلفه والدهما ولا يعطينا منه زوجته التي بعد والدتهما شيئا . قال هو لمن سمع منهما والده يشهد بهذه الشهادة أن يأكل المال ولا يجوز لمن لم يسمع والده أن يأكل هذا المال إلا بشاهدي عدل وانما يأكل الذي يسمع والده يشهد بهذه الشهادة خصته من هذا المال .

**مسألة :** وسألته عن رجل خطب امرأة ثم ان والدها أخذه بتفقتها هل له ذلك .

فقالوا ان شأوا أن يعطوا الرجل امرأته تكون معه ينفق عليها ويكسوها ويؤدي إليها وان شأوا ضربوا له أجلا فإذا انقضى أجل أخذه بتفقتها يؤمذ وأداها .

**مسألة :** وسألته عن رجل تزوج امرأة ثم انه طلقها وأعطاه من صداقتها دينارا ثم جاءت القرامطة فسأقت النساء وانقلب الرجل وقعدت

المرأة إلى يومها هذا وخلقت ولداً غلاماً ولها أب ولها زوج آخر غير أبي الولد ولها جدة من قبل أمها ما خلاصه من ذلك والولد ولدة فعلي ما وصفت فإذا لم يصح موت هذه المرأة بشاهدي عدل فالحق عليه وليس للورثة شيء ويوصي به إذا حضره الموت إلا إنا نرى أن إذن له الورثة أن يسلم هذا الحق إلى أب المرأة فيسلمه إلي أبيها برأ من ذلك أن شاء الله . لقول النبي صلى الله عليه وسلم «أنت ومالك لأبيك» وإن لم يأذن له الورثة فلا يسلم إلى أبيها شيئاً حتى يصح موت المرأة والورثة هم والده والأولاد فإذا أذن له هؤلاء أن يسلم الحق الذي له .

**مسألة :** وعن امرأة مرضت وقال لها زوجها لك على مائة نخلة ما تفعلي في أمري أو قال ما تفعلي فيها أو قال أحب الخلاص منها . فقالت المرأة قد تركتها لك بحق لك على أو قالت بحق لك أو قالت بحق أو بقيامك علي . قلت ما ترى يجوز في هذا له أو لا يجوز شيء من جميع هذا . فعلى ما وصفت فليس أرى هاهنا طلباً . فإن تركت له صداقها على ما وصفت لك في المسألة الأولى فقد برئ منه ونرجو أنه تخلص بذلك . وقد بلغنا عن بعض الفقهاء أنه قال ليس له أن يعرض لامرأته في مالها . فإن كان ذلك تعريضاً منه لهذا فعلى هذا القول هذا مثل الطلب ولا يبرأ منه على ذلك . وإن لم يكن تعريضاً منه لها في ترك صداقها فقد برئ . وفي بعض القول لا نرى . ذلك بمنزلة الطلب ونرجو له قد برأ من صداقها والله أعلم .

**مسألة :** ومنه وعن رجل عليه مائة نخلة لزوجته طلب اليها في صحتها أن تأخذ منه خمسين نخلة بالقيمة بمحضر من صلحاء البلد ثم لم يعلم الزوج أنها رجعت فيما تركت له حتى ماتت أو مات هو قلت ما ترى قد برأ من حقها . فعلى ما وصفت فإن طلبت الرجعة في حياته كان لها ذلك وكان لها صداقها تاماً لأنه قد طلبه اليها وإن مات ثم طلبت لم يكن لها ذلك وقد برأ . وكذلك؛ أيضاً أن ماتت المرأة ولم تطلب فقد - ياض بالاصل - لها هي خاصة في حياة الزوج . قال غيره ومعني أنه في بعض

القول أن لها هي الرجعة عليه وعلى ورثته وليس لورثتها رجعة عليه . ولا على ورثته .

**مسألة :** وعن امرأة جرحت رجلاً جرحاً ايتزوجها عليه . قال لا إلا أن يعلم كم للجرح ثم يتزوجها على أثره .

**مسألة :** ومن جامع أبي محمد واختلفت الأخبار في مقدار ما ينعقد به النكاح من الصداق . واختلفت الروايات في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أجاز نكاحاً على خاتم حديد وروي أن امرأة جاءت فقالت اني وهبت نفسي لك فلم يقبلها وأطال السكوت فقال رجل يا رسول الله فزوجنيها ان لم يكن لك فيها حاجة . فقال له أعندك شيء تصدقها فقال ما عندي إلا ازاري ان دفعته اليها بقيت عريانة فقال زوجتكها على ما عندي من القرآن . فاختلف الناس في معنى هذا القول فقال قوم معنى ذلك تعظيماً لقراء القرآن لا على أن القرآن الذي يعلمه الرجل وصار في صدره صداقها إذ القرآن لا ثمن له ولا أن القرآن بدل من شيء وأن له ثمناً فجعله النبي عليه السلام صداقاً لها . وقال بعض معنى ذلك أن يعلمها ما كان يعلمه من القرآن ومما علمه النبي عليه السلام إياه فجعل صداقها عنده على تعليمه إياها ذلك لأن لعنائه واقامته على ذلك عوض يستحقه وذلك العوض يكون صداقاً لها عليه . وهذا الذي ذهب اليه اصحابنا . واجمع الناس علي جواز النكاح والعقادة بغير صداق مذكور . وأن المرأة إن رضيت فلها صداق مثلها فدل على أن هذا أن الفرج لا يستباح بغير صداق . واتفقوا فيما يثبت من الصداق المسمى في عقد النكاح فقال قوم ما يستحق ثمنهن . وهو قول الشافعي وقال مالك لا يجوز أقل من ثلاثة دراهم قياساً على قطع السارق لأن هذا عضو لا يتلف بأقل من ثلاثة دراهم . وقال ابوحنيفة لا يكون الصداق اقل من عشرة دراهم وكذلك قال في قطع السارق واختلف اصحابنا أيضاً . فقال ابوأيوب أقل الصداق المسمى في عقد النكاح نواة وهو خمسة دراهم لأن العرب تسمي خمسة دراهم نواه . وقال موسى بن أبي جابر أقله عشرة دراهم .

وقال الجمهور منهم أقله أربعة دراهم . وهو معهم ربع دينار . وكذلك قالوا في قطع السارق انه لا يقطع بدون أربعة دراهم . ويوجد عن موسى بن علي انه لم يفرق تزويجاً على درهمين وقف عنه وروي عن علي بن أبي طالب انه لم يجز نكاحاً على أقل من عشرة دراهم . ومنه وكل من عقد نكاحاً على غيره أو المعقود عليه لا يملك أمر نفسه ولا يملك لها اختياراً أن العقد يرا عابها حالاً يملك فيها المعقود عليه أمر نفسه فإن أمضى تم وإن رده انفسخ وهذا كلام يدخل تحته كل صغير وكبير من ذكر أو أنثى أو عائب أو مملوك بالغاً كان أو غير بالغ الدليل على صحة هذه السنة الثانية في بريرة لما أعتقتها عائشة وهي تحت مغيث فاختارت نفسها حتى جرت دموعه على لحيته فسأل النبي صلى الله عليه وسلم أن ترجع اليه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لبريرة أترجعين اليه فقالت بأمرك فقال إنما أنا أشفع فقالت لا والله ولكأنه كان في صدري كالجمرة منه أو كلاماً هذا معناه فهذه السنة دلالة على قول أصحابنا . في كل معقود عليه نكاح لا رأي له في نفسه أن له الخيار إذا ملك أمر نفسه والله أعلم .



## الباب الثالث

### في الصداق إذا اختلفت النقود في الأقل

#### من الصدقات وما أشبه ذلك

فاعلم علمنا الله وإياك أن المرأة إذا مات عنها زوجها فقد استحققت عليه صداقها كاملاً كان دخل بها أو لم يدخل بها ولها الميراث في ماله وليس الميت في هذا مثل المطلق .

**مسألة :** وسألت المرأة إذا عرض عليها زوجها أجل صداقها . هل عليها أن تقبله وتأخذه قال يروى عن محمد بن محبوب رحمه الله أنه قال تجبر على ذلك إذا عرض لها حقها قال واني متعجب من ذلك تجبر في صداقها الأجل أن تأخذه . وكنت انا حفظت قبل ذلك أنه لا يجبر هو أن يدفع إليها ولا تجبر هي أن تأخذ منه إذا عرض عليها .

**مسألة :** امرأة طلقها زوجها بعمان وكان تزوجها بفارس فان كان لها عليه شرط فعليه نقد البلد الذي طلقت فيه ووزنه .

**مسألة :** رجل تزوج على امرأته فطلبت الأولى صداقها فطلو الأخرى فلا شيء للأولى .

**مسألة :** وكان موسى يقضي للمرأة بصداقها إذا تزوج عليها وكذلك الربيع . وقال أبو بكر الموصلي أحل الله له أربعاً فلم تأخذه فكان يقول لا تأخذ حتى تموت . وقال بشير إذا دخل بها أخذت منه .

**مسألة :** رجل لامرأته عليه صداق فاراد أن يقضي بنيه من ماله بدين عليه لهم من صداق وغيره أو أراد أن يقضي غير بنيه فطلبت المرأة صداقها . وتقول وقف لي مالك بصداقي ثم أقض من شئت فلها ذلك إن خافت أن يتلف المال فإن كان يعجز عن هذه الحقوق التي عليه وقف لها بحصتها وأما نخله فما يُوقف لها فإنه يوكل زوجها حتى تجيء منزلة تزول من طلاق يطلقها أو يتزوج عليها أو يموت فهناك لها النخل (١) مع القضي.

وقال أزمهر بن علي ليس لها ذلك .

مسألة : رجل عليه حق لامرأته وأراد الحج فلم تحل له . قال يعطيها حقها فإن أبت أن تأخذه جبرت لأنه ليس له أجل مسمى فإن شرط عليها إنني أحج فإن حدث في حدث الموت فأنا بريء منه فله شرطه .

---

(١) في نسخه لها الغلة مع القضاء

**مسألة :** وكل تزويج كان على غير شرط معروف مثل ألف درهم عاجل وألفي درهم أجل أو قال مائة أو مائة دينار أو عشرة وصفاً أو قال لك زوجته فلانة فإن كرهته فقد زوجته أختها فلانة فما كان من نحو هذا ولم يكن جواز فعليهم تجديد النكاح على شرط معروف فإن جاز الزوج ثم النكاح للمرأة من الصدقات كإوسط صدقات نسائها على قول من قال من الفقهاء .

**مسألة :** وقيل في رجل تزوج امرأة على مائتي شاة أو مائة نخلة ودخل بها فقبل فيها بخمسة أقاويل فقال من قال لها صداق المثل . وقال من قال لها الأوفر . قال من قال لها الأقل . فقال من قال لها الخيار . وقال من قال لها اللزج . وقيل أنهم اختلفوا في نقض النكاح .

**مسألة :** عن هاشم في رجل له خمس بنات فزوج واحدة منهن رجلاً وسماها ونسى الشهود اسمها ثم توفي الرجل قال لا تأخذن نسخة تأخذن لعله الصدق والميراث بينهن إذا قالت كل واحدة أنا هي وإن لم يكن سمّاً عند التزويج إلا أحدى بناتي فذلك ليس بتزويج .

**مسألة :** وسئل عن رجل تزوج امرأة بكل ما يملك هل يثبت النكاح وما يكون للمرأة من الصداق . قال هكذا معنى أنه تزويج ثابت لأنه أن كان التزويج قد وقع على صداق مجهول فقد اثبتوا في التزويج الجهالات على معنى قوله . وعلى هذا يكون لها كل ما يملك في الوقت الذي تزوجها فيه إذا دخل بها . قال وهذا في بعض القول . ولعله أكثر القول من أصحابنا . وقال من قال أن هذا مجهول فإن تناماً واتفقا على شيء ثبت ذلك . وإن اختلفوا في ذلك قبل الجواز انفسخ النكاح . وإن اختلفا في ذلك بعد الجواز رجعت إلى صداق مثلها من نسائها أن كان لها مثل في نسائها وإلا فصداق مثلها والتزويج تام على معنى قوله .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة على ماله الذي في يده وعلى كل ما اكتسبه إلى أن يموت . فعلى ما وصفت أن كان هذا الرجل قد اكتسب مالاً لم يكن لها فيما اكتسب شيء . فإن شاعت أن ترضى بالمال الذي

كان في يده الذي تزوجها به ، فإن لم ترض به رجعت إلى صدقات نسائها وان كانت تزوجت قبل هذا فلها مثل صداقها الأول . وان لم يكن هذا الرجل اكتسب مالاً لم يكن لها إلا ماله يوم تزوجها إن كانت المرأة عارفة ماله . وان لم يكن عارفة ماله كان لها الخيار في ذلك ان شاعت ماله يوم تزوجها وان شاعت رجعت إلى صداق نسائها أو إلى صداقها ان كان لها صداق قبل ذلك . قال أبو سعيد هذا مجهول ولها صداق مثلها ولو كانت قد تزوجت قبل ذلك فانما لها صداق مثلها . إلا أن يتفقوا على ماله أو على شيء فهو على ما اتفقوا عليه والا فلها صداق مثلها . وإذا دخل الزوج ولم يفرض لها صداقها كان لها كنوسط صدقات نسائها وهن اخواتها وعماتها . وان كانت هي قد تزوجت زوجاً قبل ذلك على صداق فلها مثله كان قليلاً أو كثيراً .

**مسألة :** من الزيادة المضافة وقال محمد بن علي والوضاح بن عقبة ومحمد بن محبوب ان الرجل إذا ملك المرأة على صداق عاجل أو أجل ثم علمت أن فلاناً تزوجك على صداق كذا وكذا ولم تعلم أنه عاجل ولا أجل . وتبين كم العاجل . والأجل فترضى على معرفة صداقها ألعاجل منه والأجل فرضيت على ذلك ثم علمت من بعد أن من الصداق عاجلاً كذا وأجلاً كذا ان لها الخيار والنقض مالم يدخل بها إذا كرهت وان كان قد دخل بها كان لها ما فرض وليها من العاجل والأجل وليس لها غير ذلك . وقال من قال منهم بل تأخذه عاجلاً كله إذا دخل بها إن أرادت . وقال غيره إذا رضيت بالتزويج فلها الصداق على سنة بلدها . ولو لم يدخل بها إذا عرفت الحق كم هو .

**مسألة :** من كتاب الاشياخ عن سعيد بن قريش وقال في رجل تزوج امرأة على مائة درهم فضة أنها ترجع إلى صداق نسائها لأن مائة درهم فضة مجهولة قد تكون الفضة نفر وغير ذلك . وان تزوجها على صداق مائة درهم كان لها مائة درهم جواز البلد وان تزوجها على مائة مثقال ذهب كان لها مائة مثقال ذهب وسط . وان تزوجها على مائة مثقال

عين قانها ترجع إلي صداق نساؤها لأن العين تشتمل على أشياء عين المال وعين الطريق فترجع إلى صداق المثل من نساؤها وان تزوجها على مائة مثقال ذهباً عيناً كان لها الوسط من ذلك .

**مسألة :** من الضياء ومن تزوج امرأة على أن يأجرها نفسه سنة ويدخل بها فلها عليه صداق نساؤها . وان صبر حتى يكرها نفسه سنة وتسليمه اليها ثم دخل بها فجائز حسن . فإن تزوجها على أن يسكنها داراً سنة فقبلت فأرجو أن يكون جائزاً .

**مسألة :** ومن تزوج امرأة على كسوتها ونفقتها ولم يفرض لها صداقاً فان كان جاز بها فلها كايوسط صدقات نساؤها والنكاح تام . وان لم يدخل بها فالنكاح منتقض .

**مسألة :** ومن تزوج امرأة على ألف درهم حلال فإنها تكون لها ما يحكم به الحاكم وراه جائزاً عندهم فالنكاح ثابت جائز . فان تزوجها على مائة مثقال ولم يسم من أي جنس فالنكاح جائز والمثاقيل لا تعلم ما هي وقد تكون مثاقيل صفر ومثاقيل در وغير ذلك وترجع إلي الوسط من صدقات نساؤها . فإن قال مائة مثقال ذهب كان لها الوسط من ذلك لأن الذهب قد يكون نقرأً ودنانير مضروبة والنقر ايضاً فيها اختلاف منها ما يسوى المثقال خمسة عشر . ومنها ما يكون بأقل . فاذا كان مختلفاً رجع إلى الوسط . فإن قال مائة مثقال ذهباً عيناً فالمعروف مع الناس والاكثر فيما بينهم انما هي الدنانير المضروبة ولها ما شرط لها . فان قال مائة مثقال عين ولم يذكر الذهب فقد حصلت الجهالة لأن العين تشتمل على أشياء عين المال . وعين الدنانير . وعين الطريق وترجع إلي صداق المثل . فان قال مائة مثقال تبرأً فهذا ثابت فالتبر هو الذهب معروف مع الناس فان قال كذا من الورق فالورق هي الدراهم المضروبة لاختلاف في ذلك . وان قال من الفضة فالفضة . يجمعها إسم الورق وغيرها من النقد الفضة وترجع إلي صداق المثل .

## الباب الخامس

### التزويج إذا وقع على غير صداق معلوم ومن جواب إبي الحواري

وعن رجل زوج يتيمة وهو وليها وزوجها بأقل من صدقات امهاتها ثم  
جار بها الزوج قبل بلوغها فلما بلغت غيرت ذلك وقالت لا أَرْضَى إلا  
بصداقي كله . فعلى ما وصفت فعن محمد بن محبوب أنه لم ير لها إلا ما  
فرض لها وليها . وقالوا حكم بذلك في أبنة غسان بن أبي سفيان وقد  
زوجها وليها بأقل من صداقها فلما بلغت غيرت فلم ير لها محمد بن  
محبوب إلا ما فرض لها وليها . ولا غرم على وليها . وقال غيره من الفقهاء  
مثل صدقات نسائها على زوجها . ولا غرام على وليها وفي نسخة فلما  
بلغت غيرت قال قوم ليس لها إلا ما فرض الولي . وقال من قال مثل  
صداق نسائها . وكذلك ان تزوج امرأة على أقل من صداقها فعلى قول  
محمد بن محبوب على ما وصفت لك ليس لها ما فرض وليها واختلف في  
ذلك سليمان بن عثمان وعمر بن المفضل فيما بلغنا . فقال أحدهما إن  
كانت بكرة فلها صدقات نسائها . وإن كانت ثيباً فليس لها إلا ما فرض  
وليها وكانت تسأل عن ذلك إذا كانت ثيباً والبكر تستحي لا تسأل  
ذلك . وقال الآخر ليس لها إلا ما فرض وليها كانت بكرة أو ثيباً وقول آخر  
لها مثل صدقات نسائها كانت بكرة أو ثيباً . ومن غيره قال نعم قد قيل  
هذا كله وعرفناه وحفظناه . وكذلك قيل في الوكيل إذا زوج برأي الولي ولم  
يحد له الولي حداً فقال من قال أن الولي غير الوكيل . والوكيل للمرأة مثل  
صدقات نسائها إذا فرض لها أقل من ذلك . وقال من قال أن الوكيل مثل  
الولي . وليس للمرأة إلا ما فرض لها الولي والوكيل ولي إلا أن يجد له  
الولي حداً أو يحجز عليه أن ينقص دونه فلا يجوز أمره بعد الحد . وكذلك  
قيل في الصبي إذا زوج حرمة التي يلي تزويجها بأقل من صدقات  
نسائها فقال من قال أن الصبي في هذا غير البالغ . وقال من قال كل ذلك  
سواء ليس لها إلا ما فرض وليها ولو كان صبيّاً واختلفوا أيضاً في

الصبية إذا زوجها الصبي بأقل من صدقات نسائها فقال من قال الصبية في هذه ليس كالبالغ في تزويج الصبي ولا كالصبية إذا زوجها البالغ . وقال من قال كل ذلك سواء في الاختلاف . وأما ان زوج الولي نفسه بغير علم المرأة بأقل من صدقات نسائها أو صداقها الذي ثبت عليه التزويج ولم يعلمها بذلك حتى وطئها فإن لها عليه صداقها كأوسط صداق مثلها من نسائها كانت صبية أو بالغاً أو بكرأ أو ثيبأ ولم نعلم في ذلك اختلافاً .

**مسألة :** وسألته عن البكر إذا زوجها وليها بصداق أقل من صدقات نسائها ولم تعلم حتى جاز بها زوجها ثم علمت فلم ترض بما فرض لها وليها فقال من قال لها ما فرض لها وليها على كل كانت بكرأ أو ثيبأ . وقال من قال إذا كانت بكرأ فلها كأوسط صدقات نسائها وان كانت ثيبأ فليس لها إلا ما فرض لها وليها . قلت فما يعجبك أنت في البكر قال ما فرض لها وليها . قال وكذلك أخبرني الشيخ أبو الحسن عن أبي الحواري عن محمد بن محبوب أنه قال ليس لها إلا ما فرض لها وليها . قال أبو الحسن ولو كان وليها صبيأ وهي صبية فليس لها إلا ما فرض لها وليها والله أعلم بالحق . إذا كان الذي فرض لها وليها ما يثبت النكاح وقد اختلف في ذلك وأوسط ما عرفنا أنه من أربعة دراهم أو زنة فصاعداً . وان كان أقل من ذلك وكان شيئاً فقال من قال لها أربعة دراهم . وقال من قال يكون صداق مثلها من نسائها .

**مسألة :** وسئل عن رجل تزوج امرأة على نخل معروفة لعله معلومة في قرية معلومة فلم يوجد في القرية نخلأ هل يثبت التزويج قال معي أنه ان كانت تلك القرية معروفة منها النخل . ولا يمكن ان يكون فيها نخل بوجه من الوجوه كما لا يمكن أن يكون في البحر نخل فالتزويج عندي على معدوم والتزويج على المعدوم ان تراضيا الزوجان فيه على شيء . واتفقا ثبت وان لم يتفقا على شيء انتقض النكاح . قال وان كانت القرية التي شرط لها صداقها منها يمكن ان يكون فيها نخل بوجه من الوجوه فالتزويج عندي ثابت وعليه أن يوفي لها بما شرط على نفسه على معنى قوله .

## الباب السادس في المرأة إذا زوجت على أقل من صداقها أو ترك من صداقها شيئاً

قال أبو عبدالله في رجل زوج ابنته وشرط خادماً على ألف درهم وجهازها ألف درهم وألف تركه فرضيت البنت بالتزويج وقالت لم أذن لأبي أن يترك شيئاً . فان كرهت فلها ذلك .

**مسألة :** وقال أبو الوليد ان امرأة تزوجت في هذه النحلة وبخل بها فنقصها الولي مهرها فرفع ذلك إلى موسى فلوفاها مهرها . وقال هاشم لو أن الولي شرط فسلة أو نخلة بونه بلا علم المرأة ثم علمت المرأة بعد ما خلا أنه لا يجوز عليها ذلك إلا برضاها وإنما لها إذا لم ترض نخلة قاضية .

**مسألة :** وقال أبو الوليد في ولي امرأة أنكحها رجلاً بأمرها أو غير أمرها إذا كان وليها دخل عليها شروطاً يمسخها بذلك . وذلك أن صداقها مائة فنكحها من حيث لا تعلم على خمسين ثم تعلم ذلك من بعد الدخول فتغير وأنكحها بمائة نخلة وجعل الزوج أن يقبض منه النخلة والفسلة وهي لا تعلم بالشروط . وجعل الزوج أن يقبل منه المائة من غير أرضها التي هي فيها فتكره ذلك قال ان كان الزوج قد جاز بها فليس لها إلا ما فرض وأيهما أقل أو أكثر . وان كانت علمت من قبل ان يجاز بها ألحقت بمهرها إلا لم يثبت عليها النكاح . وإذا جاز الزوج جاز عليها ما فرض وليها من أخذ فسلة أو نخلة وأن يأخذ من غير أرضها .

**مسألة :** وعن رجل زوج ابنته وشرط خادماً على ألف درهم وألف تركه فلما بلغ ابنته التزويج ورضيت قالت لم أذن لأبي ينزل شيئاً . قال ليس لها أن تكره ما صنع أهل بلادها إذا كان ذلك جائزاً بينهم . وقال أبو عبدالله لها ذلك .

**مسألة :** وعن رجل طلب إلى رجل بنت عمه فجعل امرأته



فزوجها نفسه في مغيب من وإيها بدون صداقها فلما علمت بعد دخوله بها  
طلبت صدقات نسائها قال أرى ذلك لها وعليها يمين بالله لو علمت ما  
رضيت ثم لها مثل صدقات نسائها .

## الباب السابع

### من لم يفرض لها مهر وكذلك في التي لم ترضى وفي أقل الصداق

وقال موسى بن علي في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها عليه مهرأ . ثم مات عنها أو طلق قال ان طلق فلا صداق لها . وعليه المتعة وان مات فلا صداق عليه ولها الميراث .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها عليه مهرأ فمات ولم يكن دخل بها قال لها الميراث وعليها العدة أربعة أشهر وعشراً . وكان أبو الشعثاء يقول لا مهر لها . وكذلك ان طلقها ولم يدخل بها قال الله عز وجل ( لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن ) وقال لها متعه ولا مهر لها في الطلاق . ولا في الموت . قال ضمام قلت لأبي الشعثاء ان اناساً يزعمون أن ابن عباس كان يقول لها الميراث وعليها العدة ولها الصداق قال لو نجدما عن ابن عباس عن ثقة لأخذنا به .

**مسألة :** وعن رجل نكح امرأة فمات قبل أن يدخل بها قال عليها العدة كاملة ولها صداقها كاملاً ولها الميراث . وان كان لم يفرض لها صداقأ . فلا صداق لها ولها الميراث وعليها العدة كاملة وهي أربعة أشهر وعشراً .

**مسألة :** وإذا تزوجت الجارية فلما ادركت رضيت وجاز بها ثم علمت بالصداق فقالت لا أرضى الا بصداقات نسائي فذلك لها .

**مسألة :** وقال عبدالله بن روح في رجل تزوج امرأة على صلاحها ولا يسمون صداقأ أو على ألف درهم وصلاحها . قال عبدالله بن روح إن كان لم يدخل بها انتقض النكاح إذا اختلفوا في الصلاح وان كان دخل بها فلها صداق نسائها . وان كان تزوجها على ألف درهم منه صلاحها فهو عاجل كله إلا ما شرط الزوج أنه أجل .

**مسألة :** وقال هاشم أن التي لم يفرض لها صداق إذا طلقت متعة .  
قلت ان كره الرجل أن يمتعها ايجبر . قال يؤمر ولا يجبر .

**مسألة :** رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ثم طلقها من قبل  
أن يدخل قال ينتقض النكاح ولا طلاق عليه ولا متعة . وكذلك ما أشبه  
هذا .

**مسألة :** وقال محمد بن محبوب في رجل تزوج امرأة بغير صداق  
لم يفرض واختلفا قبل الدخول بها قال لها الميراث وعليها العدة ولا صداق  
لها .

**مسألة :** رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ثم طلقها من قبل  
أن يدخل بها قال يمتعها متعة وليس عليه لها صداق ان لم يكن أصاب  
منها محرماً أو رآه أو لمس فان كان فعل فصداق نسائها .

## الباب الثامن في التزويج إذا وقع على غير صداق معلوم

وقال موسى ومخلد لو أن رجلاً تزوج امرأة ولم يفرض لها عليه الولي مهراً فلما أجزى عليها من قبل أن يمسه قال إن وليك زوجني بلا مهر وقد فرضت الآن على نفسي عشرة دراهم فرضيت بذلك قرعماً أن ليس لها غير العشرة وأن هو باشرها ولم يكن من هذا القول شيء فلها مهر نسائها .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة فحكم في مهرها . قال ذلك إلى حكمه فإن كان دخل بها قبل أن يحكم شيئاً صار لها مهر نسائها وقال غيره قد تفاضل النساء في المهر ومن أهل بيت واحد لأن منازلهن مختلفة ولكن يرد ذلك إلى المعروف .

**مسألة :** وسأله عن رجل تزوج امرأة برخاً على غير شيء ورضيت ودخل بها ثم طلبت صداق المثل هل لها ذلك قال نعم .

**مسألة :** وقال من قال إذا تزوجها برخاً وجاز بها ولم يفرض لها شيئاً حرمت عليه وفسد النكاح قلت له فإن تزوجها على درهم ورضيت بذلك ودخل بها ثم رجعت تطلب صداق المثل هل لها ذلك . قال قد قيل ليس لها ذلك ويثبت عليها ما رضيت به . قال غيره لها ذلك ويروى عن موسى بن علي رحمه الله وقيل لا يثبت عليها ذلك ويكون لها أقل الصدقات وقيل وهو أربعة دراهم . وقيل لها صداق مثلها إذا كان الذي سمأها أقل من أربعة دراهم . قلت له فالرجل إذا تزوج المرأة على غير شيء ودخل بها وهي راضية ثم طلبت صداق المثل هل تعلم أن أحداً من أهل العلم قال أنه لا يكون لها صداق المثل ويكون لها أربعة دراهم . قال فأرجو قد قيل ذلك أنه يكون لها أقل الصدقات . قلت له فأقل الصداق الذي لا يجوز التزويج بأقل نته أربعة دراهم . قال قد قيل ذلك في بعض القول . قال غيره وقد قيل على ما تراضيا عليه ولو وافق . وقال من قال نواة من ذهب وهي خمسة

دراهم وخمسة دراهم . وقال من قال عشرة دراهم .

**مسألة :** من الزيادة المضافة من الضياء ومن تزوج أربعاً في عقدة واحدة وجب أن يكون لكل واحدة صداق مسمى وإن اختلف فإن ذكر لجماعتهن صداقاً واحداً صح النكاح وكان في الصداق قولان أحدهما باطل ولكل واحدة مهر مثلها . والثاني جواز الصداق . ويقسم الصداق في قدر مهر أمثالهن .

**مسألة :** سئل أبو سعيد محمد بن سعيد رضي الله عن رجل تزوج امرأة بحق قليل من غير شرط يكون بينهما فمن بعد ما جاز بها علمت أن صداقها قليل فلم ترض بذلك الصداق وأتمت التزويج ما يلزمه لها من الحق . فقال اختلف في ذلك من قال ليس لها إلا ما فرض لها الولي على حال . وقال من قال لها صداق المثل على حال . وقال من قال إن كانت بكرأ فلها صداق المثل . وإن كانت ثيباً فليس لها إلا ما فرض الولي قيل له فإن كان شرط بينهما وبينه قبل التزويج على عشرة دراهم ورضيت بذلك فذهب إلى وليها فزوجه بمائة درهم ثم بدا بها وطلبت ما فرض الولي هل لها ذلك . قال قد قيل أن لها ذلك . وقيل ليس لها إلا العشرة التي رضيت بها قبل التزويج . قيل له فإن اختلفا قبل الوطء وطلبت هي ما فرض الولي . وقال هو ليس يكون عليه لها إلا عشرة دراهم . قال رضي بما تقول هي كان عليه لها المائة إذا دخل بها وإن لم يرض هو ولم ترض هي انفسخ النكاح قيل له فإن قال لها من قبل الجواز أنه ليس علي ك إلا العشرة التي كانت بيني وبينك والذي فرض علي وليك باطل فرضيت بذلك قال فليس عليه إلا العشرة التي رضيت بها .

**مسألة :** وإذا تزوج الرجل المرأة على صداق أقل من أربعة دراهم فهو كمن لم يسم شيئاً على قول بعض الفقهاء وكان يقول بذلك محمد بن محبوب رحمه الله وغير ذلك من آثار المسلمين . وقال من قال إن سما لها بأربعة دراهم فليس لها إلا ما سما لها دخل بها أو لم يدخل بها . وكان يقول بذلك موسى بن علي رحمه الله .

**مسألة :** ومن جامع بن جعفر . وأقل الصداق عندنا الذي يجوز عليه النكاح أربعة دراهم وقال من قال عشرة دراهم وبالأربعة أكثر القول .

**مسألة :** من الزيادة المضافة يوجد في بعض جوابات موسي بن علي رحمه الله . أنه من تزوجها على غير شيء أن لها أربعة دراهم وهو أقل الصداق

**مسألة :** وقال موسي أقل ما يكون المهر عشرة دراهم وقال وائل نواة من ذهب .

**مسألة :** وعن رجل تزوج أمة ولم يكن فرض لها صداقاً حتى مات قال فيه اختلاف منهم من قال لها خمس ثمنها إذا كانت بكرًا ونصف العشر إذا كانت ثيباً . ومنهم نصف العشر للبنت والعشر للبكر . قيل له كم يكون النواة قال سلوا التجار . قال أبو عثمان أقل المهور ما يجب فيه القطع أربعة دراهم . وقال منير لو أن رجلاً تزوج امرأة تراضيا على درهم وتزوجها عليه كان جائزاً .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً حتى مات قال ترثه ولا صداق لها إذا لم يكن وطىء وإن ماتت هي ورثها إذا كانت قد علمت بالعقد ورضيت لأن الميراث تحت العقد والصداق بالتسمية ولا صداق عليه في قول أصحابنا وإذا ماتت هي وادعاً هو أنها رضيت فعليه البينة وإن مات هو فادعت هي أنها رضيته زوجاً كان القول قولها مع يمينها . وقال موسى بن أبي جابر لو أن امرأة أبرت زوجها مما على ظهره لم يبر من عشرة دراهم .

**مسألة :** ولا يجوز نكاح إلا بمهر وإن قل فيما تراضوا الناس عليه من قليل أو كثير فهو جائز . وقال بعض الفقهاء لا يجوز النكاح بأقل من خمسة دراهم قفله . قال بعضهم أربعة قفله .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة ثم مات قبل الدخول بها ولم يكن فرض لها مهرًا صداقاً . قال معي أنه في أكثر قول أصحابنا لها الميراث وعليها العدة ولا مهر لها . وفي بعض قول أصحابنا أنها يكون لها صداق مثلها

والميراث وعليها العدة .

**مسألة :** وسألته عن الرجل يتزوج المرأة على ما تراضيا عليه أو يتفقا عليه من الصداق . فيدخل بها الزوج قبل أن يتفقا أو يتراضيا بشيء من الصداق ثم اختلفا في الصداق . قال النكاح تام ثابت ولها صداق المثل . قلت فإن اختلفا في الصداق قبل أن يدخل بها . قال ان اتفقا على شيء ثبت النكاح . وان لم يتفقا على شيء انفسخ النكاح ولا عدة عليها .

**مسألة :** ومن جامع بن جعفر وبلغنا أن عمر بن الخطاب رحمه الله قال في خطبته يا أيها الناس ان غلاء المهور لو كان مكرمة لخص به نبيه وانه والله ما يعلم نبي الله صلى الله عليه وسلم أنكح أحد من بناته بأكثر من إثني عشر وقية وهي أربعمائة درهم وثمانون درهماً .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة على ما تراضيا عليه فذلك جائز . وان تراضيا على شيء فهو لها . وان اختلفا قبل الجواز انتقض النكاح . وان جاز ولم يتفقا قلها كإوسط صدقات نسائها وان ادعت انها قد تراضيا على شيء وقال هو أقل فعليها البينة بما ادعت وان قالت هي لم يتراضيا على شيء فعليها هو البينة بما ادعا .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة بدرهم أو درهمين أو ثلاثة . فقال هم على ما تراضوا عليه .

**مسألة :** وسألته عن رجل تزوج امرأة باذن وليها بلا صداق ثم جاز بها الزوج قال ترجع إلى صدقات نسائها . قلت فإن لم يجز بها وأعلمها الزوج أن وليها زوجه بها بغير صداق والآن قد فرضت لك على نفسي عشرة دراهم فرضيت . فقال ابو ابراهيم يتم النكاح إذا رضيت واخبرنا عن محمد بن محبوب أن أقل الصداق أربعة دراهم وقال غيره أقل من ذلك .

**مسألة :** أحسب عن أبي سعيد رحمه الله وقال إذا تزوج المرأة على ما اتفقا عليه من الحق ثم رضيت بالتزويج ولم يجز بينهما اتفاق على الصداق حتى دخل بها كان لها صداق المثل عندي وان مات أحدهما قبل

الجواز وقبل أن يتفقا ، فإن كانت هي الميتة ورثها ولا أعلم في ذلك اختلافاً ويختلف في صداق المثل عليه لورثتها . فقال من قال يلزمه صداق المثل . وقال من قال لا يلزمه ذلك إلا حتى يصح شيء بعينه وانما لها الميراث إذا صح رضاها بالتزويج وإن كان هو الميت بعد رضاها بالتزويج ورثته ولا أعلم في ذلك اختلافاً وأما الصداق فليس لها عندي عليه صداق ولا أعلم في ذلك اختلافاً في قول اصحابنا .

**مسألة :** قال أبو عبدالله في الحلة الكاملة التي يشترطها بعض الناس في صدقات نسائهم قال ان كان أهل البلد لهم في ذلك شرط معروف في الثياب فهو على شرطهم وإن لم يكن في ذلك منهم شيء معلوم فإنني أرى أن هذه الحلة الكاملة كسوة امرأة أربعة أثواب ملحفة . ودرعاً ورداء وخماراً وسطاً من الثياب وانما جعلت للمرأة ستة أثواب على زوجها لحال ما يحدث لها من الحيض .

**مسألة :** قال محمد بن علي قال موسى بن علي في رجل تزوج امرأة وجعل لها حقها أربعين نخلة في قطعة له ولم تضرب النخل وبينهما ثم تزوج امرأة غيرها وعدلها تلك وجاز بها . قال ان كان شرط لها عند عقدة النكاح وجعل لها حقها في تلك القطعة . فهو لها وإن لم يضربها فليس للآخر شيء . قال وكذلك ما جعل من المال عند عقدة المبايعه في الحقوق فهو ثابت في المال الذي وضع فيه حتى يقضى صاحبه .



## الباب التاسع في التزويج إذا وقع على غير شيء معلوم وما أشبه ذلك .

وقال موسى بن علي في رجل تزوج امرأة كلاهما من أهل إزكي على صداق ولا يذكر عاجلاً ولا أجلاً وسنة البلد أن الصداق أجل . قال لها سنة البلد أهل . قلت فإن كان بعض أهل البلد عاجلاً وبعضهم أجلاً فقال هو عاجل .

**مسألة :** وقال محمد بن محبوب رحمه الله في رجل تزوج امرأة على ألف درهم عاجلاً أو ألفي درهم أجلاً وبخل الزوج بها أو لم يدخل قال إن كان دخل بها فعليه لها كل وسط صدقات نسائها وإن كان لم يدخل بها انتقض النكاح والله أعلم .

**مسألة :** وقال محمد بن محبوب في رجل تزوج امرأة على مائة نخلة أو ألف درهم أو مائة شاة وقال إن دخل بها فلها مثل صدقات نسائها . وإن لم يكن دخل بها انتقض النكاح .

**مسألة :** وقال العلاء بن أبي حذيفة في رجل زوج ابنته على مائة نخلة وألف درهم ولم يشترط عاجلاً ولا أجلاً إلا أنه قد قبل الزوج بما جعل عليه فهم مثل أهل البلد إن كانوا يعجلون الدراهم ويؤخرون النخل فهم مثلهم . وإن كانوا يعجلون الدراهم والنخل فهم مثلهم .

**مسألة :** ورجل تزوج امرأة بصداق معروف منه صلاحها ولم يسم الصلاح فإن كان لم يذكر أن شيئاً من ذلك أجلاً ولا أن الباقي أجل فإنها أولى به كله تجعل ما شاعت في صلاحها وتأخذ الباقي .

**مسألة :** وعن محمد بن محبوب قال إذا تزوج الرجل المرأة على صلاحها ولم يفرض لها صداقاً . فاختلفا ولم يتفقا على الصلاح قبل أن يدخل بها فإن النكاح ينتقض . وإن لم يتفقا تم النكاح وذلك قول أبي علي قلت فأيهما اختلفا في ذلك ثم اتفقا وبخل بها أيتم نكاحهما قال نعم . قلت

فإذا اختلفا في صلاحها ولم يتفقا أيكون خروجها منه بطلاق أو بغير طلاق . قال فخرج منه بغير طلاق ولأن النكاح ينفسخ ولو كان يكون طلاقاً . كان النكاح ثابتاً ولكن إذا انفسخ النكاح لم يكن طلاق .

**مسألة :** وقال إذا تزوج الرجل المرأة على خلعتة جدد النكاح مالم يجزئها بصدّاق معلوم . وإن كان جاز بها كان لها صدّاق المثل . ومن غيره من الأثر وقيل في رجل تزوج امرأة على مائتي شاة أو مائة نخلة ودخل بها فقبل فيعها بخمسة أقاويل فيما يوجد . فقال من قال لها صدّاق المثل وقال من قال لها الأوفر . وقال من قال الأقل . وقال من قال لها الخيار . وقال من قال للزوج الخيار في ذلك فإن هم اختلفوا انتقض النكاح .

**مسألة :** وإذا تزوج امرأة على خلعتة ثم احتج في ذلك ولم يكن سمى شيئاً فإن طلقها قبل أن يدخل بها فإنما عليه لها المتعة ولا صدّاق لها ولها من ماله الميراث . وإن كان رجل بها قلها عليه كأوسط صدقات نسائها .

**مسألة :** من الزيادة المضافة وعن امرأة تزوجها رجل وأبوها عبد . وكان من الشرط عليه أن يشتري أباه فمات أبوها وقد دخل بها فنرى للمرأة قيمة أبيها على زوجها أظنه عن أبي عبدالله .

## الباب العاشر في اختلاف الزوج المرأة والولي في الصداق

وعن رجل تزوج ابنته ثم اختلف الأب والزوج في الصداق قال فيه اختلاف فكان الربيع يقول منهم من قال إن كانت المرأة مع أبيها فالقول قولها في الصداق وإن كانت مع زوجها فالقول قوله . في الصداق . ومنهم من قال القول قول الزوج ويقال للزوج إن شئت فطلق واعط نصف ما تقول وإن شئت فادخل وعليك ما يقول الأب .

**مسألة :** ومن تزوج امرأة على صداق معروف ولم يشترط عاجلاً ولا أجلاً فالنكاح ثابت . وقال من قال هو عاجلاً وقال من قال ترجع في ذلك إلى سنة بلدها فإن كان صدقات النساء عاجلاً . فهو عاجل وإن كان أجلاً فهو أجل . وإن اختلف أهل البلد في ذلك فهو عاجل .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة على صداق ولم يسم عاجلاً ولا أجلاً فقليل هي مثل نسائها وسنة أهل بلدها فإن كان صدقاتهن عاجلاً فصداقها عاجل وإن كان أجلاً فهو أجل . وإن كان منهن عاجل ومنهن أجل فصداقها عاجل وإن أقام هو شاهدين أنه تزوجها على صداق كذا وكذا وهو أجل وأقامت هي شاهدين عدلين أنه عاجل فهو عليه في هذا الموضع عاجل . وإن كان صدقات نسائها أجل فبينيتهما أولى وصداقها عاجل لأن المدعي منهما عليه البينة . فإذا كان في حال يكون صداقها عاجلاً فأقام هو بينه أنه أجل فبينيته أولى . وإن كان في حال يكون صداقها أجلاً فبينيتهما أولى ولعل ذلك يوجد عن أبي عبدالله .

**مسألة :** حفظ محمد بن هاشم عن منير أنه ملك امرأة على شيء منهم لم يسم عاجلاً ولا أجلاً قال يوجد عاجلاً وأعلم بذلك هاشماً فلم نعلم أنه نقض ذلك . وأعلم بذلك مسعدة ولم نعلم أنه نقض . ومن غيره وقال من قال لها سنة البلد في الصدقات إن كان عاجلاً فعاجل . وإن كان أجلاً فأجل . وإن كان الشيء منه أجلاً والباقي عاجل كان كذلك . ولعل هذا

القول عن أبي علي رحمه الله . وقال من قال إذا جاز بها فقد وجب صداقها وحل عليه عاجلاً حينئذ ولعل هذا القول عن بشير بن المنذر رحمه الله .

**مسألة :** وإن تزوج على صداق وفي نسخة على شيء ولم يسم عاجلاً ولا أجلاً فهو عاجل . وإن كان لها سنة فهو على سنة نسائها وإن كن مختلفات فالصداق عاجل .

## الباب الحادي عشر في تزويج المرأة على ملكه أو ماله أو شيء محدود

وأما الذي يتزوج امرأة على نصف خمرة ثم أن الرجل فسل خمرة أخرى وجزّ منها إلى هذه الخمرة فزادت . فإنما للمرأة نصف هذه الخمرة التي وقع عليها التزويج . نقصت أو زادت حييت أو ماتت . وإن تزوجها على نصف ماله كان لها نصف ماله يوم التزويج نقص ذلك المال أو زاد حي أو مات وليس لها فيما استفاد شيئاً فليس له أن يبيع من مالها فإن باعه بغير حق كان ضامناً لها لما يجب في ذلك من حكم الحق .

**مسألة :** رجل تزوج امرأة وشرطت عليه أن لها كل شهر عشرة دراهم ما دامت زوجته ولم يزوج على صداق معلوم إلا ما شرطت أن لها كل شهر عشرة دراهم وجاز بها الزوج على ما وصفت لك أتري يثبت لها على الزوج هذا الشرط أم لا . ما عرفت في هذه المسألة ومن غيره . عن أحد من المسلمين أحب إلى ثبوت ذلك عليه إذا فرض لها على نفسه لما قد أجازوا فيه من الجهالة في الصداق .

**مسألة :** عن أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر . ورجل تزوج امرأة على نصف ملكه أو نصف ماله أيكون لها نصف ماله أم ترجع إلى صداق مثلها فقد يوجد أن التزويج تجوز فيه الجهالة ويثبت . وقد عرفت أن المرأة إذا لم تعرف ما زوجت عليه أن لها الخيار إن شاعت كان لها نصف ماله وإن شاعت صداق مثلها والله أعلم . أرايت إن ثبت لها نصف ماله يكون ذلك يوم العقد أو يوم تطلب . فقد عرفت أن في هذه المسألة اختلافاً . فبعض يقول أن لها يوم العقد وبعض يقول يوم القضاء ما لم يشترط يوم العقد على شيء معروف والله أعلم .

**مسألة :** من كتاب الأشياخ وقال في رجل ملك امرأة على جميع ملكه هل له التصرف فيه قال ليس له التصرف فيه وهو موقوف إلى بلوغها فإن بلغت ورضيت ذلك وأتمته فسبيل ذلك . وإن لم تتمه رجعت إلى صداق

نسائها .

**مسألة :** عن الشيخ احمد بن مفرح رحمه الله وعن رجل تزوج امرأة على ما يملك فأقام معها ما شاء الله ثم تزوج أخرى على صداق عاجل وأجل فباع لها بعاجلها مالاً من المال الذي تزوجها عليه بعلم من التي تزوجها على ما يملك وأقام سنين ومات فقيرت التي تزوجها علي ما يملك البيع الذي باعه الهالك لزوجته الأخرى أيتم لها غير أم لا . الجواب على ما وصفت فقيه اختلاف . قيل لها الغير لأنها لعلها أن تكون مقهورة ولعلها تخاف من الغير وتخشى غضبه وهو أكثر القول والمعمول به والله أعلم . رجع إلى الكتاب .

**مسألة :** ومن تزوج امرأة على ماله من قرية كذا ورضيت بالنكاح فلما بلغها أنه تزوجها على ماله من قرية كذا قالت لا أرضى بذلك فإذا دخل بها فليس لها إلا ما فرض وإيها . وإن لم يدخل فبعض قال ينتقض النكاح . وقال بعض تام وليس لها إلا ما فرض لها وإيها . وقال الفضل أنا أخذ بقول من ينتقض النكاح إذا لم يدخل بها .

**مسألة :** ومن تزوج على نخل وسلمها إليها واستقلتها ثم طلقها قبل الدخول فإنها ترد عليه نصف النخل ونصف لفلة فإن تلفت النخل لم ترد شيئاً . وترد ما بقى من النخل . فإن قضاها جارية فولدت أولاداً كثيراً ومات منهم أحد أو ماتوا جميعاً . ففقيه اختلاف منهم من فرق بين الحيوان والاصول وقال ليس عليها إلا رد قيمة الجارية . ومنهم جعل الجارية كالأصل .

**مسألة :** وسألته عن رجل شرط لامرأته صداقها في موضع ثم أنه باع ذلك الموضع أو قضاها امرأة أخرى وهي محاضرة فقال حفظ عن أبي علي موسى بن علي أنه لم يكن يرى ذلك عليها جائزاً ولو كانت محاضرة حتى تعلم أنها قد تمت ذلك . وقال غيره يجوز ذلك عليها .

**مسألة :** والقضاء تدخل فيه الجهالة كما تدخل في البيع فافهم ذلك .

## الباب الثاني عشر في التزويج على ملكه

وعن رجل تزوج امرأة على ماله الذي في يده وعلى كل ما اكتسبه إلى أن يموت . فعلى ما وصفت فإن كان هذا الرجل قد اكتسب مالا لم يكن لها فيما اكتسب شيء فإن شاعت أن ترضى بالمال الذي كان في يده الذي تزوجها فإن لم ترض رجعت إلى صدقات نساءها . وإن كانت تزوجت قبل هذا فلها مثل صداقها الأول . وإن لم يكن هذا الرجل اكتسب مالا لم يكن لها إلا ماله يوم تزوجها إن كانت المرأة عارفة بماله . وإن لم تكن عارفة بماله كان لها الخيار في ذلك إن شاعت ماله يوم تزوجها . وإن شاعت رجعت إلى صدقات نساءها أو إلى صداقها إن كان لها صداق قبل ذلك . قال أبو سعيد هذا مجهول ولها صداق مثلها ولو كانت قد تزوجت قبل ذلك فإنما لها صداق مثلها إلا أن يتفقوا على ماله أو على شيء فهو على ما اتفقوا عليه وإلا فلها صداق مثلها .

**مسألة :** من الضياء . وإذا أخذ الأب نقد ابنته فأكله أو قضاه وأراد أن يجيز الرجل على ابنته فكرهت ذلك حتى تأخذ نقدها قال أبو جابر محمد بن علي فذلك لها ويؤخذ الزوج بنقدها ويأخذ الزوج الأب بما أعطاه إلا أن تكون المرأة قد وكلت والدها في قبض نقدها فيلزم الأب أن يودي إلى ابنته نقدها .

**مسألة :** ومن تزوج صبية غير بالغ ودفع إلى الولي دنانير ودرهم ليشتري بها ثياباً فاشترى الولي وبلغت الجارية فانكرت التزويج وطلب الزوج ما أعطاهم . فإن كان أمرهم أن يشتروا بها ثياباً فله تلك الثياب وإن دفع اليهم الدنانير ولم يأمرهم بالشراء واشترواهم برأيهم فله دنانيره .

**مسألة :** عن الشيخ أحمد بن مفرح رحمه الله وكذلك فيمن تزوج امرأة على ما يملك هل له أن يبيع من ماله أم لا يبيع إلا برضاها . الجواب لا يبيع له إلا برضاها والله أعلم . وقلت أرايت أن تزوجها على كذا وكذا

نحلة مبهمه هل له أن يبيع من ماله إذا احتاج اليه . فنعم له ذلك والله أعلم . إلا أن يقول من ماله من قرية الفلانية وسماها فلا يبيع إلا برضاها والله أعلم . وقلت هل لزوجته أن تحجر عليه ماله أن لا يبيعه نسخه يتلفه فيذهب صداقها فقال قول لها ذلك ولا نعمل عليه إلا أن يكون يتلفه مبذراً والله أعلم . رجع إلى كتاب بيان الشرع .



### الباب الثالث عشر

**ففي الزوج إذا سلم إلى زوجته شيئاً ولم يشترط فيه  
شرطاً مثل ثياب أو دراهم أو غيرها ثم اختلفا فيه**

وسألته عن رجل تزوج امرأة بحق نقداً وأجلاً فنقدها بعض النقد وبقي مائة أو أكثر وجاز بها ثم بعد ذلك سلم إليها مائة درهم وفي نفسه أنه من نقدها ولم يشترط عليها ثم طلقها فطالبت بعد الطلاق ببقية نقدها . فقال قد سلمت إليك مائة درهم قالت لم تشترط عليّ هل تراها له ويكون قد برأ من حقها إذا كانت المائة وفأها . قال فائاً سلمها إليها عطية من بعد الجواز فمعي أنه قد قيل ليس عليها ذلك حتى يشترط عليها إذا كان من بعد إذا أعطاه إياها عطية . قلت له فإن أعطاه إياها وسكت أ تكون لها أو له . قال فهي عندي له لأن الرجل يودع زوجته ماله ويأتمنها عليه ويسلمه إليها وما لم يبين لها فيه عطية أو هبة أو وجه من الوجوه فهو له معها . قلت له فإن أودعها دراهم من ماله هل يجوز لها أن تأخذ منها بقية نقدها من غير رأيه إذا لم يكن جاحداً لها في الأصل . قال فليس لها ذلك إلا بعد الحجة والجحد منه والظلم .

**مسألة :** وفي امرأة تزوجها رجل وشرط عليها أن كل ما سلمه إليها فهو من حقها ثم وجاز بها قبل يسلم إليها شيئاً ثم سلم إليها شيئاً تظن أنه أعطاه ذلك لنفسها وهو معه أنه يعطيها ذلك من حقها ولا قال لها أن ذلك من حقها وكذلك هي لم تقل أن هذا لها ثم أخرجها وطلبت حقها فادعها أنه سلم إليها ثياباً وصاغ لها صوغاً وقال أنه فعل ذلك لها على أنه من حقها في نفسه هل له ذلك فقد قيل ما سلم إليها من ذلك فهو لها إذا كان قد جاز بها إلا أن يشترطه عليها وما سلم إليها قبل الجواز فهو له حتى تشترطه عليه فافهم ذلك . وليس ما يكتفه صدره إذا كان فعله محكوماً عليه في ظاهر الأمر أنه لها بنافع ما اسر والله أعلم . ومن غير الجواب وقال من قال وذلك عن أبي سعيد رحمه الله أيضاً أنه ما سلم لها

من مال ولم يشترط عليها فيه شرطاً فهو مال له بمنزلة الأمانة عندها حتى يشترط عليها فيه شرطاً والله أعلم بعدل ذلك وتتنظر فيه .

**مسألة :** وعن الرجل إذا كسا زوجته من غير شرط ثم نشزت من عنده لمن تكون الكسوة التي عليها لها أوله كان الكسوة منها أو منه فمعي أنه قيل إذا لم يكسها بحكم من حاكم ولا شرط أنه كساها عن هذا فهو لها حتى يشترطه عليها . ومعني أنه قيل هو علي سبيل الكسوة حتى تشترطه عليه والأول عندي في الحكم وهذا في التعارف .

**مسألة :** وعن رجل أراد أن يأخذ امرأة فاهدى اليها قطناً أو كتاباً فعزلته وعملته ثم أبى أن تأخذ الرجل لمن الثياب . فعلى ما وصفت فالثياب للرجل وعليه للمرأة أجر غزلها كما يتغازل الناس مثل ذلك الغزل .

**مسألة :** معروضة على أبي عبدالله في الهدايا والضحايا . وإذا أهدى الرجل إلى زوجته من عاجلها إذا طلب ذلك الزوج فلا أرى له ذلك من عاجلها ولا من أجلها حتى يشترطه عليها .

**مسألة :** وقال في الهدايا والضحايا وإذا أهداها الرجل إلى زوجته فلا أرى ذلك من عاجلها ولا من أجلها إلا حتى يشترطه عليها .

**مسألة :** في رجل كان يكسو زوجته بغير شرط إلا أنه في نيته مم يلزمه لها من الكسوة ثم أنها رفعت إلى الحاكم وطلبت كسوة أخرى هل عليها رد ما عندها عليه . قال معني أنه قد قيل ليس عليها إذا كان بغير شرط عليها ولا حكم لها .

**مسألة :** من الضياع وإذا خطب رجل إلى رجل اختأ لها أو غيرها فانعم له واتفقا على الصداق فبعث الطالب بدقيق وسمن ولحم إلى أهل المرأة وتهيأوا للتزويج في ليلة معروفة وأن أهل المنزل فزعوا من الطعام ودعوا الرجال ثم اختلفوا فقام أخو الجارية فدعا بالطعام على غير ملك والخطاب في موضع آخر فأكل الرجال برأي أخي الجارية فإن كانوا هم الذين طلبوا إليه أن يبعث إليهم الطعام فعليهم رده عليه . وإن كانوا هو الذي بعثه برأيه من غير أن يطلبوا إليه فلا أرى عليهم شيئاً يرد عليهم لأنه

هو الباعث .

**مسألة :** ومن كان يهادي قوماً طلب أن يتزوج ابنتهم فلما بلغت الجارية لم ترض به زوجاً . وطلب الرجل رد ما أهدى إليهم فإن كانت الجارية هي التي قبضت منه ذلك وهي صبية فلا غرم عليها وهو ضيع ماله . وإن كانت الأم هي التي قبضت فقد قيل أن عليهم رد ما قبضوا منه من قليل وكثير .

**مسألة :** امرأة طلقها زوجها بعمان وكان تزوجها بفارس فإن كان لها عليه شرط فعليه نقد البلد الذي طلقت فيه وزنه .

**مسألة :** وعن الرجل يخطب المرأة فقيل أن يتزوجها يكون منه اليهم شيئاً يدفعها اليهم لم يكن يجري منه قبل مثل الشاة واللحم والحب والثوب والدراهم وكذلك بعد أن يتزوجها من قبل الجواز بها . ثم يفترقان قبل الجواز أو بعد الجواز . قلت فهل له ما دفع إليها أو إلى والديها أو أحدهما ويحسب له من صداقها ونقدما إن اتفقوا على ذلك . قلت أو ما يكون عليهم من ذلك وما يكون لهم فمعي أنه قد قيل أنه كلما كان منه اليهم مما إذا اعتبروا أمره بينهم خرج لمعنى التزويج الحادث لاغيره فيما كان بينهم فكل ذلك مردود عليه إلا أن يستحق ذلك بشيء من حقها ومعني أنه قد قيل أنه ما كان من الطعام المعمول مثل الخبز واللحم المطبوخ والمشوي وما كان من الفواكه ونحو ذلك فليس فيه رد . ويرد ما سوى ذلك مثل الحب والتمر والضحايا والهدايا التي تخرج من سبيل هذا . ومعني أنه قد قيل لا يرد عليه من ذلك إلا ما كان متعارفاً أنه من سبيل الصداق والحق وما كان من مثل ذلك مما يتعارف أنه لا يكون إلا من الحق فهو مردود عليه . وأحسب أن بعضاً قال أنه لا ترد عليه من ذلك كله شيء إلا ما شرط لنفسه وسلمه على معنى المعروف فينظر في ذلك كله ويؤخذ منه بأحسنه إن شاء الله إن كان فيه شيء يوافق الحق .

**مسألة :** وعن رجل كان خاطباً إلى قوم حرمة لهم يضوع ويشتري الثياب والكتان ويعطي الثياب التي تنسج ويشتري الشوران

والزعران ولم يقل لهم أن كل شيء هاتينه هو من حقها هل له أن يحاسبهم عليه ان ارادت المرأة البرأن أو ماتت وطلب ورثتها صداقها . فعلى ما وصفت فكل شيء صار اليهم وقبلته المرأة وقبضته من قبل الدخول حسب عليهم جميع ذلك من قليل أو كثير حتى الضحايا التي يضحا لها فانه يحسب له عليها وما كان بعد الدخول لم يحسب له عليها إذا يأت بها وكانت معه وكان معها إلا أن يشترط عليها . وما كان قبل الدخول فهو له شرطه أو لم يشترطه .

**مسألة :** وقيل فيما كسا الرجل زوجته وحلأها بغير شرط شرطه عليها . ولا حكم من حاكم أن ذلك الحلي وتلك الكسوة للزوج حتى تشترط المرأة على الزوج أو يسمى به الزوج للمرأة على وجه الهبة أو غير ذلك وأما على وجه الكسوة والتحلية فذلك له حتى يسمى به لها .

## الباب الرابع عشر ما يبطل به الصداق عن الزوج

قالوا أجمعوا مع مخالفينهم أن المرتدة عن الاسلام يبطل صداقها من زوجها وتحرم عليه لأن الحرمة التي دخلت بينهما كانت بفعلها . واختلفوا في الزانية فردها بعضهم على المرتدة قياساً وأبطل صداقها لأنها ادخلت الحرمة . وكذلك المرأة إذا حلف زوجها بالطلاق أن لا تفعل مما له أن يمنعها عنه فارتكبت نهيه ففعلت أنها تطلق ويبطل صداقها لأن الحرمة هي التي ادخلتها عليه . وهذا قول يدل على أن صاحبه رده قياساً على المرتدة .

**مسألة :** من الضياع وقال اصحابنا إذا قتلت المرأة نفسها من غير أن يذهب عقلها فلا مهر لها ولزوجها الميراث منها .

**مسألة :** وقيل في الأمة تزني ولها زوج ويصح زناؤها أنها بمنزلة الحرة لا صداق لها . وإن كان قد قبض فعلى سيدها رده . وأما اقرارها بالزنا فلا يقبل ذلك منها من أجل سيدها إلا أن يصدقها سيدها وزوجها .

**مسألة :** وسألته عن مشركة أسلمت ولها زوج في الشرك هل لها صداق على زوجها المشرك . قال نعم . قلت اليس هي التي أدخلت الحرمة . قال بلى هي التي أدخلت الحرمة بأمر الله تبارك وتعالى فأنة أمرها أن تخرج إلى الاسلام ولاتقيم على الكفر فكانت مطيعة لربها وليس الطاعة منها التي فعلتها بموجبة لإسقاط حقها . قلت فلو كان هو المسلم وهي القائمة على الشرك قال فلها صداقها قلت فلم جعلت لها الصداق وقد أقامت على الشرك . قال لأنه حرمها على نفسه وهي زوجته ودخل بها . والتحريم جاء منه . قلت أرايت إن أسلما جميعاً ثم أرتدت عن الاسلام هل كان يذهب صداقها قال نعم وهو قول أبي المؤثر . وأما أبو معاوية فكان يقول الحقوق لا تزول بكفر أهلها .

**مسألة :** ومن بدل بغير زوجته وأدخلت عليه عمداً فلا صداق لها عليه في ذلك . وإن كانت غير زوجته وأباحته من نفسها عمداً على الحرمة فلا صداق لها .

**مسألة :** ومن سحر من امرأة أرادت منه الفاحشة فاجلس لها رجلاً في الظلام فوطئها فبئس ما صنع ولا يلزمه الصداق .  
**مسألة :** ومن وجد على فراشه امرأة فوطئها وظننها زوجته . ثم علم بعد ذلك أنها غير زوجته فلا صحابنا في الصداق قولان قال بعضهم لها الصداق . وقال آخرون لا صداق لها .

**مسألة :** كان يجب أن كل امرأة فعلت معصية فيما بينها وبين زوجها حتى تقع الحرمة والفرقة أنها لا تأخذ صداقها لأنها أدخلت الحرمة . ولو أنه حلف بطلاقها أن لا تفعل شيئاً أو لا تخرج من منزله فيما لا يجوز لها أن تفعل . وإن لا تخرج فخرجت وطلقت فلا تأخذ صداقها . وعلى بعض القول لا صداق لمثل هذه وهو قول شاذ وقال الأكثر أن لها الصداق وبه نأخذ .

**مسألة :** وسألت عن امرأة قتلت نفسها هل لها مهر على زوجها قال لا مهر لها إذا فعلت ذلك من غير أن يذهب عقلها وله الميراث . قال أبو المؤثر له الميراث وعليه الصداق وقتلها نفسها لا يبطل صداقها . ومن غيره عن أبي عبدالله كنحو ما قال أبو المؤثر عليه الصداق وله الميراث .

**مسألة :** وإذا أمكنت امرأة رجلاً من فرجها ليزني بها فنكحها في دبرها وهي لا تشعر فليس دبرها بأعظم حرمة من قبلها فإذا أباحت فرجها فلا شيء لها في دبرها فإن أمكنته من دبرها فغافلها ثم نكحها بفرجها في قبلها فإذا أمكنته منها مما يريد منها فلا صداق لها . وإن كانت حجرت عليه الوطء ومكنته من سوى ذلك فليس مما يبطل صداقها والله أعلم . وحد الحجر أن تحجر عليه بلسانها أو تمتنع منه بالوطء وإن كانت ساكنة فهي مجيبة فإن أباحت الوطء ونهته عن ادخال أصبعه فادخلها

فأله أعلم ما أقدم ان أجعل لها صداقاً لأن الذي اباحته أكبر . وحد المطاوعة أن تمكنه من رجليها أو حتى يقول لها إني أزني وحد المطاوعة أن تبيح له فرجها يمسه ثم لا تمنعه من بعد المس حتى وطئها فإن أخذ رجليها فلم تقل له شيئاً فلما نكحها قالت انما مكنته من الفخذين فاذا لم تمنعه بيد ولا بلسان فهي مطاوعة ولا صداق عليه لها إذا وطئها على هذا إذا حلت ازارها غير مجنونة .

**مسألة :** ومن مصحف بني يفرن . في رجل ملك امرأة فمس دبرها بيده أو بفرجه ثم طلقها لم يلزمه أيضاً صداقها كاملاً .

**مسألة :** عن أبي سعيد في رجل تزوج امرأة ثم زنا قبل أن يدخل بها وصح ذلك مع الحاكم وفرق بينهما ما يلزمه لها . قال معي أنه قيل يلزمه نصف الصداق . فإن تزوجها ثم صح بعد أن تزوجها أو قبل أن يدخل بها أنه كان زنا قبل ان يتزوج بها وفرق بينهما . فمعي أنه لا يلزمه لها شيء لأن هذا تزويج لم يكن وقع .

**مسألة :** اختلف أصحابنا في المرأة تزني ولها زوج وينكث عنه زناؤها . فقال بعضهم لا تستحق على زوجها صداقاً إذا أوطت فراشه وخائنه في فرجها . وقال بعضهم لا يبطل صداقها عنه إذا استتر عنه زناؤها واتفقوا على ابطال صداق المرتدة عن الاسلام وهو اتفاق من الأمة فمن أبطل صداقها رد حكمها على المرتدة قياساً . فقال لما كانت المرتدة أدخلت الحرمه على زوجها فمنعته من نفسها بفعلها وكانت الزانية مدخلة على الحرمه بزناها الذي هو فعلها كانت مساوية للمرتدة في حكمها في بطلان الصداق . واحتج من أوجب الصداق للزانية بقول النبي صلى الله عليه وسلم الذي لاهن زوجته فقال يارسول الله مالي وما سقته إليها من الصداق فقال ان كنت صدقت فيما أصبت منها . وان كنت كذبت كنت من ذلك أبعد . قالوا وليس سبيلها سبيل المرتدة وكل تعلق بأصل يسوغ الاحتجاج له به والله أعلم .

**مسألة :** ومن تزوج بخامسة جهلاً ثم فارقها قبل الدخول فلا صداق لها .

## الباب الخامس عشر

### الصلح في الصداق من الزوجين وغيرها

مما يوجد عن أبي الحسن رحمه الله . أن الصداقات كلها من النخل والغنم ولو لم تكن حاضرة فإن الصلح يجوز فيها للزوج والمرأة وورثة الزوج وللزوج ورثة المرأة .

**مسألة :** من الزيادة المضافة وعن رجل تزوج امرأة فإذا هي منه بحرمة لا يجوز تزويجها برضاع أو غيره مما لم يكونا علما وقد كان اصطلاحا على صلح وبرأ مما يطلبه ثم علموا بالحرمة بعد ذلك فطلبت حقها قال أرى لها حقها كله لأنه أبرأته ولم تعلم .

**مسألة :** وعن أبي عبدالله وعن امرأة هلك زوجها ولها عليه صداق وله منها ولدان ولم يوكل وكيلاً ثم أن عم الولد أخ الهالك قضى المرأة بصداقها كلما ترك الهالك وائس هو بوكيل ولا برأي الحاكم فقضاها ثم سأل عن ذلك فقيل له ذلك نقض فرجع فصالحها على الثلثين من المال لها والثلث للغلامين فيسأل أله ذلك أم لا . قال ينظر العدول المال الذي صالحها عليه عم الغلامين . فإن رآه العدول وفاء حقها أتم لها وإن كان أفضل من حقها أخذ منها ذلك الفضل . قلت له فإن كان المال اليوم أفضل من المال يوم كان القضاء وهو اليوم نون . قال إن كان أحد يعلم أن المال . يوم كان القضاء أنه نون أو فضل أخذ بذلك الأول وإن لم يعلم أحد علم الأول كيف كان نظر فيه اليوم . فقيل ما ترى في الغلة قال أن كان المال أفضل من حقها نظر في ذلك ثم جرى في الذي لها والذي بقي نزع منها بالفضل فإذا عرفت أجزاءه فكان الفضل خمس أو سدس أو عشر أو أقل أو أكثر زدت عليه من الغلة بقدر ما نزع منها . قيل له فإن الصلح كان على قطعة أرض ببضء أعطيت ثلثيها والغلامين ثلثها . وفي الأرض نخلات لم يكن لهن ذكر عند الصلح . قال إن كان الذي قضاها أو صالحها عن اليتامى



قال أن لها ثلثي تلك الأرض بحودها ولم يذكر النخل وإنما لها ثلثا الأرض  
ولهم هم النخل وإن كان قال لها بل القطعة بحودها فالنخل من القطعة  
فلها ثلثا الأرض وثلثا النخل . قيل له فإنهم اقتسموا النخلات فوقع في  
أرضها بعض النخلات . واختلفوا أيجودوا إلى نخلاتهم فيخرجوا طريقاً  
وساقية وقالت هي لا نخرج لهم على في الأرض طريق ولا ساقية تقسد  
أرضي ولا تخرج على المضرة قال ليس عليها ذلك . قال غيره الذي معي  
أن الطريق والساقية مضرة فإن شئت أخرج عليها والا انتقض ذلك ولها  
حقها .

**مسألة :** من الضياء ومن تزوج امرأة على أن صداقها عليه مائة  
نخلة فتركت منها خمسين نخلة مؤنة بينتها وكسوتهم عندها فاقام عندها  
شهرأ ثم طلقها فهذا شرط مجهول ويحسب له ما مان أولادها وتعطي  
الباقى . ولكن لو تزوجها على نفقة بنيتها كان جائزاً فإن طلقها بعد ثلاثة  
أيام ذهب ولم يلزمه من أمرهم شيء .

## الباب الخامس عشر

### في الاقرار بالزوجية والولد وغير ذلك

قلت له فإذا حضر إلى الحاكم رجل وامرأة فتداعيا الزوجية وأقرا بذلك ولم يشهد بذلك أحد هل للحاكم أن يقرهما على ذلك ويصدقهما ، قال معي أنهما إذا لم يسترابا فهما مأمونان ويكونان مقران على نفسيهما وعلى كل واحد منهما لصاحبه ما أقر به على نفسه من حكم الزوجية بمعنى الاقرار على قول من يجيز الاقرار لعله بالنكاح قالت له فالذي يجيز الاقرار بالنكاح أ يكون ذلك في المرض والصحة سواء قال هكذا عندي . قلت له وكذلك يثبت به الميراث قال معي أنه يختلف في معنى الميراث بمعنى الاقرار بالزوجية كان ذلك في الصحة أو في المرض . قلت له فإذا أقر أنها زوجته وأقرت هي بذلك وأنكر والدها أنه لم يزوجها به هل يثبت على قول من يثبت الاقرار بالزوجية . قال معي أنه يثبت ذلك على معنى قول من يثبت ذلك . قلت له فإن مات الزوج وورثته المرأة ثم ماتت هل لوالدها أن يأخذ مما ورثت ابنته من زوجها . وهل يقرب إلى ذلك في الحكم . قال معي أن له ذلك ما لم يعلم كذبهما . قلت له فإذا لم يعلم أ زوجها هل يمكن صدقهما في ذلك . قال معي إذا احتمل وامكن أن يكون زوجها ثم نسي ووكل من زوجها أو رضي بتزويجها ممن زوجها غيره ثم نسي كان عندي هذا يثبت معنى الامكان في هذا وكان له أخذ الميراث على هذا قلت له فإن زوجها برجل ثم صح معه أنها ذات محرم منه ولم يصح معها ولا مع الزوج ذلك حتى مات الزوج وماتت هي وورثها والدها هل يكون له أن يأخذ مما ورث من زوجها ذلك إذا كان هو عالماً بالحرمة قال هكذا عندي . قلت له فإن صح بذلك بينه عنده هل يكون هذا علماً يحجر عليه أخذ الميراث مما أخذت هي من زوجها قال إذا كانت بينه فهي عندي من العلم في الحجة في الحكم . قلت له شهدت عنده امرأة أنها

ارضعتها ولم يعلما هما بذلك حتى ماتا هل يكون هذا علماً يحجر عليه أخذ الميراث منها مما ورثت من زوجها . قال هكذا عندي إذا كانت عدلة ممن تجوز شهادته في الرضاع .

**مسألة :** وعن رجل قال في مرضه على لامراتي صداق مائة درهم يعني لأمته ولم يصح أنه اعتقها هل يثبت إقراره لها بالصداق . قال أبو سعيد في الأثر قال لا أراه يجوز . وكذلك عندي لأن هذا كلام مستحيل كما أنه لو قال لامراته أمتي كان هذا محالاً عندي وفي الأثر حتى يقول أنه اعتقها ثم يلزمه لها في ماله ما أقر لها به من صداقها . وترثه ويجوز إقراره أنها زوجته .

**مسألة :** وسألت عن رجل ادعت عليه امرأته أنه تزوجها ومعها منه ولد . وانكرها أنها ليست بزوجه ولا ذلك الولد منه . فعلي ما وصفت فقد قالوا إذا ادعت المرأة على زوجها ولم يكن لها بينه على ذلك . وأنكر الرجل ذلك فإن الرجل يجبر على طلاقها واحدة ثم يطف بعد ذلك ما قبله ولا عليه لهذه المرأة حق من قبل نفقة ولا كسوة ولا صداق فهذا في المرأة وأما الولد فإذا كان يرضع كانت اليمين ما قبله ولا عليه لهذه المرأة حق من قبل رباية هذا الصبي ولا كسوة وهذا إذا كان يرضع . وإذا كان الولد لا يرضع وكان ممن يأكل الطعام حلف ما قبله ولا عليه لهذا الصبي كسوة ولا نفقة .

**مسألة :** وسألت أبا معاوية عن رجل أقر بزوجه لعله في أرض ثمرت هل لها صداق . قال أما أنا فأرى لها الصداق ولا ميراث لها وقد سألت أبا عبدالله عن هذه المسألة فقال لا . قال أبو سعيد الذي وجدنا في هذه المسألة ثلاثة أقاويل فقال من قال لا يثبت لها صداق ولا ميراث إذا أقر بها في المرض . وقال من قال يثبت لها ما أقر لها به من الصداق ولا يكون لها ميراث إلا بالبينة وقال من قال يثبت لها ما أقر لها به من الصداق وترثه . والقول الثاني أن لها الصداق ولا ميراث لها إلا بالبينة

بصحة التزويج . هو الأكثر وهو معنا المعمول به وبه نأخذ والله أعلم  
الصواب .

## الباب السابع عشر

### في قبض الولي للصدّاق وتسليمه إليه

جواب موسى بن علي وعن رجل زوج أخته رجلاً وفرض عليه عاجلاً وأجلاً وهو وليها وقبض العاجل ثم لم يوصله إلى أخته وطلبت حقها ويرجع الأخ يقول لما علم أنه مأخوذ أتاني بعاجلها ولم أطلبه إليه فذهب عني فهو له لازم إلا أن تقوم بينة . بأن الزوج أتاه بالعاجل ليدفعه إلى زوجته فهو أمين للزوج وحق المرأة على زوجها .

مسألة : وعن جواب أبي علي الأزهر بن محمد بن جعفر وعن رجل تزوج بامرأة على أن يوفيهما جميع حقها والمرأة لا تظهر ولا تعرف . قلت يسلم الزوج من ذلك إلى الولي أم كيف يتخلص . فإن كان أب أو ولي غير ثقة وهو الذي زوجه فسلم ذلك إليه برئء ان شاء الله إلا أن يكون يرسله بذلك إليها وهو نحو الأمانة فلا يبرأ حتى يعلم أنه قد سلمه إليها .

مسألة : من حاشية الكتاب وإذا دفع الزوج إلى ولي المرأة عاجل صداقها مرسلاً له بما دفع إليه فضايع كان على الزوج بدله ولا ضمان على الولي في ذلك إذا دفعه إليه ليقبضه لحرمة وإن كان الولي هو الذي يقتضي ذلك منه سقط الضمان عن الزوج والله أعلم . رجع إلى الكتاب .

مسألة : وعن رجل تزوج امرأة على صداق مسمى ثم أنها طلبت إليه ان يقضيها حقها فدعا والدها وقضاها ما لآه وكان أبوها هو القابض للمال ولم يعلم الذي عليه الحق أن زوجته وكلت أباهما واعلمها الزوج بالذي قضاها ولم يقل أنها راضية ولا كارهة فعلي ما وصفت فإذا لم تكن المرأة أقرت معه أنها وكلت أباهما ولا يعرف ذلك هو ولا معه على ذلك بينه ولا أتمت ذلك القضاء ولأنه ما بان للمرأة صداقها على الزوج أن يوفي المرأة صداقها حتى تقول المرأة أنها قد أتمت ما اقتضى أبوها فإن كان الأب قد قبض صداق المرأة وأتلفه كان على الزوج أن يعرّم للمرأة ما دفع لأبيها

ويلحق الزوج الأب وقد قالوا ليس للمرأة أن تغرم أباهما فإذا فعلت ذلك كان لها صداقها على زوجها . ويلحق الزوج أباهما ولا يبرأ الزوج من هذا الصداق حتى تقول المرأة أنها قد رضيت بالذي قبض أبوها من صداقها . فإذا لم تقل ذلك ولم توكله في قضاء صداقها كان القضاء راجعاً على الأب . وعلى الزوج صداق المرأة ولا يبرأ الزوج من صداقها إلا على ما وصفت لك . من قبول المرأة ورضاها بما قبض أبوها ورضيت بذلك حتى يعلم بذلك الزوج من المرأة تقول له ذلك بلسانها فما لم تقل له ذلك فالmaal راجع على الزوج .

## الباب الثامن عشر في الصداق وقبضه ودعوى الزوج تسليمه

قال أبو عبدالله إذا رفعت المرأة على زوجها من قبل دخوله بها أن يؤدي إليها عاجلها ويدخل بها أجله الحاكم في احضار عاجلها ان كانت ستمائة درهم والـف درهم أو أكثر فـقيل أجله فيه ستة أشهر وان كان أقل من ستمائة درهم فأربعة أشهر إلى ثلاثة على قدر العاجل فاذا انقضى الأجل فان احضرها عاجلها ودخل بها والا أخذه لها بنفقتها وكسوتها فإن دفع ذلك إليها والا حبسه حتى يكسوها وينفق عليها أو يطلقها . قلت فإن طلب إليها أن يعاشرها ويكسوها وينفق عليها أو يطلقها . قال ليس ذلك له حتى يدفع اليها عاجلها .

مسألة : وأما الذي دخل بامراته وقال أنه لم يدخل بها وهو معها منذ سنة أو أكثر وهو يقر بذلك فإنه يؤجل منذ يوم ترفع عليه . وكذلك الذي يملك بامرأة ثم يرفعون عليه بالأداء بعد أن مكث فإنه يؤجل منذ ما مكث يوم يرفع عليه فان جاء بنقدها والإفـرضت عليه النفقة والمؤنة . وكذلك المفاصل القوم علي القطعة ثم يتركها لا يقسـلها سنين فيقول القوم رد علينا قطعنا فيقول أنا أقوم بها اليوم فإنه يؤجل منذ يوم يرفع عليه يؤجل في ذلك بقدر ما يقسـل ويصلح .

مسألة : وسئل عن رجل تزوج امرأة والمرأة مسافرة تقصر الصلاة ما تصلي قال تصلي قصرأ ما لم يدخل بها أو يؤدي اليها عاجلها فاذا دخل بها أو أدى اليها عاجلها أتمت الصلاة إذا كان زوجها يتم الصلاة . قلت له فلها أن تخرج إلى بلدها من قبل أن يؤدي اليها عاجلها قال نعم ان شأعت ذلك . قلت فان منعها ذلك هو أنه ذلك قال لا لأنه يؤجل في عاجلها ثم ينفق عليها ويكسوها إذا لم يؤدي إليها عاجلها حتى ينقضي الأجل . فاذا انقضى الأجل أخذ لها بنفقتها وكسوتها . قلت فيحكم عليها أن تكون

معه قال لا . قلت فإن كان قد دخل بها أول ما قد ملك بها من قبل أن يؤدي إليها عاجلها ثم طلبت عاجلها . قال يؤجل في عاجلها أجلاً . قلت فتؤمر أن تكون معه قال نعم إذا كان قد دخل بزوجه كان القول قوله في العاجل بأنه قد أوفاه وكان مدعياً في الأجل لأنه لم يحل وقته وقد قيل أنه مدعي أيضاً في العاجل .

**مسألة :** وامرأة ملكها رجل ولم يجد ما يسوق إليها وقد فرض لها فتجهزت من قبلها له أن يدخل بها قال نعم إن رضيت بذلك . ويدخل بها وأن لم يعجل لها شيئاً . ثم قال والله أن الرجل يتزوج المرأة ولم يفرض لها شيئاً ثم دخل بها فيجوز له ويلزمه خبر يدخل مثل مهر نساءها أو اخواتها فهذا أجدرهما أن يجوز لها الذي فرض لها .

**مسألة :** وعن رجل له امرأتان فدخل باحدهما ولم يدخل بالأخرى فتوفي الرجل . قال أما التي دخل بها فإن قامت البينة بما بقي لها فلها ذلك . وإن لم تقم البينة فلا شيء لها لأنه قد دخل بها وأما التي لم يدخل بها فإن اقامت البينة أنها تزوجته على مهر لم يعلم كم هو فمهرها كمهر اخواتها لا شطط ولا وكس فإن لم يسم صداقها فلا صداق .

**مسألة :** مسيح بن عبيد الله عن أبي عثمان في المرأة تموت فيطلب الورثة إلى زوجها صداقها فيقول الزوج أما العاجل فقد استوفته قبل الدخول أن علي زوجها البينة بالوفاء . ودخوله لا يهدم حقها . وزعم أزهري بن علي أنه شهد هو شاهد معه عند موسى بن علي على رجل تزوج امرأة على صداق عاجل وأجل وأن الولي أشهدهما بعد ذلك أنه قد دخل على امرأته نسخة اجازة على امرأته فاثبت موسى بن علي الأجل ولم يلزمه العاجل .

**مسألة :** وقال أبو علي في امرأة تزوجت ثم مات زوجها فطلبت نقدها من ورثته كان عليهم البينة أنه قد ساق إليها نقدها والا أعطيت نقدها . وعن رجل تزوج امرأة وطلقها وطلبت صداقها فأنكرها فعليها البينة على ما تدعي من الصداق عليه فإن أعجزت البينة فلها عليه يمين .



## الباب التاسع عشر في المرأة إذا أخذت صداقها ثم فارقها قبل الجواز

ومن جامع بن جعفر ومن أعطى امرأته لعله صداقها نخلاً وحيوانات فأتت عليه جائحة ذهبت به ثم فارقها من قبل أن يجوز بها فأما الحيوان فقليل عليها أن ترد عليه نصف ما دفع إليها ، وأما الأرض والنخل فأنما عليها أن ترد عليه نصف ما بقى في يدها من الأصل . وقال آخرون فما ذهب فمئنتها وعليها نصف ما دفع إليها . قال أبو المؤثر الأصل وغيره سواء ترد النصف مما بقى ومما تلف . قال غيره أما الحيوان فترد نصف ما دفع إليها . وأما الأرض والنخل فقد اختلف فيه قليل ترد نصف ما بقي وقليل نصف ما دفع إليها . ومن الكتاب وإن دفع إليها جارية وفي نسخة دفع بألف درهم جارية فولدت اولاداً واتجرت بما دفع إليها حتى ربحته فيه انصف ثم فارقها فعليها أن ترد نصف كل ما صار إليها . ومن غيره قال وقد قيل إنما تدفع اليه نصف ما دفع إليها . وقال من قال إن اتجرت بذلك صفقة فعليها نصف الجميع . ومن الكتاب ومما وجدت أنه من جواب أبي عبدالله ومن رجل تزوج امرأة على صداق نخل ودرهم وجارية كله عاجل ودفعه إليها ثم لم يدخل بها حتى أتت آفة على النخل فذهبت من فسل أو غير ذلك أو مات النخل . وسرقت الدراهم ثم أن الرجل طلقها وطلب أن ترد عليه نصف الصداق الذي دفعه إليها فاقول له عليها أن ترد عليه نصف ما دفع إليها من نخل أو أرض أو غيرها وعليها أن ترد عليه نصف ما دفع إليها من صداقها هذا . قال غيره قد قيل هذا وقال من قال إنما يدرك نصف أصول النخل ولا تضمن ما تلف من النخل لأن النخل بحالها في مواضعها وأما الدراهم والجارية فكذلك إذا لم يكن التزويج على الجارية بعينها والبراهم بعينها .

مسألة : وعن رجل تزوج امرأة على عشرة أبعرة معروفة باعيانها



نصف الخمسمائة وهو كيف ما كانت اعطته مما لا يستحقه والله أعلم .

**مسألة :** وفي سماع مروان بن زيادة عن ابن محبوب وسأله عن رجل قضى زوجته نخلاً فاكلتها سنين ثم طلقها قبل أن يدخل بها قال ترد عليه نصف الثمرة وترد عليه نصف النخل . وان كانت النخل قد فئنت . قال ترد عليه نصف الأرض ولا يلزمها في النخل شيء . قلت أرأيت ان قضاهما جارية فولدت معها أولاداً ثم ماتت الجارية وطلقها قبل أن يدخل بها . قال له نصف الأولاد ولا شيء عليها في الجارية . وإذا قضاهما جارية فماتت الجارية ثم طلقها من قبل أن يدخل بها لم يلزمها أن ترد عليه نصف قيمتها . ولكن ترد نصف غلتها . ولكن ان استعملتها في عمل فماتت فيه لزمها نصف قيمتها لأنها عرضتها للتلف كأنها أمرتها أن تزجر فوقع في البئر فماتت أو نطحها الثور فماتت فعليها نصف قيمتها ونصف غلتها . وليس عليها ضمان في النصف الباقي . وإذا تلفت النخل لم يلزمها أن ترد عليه إلا نصف الثمرة لأنه دفعه اليها برأيه وبرأيها جميعاً ما ليس عليه لها حتى يدخل بها وانما هي أمية لا يلزمها الضمان .

**مسألة :** عرض على أبي عبدالله وعن رجل تزوج امرأة على خادم فنقدها الخادم فولدت عندها ثم طلقها قبل أن يدخل بها تقوم الأمة وولدها ثم لعله يوم طلقها ثم ترد عليه نصف القيمة .

**مسألة :** وسأله عن رجل تزوج امرأة على صدق مائة درهم وأنه قضاهما بالمائة درهم أرضاً وفسلتها المرأة وقام في الأرض ما لا يسوى ألف درهم ثم طلقها من قبل أن يجوز بها وأقامت المرأة هذا المال . فعلى ما وصفت فإن للرجل نصف المائة خمسين درهماً والأرض والنخل للمرأة وليس للرجل في الأرض ولا في النخل شيء . وهذا بمنزلة البيع . وان كان تزوجها على الأرض بعينها ثم طلقها من قبل أن يدخل بها فله نصف الأرض بلا نخل ونصف الأرض للمرأة بنخلها ويرد على المرأة قيمة النخل التي في الأرض التي صارت إليه إلا أن تريد المرأة أن تأخذ نخلها وتقلعها

فلها ذلك والمرأة الخيار في ذلك . إذا كانت قد فسلتها على هذا الوجه وبين الدرهم والأرض فرق . فإذا كان الصداق دراهم فاستقضوا منه عروضاً فانما ترد عليه دراهم . وإذا كان التزويج على عروض فانما ترد عليه نصف العروض .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة على وصيفين فساقهما حتى بلغا اليها فمات احدهما ثم طلق المرأة قبل أن يدخل بها > قال هي ضامنة للذي تلف وترد عليه ما بقى . وفي الضياء قول ترد عليه نصف قيمة الحي ونصف قيمة الميت . وقول نصف قيمة الحي ويكون شريكاً في الميت فان كان صداقها دراهم ومتاعاً فزعمت انها ضاعت قال هي ضامنة ترد عليه نصف ما قبضت منه .

**مسألة :** وإذا طلقت المرأة قبل أن يدخل بها . وقد ساق اليها صداقها ردت عليه النصف وهي ضامنة له حتى تؤديه إليه . فان كانت اشترت منه متاعاً وهو شاهد برأيها بجهر فله النصف من المتاع .

**مسألة :** قال مسيح في رجل ملك امرأة بالف درهم فساق اليها الألف ثم اعطته اياها فقالت يكون معك حتى أرى ثم طلقها ثم زعم أن الألف ذهب هل يدركها بشيء . قال مسيح يدركها وقال ابو الوليد مثلاً ذلك ولها عليه يمين بالله ما خانها . وفي امرأة تزوجت على ألف درهم فنقدتها خمسمائة أو وهبتها له ثم طلقها قبل أن يدخل بها . قال قد بريء ولا حق لها عليه .

**مسألة :** وسألت عن رجل ملك امرأة فأصدقها ألف درهم فنقدتها من ذلك خمسمائة درهم ثم أنه أنقدها صداقها كاملاً ثم أنها تصدقت بالالف درهم عليه بعد قبضها إياها ثم طلقها ثلاثاً فطلبت منه الخمسمائة التي كان أعطاها من صداقها قال ترد عليه الخمسمائة والله أعلم .

**مسألة :** فيمن ملك امرأة فأعطاها صداقها . ولم يدخل بها فمات بعضه أو قلعت الریح ثم فارقها قال ترد عليه النصف مما أعطاها وقول ما

أعطاهما من الأصول ثم تلف منه شيء فإنما عليها ترد عليه نصف ما  
بقي . وأما ما كان من العروض والحيوان والمال الصامت انما ترد عليه  
نصف ما قبضت . وقول أن ذلك في المال الصامت وليس ذلك في  
العروض . وانما عليها أن ترد نصف ما بقي إلا أن تكون ضيعته وأتلفته  
لأنه انما هو في يدها أمانة وقول وذلك في العروض في المال وكل ذلك  
فيما سلمه إليها مما يزيد على النصف وهي أمانة فيه فهو شريك لها فيما  
سلمه إليها من جميع ذلك .

## الباب العشرون هايجوز للمرأة أن تأخذ من صداقها الآجل

وهل للمرأة أن تأخذ من صداقها الذي على زوجها لدين عليها قال لا فإن أرادت خادماً لها أو لوالدها فلها ذلك ، فإن أرادت لنفقة والدها فلها ذلك بقدر حصتها التي عليها إلا أن يكون لهما ولد غيرها فلها أن تأخذ لهما نفقة من صداقها الذي على زوجها وإنما يكون لها أن تحج وتخدم من صداقها والدها إذا لم يكن لها ما تقوى على ما تريد من نفقة والديها أو خدمتها أو خدمة والديها أو حجها أو حجة والديها ، وقال لها أن تأخذ من صداقها وتحج الفريضة ، قال نعم ان لم يكن لها ما تقدر به على لالحج قلت فإن أرادت أن تطعم من يلزمها نفقته قال لا ، وقد كان أبو على رحمه الله يقول ان كان لها أولاد يتامى لا مال لهم ولا ورثة تلزمهم نفقتهم وهم صفار لا يقدرين على المكسبة فلها أن تأخذ من صداقها وتطعمهم ، قال أبو المؤثر ليس لها أن تأخذ من صداقها الآجل لشيء من هذا وهو آجل حتى يتزوج عليها أو يطلقها أو يموت عنها أو تموت عنه ، ثم حينئذ يحل كله ولا لها أن تأخذ لشيء من النوافل لحج ولا غيره وللمرأة أيضاً أن تأخذ من صداقها الآجل صدقة الفطر عنها وعن عبيدها ، قال أبو المؤثر ليس لها ذلك ، ومن غيره وإذا أيسرت فليس لها أن تأخذ من صداقها الآجل شيئاً .

مسألة : وقال في امرأة عليها دين أو كفارة ليس لها أن تأخذ زوجها لقضاء دينها ولا كفارة يمينها إذا كان آجلاً .

مسألة : وقال أبو زياد عن منازل الشيخ أنه سأل جهم بن صالح عن امرأة لها على زوجها مائة نخلة أو وجب عليها الحج فقال منازل نعم يابني ليرفع إلى السلطان حتى يأخذ من النخل ويبيع ويحج ، وقال أبو علي للمرأة أن تحج من صداقها وتقضي دينها وتشتري خادماً ، وقال غيره

ليس تأخذ الدين .

مسألة : ما تقول فيما لينقد الرجل امرأته ثم يريد أن يزيل ذلك إلى غريمها أو إلى غيره فقد قال المسلمون لا يزيل شيئاً من صداقها إلى غريم ما دامت في حباله إلا الحج أو فريضة أو خدمة الوالدين إذا كانا ضعيفين .

مسألة : ومن الكتاب . فضل . وعلى المرأة أن تأخذ من صداقها الآجل لحجة الفريضة أو للدين إذا كان عليها أو لمؤنة من يلزمها مؤنته من والد أو ولد أو غيره أو لصدقة الفطر عنها وعن عبيدها إن لم يكن لها مال غيره .

## الباب الحادي والعشرون في المرأة متى تستحق أخذ صداقها الآجل

وسئل عن رجل تزوج على عاجل وآجل . كان أبو عبدة يقول الآجل أجل حتى يتزوج عليها أو يتسرى أو تحتاج إلى خادم أو تموت والا فهو لاء أجل حتى يموت . قال أبو عبدالله أصحابنا يقولون ليس عليه يعجلها صداقها إذا تسرى عليها . ومن غيره قال وجدت أنه قول أبي وبشير للشيخ . وقد قيل إذا دخل بها ولم يسم الآجل ما هو ولا حد له حدا فإذا دخل بها كان عليه تعجيل الآجل وقال من قال ليس لها أن تأخذ من أجلها شيئاً إلا إلى هذه الآجال ولو احتاجت إلى خادم غيره وذلك إلا الآجال المؤجلة .

**مسألة :** من حاشية الكتاب ومن جامع بن جعفر قال هاشم بن غيلان إذا تزوج الرجل على زوجته فقد حل لها صداقها الآجل . قال أبو بكر الموصلي الله تبارك وتعالى جعل له أن يتزوج أربعاً ولم ير أن تأخذ أجلها إذا تزوج عليها . رجع إلى الكتاب .

**مسألة :** وإذا تزوج الرجل بالمرأة ثم تزوج آخر وقبل أن يجوز بالاولى فلها الصداق ولو لم يجز بها إذا تزوج عليها . قلت له وأنه لما أخذته فارق الأخرى فنرى أنه قد أراح الأولى ولا يؤخذ بصداقها . قال أبو الحواري قد قيل هذا . وقال من قال من الفقهاء أن لها صداقها ولو فارق الأخرى . ومن غيره قال محمد بن المسيب فان فارقها قبل أن يقبض الأول من صداقها لم يكن له صداق عاجل . وهو قول محمد بن محبوب ومن غيره قال وهذا معنا أنه إذا فارق الأخرى لم يكن للأولى بصداق معجل من من الآجل . ومن غيره قال وقد قيل هذا وقال لمن قال لا صداق لها عليه إذا تزوج عليها لأن ذلك مباح وقال من قال إن تزوج باذنها فاذنت له في التزوج فتزوج فلا حق عليه لأنه تزوج برأيها . وإن تزوج بغير إذن



فعلية صداقها . وقال من قال عليه الأجل من صداقها ولو أننت له في التزويج لأن له أن يتزوج بأمرأة بعينها فإن أننت له يتزوج امرأة بعينها فتزوج لم يؤخذ لها بأجل صداقها . وقال من قال يؤخذ لها بأجل صداقها إذا تزوج عليها كان ذلك بأننها أو بغير اننها كان الاثن لامرأة بعينها أو بغير امرأة بعينها فإن تزوج امرأة على زوجته ثم طلق الأولى ثم ردها في العدة . فقال من قال المصداق للأولى التي طلقت وردت في العدة ولا صداق للأخرة لأن هذا ليس بتزويج وإنما ردها في العدة وليس للأخرة أخذ صداقها . وللأولى صداقها وقال من قال يؤخذ بالأجل للأولى والأخرة لأنه قد رد الأولى والرد بمنزلة النكاح ولو أنه لم يطلقها لم يكن للأخرة شيء . وقال من قال يؤخذ بالأجل للأخرة ولا يؤخذ بالأجل للأولى إذا ردها . وإن كانت الأولى اختلعت اليه ثم ردها في العدة فالاختلاف فيه واحد وهذا أكد أن يكون للأخرة أجل صداقها ولا يؤخذ للأولى بأجل صداقها لأنها قد ملكت نفسها ثم رجعت فهي داخلة على الأخرة أيضاً ولأولى لم يكن لها في نفسها ملك . وفي موضع فيمن تزوج امرأة ثم رد امرأة تبرت منه أنه إن ردها رداً أو تزوجها بعد انقضاء العدة أو ردها في العدة فلا تعجيل للأخرة . وإن تزوجها تزويجاً في العدة أو بعدها فللأولى التعجيل .

**مسألة :** وعن أبي الحسن فيما يوجد عنه وسأله عن الرجل يتزوج على امرأته فلا تطالبه بأجل حقها حتى تخرج هذه التي تزوجها ثم عاد أيضاً ثانية فطالبتة هل يكون سكوتها في حين تزوج الأخرى حجة له . قال لا ويلزمه أجل صداقها . قلت فإن أننت له أن يتزوج ولم تسم له امرأة بعينها . قال لها أن تطالبه بحقها مالم تسم له امرأة بعينها . قال لها أن تطالبه وتقول له تزوج فلانة وأنا لا اطالبك قلت له فإن قالت خذ فلانة سواء . قال لها أن تأخذها بأجل صداقها حتى تقول له خذ فلانة وأنا لا اطالبك .

**مسألة :** وسئل عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها ثم تزوج عليها

امراة أخرى فطلبت الأولى صداقها كله قال ليس لها إلا نصف صداقها فإذا دخل بها كان لها عليه الصداق كله . ومن غير قال نعم وانما ذلك الأجل واما العاجل فلا سبيل له عليها حتى يؤديه اليها كله . وقد قيل إذا تزوج عليها كان عليه أن يؤدي الحق كله لأن ذلك محله وليس يجي الدخول عن ذلك والله أعلم بالصواب .

**مسألة :** وعن تزوج على امراته صبية لم تبلغ هل لزوجته أن تطلب اليه أجل صداقها . فعلى ما وصفت فليس لها أن تطلب اليه أجل صداقها حتى تبلغ الصبية وترضى بالتزويج فإذا رضيت بالتزويج يقع لها طلب الأجل فافهم ذلك .

**مسألة :** وقال أبو عبدالله في رجل تزوج صبية لم تبلغ ودخل بها ثم تزوج عليها امرأة وطلبت أجل صداقها فلم ير لها ذلك أبو عبدالله حتى تبلغ .

**مسألة :** وعن رجل له امرأة ثم ظهرت له امرأة أخرى فطلبت اليه الأخرى أجل صداقها . فاحتج أنه تزوج هذه التي ظهرت قبل الأخرى ولم يصح ذلك . فان على كل واحدة منهما بشاهدين أنه تزوجها قبل الأخرى ثم يؤخذ لها بصداقها الأجل . فان أرخت بينة واحدة ولم تؤرخ بينة الأخرى جعلت التي أرخت بينتها على تزويجها بها هي الأولى منهما .

**مسألة :** من الزيادة قال أبو بكر احمد بن محمد بن صالح يوجد في الأثر أن الزوجة إذا سبت إلى زوجها وخالفته ولم تطعه ولم تخرج مما يجب عليها له من غير ضرر يلحقها في ذلك فقد قيل أنه لا يلزمه لها كسوة ولا نفقة حتى تنصفه من نفسها . وقيل ما لم تخرج من بيته فطليه كسوتها ونفقتها فإن خاف على نفسه العنت وتزوج بزوجة ثانية خوفاً من العنت فإنه يلزمه للأولى صداقها الأجل . ولو احتج أن تطيعه أو يتزوج عليها ولا صداق لها عليه قلن يزيل ذلك تعجيل صداقها والله أعلم .

## الباب الثاني والعشرون في صدقات النساء إذا تقدم بعضهن على بعض وما يثبت من الصدقات

رجل له امرأة ثم تزوج عليها امرأة أخرى بجميع ماله وعلى ذلك انكحوة . قال مسيح لا تدرك الأولى شيئاً . وقال هاشم إن كان الآخرة قضاها على قدر صدقات نساءها أو أقل من ذلك جاز قضاؤها أكثر من صدقات نساءها اعطيت صاحبتهما الفضل من حقها الذي لها فإن قضاها ماله من بعد أن دخل بها فلما علمت الأولى طلبت حقها . قال مسيح هذه معي مثل الأولى يجوز لها ما قضيت وقال هاشم في هذه أيضاً مثل قوله في الأولى وهو رأيهما . وقال هاشم أن وارثاً وغسان قسماً صداقاً قد قبضته الآخرة بينها وبين الأولى وكانت الأولى لم يدخل بها . وكان الزوج خرج وجعل الطلاق بيد أخيه أن هي تبرت الأولى فقبل أخوه برايتها فعاد المال إلى الآخرة التي قبضته ثم رجعت الأولى تطلبه فرد عنها لأنه كان غائباً وقال تبرت من أجل غيبته عني واضراره بي . قلت لهاشم فعلى مارأى وارث وغسان إذا تبرت الأولى يعود المال إلى الزوج أم إلى الآخرة . قال بل إلى الآخرة لأنه منها نزع .

**مسألة :** من حاشية الكتاب وعن الذي يتزوج امرأة بحق ثم يتزوج ثانية بجميع ماله ومات هل تدخل المرأة التي تزوج أول مع التي تزوج بجميع ماله فالمال للتي تزوجها بجميع ماله يوم تزوجها وما حدث من مال بعد تزويجه الآخرة فهو له وفي حق الأولى رجع إلى الكتاب .

**مسألة :** رجل تزوج امرأة ثم ملك أخرى فطلبت الأولى مالها قال توفي مالها إذا تزوج عليها . فإن يكن وفاء لهما أخذنا جميعاً وإن لم يكن فيه وفاء ولم يرفع للأولى حتى هلك أخذت كل واحدة بحصتها .

**مسألة :** وقال موسى بن علي في رجل تزوج امرأة ويجعل لها

بحقها أربعين نخلة في قطعة له ولم يضربا النخل وبينها ثم تزوج امرأة أخرى وعدلها تلك النخل وجاريها . قال ان كان شرط لها عند عقدة النكاح وجعل حقها في تلك القطعة فهو لها وان لم يضرب بها وليس للأخرة ذلك . قال وكذلك ما جعل من المال عند عقدة المبايعة في الحقوق فهو ثابت في المال الذي وضع فيه حتى يقضي صاحبه .

**مسألة :** قال هاشم في رجل تزوج امرأة على مائة نخلة ومكث معها ما شاء الله ثم تزوج امرأة أخرى على جميع ما يملك ويجوز عليها قال قالوا يقسم بينهما نصفان . وقال بعضهم كل واحدة منهما بقدر صداقها بالحصص . فان تزوجها على ما يملك ولم يكن يعلم كم فان كان أقل من صداقها فلها كصداقات نساءها . ومن غيره قال وقد قيل إذا كان ماله قيمة أربعة دراهم فصاعداً جاز التزويج . وليس لها إلا ذلك . وقيل إذا تزوج الأخرة على جميع ما يملك جاز لها ذلك وكان صداق الأولى بيتاً عليه .

## الباب الثالث والعشرون في ازالة المرأة صداقها قبل أن تطلق وفيما يبطل عن الزوج الصداق

ومن جواب العلابن أبي حذيفة . وما تقول فيما ينقد الرجل امرأته ثم تريد المرأة بيعه أو زواله إلى غيرها . فقد قال المسلمون لا يزيل شيئاً من صداقها إلى غيرها ما دامت في حباله إلا أن تحج فريضة أو خدمة الوالدين الضعفين . قال غيره حسن هذا لأنه قد يأتي حال يرجع إليه مثل أن يدخل عليه حرمة من زنا أو غيره فتراجع إليه المال وقد صار إليها كانت أملك به تفعل فيه ما تشاء فإن استحق ذلك عليها لزمها ما استحقه عليها من ذلك ومن غيره .

**مسألة :** وعن امرأة أعطت ابناً لها يتيماً صغيراً ما على ظهر زوجها . قال ليس لها ذلك أن تعطي ما على ظهر زوجها . ولا ما جاء من عنده لابنها لأنها ان افتدت إليه لم يكن اذهبت ماله ذكر زياد مثوبة عن أبي عثمان أنه ليس للمرأة أن تعطي رثة بيتها احداً مما ساق لها زوجها .  
**مسألة :** من الزيادة في امرأة قتلت نفسها فما ترى لها صداقاً وقول لها الصداق لأن الصداق للورثة .

## الباب الرابع والعشرون في عطية المرأة لصداتها العاجل والآجل بطلب الزوج ذلك إليها

وعن امرأة أعطت صداقها ولدأ لها الذي على أبيه لها عاجله وآجله . قال  
أما العاجل فيثبت وأما الآجل فلا يثبت . وأما ما رجعت فيه فهو لها لأنه  
أعطته ما لم يجب لها . قلت فإن لم ترجع حتى ماتت وطلب الورثة  
الباقيون . وقالوا عطية مجهولة . قال أما العاجل فلا يدرك فيه لهم وأما  
الآجل فلهم ميراثهم منه قلت فإن كان ولدها الذي أعطته بالغاً . قال ان  
قبل له الأب بالعاجل الذي عليه له وأبرته منه وأعطته وقبل كان له وإن كان  
انما أعطته كذا ولم يقبل به الأب ولا أبرته منه فليس هذه عطية . وأما  
الآجل فلا يجوز له عطيته على كل حال .

**مسألة :** وعن امرأة لها علي زوجها صداق فوهبت لرجل فاشهد  
عليها وقبله ثم رجعت وقالت لم يحرزها هل لها ذلك قال نعم . عطية الآجل  
لا شيء إلا للزوج .

**مسألة :** وإذا أعطت المرأة زوجها صداقها على أن يفعل كذا وكذا  
ففعّل أن العطية جائزة . فإن أعطته على أن لا يفعل كذا وكذا ولم يفعل أن  
العطية لا تجوز .

**مسألة :** وعن امرأة تصدقت بمالها على زوجها ثم لبثا زماناً ثم بدا  
لها من بعد ذلك لها نشوزاً فابغضت زوجها فاعطته ما لا من مال نفسها  
على أن يطلقها ففعل ذلك لها . فقال أما المرأة فقد ذهبته منه . وأما ما  
أخذ منها فيرده إليها ولا يحل له أن يأخذ منها ما لم يعطها وقد نها النبي  
صلى الله عليه وسلم عن ذلك وليس لها رجعة فيما أعطته عطيتها الأولى  
حيث أعطته وهي طيبة النفس بما أعطته لأن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال من أعطى عطية ثم رجع فيها فهو كالراجع في قبته وهو خبيث

يعني القبيء خبيثاً .

**مسألة :** امرأة تركت صداقها لزوجها فلما أحضره الموت أوصى لها بصداقها . فان كانت تركت صداقها لزوجها بمطلب منه إليها فطابت به نفسها ثم أوصى به لها في مرضه فذلك لا يجوز لها لأنها من الورثة ولا يجوز لها وصيته في صحة ولا في مرض . ولا عطية عند الموت .

**مسألة :** وقال في رجل طلب الى زوجته شيئاً من مالها من الصداق الذي عليه أو من صلب مالها الذي لها عليه فأعطته إياه بمطلب منه إليها فأعطته إياه طيبة بذلك نفسها فخلا لها من شاء الله ثم رجعت فيه قال لها ذلك أن ترجع فيه . قلت له والذي من صلب مالها سوى الصداق قال نعم . الذي من مالها سوى الصداق . إلا أن تعطيه شيئاً من الصداق أو شيئاً من صلب مالها من غير أن يطلبه إليها طيبة بذلك نفسها فذلك ليس لها فيه رجعة .

**مسألة :** وعن أبي عبدالله في رجل توفيت ابنته فطلب اليه زوجها ان يترك له صداقها فقال أنه قد ترك صداق ابنته وهو كذا سماه كله ثم صح انها كانت مطلقة أن له أن يرجع في الصداق الذي تركه من قبل انه لم يكن مقراً أنها كانت مطلقة ومن تزوج امرأة على أن صداقها عليه مائة نخلة فترك له خمسين نخلة مؤنة بنيتها وكسوتهم عندها فاقام عندها شهراً ثم طلقها فهذا شرط مجهول ويحسب له ما مان أو لادها ويعطى الباقي ولكن لو تزوجها على مؤنة بينها كان جائزاً فإن طلقها بعد ثلاثة أيام ذهب ولم يلزمه من أمرهم شيء . وقال مسيب في رجل أعطته امرأته صداقها على الاحسان ثم لبث على ذلك حتى ماتت فطلب الورثة الصداق الى الزوج وقالوا أعطتك على شرط . قال مسيب إن أقاموا بينة بأنه كان مسيئاً إليها أخذوا الصداق منه وتابعه أبو الوليد . وان مات هو فقالت بعده أعطيته على الاحسان وقد رجعت عن ذلك . قال أبو الوليد ومسبب لها ذلك بعد أن تقوم لها بينة أنه كان مسيئاً إليها . وقال أبو الوليد رأيت

موسى يكتب إلى العلا أن من اعطى عطية على غير بينة فليست بشيء  
مسألة : وعن رجل طلب الى امرأته صداقها فأعطته ثم أنه طلقها بعد  
ذلك أو مات عنها وأشهد انه طلبه اليها . فقال ان طلبت في حياة زوجها  
ورجعت فيه كانت امرأته أو طلقها فلها صداقها بعد أن تقر أنه طلبه اليها  
أو تقم هي البينة بذلك . وان طلبته بعد موت الرجل فأقامت بينه أنها انما  
اعطته بعد ان طلبه اليها كان لها صداقها بعد أن تحلف يميناً بالله ما  
أعطته صداقها الا لتقية منه إن يسيء اليها وهو رايه . فان ماتت ولم تطلب  
اليه شيئاً لم يكن لورثتها عليه سبيل ولو أقاموا البينة بأنه كان الطالب  
اليها .

مسألة : وعن امرأة تركت لزوجها صداقها أو تصدقت به عند  
الموت قال لا يجوز ذلك في مرض الموت .  
مسألة : وعن امرأة تركت صداقها لزوجها وإنه رد عليها صداقها في  
مرضة الموت فلا يجوز ذلك .

مسألة : وقال محمد بن علي قال موسى بن علي في امرأة في  
امراة تدع لزوجها من صداقها وهي مريضة ثم تصح وتقوم من مرضها  
ثم تمرض وتموت ولا تذكر تلك العطية قال ليس بشيء وليس بعطية إبل  
أن يكون ذلك بحق أعطته عطيه بحق .

مسألة : وعن امرأة تقول اني وعدت زوجي ان اترك لهخ بكذا وكذا  
من صداقي وعلى ذلك تزوجني وقد تركت له فذلك عندنا جائز له . قلت ان  
قالت وعدته ولم تقل على ذلك تزوجني فما يوجب على الورثة . وعنه فان  
تركت له صداقها عند موتها بوجه يجوز له في الحكم فلا نرى له سعة في  
ذلك إذا علم أنها كذبت فيما قالت.

مسألة : قال سعيد بن محرز قال موسى بن علي قالت في مرضها  
انه كان بيني وبين زوجي مواعدة في الصداق . وقد أوفيت له في وعده  
فأجاز ذلك أبو علي .



**مسألة :** وقال إذا كان على رجل صداق لزوجته جاز له إذا وهبته أو قايضته أو اشتترته أو أبرأته منه . وكذلك يجوز له من ورثتها بعد موتها وإن كان الصداق غير قائم ولا محدود فليس لها ولا لورثتها فيه حجة يقولون أو يقولون بعنا أو وهبنا أو قايضنا بما لم يقبض أو يعرفه بعينه فإنه يجوز عليهم وإن كان مجهولاً لأن أصل الصدقات مجهولة ولو أن امرأة تركت صداقها لزوجها وأعطته إياه وهو عليه لها . ثم قالت إني أعطيتها ما لم أراه ورجعت في ذلك لم يكن لها لأنه قد جاء عن الفقهاء أنه لا يجوز ذلك . وقال قد كان رجل من أهل منع قد باع ثوبين لزوجته بصداقها الذي عليه لها أجل فرفع ذلك إلى الحسن بن علي فنجازه .

**مسألة :** وقال قالوا في المرأة تترك لزوجها صداقها فأنما مات قالت اني تركت ما لم أعرف فقالوا لها الرجعة مع يمينها ما تركت ما عرفت . ثم لها صداقها ولا تقطع حجتها إلا أن تقوم عليها بينة أنها عارفة يوم تركت ما تركت له من صداقها وقلت أقليس هذا مثل ما قضى الوالد أولاده قال هذه قد تركت لهم وهذا قضاهم قالوا له تذهب حجة عن من مات وهذه تحي حجتها ولو مات الزوج . والولد الذي تذهب حجته هو الرجل يشهد لولده في صحته بشيء منه من ماله بحق زعم له عليه ثم يموت الولد وتحلف ورثة فاحتج الوالد اني انما أشهدت بهذا المال له إلجأ مني اليه وانما حقه على عشرة دراهم فأنما لا دفعها إلى ورثته واخذ مالي فقال ليس له ذلك على هذه الصفة وانما تكون له الرجعة والحجة إذا احتج اني قضيتها ما لم أعرف . فإن كان مع ورثة الهالك عليه بينة عدل أنه قضا ما عرف فالمال لهم وإلا أخذ ماله واعطاهم ما أقر لهم به من الحق . قلت له فإذا كانت له الرجعة فإن كان أشهد بهذا المال لأولاده على هذه الصفة ثم مات أحدهم وله ورثة ثم احتج بهذه الحجة عليهم أتكون له الرجعة على ورثتهم لأنهم قد ماتوا وماتت حجتهم ولعلمهم كانت معهم بينة بانه قضاهم ما عرف من هذا المال . وأما الأحياء فله الحجة عليهم كما وصفنا لك .

**مسألة :** وقال موسى بن علي في امرأة أعطت زوجها صداقها وهو لا يعلم واشهدت له واعطت ابنها وهو صغير مالا لها ورثته من أخ لها فلما علم الزوج أنه قد أعطى تمسك به واقبلت بقول طلبه الي وأنا حامل وهو يقول لم أطلبه إليها . قال إن العطية ثابتة إلا أن يكون طلبه إليها وعليها البينة بانه طلب ولا بنه ما أعطي ان كان صغيراً فقد قال من قال حتى يحرز له أبوه .

**مسألة :** وأما رجل خدع امرأته من صداقها فأعطته إياه ثم طلقها فكان بعض الفقهاء قال إن لم تعطه ليطلقها فليرد عليها ما أعطته . قال أبو عبدالله ليس عليه أن يرد عليها إلا أن يطلبه إليها .

**مسألة :** هاشم ومسيح عن رجل تركت له زوجته صداقها فلما حضره الموت قال إني كنت طلبت إلى امرأتي صداقها فأعطتني فاشهدوا أنني قد رددته عليها فقالا هو لها .

**مسألة :** امرأة تركت لزوجها صداقها وانه رد عليها صداقها في مرضة الموت قال لا يجوز لها ذلك .

**مسألة :** ومن الأثر واخبرني محمد بن محبوب أنه كتب إلى موسى بن علي في رجل تزوج امرأة بصداق ستين نخلة ثم تركت له عشرين ثم طلقها من قبل أن يدخل بها كم يأخذه عشر نخلات أم عشرين نخلة قال محمد فأجابني موسى بن علي أن لها عشرين نخلة من الأربعين التي بقيت .

**مسألة :** أبو الحسن وعن امرأة وهبت صداقها لرجل أو والدها أو أقرت به هل يثبت هذا الاقرار والهبة . قال إذا وهبت صداقها لأجنبي فان قبل به الزوج ثبت وان لم يقبل به لم يثبت . وأما الأب فيثبت له الصداق العاجل . والأجل فيه اختلاف للأب ولا يثبت للأجنبي الأجل . وأما الاقرار فانه يثبت لجميعهم إن أقر بذلك زوجها . وعن امرأة مرضت فقال لها زوجها لك علي مائة نخلة ما تفعلي في أمري أو قال ما تفعلي فيها أو قال

أحب الخلاص منها فقالت المرأة قد تركتها هي لك على أو قالت بحق لك أو قال بحق أو بقيامك عليّ قلت ما ترى يجوز هذا له ولا يجوز شيء من جميع هذا . فعلى ما وصفت فليس أرى هاهنا طلباً فإن تركت له تخلص بذلك . وقد بلغنا عن بعض الفقهاء أنه قال ليس له أن يعرض لأمراته في مالها فإن كان ذلك . وإن لم يكن تعريضاً منه لهذا فعلى هذا القول هو مثل الطلب ولا يبرأ منه على ذلك . وإن لم يكن تعريضاً منه لها في ترك صداقها فقد برأ . وفي بعض القول لا يبرأ وذلك بمنزلة الطلب وأرجو أنه قد برئ من صداقها والله أعلم .

**مسألة :** وعن رجل عليه مائة نخلة لزوجه طلب إليها في صحتها أن يأخذ منه خمسين نخلة وتجعله في الحل من بقية صداقها فوكلت المرأة من يقبض لها خمسين نخلة بالقيمة بمحضر من صلحاء البلد ثم لم يعلم الزوج أنها رجعت فيما تركت له حتى ماتت أو مات هو . قلت ماترى قد برئ من حقها فعلى ما وصفت فإن طلبت الرجعة في حياته كان لها ذلك وكان لها صداقها تاماً لأنه قد طلبه إليها وإن مات ثم طلبته لم يكن لها ذلك وقد برئ . وكذلك أيضاً إن ماتت المرأة ولم تطلب فقد قيل أن الرجعة لها هي خاصة في حياة الزوج . قال غيره ومعني أنه في بعض القول لها هي الرجعة عليه وعلى ورثته وليس لورثتها رجعة عليه ولا على ورثته . عن أبي الحواري وعن طلب إلى زوجته أن تعطيه شيئاً من مالها فباعه وسلم الثمن إليها . ثم رجعت فيه فهل يكون لها رجعة . وقلت أرأيت إن تمسك المشتري بالمال كيف يصنع الزوج بالمال حتى يتخلص . فعلى ما وصفت فنقول إذا أعطت المرأة زوجها شيئاً من مالها ثم لم ترجع فيه حتى أتلفه وزال من ملكه فليس لها فيه رجعة وثبت له ذلك المال بطلب أو بلا طلب فإن رجعت في عطيتها والمال في يد زوجها كان لها الرجعة إذا كانت العطية بمطلب منه إليها وإن أعطته شيئاً من مالها بلا طلب لم يكن لها فيه رجعة .

**مسألة :** ومن حفظ أبي صفة في المرأة إذا أعطت أباها أو أخاها ما على ظهر زوجها من مهر قال جائز . قال أبو عبدالله نعم إذا كان حقها عاجلاً فليس على الأب إلات قبول ما أعطته وعلى الأخ قبول ذلك أيضاً ولا يتم إلا حتى يحضر الزوج ويقر له به . وأما الأب فإن لم يحضر الزوج ولم يقر له فهو جائز له وأما الأجل فلا يجوز العطية للأب ولا غيره وإن حضر الزوج .

**مسألة :** فيمن قضى امرأته أو مطلقته حقها ثم طلب إليها أن تعطيه أولاده فاما في الصحة فائنا طلب إليها من بعد أن قبضته فاعطته من طيب نفسها فجائز . وكذلك المطلقة ان كان يعلم أنها انما تعطيه طمعاً برجعته أو خوفاً من بليته وتلحبه اليه عن غيره ممن يرثها فلا يتقدم على ذلك . وان كان يعلم طيب نفسها له ولولده فلا بأس . وأما في المرض فلا يجوز له ولا لولده ولا لغيره .

**مسألة :** فيمن عليه لزوجته كانت له صداقاً . وقد طلقها فبعث إليها رجلاً ثقة فاستطاعها له وأخبره أنها قد تركت له صداقها وأحلته منه ثم مات الرجل ثم رجعت فطلبت صداقها وأنكرت ذلك فإننا نرى أن حقها عليه واجب ولا يبى بقول الواحد وان شهد بذلك عليها ثقتان ثم أنكرت وطلبت حقها . فنقول أنه قد برى بما أخبره به الثقتان ولا عليه شيء قال عبدالله بن محمد ان كان هذا المطلب في طلاق بائن أو قد انقضت عدتها فكما قال . قال غيره ان طلب في عدة يملك رجعتها فهو بمنزلة الزوج على قول وقول ليسه بمنزلة الزوج . وأما قول الاثني الثقتين في البراءة فإنهما يدعيان قولهما ولا يكونان بذلك حجة في الحكم إذا أنكرت ذلك فانما يكون ذلك في البراءة إلا أن يشهد أنها ابرأت من حقها ولا يذكران فعلهما فهو كما قال .

**مسألة :** فيمن طلب امرأة يتزوجها على شرط انها تترك له حقها كله بعد التزويج فلما تزوجها طلب إليها فتركت له ثم رجعت عليه . أنه ليس

عليه لها رجعة . وعليها ترك ذلك في مرضها سواء في المرض والصحة .  
ومن قال لامراته استوصي بي خيراً فاشهدت له بنصف صداقها ثم  
رجعت تطلب ما اشهدت له به . قال أبو عبدالله لا أرى لها رجعة في ذلك  
إذا لم يكن قوله مطلباً منه وإن تدع له صداقها الذي عليه لها .

## الباب الخامس والعشرون في بيع الصداق والاقرار به من المرأة وورثتها

قال أبو عبدالله يجوز للرجل أن يشتري من زوجته صداقها الذي عليه لها كما يجوز لها إذا أعطته إياه فإن احتجت بالجهالة للصداق أنه غير واقف فلا حجة لها . وقال لا يجوز بيعه ولا عطيته لغيره ما لم يضمن به الزوج .

**مسألة :** ورجل قال لامرأته ان شئت أحجبتك وتركتي لي صداقك فقالت نعم فأحجها قال لا بأس هو له ولها حجبها .

**مسألة :** ومن جواب أبي الحسن وذكرت في الرجل يطلب الي زوجته أن تتبع له حقها وكان عليه لها نخل وأرض فأباعت له حقها بكذا وكذا نخلة أو فاهما ذلك الثمن أو لم يوفها أيكون هذا بيعاً جائزاً ثابتاً لا لا رجعة فيه لها . فعلى ما وصفت هذا ثابت .

**مسألة :** امرأة قالت في صحتها أن الصداق الذي لها على زوجها فلان بن فلان هو أزيد والصداق بعضه عاجل وبعضه أجل أنرى أنه يثبت للذي أقر له به أم لا . فإذا كان ذلك غائباً في ذمة الزوج لم أر الاقرار فيه يثبت إلا في مقبوض . قلت فإن قالت بحق له على وليس هو له وفاء أيكون هذا اقرار يثبت في الحكم أم لا . فإذا كان غائباً في الذمة لم يثبت فيها الاقرار لأنه معلوم والقضاء في المعلوم لا يثبت في الحكم وبالله التوفيق .

**مسألة :** وسألته عن امرأة أقرت لرجل بحقها الذي على زوجها وهو غائب أيثبت والذي أقر له بحق أم لا . أيثبت له ما أقر به من حقها . قال نعم .

**مسألة :** ومن جواب أبي الحواري رحمه الله سألت عن رجل كانت له زوجة فتوقيت وكان لها عليه صداق نخل وجارية وحنطة . فورثها هو ووالدتها وغيرها فباعته والدتها ميراثها من الصداق وجميع ما عليه ولم يقبض واشهدت انها قد استوفت منه الثمن وأباعت له بقرأ وغنماً ولم

تحضر هي ولم تقف هي عليهن . فعلى ما وصفت فاما الصداق الذي عليه فبيعهها فيه في ذلك جائز إذا عرفت كل الصداق إذا كان الصداق عليه ولم يقبضها منه . وكذلك الغنم التي عليه والحنطة التي عليه إذا كان معروفاً عددها وكيال الحنطة فهذا البيع فيه جائز مالم يكن قد ميز . فان كانوا قد ميزوا الغنم والنخل والحنطة فلا يجوز البيع إلا من بعد الوقوف عليها . والنظر اليها والمعرفة بها وهذا إذا كان صداقها عليه . فاما ما ورثت من الغنم والحنطة والنخل وغير ذلك إذا كان معروفاً بعينه فلا يجوز بيعها حتى تقف عليه وتتنظر اليه . فان كانت قد باعت ولم تقف عليه ولم تنتظر اليه ثم طلبت النقض قلها ذلك وان لم تطلب النقض فلا يحل للرجل أكل تلك الغنم ولا النخل ولا الحنطة . ولا شيء مما ورثت حتى تقف عليه أو يكون عارفاً به . فافهم الفرق فيما كتبت به اليك وذلك إذا كان مائة نخلة أو مائة شاة وهي عليه فهذا البيع فيه جائز إذا باعت له ميراثها من ذلك . وأما إذا كان للمرأة الميتة غنم / ونخل أو مال نسيئة على الزوج وقد صار لها ونسب اليها فلا يجوز بيع هذا إلا بعد الوقوف عليه .

**مسألة :** امرأة يكون لها على زوجها ألف درهم صداقها لها عليه فتقول قد جعلت هذا الألف الذي لي عليك لفلان بحق له على هل يجوز له ذلك . قال نعم .

## الباب السادس والعشرون مايجوز لمن عليه صداق في ماله وماله مايجوز

وسألته عن رجل شرط لأمراته صداقها في موضع ثم أنه باع ذلك الموضع أو قضاه امرأة أخرى وهي محاضرة فقال حفظ عن أبي علي موسى بن علي رحمه الله أنه لم يكن يرى ذلك عليها جائزاً ولو كانت محاضرة حتى تعلم أنها أتمت ذلك . قال غيره يجوز ذلك عليها .

مسألة : قال أبو عبدالله في رجل يتزوج امرأة على صداق في ماله . فقال له أن يفعل في ماله ما شاء وانما تخرج عليه إذا تزوج على مال معروف بعينه .

مسألة : وقالوا أرجو انهما هاشم ومسبح في رجل عليه لامرأته صداق فاراد أن يقضي بنيه من مال بدين عليه لأهم من صداق أو غيره أو أراد أن يقضي غير بنيه من ماله فطلبت المرأة صداقها وتقول قف لي من مالك بصداقك ثم اقض من شئت قالوا لها ذلك إن خافت أن يثلف المال وقال أنهر بن علي ليس لها ذلك .

مسألة : وعن رجل قضى امرأته ماله عند الموت بحق وهو دون حقها وعليه دين قال يكون حقها قيمة ماله ثم يتحصص هي هي والغرماء في المال فاما قوله دون حقها فلم يسم لها شيئاً فيعرف .

مسألة : ومن كان عليه صداق لامرأته نخل وله مال يقوم بصداقها واراد الحج تعلقت به وطلبت حقها . فخشي أن يسلم ماله إليها بحقها ويرجع من سفره فيؤديه فيتمسك بماله وعليه عوله . فخشي أن يصيبه نقص في طلب المعاش فانه يرهن في يدها المال بصداقها .



## الباب السابع والعشرون في قضاء الصداق

وعن رجل عليه لامرأته نخل من صداق عليه ولم يقضها النخل ولا أوصى لها بها وقضاها ماله بحق لها عليه وهو أرض ومنازل أو نخل وأرض . هل يبرأ من النخل والحق الذي عليه حتى يوصي لها ويوصي بالحق الذي عليه بعينه . قلت فما عندي في كل هذا فإذا لم يكن ذلك عن رضاها فلا يبرأ من ذلك عندي وعليه أن يقر لها بحقها الأصلي إلا أن ترضى بذلك القضاء فإن ذلك يجزيه إن شاء الله إذا قبلت منه .

مسألة : عن أبي علي الحسن بن أحمد ورجل عليه لزوجه صداق أجل وأراد الخروج إلى البحر فاتفق هو وهي على أن قضاها نخلات بحقها وأشهد على ذلك شاهداً أو شاهداً على ذلك أو شاهدين وأبرأته من حقها ثم خرج إلى صحار ولم يتفق له ذلك ورجع إلى بلده فثمر النخل وكانت في يده ثم أراد سفرأ أو خروجها إلى الجهاد وأوصى وكتب وصيته ولم يوص للمراة بشيء . فقال له الشهود المراة . فقال قد اتفقت أنا وهي وقد اعطيتها وخرج ثم رجع بعد ذلك ومات ما يثبت لهذه المراة حقها الأول الذي تزوجها عليه أو النخل التي قضيت إياها . فالقضاء الذي قضاها إياه ثابت لها وليس حوز الزوج مال زوجته بمزيد ذلك عنها والله أعلم .

مسألة : في رجل قضى زوجته مالا فلم ترض به ثم رجعت رضيت . قلت هل يثبت لها ذلك وهل يثبت ذلك القضاء بعد أن ترض به إن رجعت رضيت به وأخذته وإن لم ترض به فما يجب على الذي قضاها المال . فإن لم ترض به انفسخ القضاء إلا أن يتممه المقضي من بعد أن لم ترض به فإن رجع فاتمه ثم رضيت به من بعد ذلك جاز القضاء . وإن لم ترض بما يجب لها برأي العدول لم يكن لها حجة عليه وإذا كان إنما يقضيها عن تراض منهما لا يحكم فحتى يتفقا على ذلك ويرضيا قلت

وكذلك ان قضاها مالا في مرضه ومات ولم يغير ورثته ولم يرض به ثم رجعت رضيت به هل يثبت ذلك لها . لم تغيره عليها الورثة . إذا لم ترض به لم يثبت القضاء . بعد ان قالت أنها لا ترضى بذلك القضاء قلت وان كانت الورثة قد أتموا ذلك القضاء قلت ينتقض القضاء ولو رجعت رضيت به فإذا لم ترض بالقضاء بعد موت المقضي فكان ذلك بمالها فيه الخيار انفسخ القضاء عنها حتى سموا لها الورثة وهم بالفون فإن أتموا لها الورثة تم وان كان القضاء ليس فيه اختيار في قول المسلمين ثبت عليها وليس لها فيه رضا ولا سخط .

**مسألة :** قلت له فرجل قضى زوجته قطعة له بحقها الذي عليه عاجل وأجل ثم أحلته من حقها هل تنتقل القطعة عليه بهذا الحل أم لا . قال معي أنها لا تنتقل إليه لأنه انما وقع على ما وقع عليه . وليس عليه لها حق قلت فان قال قائل أن ذلك مطول أن ذلك قضاء وقع على ما لا يحل عليه . قال معي أنه إذا قضاها ولو لم يحل عليه فقد ثبت القضاء ولا يحضرني فيه اختلاف إذا سمي أجل سواء . قلت له فإن كان الشرط في الأجل الى أن يموت عنها أو تموت عنه أو يتزوج عليها أو أحد الشروط المحدودة ما يشبه هذا إذا قضاها قبل أن يكون هذا المشروط هل يثبت القضاء مثل الأول أم لا . قال معي انه إذا قضاها برأيه ثبت مثل الأول لأن الأصل مجهول الأجل .

**مسألة :** وقال في رجل كان عليه لامرأته صدق مائة نخلة ثم مات وخلف مالا خياراً أو أشراراً وطلبت المرأة من الخيار . وقال الورثة نعطيك من الشرار . قال تعطا من وسط المال . قلت انما للرجل من المال خيار وشرار . وليس له وسط قال يقوم نخلة من وسط المال ثم يُعطى من المال على قيمتها مما بلغت القيمة حتى تستوفي بقيمة مائة نخلة خياراً وسط من المال .

**مسألة :** امرأة لها على زوجها مائة نخلة خياراً فأرادت أخذها وله

بنخل ليست بخيارا يأخذ خيار ماله أو يشتري لها نخل خيار أي ولك فعل فهو جائزان شاء اعطاها من ماله وإن شاء اشترى لها إذا أوفقها فليس عليه شيء .

**مسألة :** وقال موسى بن علي في رجل تزوج امرأة علي مائة نخلة فلما حضرته الوفاة أوصى لها بخمسين نخلة وكتبها . قال موسى بن علي لها ما قالت عليه البيعة . وقال موسى بن علي في رجل يكون عليه لامرأته بشهادة الشهود عند عقدة النكاح خمسون نخلة فلما حضره الموت اشهد أن عليه لها مائة نخلة أو كان لها عليه عبيد لم ينسبوا فنسبهم عند الموت باقرار منه أن لها على كذا وكذا . قال اقراره ثابت .

**مسألة :** وصلني كتابك وسرني علم سلامتك وذكرت آخر في هذه المرأة وزوجها إذا تزوج عليها وصادقها ووكيلها ونفقتها وكسوتها . فأما الصداق فدين عليه يؤخذ به إذ دخل زوجها ووكيلها هما الداعيات للعدول حتى تأخذ بحقها برأيه .

**مسألة :** عن أبي الحواري وعن رجل وفي زوجته حقها من الصداق وأراد أن يشهد له أنها قد استوفت كيف تكون الشهادة منها واللفظ في ذلك حتى تثبت له تلك الشهادة فإذا شهدت له أنها قد استوفت صداقها عاجله وأجله الذي عليه لها وهي عارفة به فقد ثبتت هذه الشهادة . وإن سمعت صداقها كم فهو ثابت .

**مسألة :** رجل حضرته الوفاة فقال لامرأته هل تترك لي نصف صداقك واقضيك بنصفه فقالت نعم فقضاها بنصف الصداق وأبرأته من النصف الباقي ثم توفي فرجعت في ذلك وقالت طلب إلى فليس لها إلا ما قتضت وهو رأيهما .

## الباب الثامن والعشرون في شرط الخيار في الصداق

وأعلم أنه قد ثبت في صدقات النساء ما لم يثبت في غير ذلك من الشراء والعتاء لأن المرأة قد نكحت علي ذلك . فان تزوجها على مائة نخلة مبهمه فلها مائة نخلة وسط برأي العدول وان تزوجها على مائة نخلة خياراً فلها مائة نخلة خيار من خيار نخل البلد الذي تقضي منه . وان تزوجها علي مائة نخلة من ماله فهي مثل الأولى بنظر العدول مائة نخلة خيار ثم تقضي مثلاً من ماله . وان تزوجها على مائة نخلة خيار ماله فلها مائة نخلة خيار ماله لا تعدو ذلك . وفي موضع وقوله خيار ماله ومن خيار ماله فهو سواء ولها خيار وتأخذ خيار ماله من النخل شيئاً شيئاً حتى تستوفي . فان كان في الخيار الأول وفاء لم أو الا فاخذت خيار المال درجة درجة حتى لابقى من المال ما يجوز في القضاء . فاذا بقي من المال ما لا يجوز في القضاء يبقى لها شيء نظره إلى أوسط خيار ماله ثم قضيت عليه من النخل أو بقيمة من غير النخل إن لم يبق نخل .

**مسألة :** وعن رجل زوج ابنته على نخل وشرط لها جيد الجيد من الخيار فهذا عندنا يكون خيار الخيار من الخيار لأن الجيد عندنا مثل الخيار .

**مسألة :** وقيل في بعض آثار المسلمين أن الخيار من النخل في شرط الصدقات أفضل من الكرم .

**مسألة :** من الزيادة المضافة من الكتاب المجموع من جواب أبي الحارثي . وقلت فما تقول ان كان لها شرط من خيار ماله ماترى الخيار عندك النخلة الكريمة الكريمة رخيصة الأرض أم غالية الزرض رخيصة الفرع . فاقول أن الخيار كرم الفرع ولا انظر إلى رخص الأرض ولا غلاما إلا أن المرأة إن قيل لها تأخذ هذه النخلة كريمة الفرع رخيصة

الأرض أم غالية الأرض رخيصة الفرع فما اختارات من ذلك كان لها  
برأي العدل والخيار للمرأة ليس للورثة .

## الباب التاسع والعشرون في قضاء الصداق من النخل ومن كم يكون ومن أين يكون

عن أبي الحسن قلت له كيف تقضي الصداقات من النخل قال الذي عرفنا أنه إذا كان في نخل الرجل ما يقضي برأسه من ثلاث مواضع . وقال من قال من أربعة مواضع قضيت المرأة من النخل برؤسها وإذا لم يكن كذلك نظر في ذلك وأخرجت الكريمة والساقطة العوانة وما لا تجوز في القضاء مما لا يراه العنول قضاء ثم يجعل نخلة جيدة ونخلة وسطية ونخلة دون ذلك فتكون عن ثلاث نخلات ولا تقضي الكريمة عن رأسها . ولا الدوانة عن رأسها . فإذا لم يكن كذلك نظر العنول إلى نخلة يرون أنها قاضية ثم يقضون عليها فيجعلون مكان نخلتين والثلاث والأربع ولا يجاوزون في النخلة أكثر من أربع نخلات . ويجعلون النخلتين مكان النخلة والنخلة ونصف والنخلة وربيع مكان نخلة وعلى نحو هذا عرفت منه على معنى قوله .

**مسألة :** قال أبو الحواري عن أبي المؤثر أن المرأة تقضي صداقها من ثلاثة مواضع من الخيار ثلث ومن الوسط ثلث ومن الوركس ثلث . وإن كان في موضع نخل قاضية برؤسها تعد عدأ قضيت نخل ذلك الموضع حتى تستوفي ولم يفرق عليها القضاء وإن كان في موضع ليس فيه ما يعد برؤسه قضيت من كل موضع ثلثاً بالقيمة من الخيار والوسط والوركس وهكذا حفظنا .

**مسألة :** وقال أبو عبدالله في قضاء الصداقات الوسط إذا وجد في نخل الرجل نخل نقصاً عن رؤسها في ثلاثة مواضع أو أربعة لم يكن له أن يجاوز بالقضاء إلى غير هذه المواضع مما فيه زيادة أو نقصان . وإن لم يوجد ذلك فله أن يقضي مما يراه العنول . والنصف مما هو فوق

الوسط ويزيد فيه العدول النصف مما دون الوسط ويزيد عليه العدول حتى تستوفي ولا تتخذ المرأة دون الوسط كل صداقها . ولو زاد العدول في قيمته قال وكذلك الحي إذا كان في ماله ما بقي من النخل عن رؤسها فإن لم يكن فيه وفاء أو في شيء مما بقي برأي العدول . قال وليس للعدول أن يقضوا في الصداق إلا ما يغل ويحمل .

**مسألة :** وقال في رجل كان عليه لامراته مائة نخلة صداقاً لها عليه ثم هلك فأراد الورثة أن يقضوها من القرية من سوى مال الهالك . قال تقضي من مال زوجها الهالك نخل وسط من ماله من حيث شاء الورثة من مال نخل وسط برأي العدول .

**مسألة :** وإن طلقها وأراد أن يقضيها وهو حي قائم قضاها من بلده إن شاء من غير ماله نخل وسط برأي العدول إلى أربعة مواضع .

**مسألة :** وإذا حضر القضاء قام بذلك العدول من أهل الفضل فقضوها نخلة وسطاً من أي نخلة كانت من أنواع النخل إذات كانت نخلة مما له الثمر والتمن . ونظرنا في الباقي الذي يعد للمرأة بحقها من مال زوجها . وما قالوا به يعد لها بالقيمة فإنما ينبغي أن تكون القيمة في كل موضع مستوى الثمن فليس أن النخل أستوت . ولكن استوى الموضع في تقايسه وغلاته أو رخصة فينظر من كل موضع نخلة وسطاً يرى أنها قاضية ثم ينظرون ثمنها في موضعها ثم يعدون النخل من ذلك الموضع فلكل نخلة كانت مثل تلك النخلة الوسط فهي عن رأسها وكل نخلة زادت على ذلك أو نقصت حسبها بقيمتها . ومثل ذلك لو أن امرأة لها على زوجها عشرون نخلة وله عشرون نخلة إذا وقف عليها العدول رأوها مستوية وسطاً قاضية برؤسها فكلها في مواضع يجوز منها القضاء قضوها إياها . ثم نظروا . فإذا كل عشر منها في موضع من القرية فعشر في موضع نفيس يزيد في ثمنه الطالب أو من نوع يرغبون الناس فيه ويزيدون في ثمنه . فإن كان النوع الآخر أكرم منه كان ثمن هذه

العشر ألف درهم ونظر العشر الآخر وهي عند العدول أفضل وأجود في القضاء إلا أنها ليس يتنافس كما يتنافس الاخرى فينظروا ثمنها في موضعها فإذا هي تسوى مائتي درهم ، فهل ينبغي لهم في العشر التي بلغت ألف درهم في المنافسة من بعد أن رأوها قاضية برؤسها أن يرجعوا يحملوا ما طلع من ذلك على الطالب الذي يقضى الصداق وهذه النخل التي تسوى مائتي درهم هل ينبغي لهم من بعد أن رأوها قاضية برؤسها أن يرجعوا يضعفوا عليها ، فهذا مايدل أنه انما يقصد انا لعصى الى النخل الوسط ليس إلى الثمن . والمرأة ومن له الصداق لا لهم قيمة ولا دراهم وإنما لهم النخل إلا أن العدول احتاجوا إلى ذلك لأن الأرض والنخل تختلف عليهم في الدون منها والغالي وزيادة بعض النخل ولا يجدون الوسط جميعاً . فيرجعوا الى القيمة وعرفوا قيمة النخل الوسطة التي عزموا أن يكون القضاء عليها . ثم اخذوا قيمة الصداق على تلك الدراتهم وان نظروا قيمة العليا من النخل وقيمة السفلى وقيمة الوسطى ثم جمعوا ثمنهن جميعاً . ثم اخرجوا ثلثه وهو معنا وجه وقد اخذوا قيمة الوسط وقيل عن محمد بن محبوب رحمه الله انه قال انما ينبغي أن يقضي العدول الصداقات بالقيمة يقدمون النخل بالاجتهاد في موافقة العدول . فإذا كانت النخل لها ثمن غال فقوموها على قدر صحة النخل وغلاها في القرية . وان كانت النخل منحلة متضعة الثمن حطوها من قيمتها مايرون . ولا ينبغي أن تكون قيمتهم واحدة في الرخص ولا في الغلاء وكذلك في الأرض إذا قضوها عن نخل نظروا في القيمة علي قدر رخص الأرض وغلائها لهم ذلك . وقد وافقنا بعض على هذا غير أن النخلة الوسط الذي يكون عليها قيمة الصداق انما يقوم علي انها صحيحة وأما المال الذي للضامنة فلها يقضى بقيمته في ذلك اليوم كان صحيحاً أو مريضاً أو غالياً أو رخيصاً . وان كان لهذه المرأة على زوجها نخل خيار فانه ينظر خير نخلة في بلدها ثم تقضي مثلها من ماله . وان كان لها نخل خيار فلها



وسط الخيار لأن الخيار يتفاضل والوسط من ذلك أعدل وهو أن ينظر خير نخلة في بلدها ثم ينظر نخلة ثانية خياراً بقول العدول أنها خيار وما كان دونها وهو خارج من الخيار . ثم ينظرون إلى نخلة ثالثة ويقولون أنها معهم خيار . وهي عندهم وسط الخيار فيما بين خيار الخيار . والنخلة السفلى التي من أسفل الخيار ثم تقضي على تلك النخلة الوسطى ان امكن بالنظر والا فعلى قيمة تلك الوسطى أو ثلث قيمة تلك الثلاث النخلات . وقيل انا كان الزوج ميتاً فللورثة إن يقضوها في قول بعض المسلمين حيث أرادوا من ماله ويكون ذلك من موضعين أو ثلاثة أو أربعة ان كان للميت قطع يمكن ذلك منها . ولا يلجأ الى طرف من البلاد . ولا الى نخل لا يشرعها الماء ولا إلى موضع غائب .

**مسألة :** وعن رجل هلك وعيه لزوجته صداق نخل ولم يترك الهالك نخلاً إلا أرضاً وفسلاً وبواباً ومنزلاً ففتقول المرأة أقضوني صداقي نخلاً . فليس نرى لها على الورثة إلا ما حلف زوجها تأخذ منه برأي العدول بالقيمة وقلت أرايت إن قال الورثة نقضيك نخلاً نشترها لك فليس ذلك لهم أيضاً وتأخذ صداقها مما خلف زوجها بالقيمة برأي العدول . قال ابو سعيد قد اختلف في ذلك . قال من قال ليس لهم أن يفرقوا عليها مالها فوق موضع اذا وفي لها حقها . وقال من قال لهم أن يفرقوا لها من موضعين . قال من قال ثلاثة وقال من قال أربعة ولا نعلم أنه قيل أكثر من أربعة .

**مسألة :** أحسب عن أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر وعن رجل تزوج امرأة على عشرين نخلة خيار ماله وليس له مال وله أرض . قلت كيف الرأي في ذلك أو كان له خمس نخلات . فعلى ما وصفت فهذه نقضى الخمس النخلات خيار النخلات ثم تقضي الباقي على قيمة خيار ماله وان كان كلهن خيار نظر خيارهن لأن الخيار يتفاضل ثم تقضي الأرض على قيمة خيار ماله .

**مسألة :** أبو سعيد في صفة نخل القضاء قال وسط ان لم يكن لها سنة . وان كان الشرط خيار فلها وسط الخيار . قال وتقضى النخلة الكريمة الخيار عن ثلاث بقيمتها ولا تعدو فوق أربع . فان كانت تسوى أكثر من أربع اضيف اليها نخلة تسوى ثلاث وقضيت بهاتين عن ثمان . قال وليس عليه أن تقضى من نخلة من البساتين المعمورة ولا بستان البيت الا ان لا تكون له إلا ذلك . فان شاء قضى منها . وان شاء اشترى نخلاً قواقي ويحكم عليه بذلك . قال وليس عليها هي أن تأخذ مواضد الا أن ترضى ذلك .

## الباب الثلاثون

ما يجزي وما لا يجزي في قضاء الصداق

ومتى لا يجوز القضاء

قال وليس للعدول ان يقضوا في الصداق إلا ما يفل ويحمل . قلت فان كانت تحمل كل نخلة عنقاً قال لا تقضي حتى تكون نخلاً . تحمل اكثر من ذلك .

مسألة : وإذا تزوجها على نخل . فليس لها من النخل عوانة فانية ولا جائحة ولا فسلة مأكولة تنالها الدواب والأيدي من الأرض

مسألة : جواب محمد بن الحسن في رجل حكم عليه بصداق لامرأته وليس له مال فأرغده اقاربه نخلات مما قيمته درهمين الى ثلاثة . قلت هل يجوز أن تجمع النخلة والنخلتين والثلاث فتجعلهن عن نخلة وتقضي المرأة . فعلي ما وصفت فنعم تعدل البلد الذي يكون منه قضاء هذا الصداق من النخل على هذه النخل فان راوها مما تستحق القضاء لاعوانه جائحة . لا ثمر لها ولا صرمة مأكولة بعيد خيرها فان كانت مما تستحق في نظر العدول عن رؤسها قضوها . وان كانت مما تلزم فيه أن تجعل الثلاث عن نخلة والأربع عن نخلة كان ذلك من عدل القضاء . معهم في بلدهم فذلك جائز وانما تقضي كل أهل بلد على سنة قضاء بلدهم بنظر عدولهم وانما ينظر في قضاء صدقات النساء الى نخل تكون لها غلة وثمره وأما نخل لا ثمر لها وانما ثمنها قيمة جنوعها . وانما يلتجي فيه صاحب الحق الى خسة النخل وبونها كان لأهل العدل النظر في ذلك ولا يقيموا الفقراء إلا ما يعلمون من حسن نظرهم الى النخلة تستحق النظر القضاء في بلدهم على ما قد مضى من صدقات النساء معهم .

مسألة : ومن جواب ابي الحواري وعن امرأة اراد وصي اليتيم أن

يقضيها صداقها من مال الميت وقد ذكر الفسخ في النخل ولم يقع في ذلك المال من الفسخ شيء هل يجوز قضاء صدقات النساء في ذلك الوقت . فنعم يجوز قضاء النساء الصدقات في ذلك الوقت حتى يكون الفسخ هي الأكثر في النخلة التي تقضي المرأة .

**مسألة :** قلت فهل للنخلة قيمة تراهم معروفة قال لا .

**مسألة :** يوجد عن أبي الحواري اجازة قضاء الصداق إذا عرف النخل بالوانها حتى يغلب عليها الفسخ والقسم عندي مثل ذلك الا أن تكون الورثة بالغين وتراضوا بذلك فذلك جائز ولا فساد في ذلك .

**مسألة :** من الزيادة جواب ابي الحسن فيمن أوصى لزوجته بأربعين نخلة بحق عليه لها وليس هو لها بوفاء . وشهدت البينة أنه تزوجها علي مائة نخلة مرسله فزعمت انها تركت له المائة ان تكون هذه الأربعين خياراً فإنما تقضي كما أوصى لها علي قضاء الصدقات بعد لها في بلدها . ومن غيره هذا اقرار بحق ولا يجزي مجرى قضاء الصدقات الا ما أقر أنه من الصداق ولكن يكون لها أربعون نخلة وسطى في ماله على سبيل الوصايا والاقارات لا على سبيل قضاء الصدقات .

## الباب الحادي والثلاثون في صفة الشرب للنخل

وقال أزهري ومسيح في الشراب للنخل أنه يكون من ضرب من ناحية النخلة الى ناحية الأرض ثلاثة أذرع بدورها . قال مسيح قال سليمان بن عثمان بنظر العدول أوسط شراب أهل البلد فتعطي مثله .

**مسألة :** وان كان في شرط النكاح أن شراب النخل من فلج كذا وكذا . وكانت النخل التي قضيت منه شربها من غير ذلك الفلج نظر العدول ما تحتاج اليه هذه النخل من الشرب . من الفلج الذي يشرعها فكان لها مثل ذلك من الفلج الذي كان عليه الشرط ثم اعطيت قيمته من هذا الذي شرعها إذا كان الآخر لا يمكن أن يسقيها . وكذلك ان كانت النخل يشربها ولم يكن لصاحب النخل ماء في شيء من الأفلاج وكان الماء سهماً ما تظني . فان العدول ينظرون قيمة النخلة بشربها ثم يكون القضاء على ذلك . وينظرون عند قطع الشرب فان كان محل قد نقص منه الماء أو خصب قد طفا الماء فيه فان النخل التي قضيت بشربها . ورثها من مال صاحب النخل الذي قضاها وذلك في ماله . فاذا كان الماء وسطاً من ذلك وضمت ثم اخرج لكل نخلة ثلاثة أذرع يدور جذعها ثم تسقي شربه أو شريتين حتى يعلم أنها قد توطئت أرضها . ثم تترك من بعد ذلك أن تشرب الى أدها وما تسقي مثلها ثم يساق اليها الماء في وقت معروف يقرب اليها الماء من الأجال التي تشرب منها جميع تلك النخل ويساق الماء حتى يدخل النخل . وقد تكون الأفلاج مختلفة فان كان فلج كثير الماء جعل في كل أجيل ثلاث نخلات أو أكثر على ما يري العدول ويكون بين كل أجيلين ساقية . وان كانوا الماء قليلاً فنخلتان ونخلة في أجيل فاذا دار الماء بأجيل النخلة فان من المسلمين من قال إذا ضرب الماء في وسط الأجيل الى كعبي لرجل . ومنهم من لم يجعل له حداً وهو رأي موسى بن علي رحمه الله . إلا ما رأى العدول من قلب اليها الماء من الاجالة العليا الى أن

يروى آخرها كم هو من أثر فيقطع ذلك لها . ويكون هو شربها . وقال من قال تسقى شربين أو ليل أو نهار ثم يعطي النصف من ذلك .

**مسألة :** وعن أبي علي فيما يوجد عنه وعن رجل تزوج امرأة على صداق مائة نخلة من قطعة مسماة وشربها من الماء من دور مسمى فان تكن النخل مشتركة ولم يعدها لها الا أنه سمى بها من هذه القطعة فرأى أن كل شيء مات منها فمته ولها وفاء حقها . وإن كان قد فرغها لها فمات فمته . وأما الشرب فانها تسقى أد ليل وأد نهار أو يوقف فيه عدلان فما رأيا أنه ري النخل رضيها النخل . فعلى ذلك تسقى ثم تضم الشريتان فتطرح من ذلك النصف ويثبت النصف فهو شرب النخل . وإنما يقطع الشرب إذا كان الماء وسطاً . وأما العراضد فاذا اعتدت وهي تشرب على مساق تكفيها وتصلح عليها فلا شرب لها إلا أن يكون شرطوا عليه عنه العدد بشربها وأما ما تشرب من جانب فليس له إلا شرب جانب الا أن تكون له أرض بحوض له فيها وقدر على الأرض فله أن يحوض لها . وذكر الفحل فله شربه إذا كان في موضع يشرب . وذكرتم كم يكون في كل أجيل فإنما ذلك ينظر في كثرة الفلج وقلته وما يحتمل من ذلك . وحوض النخلة ثلاثة أذرع من ضرب الماء الى ضرب الماء . وسألت من أين يكون حساب ما يقطع النخل من الشرب فيكون من الأجاله ويربطها الذي عليه الشرب منها يعطية الماء من لم يصرفه عنه . وسألت ان لم يكن القطع للشرب كيف يبقى يشرب الى أن يمكن ذلك فيكون بحياضها التي ينبغي أن يكون منها القطع برأي العدول الى أن يمكن القطع .

## الباب الثاني والثلاثون في شرب الصدقات

ومن جامع بن جعفر وإذا تزوج الرجل المرأة على نخل بشريها . فسواء قال من الماء أو لم يقل لأن شربها هو الماء فإذا عدت النخل وعرفت كان لها شربها من الفلج الذي يشرعها وتشرب منه . وقال من قال إذا تزوج الرجل المرأة على نخل وهي لها بشريها وإن لم يشترط الشرب . قال غيره وجدت لثلاث يدخل عليها الضرر . ولم نعلم أن أحداً من فقهاءنا الذين شهدناهم أخذوا بذلك . وأما الأرض فإذا تزوجها على مائة نخلة أو أقل أو أكثر فهي بأرضها ولم يشترط الأرض وليس عندنا في ذلك اختلاف .

**مسألة :** وإذا تزوج الرجل المرأة على مائة نخلة فقال من قالها المائة النخلة بأرضها وشربها . وقال من قال لها الأرض وأما الشرب فلا حتى يتزوجها على مائة نخلة بشريها .

**مسألة :** وقيل في الصدقات إذا أشهد فيها بنخل وشربها فلا يثبت الشرب حتى يسمى شربها من الماء . وقال من قال ذلك جائز . والشرب لا يكون إلا من الماء وهو ثابت .

**مسألة :** وعن شرب صدقات النساء من الماء قال يعطين بقدر أموالهن فالأموال ميراث كميراث المال .

**مسألة :** أبو علي فيمن قضى امراته ضاحية تزرع وشربها من الماء من الخمس عشرة فطلبت المرأة شرب الضاحية للسنة كلها . وقال الورثة إنما تسقي لك كسقي الضواحي إذا زرعت فلها شرب الضاحية علي ما قضاهما الرجل . فإن أحببت أن يقطع لها شرب ساقط الماء إلى القطعة وحضر العول فكما كان سقيها في الزرع وعرف ذلك أخذه وذلك في الوسط من الفلج

## الباب الثاني والثلاثون في الشرب إذا كان أقل من الصدقات أو أكثر وفي النخل العواضد

وإذا قضيت المرأة خمسين نخلة عن مائة نخلة فليس لها إلا شراب الخمسين التي قضيتها ويجب أن يقضيها العدول يوم القضاء هذه الخمسين نخلة بشربها عن مائة نخلة بشربها . وكذلك إذا قضيت مائتي نخلة عن مائة نخلة فإن قضيت مائتي نخلة بشربها فلها شرب المائتي نخلة وإن قضيت نخلة عاضدية أو نخلة لا تشرب فلها الشرب كذلك تصنع به ما أرادت قال أبو الحواري يوجد عن محمد بن محبوب رحمه الله أن النخل العاضدية إذا كان الماء في أصلها على قدر أداء البلد إذا كانت على ثمانية أيام وهو أد البلد قضيت هذه النخل وليس لها شرب . وإذا كان الماء يجري في أصلها أكثر من أد البلد فلها شربها . وقال لي نيهان ينظر العدول فإن كان قاضية بالأصل الذي هي فيه بشربها فقضيتها يقال لها أن شئتني فخذني هذه النخلة عن النخلة بشربها . وإن شأت ضوعف عليها من النخل ماترى العدول . فإن شأت أن تأخذها عن نخلتين وأكثر ولها شربها . وإن شأت أن تأخذها برأسها ولا شرب لها .

مسألة : قال عمر بن محمد . سألت عمر بن القاسم عن رجل لزمه صدق أربعين نخلة فلم يجد العدول في ماله قضاء فضاغوا أربعين نخلة حتى قضوها خمسين نخلة عن أربعين . وعلى الرجل شرب الأربعين نخلة فطلب الذي اقتضى النخل أنتأخذ شرب خمسين نخلة وكره الذي قضى ذلك وقال أخذ شرب أربعين نخلة . وعنه أن لزمه أربعون نخلة وكان في ماله ثلاثون نخلة رأى العدول أنها مكان أربعين نخلة لحال كرمها . فطلب الرجل أن يأخذ شرب عشر نخلات فالذي معي وهو كان رأي أبي علي رحمه الله في مثل هذا أنه عدد منتقص إذا تنازعوا وكره الذي عليه الأربعون أن يسقي الخمسين فعليه أن يعد لهم أربعين بشربها قضى برأي



العدول . وان لم يجد نخلأ برؤسها عند العدول فلكل شيء عدده وضعفوه أن يشترطوا أنه بشربه حتى يقضوها . ما بلغ خمسين أو أقل أو أكثر بشربها على ما يروا وفاء الأربعين بشربها ولا تقضي نخل بلا شرب ولكن يقضي ما قضيت شربه على ما يروا أنه وفاء وعدل على الأربعين بشربها . وكذلك ان اعطى ثلاثين نخلة عن الأربعين نخلة فان كره الثلاثين بشربها عن الأربعين بشربها أنه منتقض أما ان تعطي أربعين بشربها فذلك اليه برأي العدول فان لم يوجد له أربعين الا نخل كرم رجع العدول عدوا له ما رآوا ثلاثين أو أقل أو أكثر شرب ما عدوا من الاربعين وبشربها ولا يزداد عليه شرب إلا ما قضوا ويكون بشرط هذا رأي أبي علي رحمه الله . قال عمر بن القاسم وهو رأيي أنا أيضاً . ومن غيره قال هذا قول حسن وله نظير في الآثار . وقال من قال عليه شرب الأربعين قضى العدول من ماله خمسين أو عشرين فعليه شرب الأربعين . وقال من قال عليه شرب ما خرج عدده في قضاء العدول كان قليلاً أو كثيراً أكثر من الاربعين أو أقل . وقال من قال ان كان القضاء أكثر من الأربعين أو الأربعين فعليه شرب ما وقع عليه العدد . وان كان القضاء أقل من الأربعين كان عليه شرب الأربعين .

**مسألة :** وعن رجل أوصى لزوجته بمائة نخلة خياراً بأرضها ومارئسها فقضاها العدول ثلاثمائة نخلة عن المائة التي أوصى بها فطلبت ما رؤس الثلاثمائة هل لها ذلك . قال ان كانت اشترطت الشراب فليس لها إلا شرب المائة نخلة وان كان ما رؤسها فهو يستحق ماء الثلاثمائة التي قضيت . قلت فإن كان تحمل القرية فيه بادي وحاضري فطلب الورثة أن يطرح عنه ما البادي منها هل لهم ذلك قال نعم .

## الباب الرابع والثلاثون الشواب إذا كان الماء تبعاً للنخل

جواب محمد بن محبوب وعن امرأة صح لها علي زوجها صدق مائة نخلة بلا شرب في بلد مثل اليمعة من صار له مال أخذ له شرباً وزوجها أولاد يتاما طلب وليهم أن تأخذ نخلاً بلا شرب وقالت هي النخل في البلد لها شربها وقد كانت باعت من مال زوجها نخلات وقضيت الثمن وذكرت أنها قضت في دين علي زوجها بدعوى أهل الدين ولم يصحوه وباعت ثوراً له وهو في يد المشتري وقد استعمله وزجر عليه وهو اليوم أفضل ثمنه من يوم باعته والمشتري الثور منها والنخل يحتجون عليها أنها قالت له بالثور بحق لها عليه وأن النخل من صداقها فإن كان صح لها يومئذ صدق لآخر عليه ولاصح لها الثور وعلى زوجها ديوان وماله يعجز عن مائة نخلة فإن كانت باعت النخل والثور برباها بلا رأي الحاكم فلا يجوز بيعها إلا أن تكون وصية لليتامى فيجوز بيعها للحيوان وأما النخل فلا يجوز بيعها إلا أن تكون وصية لأداء دينه لغيرها وأما دينها فليس بقاوض بما تلف من المال ولكنه ترد ثم تعطى ما صح لها من صدق برأي المسلمين . وأما غلة الثور فليس على المشتري رده لأنه كان له ضامناً فلا غلة عليه . وأما تحاصها والديان فإن النخل الصدق يقوم قيمة البلد ثم ينظر كم الديون الباقية ثم يتحاصون فيما وقع للصدق أعطيت به نخلاً من مال زوجها ويأخذ أهل الديون ديونهم . وأما الشرب فاما إذا كان ماء الفلج مثل اليمعة للمال فكل ما كان له مال كان له ما تستحق النخل من الماء . فانما ذلك الماء للمال . فاما الذين باعت لهم الثور والنخل فانما ترد عليهم ما أخذت منهم من الثمن فإن كان تلف ضمننت قيمته يوم تلف .

مسألة : وعن امرأة تزوجت بنخل على شرب فلج الماء تبع لصادقها أرى لها نخلها الذي شرط لها .

١ اليمعة أسفل باب مؤخر وهي إلى الشرق من سقي فلج أبي لؤبابه بمقر نوى

**مسألة :** وفي جواب من أبي مروان الى أبي جابر اني سمعت أن من شرط عليه شرب من نهر ليس يقسم على المال وهو على الرأس وقد كان يجري قيمة الشرب ثلث قيمة النخل هكذا كنت أسمع . ومن جواب منه آخر . وقلت ان كان نخلا الرجل على فلج يقسم على الرأس والمرأة شرب عليه فأروا يقوم الماء قيمته في يوم يكون قيمة الماء وسطاً وتعطي المرأة وكذلك رأينا .

**مسألة :** عن الماء من فلج الرم المعقود . هل يجوز يقضي منه صدقات النساء من الشراب اذا مات وأوصى بنخل وشرب وخلف هذا المال أو طلقها . فهذا وجدنا فيه قولين . قول أبي مروان ان من شرط عليه شرب من نهر ليس يقسم على المال . وهو على الرأس فكان يجري قيمته ثلث ثمن النخل . ومن جواب آخر إن كان نخلة على فلج يقسم على الرأس فقيمه يوم يكون الماء وسطاً إلا إن يكون يخلف بيده ماء معقوداً لا يعرف له أهل ويستحقه الورثة . وترضى المرأة أن تأخذ شربها منه وترضى بذلك الورثة الوقت ما يصح فيه حق يزول به من نقص الفلج أو يصح فيه سهام لأحد من الأحياء وإن ترض المرأة بذلك فما عرفناك من الأثر فذلك قولنا . وقد قيل ذلك أيضاً في البلد التي ليس فيها افلاج مثل الرساس والباطنة إذا شرط في الصدقات الشرب فهو على هذه الصفة والاختلاف فيه واحد والله أعلم .

## الباب الخامس والثلاثون في الشرب إذا ذهبت النخل قبل أن تقطع

وإذا تزوج الرجل امرأة على صداق نخل فوَقعت النخل أو بعضها قبل أن يقطع الشرب فله أن يفسل مكان ذلك وائس له أن يزرعه ويسقيه قبل أن يقطع الشرب .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة علي مائة نخلة عاجل . وشربها من الماء فعد الرجل للمرأة صداقها هذا . وكان يسقيها لها ثم ألت الريح تلك النخل كلها . وصارت أرضاً براحاً فأرادت المرأة أن تقسلها ويسقيها قال عليه شرب هذا الموضع موضع النخل لها ولها أن يفسلها ويسقيها لها . فان سقط بعض هذه النخل وأرادت أن يفسل مكانها ويسقيها لها فان أرادات أن تزرع مكانها وتسقي هذا الزرع فلا أرى ذلك الا أن يقطع لها ماءً ثم تسقي هي بذلك ما شأء . ولو أن رجلاً اشترى من رجل نخلاً وشرط عليه شربها من الماء فسقطت فليس سواء البيع منتقض إلا أن الشرب مجهول وانما تجوز الجهالة في شرب الصدقات ولا يجوز في البيوع .

## الباب السادس والثلاثون دعوى الشرب من أين يكون القضاء

امراة قضاهما زوجها نخلأ على فلج يباع ماءه ويشترى فطلبت الشرب .  
أن عليها البينة في الشرب . لانها مدعية وانما كان يرى لها الشرب  
موسى بن أبي جابر فترك ذلك الرأي وكلفت البينة على شربها .

**مسألة :** وسالت عن رجل طلق زوجته ولها عليه صداق نخل وله في  
فلجين أحدهما ييبس والآخر لا ييبس من أين يكون تقضى قال تقضى من  
فلج العد الذي لا ييبس حتى تفرغ نخلة . فإن بقي لها شيء لم يحكم عليها  
أن تأخذ من الفلج الذي ييبس ويحتال لها بالوفاء من الفلج الذي لا ييبس .  
قال وأما إذا مات وعليه لزوجته نخل وترك نخلأ على فلجين أحدهما ييبس  
والآخر عد قضيت من الفلج الذي لا ييبس . فان بقي لها شيء خيرت فان  
أحببت أن تقضى من أرضه التي له على الفلج الذي لا ييبس بقيمة النخل  
والاقضيت من ماله حيث كان .

**مسألة :** من جواب أبي الأزهر بن محمد بن جعفر . وقلت ان كان  
له في فلجين ولها عليه صداق النخل هل يجوز للوكيل أن يقضيها من فلج  
واحد من الأرض والنخل حتى تستوفي أم لا يجوز . فاقول إذا كان له  
نخل فليقضيها برأي العدول من نخله حيث ما كانت من الأفلاج والقرى  
حتى تستوفي . فان لم يكن له نخل بقدر حقها قضيت من أراض بالقيمة  
حتى تستوفي .

## الباب السابع والثلاثون ما يدخل في قضاء الصداق إذا قضى وما يجب له

قيل وإذا كان بين كل نخلتين مما يقضى في الصداقات ستة عشر ذراعاً  
فذلك للمقضى وما زاد على ستة عشر ذراعاً فهو للقاضي .

**مسألة :** ورجل قضى زوجته أو باع نخلة أو ثلاثة نخلات أو أكثر من  
قطعة كانت نخل لم يبق من النخل غير الذي قضى أو باع غير أن أصول  
النخل بينه . فقال من قال أن النخل غير الذي لا تعطي بقياس أصول  
النخل التي قد فنيت وإنما لكل نخلة ثلاثة أذرع وإن كان نخلتين مثلثتين أو  
ثلاث في رستج واحد فالنخلات بارضهن له .

**مسألة :** وفي مسائل عن أبي علي رحمه الله وعن امرأة تناضت  
نخلاً فيها صرم قد نضج وبلغ أو شجر من سدر أو قرط أو غيره والبائع  
مثل ذلك وكل صرم في نخل تقضاه امرأة قد نضج وبلغ فهو للورثة حتى  
يخرجونه وكذلك الشجر . وكذلك ما يبيع من النخل إلا أن يشترط  
المشتري . فإن طلب البائع اثبات الفسل والشجر أو الذي قضى في  
الصداق فهو عندنا قضاء ضعيف . وكل صرم في نخل تقضاه امرأة  
والذي قضى الصداق فهو عندنا قضاء ضعيف وبيع ضعيف . والبيع  
منتقض والصداق منتقض .

**مسألة :** وإن كانت نخل تشرب بثلاثة أذرع من جانب واحد لأنها  
ملجبة إلى جيل أو غير فطلبت أن يكون حوضها من جانب واحد ستة  
أذرع فذلك لها والله أعلم . وسألت عن النخل إذا قضيت في الصداق فقال  
لها ثلاثة أذرع للشرب والباقي متروك .

## الباب الثامن والثلاثون أين يجب للمرأة صداقها من البلدان

وقال في رجل تزوج امرأة من نزوى وهو من أهل الرستاق وخمن لها بمائة نخلة ولم يشترط وليها أن النخل من نزوى وقد علمت هي أن الزوج من الرستاق ثم طلقها أو مات فطلبت المرأة أن تعطى صداقها من نزوى من حيث تزوجها الرجل وقال الزوج أعطيك من مالي من الرستاق . قال ان كان شرط عليه وليها من نزوى يعطيه النخل كان لهم شرطهم أو كان له مال بنزوى اعطاهم من ماله من نزوى وان لم يكن لهم عليه شرط ولم يكن له مال بنزوى اعطاهم من ماله ويلاذه من الرستاق . قلت فهل يجبر أن يشتري لهم من نزوى إذا لم يكن له مال بها . قال يعطيهم من ماله من الرستاق .

**مسألة :** قال موسى بن علي في امرأة لها علي زوجها عشرون نخلة شرطها من منح فيقول اقضوها من ازكي أو يقول اقضوها بنخلها داري ثم يموت . فيقول الوارث لا يقضيها إلا من ازكي ولا تقضيها الدان فذلك اليهم وليس لها إلا شرطها في هذا الوجه .

**مسألة :** وعن رجل يلزمه صداق لزوجته الهالكة أو غير هالكة فتطلب صداقها أو ورثتها من قريتها وللزوج مال من القرية أو لا مال في القرية يشتري لها من بلدها ان لم يكن له فيها مال أو نتبعه الي بلده أو الى غير بلده له فيها مال . فإن كان لبلدهما واحد فعليه أن يعطيها صداقها منه إذا كان له نخل من بلدهما وان كانت بلده غير بلدها فعليها أن تأخذ منه صداقها من بلده برأي العدول . وان لم يكن له مال في بلده اعطاها صداقها بقيمة بلده برأي العدول . وقال غيره نعم وقد قيل أنه إذا لم يكن شرط في الصداق كان القضاء بسنة بلدها في الصداقات والقضاء من بلدها . وقال من قال سنة بلده . والقضاء من بلده . وإذا اجتمعا من بلد واحد كان القضاء بسنة بلدها . وقال من قال إذا كان حياً قضى بسنة

بلده من حيث شاء . وقال من قال بقيمة بلاده وبسنته في الصدقات .  
وقال من قال بقيمة البلد الذي تقضي منه وبسنة في بلاده .

**مسألة :** عن أبي الحواري وعن رجل من أهل ابراء تزوج امرأة من أهل نزوى على صداق فهلكت المرأة فطلبت الورثة أن يأخذوا صداق صاحبته من نزوى وقال الزوج انما مالي بابرء واقضيكم مالي من ابراء . فعلي ما وصفت فإن كانت المرأة ليس لها مال بنزوى فعليه أن يقضي الورثة مما ورث من مالها بنزوى وإن كانت المرأة ليس لها مال كان على الزوج أن يقضيهم من ماله حيث شاء . وكذلك أن عجز ميراثه من المرأة عن الصداق أتم لهم بقية الصداق من ماله حيث شاء وهذا إذا كانت المرأة هي الميتة وإن كانت مطلقة كان للرجل أن يقضي عن نفسه من ماله حيث شاء بقيمة البلد الذي يعطيها منه . وقال من قال ان كانت المرأة تعرف أن هذا الرجل ماله بابرء أو هو من أهل ابراء قضاها من ماله من ابراء بقيمة ابراء . وإن كانت المرأة لا تعلم أنه من ابراء قضاها الرجل من ماله من ابراء بقيمة نزوى . وأنا أخذ بالقول الأول علمت المرأة أنه من ابراء أو لم تعلم .

**مسألة :** وسألت عن رجل تزوج امرأة وعليه لها صداق ولم يسم لها في موضع وله مال في قرى متفرقة . قال تعطى من القرية التي فيها تزوج إذا كان له بها مال وفاء والا من قرية التي يسكن ويتم لها ما نقص من القرية التي تزوج فيها . قلت له فانه لا مال وأراد أن يشتري لها نخلاً . قال يشتري من قريته قلت فإنه أصاب من قريته أرضاً بيضاء من قريته . قال يعطيها من قريته أو من قريتها . فإن كان هو من ابراء وتزوجها من أهل نزوى كان لها مال بنزوى فعليه أن يقضي الورثة مما ورث من مالها من نزوى وإن لم يكن لها مال بنزوى قضى الورثة من مال من حيث شاء وإن عجز ميراثه منها عن صداقها أيتم لهم من حيث شاء هذا إذا كانت ميتة وإن كانت مطلقة قضاها من حيث شاء بقيمة البلد الذي يقضيها منها . وقول ان كانت تعرفه من أهل ابراء قضاها من ابراء بقيمة ابراء



ولا قضاها من ابراء بقيمة نزوى . قال وأنا أخذ بالقول الأول علمت أو لم تعلم .

**مسألة :** وإذا تزوج الرجل المرأة من بلد وزوجها من بلد آخر وماله فب بلده وليس له في بلدها مال . فقال من قال أن لها صداقها من ماله في بلده . وأحب آخرون أن تأخذ حقها من ماله بقيمة نخل بلدها لأنه ربما كان للنخل في بلدها أغلى . قال أبو الحواري عن نبهان أنها إن رضيت من بلده بقيمة بلده وماقضت من بلدها بقيمة بلدها . فإن كانت هذه غريبة ليسها من عمان فلها حقها من البلد الذي تزوجت فيه . وإن كانا غريبين جميعين قدما إلى عمان ثم مات الزوج أو خادمة فحيث وجب لها حقها أو حكم لها به الحاكم أخذته وينظر في ذلك . قال غيره حسن في القريتين أن يكون الحق حيث وجب القضاء بسنة البلد يتزوجها فيه . قال غيره قد اختلف في صداق المرأة من النخل فقال من قال إذا طلق وله في بلدها مال وله بلده مال وبلدها غير بلده فقال من قال تقضي من ماله من بلده بسنة بلدها . وقال من قال بسنة بلده وقال من قال يقضيها من حيث شاء من بلده أو بلدها بسنة بلدها . وقال من قال بسنة بلده . وقال من قال بسنة البلد الذي تقضى منه .

**مسألة :** وعن أبي علي في رجل تزوج امرأة من قرية . ثم خرج بها إلى قرية أخرى وطلقها هناك وكان مهرها عليه مائة نخلة . قال فأقول أنه يقضيها حقها من البلد الذي تزوجها فيه فإن كان له مال في بلدها أعطاه منها . وإن لم يكن فيها نخلاً أعطى من بلده إلا نخل الخط إن كانت من أهل الخط . وقيل أيضاً عليه أن يعطيها من البلد الذي تزوجها فيه بقيمته وإن لم يكن له في بلدها فله أن يقضيها من بلده علي قيمة بلده . وإن لم يكن له مال في بلده ولا غيره فلها قيمته بلدها الذي تزوجها فيه . وقيل عن محمد بن محبوب رحمه الله تعالى أنه كان يرى أن من لزمه من القرى صداق أقله أن يعطيه حيث شاء منها من نزوى أو سمد أو سعال برأي العلول حتى تنازع إليه في ذلك من تنازع من نزوي وإلى المطلوب إليه

مال من نزوى وقال لا مال له بنزوى واراد أن يقضى من سعال فرأى عليه أبو عبدالله أن يقضيهما نخلًا من نزوى برأى العدول فإن لم يكن له مال ولم يشترط عليه لها من نزوى صداقها فلها قيمة صداقها كما يقوم به عدول أهل نزوى الوسط من الصنقات . ثم قال قد كنت أرى أن يقضى الرجل من أهل نزوى حيث شاء من القرى فقد رجعت عن ذلك وتفكرت فية فرأيت أن أهل نزوى يقضون من نزوى وأهل سمد من سمد وأهل سعال من سعال كما أنه لا يلزم أهل نزوى ولا أهل سعال القسامة التي تلزم أهل سمد ولا تلزم أهل نزوى وأهل سعال القسامة التي تلزم أهل سعال ولا تلزم أهل سمد وأهل سعال القسامة التي تلزم أهل نزوى وإنما تلزم أهل نزوى عمارة مسجدهم الجامع وحدهم وكذلك أهل سعال عمارة مسجدهم الجامع وحدهم وأهل سمد تلزمهم عمارة مسجدهم الجامع وحدهم . قال غيره هكذا قيل أنهم لا يشتركون في القسامة التي تلزم أهل قرية من هذه القرى ولا في عمارة مساجدهم الجوامع وإنما كل أهل قرية من هذه القرى مأخوذة وحدها بما لزمها من ذلك .

**مسألة :** ومنه وإن كان رجل تزوج امرأة من نزوى وأصلها من الغابة والرجل أصله من أهل الرستاق وكان معها بنزوى إلى أن مات الرجل وترك مالا بنزوى قرأينا أن تقضى صداقها من ماله من نزوى . واحتج وارثه أن له مالا بالرستاق وهو من أهل الرستاق والمرأة من أهل الغابة فطلب أن تقضى المرأة من ماله من الرستاق فإشربنا في ذلك فلم نفرق فيه برأى ولم يصح المال في الرستاق فمضى القضاء من ماله من نزوى من النخل وغير النخل . قال أبو الحواري تقضى حيث كان مقامه ساكناً بزوجه . ومن الكتاب ورجل أيضا من أهل نزوى تزوج امرأة من أهل نزوى ثم مات أو طلقها فطلبت صداقها قباغ ماله من نزوى أو الجاه ولم يكن له مال بنزوي ودعاها أن يعطيها من ماله بسعال فكرهت واحتجت أن نخل نزوى أغلى من نخل سعال فرأى بعض أن تقضى من سعال بقيمة نزوى ثم بلغنا أنهم رجعوا عن ذلك ورأوا أن سعال ونزوى

قرية ولا يعدم أن تكون المواضع موضع أغلى من موضع وانما لها نخل قاضية فاذا اخذتها فقد استوفت ولا ننظر إلى زيادة ثمنها أو قلتها ولم نر في هذا الرأي بأساً . وقد وجدنا عن ابي عبدالله هذه المسألة كيف رأى أولاً وآخرأ . وننظر في ذلك ان شاء الله . قال ابو الحواري بهذا نأخذ .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة من غير بلده ثم طلقها أو مات عنها أو ماتت عنه من أين يكون قضاء صداقها . فأما إذا طلقها فكان الذي يقضي عن نفسه . فقد قال من قال من الفقهاء يقضي من حيث شاء من بلدها أو من غير بلدها من حيث أراد من القرى برأي العدول عدول ذلك البلد الذي منه القضاء وبهذا القول نأخذ . وقال في غير هذا الجواب . فقال من قال يقضي من حيث شاء من سنة بلدها وقيمة النخل في بلدها . وقال من قال بقيمة النخل وسنة القضاء من حيث تقضي . وقال غيره تقضي من بلدها إذا كان له مال في بلدها . وإن لم يكن له مال في بلدها قضاها من حيث تشاء بسنة بلدها وقيمة النخل في القضاء في بلدها . وقال من قال بقيمة النخل في القضاء في الصدقات في ذلك البلد الذي يقضي منه . ومن جوابه بتمام هذه المسألة . وأما إذا مات عنها فإن كان له ببلدها مال لم يكن القضاء إلا من بلدها برأي عدول بلدها وإن لم يتم الوفاء لصداقها من بلدها اقتضت من بلده ما بقي من صداقها برأي عدول بلده . وإن كانت المرأة هي الميتة وأراد الزوج قضاء ورثتها . كان القضاء من مالها فإن لم يكن لها مال من بلدها . وكان القضاء من ماله قضي عن نفسه حيث شاء من ماله إن شاء من بلدها . وإن شاء من بلده أو حيث شاء من ماله ومن غيره قال وقد قيل يقضيه من ماله وليس موتها كموته إلا أن الحق عليه جملة ماله فيما ورث منها ومن غيرها وأما إذا مات هو لم يكن قضاؤها الا من ماله لأن الحق عليه في ماله . وقال من قال ايضاً أن الورثة يقضوها بعد موته من حيث شاعوا ونقدوا المال . والقول الأول هو الأكثر . وقال من قال أن عليه هو ان كانت هي الميتة ان يقضي ورثتها من مالها من بلدها ثم من بعده من حيث ما كان لها مال

أقرب القرى الى بلدها حتى يستوفوا من مالها .

**مسألة :** ونساء الجبال لا يقضين من نخل الباطنة . وحفظت عن مبشر بن سعيد بن مبشر عن موسى بن علي رحمه الله ان امرأة نازعت في صداقها وهي من أهل الرستاق فقال زوجها أنه يقضيها صداقها من الباطنة فحكم موسى بن علي عليه إ يقضيها صداقها من البلد الذي تزوجت فيه . ومن غيره من الفقهاء ايضاً في رجل طلق امرأته وليس له مال في بلده ولا في بلدها فاقول تقضي على قدر قيمة بلده إذا كان حياً إلا أن يكون هو من أهل الباطنة وهي من أهل الجبال فلها من الجبال . وان كان مالها فلها القيمة من بلدها كانت من أهل الباطنة أو من أهل الجبال . وان كان هو من غير عمان وكان حياً اعطيت بقدر القيمة في بلدها في عمان .

## الباب التاسع والثلاثون

### في الورثة إذا أرادوا قضاء الصداق من غير مال المالك وكان فيه ما يقضي أو عجز عن الصداق

وإذا عجزت النخل عن صداق الزوجة فإنه يبدأ بالنخل فتقضاها حتى تفرغ نخلة من بلدها وغير بلدها إذا طلبت النخل ثم أرضه وبوره وبوابه بالقيمة حتى تستوفي حقها . قال أبو سعيد أنه يبدأ بالنخل ثم الفسل ثم الأرض والأصل غير الماء أن لم تستوف ثم بعد ذلك العروض ما كانت إذا لم يبق من الأصل شيء على نحو ما حفظ عنه في ذلك .

**مسألة :** وامرأة لها على زوجها مائة نخلة وليس له نخل وله أرض وبور وغير ذلك . فقال الورثة نحن نبيع أرضه ونأخذها ونعطيهها نخلاً فإن كرهت فليس لهم ذلك . ولها أن تأخذ من مال زوجها ما كان من أرض وغيرها برأي العول وينظر إلى قيمة صداقها من نخل ذلك الموضع فيأخذ من أرضه بقيمتها . ومن غيره قد قيل هذا أنه ليس للورثة أن يعطوها إلا من مال زوجها كان نخلاً أو غير ذلك بالقيمة . فإن كان في نخل زوجها وفاء ولا أخذت الفسل من بعد النخل ثم الأرض ثم الماء وليس لها أن تأخذ الماء وتدع الأرض والفسل . ولا تأخذ الأرض والفسل وتدع النخل إلا برأيها ورأي الورثة . وليس للورثة أن يعطوها نخلاً من غير مال زوجها ويعدوا ذلك المال . وليس لها هي أيضاً ذلك أن طلبت نخلاً أن يباع مال زوجها . وتعطى لم يكن لها أن تأخذ من مال زوجها بالقيمة . وقال من قال أن النقد لها أن تأخذه دراهم ويباع المال وتعطي دراهم إلا أن تريد هي ذلك ويريد ذلك الورثة وهم بالغون . وقال من قال أنه ليس عليها أن تأخذ نخلاً من مال زوجها ويباع المال ويشترى لها به نخلاً ويقضوها الورثة من حيث شاء وانخلاً بالقيمة من قضاء النخل وكذلك ليس لها أن تأخذ إلا نخلاً فإن وجد في مال زوجها نخل قضيت النخل وإن لم يوجد في مال زوجها نخل لم يكن لها إلا نخل ويباع المال وتقضي نخلاً من مال زوجها

أو يفديه الورثة ان كانوا بالغين ويقضوها حيث شاعوا نخلًا وان كان يتيمًا فلا خيار في ذلك لها ويقضيها الوصي أو المسلمون نخلًا تباع من مال زوجها ويشتري لها نخلًا تقضي اياها وهذا على القول الآخر . وأما على القول الأول . فان كان الورثة أيتاما أو بالغين فليس لها ولا عليها أن تأخذ من مال زوجها ما كان .

**مسألة :** ومن جواب أبي الحواري فإن مات الرجل عن زوجته وكان له في بلدها مال نخل وأرض وما كان فان شرط عليه عند التزويج للصدّاق في بلد معروف بعينه وكان له في ذلك البلد من النخل مالاً يوفيها أخذت النخل وأخذت الباقي من صدّاقها من الأرض برأي العلول بقيمة النخل . وكذلك الماء إلا أن تختار المرأة أن تأخذ نخلًا من غير بلدها من ماله حيث كان فلها ذلك . وان أرادت أن تستوفي صدّاقها من البلد الذي شرط لها فيه من الأرض والماء بقيمة النخل كان لها ذلك إذا لم يكن في البلد وفاء . وان كان لم يشترط لها شرطاً في البلد بعينه فأخذت من بلدها ما وجد له من النخل ثم تتبّع نخله من حيث ما كان له من النخل ومن القرى . ومن غيره قال وقد قيل لها من أقرب القرى الي بلدها تتبّعه بالأقرب فالأقرب حتى تستوفي وليس عليها ولا لها أن تأخذ أرضاً ولا ماء ما دام يوجد له نخل في بلدها أو غير بلدها فإذا أرادت النخل ورجعت الى الأرض والماء وأخذت ما في بلدها له من الأرض والماء وتبدأ بالنخل البالغة ثم تبدأ بالفسل ثم الأرض ثم الماء حتى تستوفي برأي العلول وان لم يكن هناك وفاء رجعت اتبعت أرضه وماءه حيث كان من القرى . ومن غيره قال والفسل الذي غير مغل ولا يرى في قضاء الصدقات هو بمنزلة الأرض . فإذا استفرغت المرأة نخله من جميع القرى رجعت الى قريتها فأخذت الفسل ثم الأرض ثم الماء وليس عليها ولا لها أن تأخذ من غير بلدها شيئاً من الفسل والأرض والماء مادام له فسل وأرض وماء في بلدها فإذا استفرغت ماله من بلدها من الفسل والأرض والماء رجعت الي أقرب القرى اليه فأخذت منه بقية صدّاقها من الفسل ثم الأرض ثم الماء

ماله . فكذاك حتى تستوفي . ومن جوابه وعن رجل تزوج امرأة على صداق من سقي فلج بعينه وله في ذلك الفلج نخل وأرض وماء . فالجواب في هذه المسألة كالجواب في المسألة الأولى ان لم يكن له من النخل من ذلك الفلج ما يوفيها صداقها استتمت بقية صداقها من الأرض والماء من ذلك الفلج الذي كان شرط الصداق فيه . وليس عليها أن تجاوز الى سقي فلج آخر مادام يوجد في هذا الفلج الذي شرطها فيه له مال من أرض وماء فإذا استفرغت ذلك من جميع النخل والأرض والماء من ذلك الفلج الذي شرطها فيه رجعت تتبع ماله حيث كان من النخل ثم بعد ذلك الأرض والماء حتى برأي العدول بقيمة ذلك الفلج الذي لها فيه . وإن أرادت المرأة أن تدع الأرض وتبيع النخل حيث وجدت كان لها ذلك برأي العدول بقيمة ذلك الفلج الذي كان لها فيه الشرط ما كان القضاء في هذا البلد فإذا جاوزت الى بلد غير ذلك البلد كان القضاء برأي عدول ذلك البلد بقيمة ذلك البلد الذي تقتضي منه بعينه صداقها وبهذا نأخذ والله الموفق للصواب .

**مسألة :** قال وقد قيل أن لها تأخذ بقيمة صداقها من حيث كان بقيمة ذلك الفلج الذي لها فيه الشرط لأن حقها منه .

**مسألة :** قلت فإذا كان عليه لزوجته صداق لم يمكنه النخل فطلب أن يشتري لها نخلاً فلم يجد إلا شراء بزيادة علي ثمن النخل هل يؤجل في ذلك . قال على القياس أنه يؤجل كما يؤجل الذي لم ينفق ماله إلا بكسران .

**مسألة :** وقال محمد بن علي قال موسى بن علي في الرجل يموت ولأمراة عليه صداق نخل مائة نخلة ويوجد له خمسين نخلة وله أرض فرأى أن يقوم النخل وشربها دراهم ولا تعطى شرب لها عن حدة انما لها قيمة النخل بشربها ثم تعطي من الأرض بالقيمة قيمة العدول فان طلبت شرب النخل فلها ذلك برأي العدول ليس فيه مناداة فان كان حق المرأة دراهم على زوجها بيع لها فيمن يريد من ماله واعطيت الدراهم .

**مسألة :** واما الصداق الذي للمرأة على زوجها وليس له نخل الا

قائية أو صرمة صغيرة فان كانت الصرمة والفانية مما لا تجوز لها في القضاء في نظر العدول فانه يحكم على الزوج أن يشتري نخلاً قاضية كما يراه العدول ان وجدت النخل بسعر البلد بغير ضرر من شطط . وان لم يجد النخل قبل للمرأة ان شاعت أن تأخذ من نخله برأي العدول وان شاعت تأخذ دراهم على ما اتفقا عليه وإن شاعت أخرت الى أن تجد نخلاً قاضية على ما يجب في نظر العدول . وأما النخلة الوسطى فهي جائزة في قضاء الصدقات إذا خرج ذلك في نظر العدول في سنة قضاء البلد .

**مسألة :** وقال في رجل كان عليه لامراته مائة نخلة صدقاً لها عليه ثم هلك فأراد الورثة أن يقضوها من القرية من سوى مال الهالك . قال تقضي من مال زوجها الهالك نخل وسط من ماله من حيث شاء الورثة من ماله وسط برأي العدول . وإن طلقها وأراد أن يقضيها وهو حي فان قضاه من بلده ان شاء من غير ماله نخل وسط برأي العدول الى أربعة مواضع ولا يعدوا من النخل القرية الفانية والا الصرمة الصغيرة .

**مسألة :** وفي جواب محمد بن محبوب وبشير بن المنذر والوضاح بن عقبة الى محمد بن علي وعن رجل هلك وعليه لزوجه مهر نخل فعد لها ما كان له من نخل فلم تستوف وله أرض ونواب ودراهم فقالت المرأة أنا آخذ ما ترك زوجي برأي العدول . وكره ذلك الورثة وقالوا نعطيك من نخلنا فقد قال بعض أن لها أن تأخذ من الأرض بقيمة العدول وقال بعض أنه لها إذا لم تجد في ماله مما يسوى ذلك إذا أعطاهم الورثة صدقاتها من النخل برأي العدول . وكذلك لو كرهت هي أن تأخذ الأرض والحيوان لم تجبر على ذلك . فان كان يباع من مال الهالك ويشتري لها نخلاً فان لم يوجد لها نخل فلا بد لها من أخذ الدراهم بقيمة عدول البلد وعليها مثل الذي لها في هذا والله أعلم وهذا الرأي الآخر أحب اليّ .



## الباب الأربعون في القضاء إذا كان فيه شرط

وقال هاشم في رجل تزوج على امرأة فقضاها واشترط عليها أن امرأته الداخلة ماتت أو طلقها فما له رد على ظهره ثم طلق الداخلة أو ماتت . قال المال مالها وهذا شرط يبطل .

**مسألة :** ومن جواب أبي ابراهيم الى الحواري بن عثمان رحمها الله فأما ما قال انه قضاها صداقها على شرط ومثنوية أنه يكون ماله في يده إلى أن يموت . فقد سمعنا ورأينا عن أبي عبدالله أو غيره أن هذا قضاء ضعيف وجبت فيه مثنوية وهو مثل بيع فيه شرط ومثنوية .

**مسألة :** ومن جواب أبي الحواري وعمن يعطي زوجته من صداقها شيئاً من ماله على أن ليس لها ثمرته على أن ثمرته لأولاده أو يقضيها صداقها بغلة ماله ولا شيء لها في أصله . فعلى ما وصفت فإذا أعطى زوجته صداقها بما شاء من ماله على أن ليس لها ثمرته على أن ثمرته لأولاده فهذا باطل ولا شيء لها في أصله إذا رضيت بذلك وقبضت المال على ذلك . وعرفت ما اقتضت من المال على ذلك ثبت عليها ذلك . ولم يكن لها الا ثمرة ذلك المال وهذا الشرط ثابت .

## الباب الحادي والأربعون في الصداق إذا ادعوا فيه الزيادة

وعن رجل قضى زوجته عشر نخلات من مال ولده فخلا ما قدر الله ثم قال لها الولد انما اقضاك من مالي ومعك زيادة في العدد قرائن النخل . فقالت المرأة أنا تركت في نخل القرائن . وقال وهو فضلك على حقك . قال القول قول من في يده المال وعلى الابن البينة انه قضاه يؤمّن أكثر من حقها وتأخذ الفضل من ذلك .

**مسألة :** وعن رجل قضى زوجته صداقها مالاً بقرية كذا وكذا ثم عوفي فقال أعطيتها فوق حقها وأنا أخذ فضل مالي وتمسكت بما قضى في مرضه . قال فأخذ فضل ماله إذا قضى في مرضه ولو مات فطلب الورثة أن يأخذوا فضل ما بقي على حقها لم يكن لها إلا حقها ولهم فضله .

**مسألة :** أحسب عن أبي علي الحسن بن أحمد فأما الذي قضى زوجته مالاً من ماله في المرض بصداقها فذلك جائز وللورثة الخيار في إتمام ذلك أو نقضه وتسليم الصداق إذا كان صداقها دراهم . وإن كان نخلاً ثبت لها ذلك . فإن كان فيه فضل رد الفضل على الورثة .

**مسألة :** ومن كتاب الأصغر وزعم مسيح بن عبيد الله أنه نازع عند موسى بن أبي جابر في صداق كان جرى فيه سبب قضاء لامرأته من غير فطلب الورثة فسخ ذلك فاصلح بيننا على أن فسخناه ورجعنا فاقترضينا . وقد كانت المرأة أكلت ثمرة نخل الصداق فلأبوا أن يأخذوها بالثمرة وكان ذلك رأي مسعده فخرجت الى موسى فكتب لي إليه موسى ليس عليهم ذلك إنما يؤخذ له الثمرة من المغتصب وأشبه ذلك . فأما ما أخذ بسبب حق فلا فلما قرأ مسعد الكتاب قال صدق . فلأخذ برأي موسى ولم يأخذنا لهم بشيء .

## الباب الثاني والأربعون في قضاء الصداق إذا ادعوا فيه الجهالة

وعمن رجل قضى امرأته بصداقها الذي عليه لها قطعة من ماله وأشهد عليها بالوفاء وأن المرأة رجعت تقول لا أعرف صداقي الذي لي عليها وأخبرها الذي أنكحها أن صداقها كثير أكثر مما أخذت قال مسبح إذا قامت بينة أن صداقها أكثر مما أخذت فعليه البينة أنه أعلمها وإلا فلها تمام حقها . وقال الأزهر لا يقدر على معلمة صداقها . وقال أنه لا يجوز الوفاء في غير وجه من الوجوه وعليه أن يحلف أنها اقتضت هذا الذي اقتضته عن معلمه بحقها . وكذلك لو أن يتيماً أدرك فاتاه رجل فقال له أن لأبيك عليّ حقاً فاستوفي مني فإوفاه بحقه وأشهد عليه شهوداً ثم رجع الطالب يزعم أنه لم يكن يعرف حقه وأقام بينة بأصل الحق فعلى المعطي البينة أنه قد عرفه الحق الذي عليه لأبيه لأن الحق كان لأبيه وذلك من بعد يقيم اليتيم البينة أن حقه أكثر من ذلك .

**مسألة :** وقال العلا بن أبي حذيفة ومحمد بن سليمان في امرأة كانت تطلب رجلاً بوصيف أو وصيفين فقضاها نخلة أو نخلات . ولم يقم الوصيفين ولا النخلات ثم رجعت المرأة فليس لها رجعة إذا قتضت ما عرفت وعرفت قدر الوصيف سداسي أو خماسي ثم رضيت بالنخلات من الوصيف الذي لها عليه فهو تام عليها .

**مسألة :** رجل قضى امرأته قطعة من ماله بصداقها وهي عارفة بالقطعة ورضيت بالقضاء ثم رجعت فذلك جائز عليها .

**مسألة :** ومن جواب أبي سعيد محمد بن سعيد وعن رجل له زوجة فتنزوج عليها زوجة أخرى وفارق المؤخرة ووصل إلى الأولى فقال لها فإني ظلمتك حقاً . ولي بسمائل نخلات أشهد بهن لك بحقك فاحضر إليها رجلين وقال أشهد وا عليّ اني قد برئت الي زوجتي صفية بنت محمد خمس عشرة نخلة وخمس عشر حفرة لي بسمائل وقد قضيتها إياها وببيت في

سيجا هي ساكنة فيه بحقها . وقالت المرأة إنني قد قبلت . ورضيت وعرفت وشهدت البينة على رضائها . فكانت المرأة مع زوجها والمال في يده ثم فارقها بعد سنين وطلبت اليه حقها وقال لها قد سلمت اليك خمس عشرة نخلة وخمس عشرة حفرة اذهبي خذي ما شهدت لك به . فقالت اني ما عرفت ذلك المال ولا قبضت وانما قلت مساعدة لك . وقلت لك تلجي الي عن المطالبة والحق الف درهم وخمسين درهماً . والمال لا يسوى بعض مالي والبينة لا تعرف المال وانكرت المرأة انها لا تعرف وشهدت البينة على اقرارها بالمعرفة فما يجب لها في ذلك . فقد نظرت في مسألتك هذه فلا يبين لي أن هذا قضاء ثابت على المرأة إذا ادعت الجهالة . بما قد قضيت ولا يكون هذا الاقرار منها موجباً عليه معرفة ما اقتضت في قولها قد قبلت ورضيت وعرف لأن قولها قد عرفت لا يصح به أنها عرفت المال الذي قضيت إياه حتى تقول قد عرفت هذا الذي قضيت . وعرفته لأن قولها وعرفت لا يقع ذلك على معرفة ما قضيت والله أعلم بالصواب . والقضاء تدخل فيه الجهالة كما تدخل في البيع فافهم ذلك وتدبر ما وصفت لك ولا تأخذ من قولي إلا بما وافق الحق والصواب .

**مسألة :** وامرأة وكلت أباها أو غيره بقبض صداقها من النخل من زوجها أو من ورثته وقالت كلما فعل وكيلي فقد رضيت واجزته فأخذها الوكيل فسلاً وعواناً برؤسه وأخذ لها مالاً يراه العذ ل يجوز في القضاء وانكرت المرأة ذلك وبغيت . هل يجوز عليها فقولنا في ذلك على ما وصفنا أنه يجوز عليها .

**مسألة :** وعن رجل قضى زوجته قطعة من ماله بصداقها حيث لم تعلم حتي توفي ثم علمت فقد رأوا انها مخيرة ان شاعت قبلت ما قضاه . وان شاعت ردت وليس للورثة خيار .

**مسألة :** وإذا تقاضت المرأة من زوجها صداقاً لها عليه ما يسوى عشرة عن ثلاثين درهماً ثم استغنت وطالبته بالثلاثين درهماً فذلك لها وان أخذت قيمة العشرة عن الثلاثين درهماً وقالت انها محسنة إليه ثم بدا لها

الرجعة فذلك أيضاً لها . قال أصحابنا انها إذا كانت عالة فلا يجوز لها الرجعة لأنها دخلت في النهي عن إضاعة المال فإن قبضت منه صداقاً هي جاهلة بشيء منه وعالة بشيء منه ثم ادعت الجهالة فلها ذلك لأن العقدة قد اشتملت على شيئين معلوم ومجهول فلم يثبت الحكم لحلول الجهالة فيهما . وإن لم تقر بمعرفة الجميع كان القول قولها وإم يثبت القضاء عليها . وإن كانت ثمرت بعض المال لم يثبت عليها وتضمن ما صار إليها ولا يثبت القضاء وعليها اليمين بما ادعت من الجهالة فإن اقتضت منه نخلاً غير جاهلة بها عن شرب عليه لها ثم قالت غشني فإذا أخذت ذلك عن حقها على وجه الصلح وإبراته من الباقي ثبت عليها إلا أن يكون فيه من الغبن ما لا يتغابن الناس في مثله ويؤدي إلى استحقاق إضاعة المال ومقدار الغبن الذي يتجاوز الناس بينهم قبل العشر والربع . قال وعندي أنه يجوز في العشر الغبن .

**مسألة :** فيمن قضى امرأته وهي مريضة إلا أنها صحيحة العقل بصداقها أرضاً ونخلأ تسوى النصف ورضيت به فلما ماتت رجع الورثة فلهم أن يرجعوا في ذلك إذا كان فيه الغبن .

## الباب الثالث والأربعون في الصداق وقضائه من غير الزوج مثل ولي أو صبي أو الورثة

جواب أبي عبدالله الى الحكم بن سليمان وذكرت أنك كنت قضيت عن أخيك صداق امرأة خلفها والذي كان باقياً لها من صداق ستون نخلة من صداقها وكان باقياً لها مال فعرفته المرأة وهو بر وغنم وحب وجارية فقومته أنت ومن معك من المسلمين بالقيمة على الورثة وفيهم يتيمة . ورأيت أن القيمة التي قومتم احصى لليتيمة وللورثة وأحببت إن اعركك رأي فيما أرجو فيه من السلامة . فاذا كان رايتم الخط في ذلك لليتيمة واجتهدتم وبالفهم في ذلك فأرجو أن لا يكون عليكم في ذلك بأس إذا بالغتم ورجوتم الحظ لليتيمة في ذلك . وقلت أنك أنت الذي تلى القضاء بعلم نفسك ولا تحوج أحداً الى سماع بينة مع حاكم . فاذا كان هو قد أوصى اليك بذلك وأنت عارف به فلا بأس عليك في ذلك . وأما في الحكم فلا يجوز ذلك إلا بينة عدل .

**مسألة :** عن أبي الحواري وعن رجل هلك وأوصى اليك في قضاء دينه وإنفاذ وصيته وإن الوصي احتاج الي صلحاء البلد وعدولها ان يقوموا معه حتى يقوموا صداق امرأة الهالك ويتبع من مال الهالك ويقضوا منه دينه فلم يجيبوه الي ذلك واستضعفوا أنفسهم عن ذلك . فاذا كان الهالك خلف إيتاماً فلا بد من حضرة العدول على قضاء الصداق ولا عذر له في ذلك . فاذا صار في حال العدم من حضرة العدول . فإن كان هو يعرف القضاء اجتهد في ذلك وتحري الحق والعدل فإن لم يكن يبصر ذلك لم يكن له أن يدخل في ذلك إلا بحضرة العدول ممن يبصر ذلك .

**مسألة :** ومن سماع أبي معاوية وعن أبي عبدالله ورجل توفي وترك مالا وأولاداً وله أخ بالغ أو ابن عم يعلم أن على أخيه للناس ولزوجته أو لغيرها ويشتهي أن يقضي عن أخيه الحقوق التي عليه هل يسعه ذلك أن

يقضي برأيه إذا علم الحق . قال لا أرى ذلك واسعاً له . ولو جاز ذلك لجاز لكل من يعلم أن علي أحد من الناس ديناً أن يقضيه من ماله من بعد وفاته إذا ليس له ذلك .

**مسألة :** عن أبي المؤثر قلت أرأيت أن يختلف العلول في القيمة برأي من يؤخذ . قال يأخذ الحاكم بما رأى من ذلك . قلت فإن لم يكن حاكم قال يؤخذ برأي أهل العلم بقيمة الأموال والمعرفة بها من أهل الثقة والأمانة .

## الباب الرابع والأربعون في قضاء الصداق إذا كان لاهراتين

وسئل أبو المؤثر عن رجل هلك وخلف أيتاماً ووكلاً وكيلاً في قضاء دينه من صداقين عليه لزوجتيه فقضى الوكيل الصداقين جملة ولم يميز صداق كل واحدة منهما عن حدة ثم غير من غير وطلب النقض فقال إذا قضيتا جميعاً ولم يميز كل صداق ناحية فلا يجوز هذا على الأيتامى وهو قضاء باطل فسالوه كيف تقضى فقال تقضى كل واحدة عن حدة من خيار مال الهالك وأوسطه وأرداه من ثلاثة مواضع قالوا له فيمن يبدأ قال يبدأ تقضى الحية إلا أن يكون في المال وفاء فقد قال المسلمون أنه إذا كان في المال وفاء فأنما يردان المال جميعاً . وأحب إلي أن تقضى الحية إذا كان صداق الميتة لأولاده .

مسألة : وقال أيضاً في الرجل يموت ويوصي بصداقين لا مرأتين عليه لهما أحدهما ميتة عنده منها أولاد وأحدهما حية قال تقضى الحية فان بقي من المال شيء قضى أولاده من الميتة . فان لم يبق شيء لم يعد به بحق ولده . قلت فإن كان لها وارث غير بنيه ولم يكن له أولاد منها قال فورثة الميتة والحية شرعاً في المال ليس لأحدهما فضل على الأخرى حتى يستوفيا . وإن نقص المال عن وفاتهما تحاصصا على قدر صداقيهما .



## الباب الخامس والأربعون في المماليك في الصدقات

قال أبو عبدالله بلغنا عن موسى بن أبي جابر حكم في امرأة من أهل سيفم تزوجها رجل على صداق رجلين فارسيين وكان أهل سيفم يفرضون في صدقات نسائهم لكل رجل أربعين نخلة فحكم موسى لهذه المرأة لكل رجل فارسي أربعين نخلة مثل سنة أهل بلدها . قال أبو عبدالله أقول مثل ما قال الأشياخ وقالوا ليس لها إلا قيمة رجلين من الفرس يوم تستحقهما ولا تأخذ كما يشترط أهل بلدها . قال أبو عبدالله وكذا أقول كما قال الأشياخ .

**مسألة :** قال إذا تزوج الرجل امرأة على أربعة آلاف من الفرس فإن قال رجلاً أو نساء أو عبيداً أو مماليكاً أو وصفاً أو مسمى سداسي أو خماسي أو أقل أو أكثر فهو ثابت . فإن كان انما تزوجها على أربعة فرس مرسله ولم يفسر كما وصفت فلا أرى لها شيئاً إن كان زوجها مات . وإن كان طلقها وهو حي أخذته حتى يفرم صداقها فأخذه لها بما يسمى به ولا أقبل منه حتى يسمى بما شاء قليلاً أو كثيراً . قلت ولا ترجع إلى صداقها قال لا . قلت فإن أشهد وليها ان قد زوجته بها على صداق ولم يسم به وقد دخل بها . قال ان كان حياً أخذته لها حتى يقر لها بما شاء وليس لها إلا ما أقر به لها . وإن كان ميتاً فليس لها شيء وانما يكون لها أوسط صدقات نسائها إذا تزوجها ولم يفرض لها وليها شيئاً . قال وقد قيل لها كلوسط صدقات نسائها اخواتها وعماتها . وإن كانت هي تزوجت رجلاً بأقل من صدقات أخواتها أو عماتها فليس لها إلا ماتزوجت هي عليه . وإن تزوجت علي أكثر من ذلك . فليس لها إلا كلوسط صدقات نسائها .

**مسألة :** وقال من تزوج على خمسة رجال رنج قوم الأمرد البالغ والعلج الأوسط والعلج الفاني . ثم أخذ ثلث القيمة من هذا كله لكل رجل

واحد .

**مسألة :** ومن تزوج على خمسة زنج منهم الرباعي والخماسي والسداسي والمراهق والأمرد البالغ والعرج الوسط والعرج القاني . ثم يؤخذ من هذه السبع لكل زنجي واحد .

**مسألة :** محمد بن هاشم عن أبيه ان امرأة من أهل سيفم كان لها على رجل من أهل بهلا عبيد بصدائقها وكانت سنة نسائها في عبيدها قضاء نخل . فطلبوا النخل فكتب راشد الى موسى يسأله فكتب اليه أن لها قضاء كصدقات نسائها فلامه ابن أبي قيس وعزرة وأزهر بن علي فلم تعلم أنه رجع . وقيل رجع . وقيل لم يرجع .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة على وصيف أبيض فهو جائز عند أصحاب أبي حنيفة ولها الوسط من ذلك . وقيمة الوصيف الأبيض أربعون ديناراً في قول أبي حنيفة ولها الوسط من ذلك . وقيمة الوصيف الأبيض أربعون ديناراً في قول أبي حنيفة .

**مسألة :** وعن رجل زوج ابنته على فارسي فسألوا عنه فقالوا أن الفرس ليس يكونون بعمان . فجعلوا مكانه سندياً .

**مسألة :** امرأة تطلب رجلاً بوصيف وشرطها عليه سداسي أو خماسي . فإن كان شرطها سداسياً فاعطاها خماسياً فرد عليها ثمن السداسي أو أعطاها أكثر من شرطها وردت عليه فكل ذلك جائز قيم اصطلاحاً عليه .

**مسألة :** رجل تزوج امرأة علي غلام وساقه اليها فلما نخل بها . قالت البينة أن الغلام حر . قال صدائقها قيمة العبد .

**مسألة :** ومما يوجد أنه معروض على أبي عبدالله وعن رجل تزوج امرأة على وصفاء ولم يسموا جنسهم . قال ينظر من كل جنس يقوم أثمانهم يضرب اثمانهم بعضها في بعض ثم يعطيها الوسط من ذلك . قال أبو عبدالله يعطوا على الأغلب من خدم أهل البلد .

**مسألة :** ومن كتاب أبي جابر وأعلم أنه قد ثبت في صدقات النساء

مالم يثبت في غير ذلك من الشراء والعتاء لأن المرأة قد نكحت على ذلك  
 فإن تزوجها على غلام أو جارية فإن كانت من عمان خدمهم الزنج . ولها  
 زنجية أو زنجي وسط برأي العدول وأهل المعرفة بثمن الرقيق . وإن  
 تزوجها على جارية لا تموت فإنه ما في الدنيا جارية لا تموت إلا أنه إن  
 تزوجها على جارية كلما ماتت من عندها جارية فعلية لها جارية مكانها  
 فإنه مجهول . ولا يحرمها ما شرطت لأن شروطها هذه مجهولة وقد اثبتت  
 المسلمون . وقال غيره نعم إذا تزوجها على جارية لامتوت فإنه كلما ماتت  
 من عندها جارية كان عليه لها جارية مكانها لأنه ليس في الدنيا جارية لا  
 تموت . ولا يحرمها ما شرط لها لأن شروطها وإن كانت مجهولة فقد  
 اثبتت المسلمون . وفي الضياء . واختلفوا في الجارية فقول تدفع جارية ما  
 يستخدم مثلها في تلك الزوجية . ثم ليس عليه بدل لها إن ماتت . وقول إن  
 بقاها بقاء الخدمة للزوجية بأن يملك عاليها خادمة بعد خادمة وخالفنا في  
 جواز هذا العقد وصحته أبو حنيفة والشافعي وغيرهما الجهالة المشروطة  
 في الصداق والنظر يوجب ما قال أصحابنا وليس النكاح كغيره من العقود  
 التي متى عقدت على مجهول فسدت لأن هذا أصل بنفسه ثبت دليله قوله  
 زوجتكها على ما تحفظ من القرآن وكذلك تزويج شعيب موسى لابنته على  
 خدمة ثمان سنين أو عشر سنين فجعله في مدة الخدمة مجهولاً والاقتداء  
 بالانبياء أولى من نظر ما يجب أن يتهم رأيهم ويجوز عليه الخطأ في أكثر  
 اجتهاده وبالله التوفيق . ومن الكتاب وإن تزوجها على غلام فارسي أو  
 أبيض فلها غلام من الهند أو من غيرهم من الأجناس البيض . ومن  
 الكتاب وإن تزوجها على سن من الدواب أو العبيد أو شيء محدود من  
 العروض فلها شرطها وتعطى الوسط من ذلك . ومن غيره قال أبو  
 الحواري إذا تزوجها على غلام ولم يسم كم طوله . فقال من قال ربع  
 خماسي وربع سداسي وربع أمرد . وربع ملتحي . ثم لها ثلث سداسي  
 وربع أمرد وربع ملتحي . قال من قال لها ثلث سداسي وثلث أمرد وثلث  
 ملتحي . هكذا قال لي أبو المؤثر .

**مسألة :** قال أبو عبدالله في الذي عليه صداق خمسة عشر بعيراً صداقاً لزوجته مرسلة أنها تعطى الوسط من الأبل من الذكور النصف من الجذع والنصف من الاناث . نسخة ويدع مالبون ذلك من الأسنان وما فوقها . قال وكذلك في الوصفاء يترك الرياعي والمراهق وتعطى الخماسي والسداسي وإن شئت قومت الرياعي والخماسي والسداسي والمراهق ثم تطرح ثلاثة أرباع هذه القيمة وتعطى الربع لكل وصيف . وقال من تزوج على خمسة رجال زنج قوم الأمر البالغ والعليج الأوسط والعليج الغاني . ثم أخذت ثلث القيمة من هذا لكل واحد . ومن غيره قال وقد قيل في هذا أنه يقوم الأمر البالغ والملتحي والعليج الوسط . والعليج الغاني . ثم تأخذ من القيمة لكل رجل ربع القيمة . وقال من قال يؤخذ البالغ الملتحي والعليج الغاني فيكون له نصف تلك القيمة . وقال من قال يؤخذ البالغ الأمر والعليج الوسط ثم يكون لكل واحد نصف تلك القيمة .

**مسألة :** وإذا تزوج الرجل امرأة على جارية لا تموت فانه كلما ماتت من عندها جارية كان عليه لها جارية مكانها . قال غيره أبدلها جارية مكانها . ومن غيره أبو حنيفة ويجوز النكاح على حيوان في الذمة وإن لم يوصف ويكون لها الوسط . قال الشافعي لا يجوز . وقالوا تجبر المرأة على أخذ القيمة إذا جاء لها . قال الشافعي في الحيوان الموقوف انه إذا جاء بالقيمة لم تجبر على أخذها . ومن غيره قال أبو عبدالله محمد بن محبوب رحمه الله إذا اشترط الرجل على نفسه لزوجته جارية لا تموت فأراه شرطاً ضعيفاً . وانما عليه أن يعطيها مرة واحدة لأنه تموت وتزول المرأة من يده الى وارث بعد وارث فان اختلفا في ذلك قبل الدخول انتقض النكاح . وإذا وقع الدخول فإنما عليه فإنما عليه مرة واحدة . وعن أبي الحسن رحمه الله أنه انه قال يجوز هذا الشرط لها على زوجها وكلما ماتت جارية كان عليه لها جارية أخرى لأن الجهالة تجوز في الصدقات . ومن غيره قال الذي معنا أن الذي يثبت لها الجارية التي كلما ماتت أبدل مكانها جارية لها إذا شرطت ذلك وكان ذلك في شرطها وانما ذلك معنا

مدة حياتها مادامت في ملكه .

**مسألة :** وإذا اشترط عليه في الصداق جارية وكانت هي ممن تخدم فعليه لها خادم آخر سوى الجارية التي شرطت عليه في صداقها لأن تلك لها هكذا رأيت في كتاب محمد بن جعفر .

**مسألة :** وإذا اشترط للمرأة جارية فهي جارية سوداء فإن ادعت المرأة أو ورثتها أنها هندية أو قالوا ان الوصفاء فرس أو هند فعليهم البينة بذلك .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة وله أخ من الرضاعة وهو عبد له يسوقه إلى امرأته . قال لا .

**مسألة :** وسألته عن رجل تزوج امرأة فساق إليها من عاجل مالها جارية ثم أن الجارية ولدت غلاماً . وأولاداً ثم أن المرأة اختلعت إلى زوجها فقال الزوج الجارية لي . وأولادها وقالت المرأة إنما لك جاريتك برأسها وليس لك أن تأخذ فوق ما اعطيتني .

**مسألة :** وسألته عن رجل تزوج امرأة على ثلاثة رجال بهذا اللفظ ودخل بها ما يكون لها من الصداق . قال معي إنه إن كان ذلك في سنة بلدها سبيل متقدم في التزويج ما يكون تلك الرجال فهو على سبيل السنة عندي في بعض القول وإن كان ذلك مجهولاً لا يعرف فيعجبني أن يكون لها صداق مثلها أن دخل بها علي ذلك . قلت له فإن كانت السنة في بلدها أنه ثلاثة رجال عبيد ما يكون لها من ذلك . قال يعجبني أن يكون لها عبيد من أملاك أهل بلدها من الأغلب منهم الذي يقع عليه أملاكهم من الزنج أو الهند أو الحبش أو غيرهم من الأملاك رجالاً . قلت له فما صفتهم الذي يكونون فيها مستحقين القضاء في الصداق . قال معي علي معنى ما عندي أنه قيل يتجزأ الرجال على أربعة أجزاء من أربعة استنان بالغ أمرد . وبالع ملتهي علق وعلق وسط وعلق فاني يقوم هؤلاء باسنانهم ثم يكون لها لكل واحد من الرجال من كل واحد من هؤلاء ربيع في بعض القول وفي بعض القول علي ما يقع لي أن يكون لها بالغ أمرد . وعلق فاني ويكون لها

قيمة من الأربعة الأسنان من كل واحد ريعه يكون لها ربع بالغ أمرد .  
وربع بالغ ملتحي . وربع علج وسط وربع علج فاني . قلت له فان تزوجها  
على عبد واحد ما صفة الذي تستحقه بالقضاء . قال فمعي أن العبد ينخل  
فيه اسم الصغير والكبير من الممالك . ومعني أنه قد قيل على ما يخرج  
عندي أنه يؤخذ رباعي ومراهق وعلج فاني وبالع أمرد ويكون لها من هؤلاء  
من كل واحد ربعة . وان شئت أخذ خماسي وبالع أمرد وبالع ملتحي وعلج  
وسط فاعطها من هؤلاء من كل واحد ريعه . هكذا يقع أنه يخرج على  
معنى ما قيل . وان شئت أخذت الرباعي والخماسي والسداسي والمراهق  
والبالع الأمرد والبالغ الملتحي والعلج الوسط والعلج الفاني . واعطها من  
كل واحد ثعنه إذا سمى عبداً أو مملوكاً ولم يسم وصيفاً ولا رجلاً وان  
شئت تركت الأمرد . قلت له فان تزوجها على أربعة وصفاء ما حد  
اسنانهم . قال معني أن اسنان الوصفاء رباعي وخماسي وسداسي  
ومراهق . قلت له فان تزوجها على ثلاثة وصفاء ما يكون لها من تلك  
الأربعة . قال معني أنه يخرج عندي على معنى ما أرجو أنه قيل أن يكون  
لها في بعض القول عن كل واحد من كل واحد من هؤلاء ريعه بالقيمة ثم  
تعطى وصيفاً حيث بلغ ذلك من قيمتهم ومعني أنه يخرج أن تعطى  
وصيفتين عن رأسهما وعن واحد ما وصفت لك فان شاء المقضي على  
معنى ما قيل فيما عندي اعطاها عن الوصيفين رباعياً ومراهقاً وان شن  
خماسياً وسداسياً . قلت له فان تزوجها على وصيفين ما يكون لها من  
أسنان الأربعة . قال معني أنه كما وصف له في الاثنتين . قلت له وكذلك ان  
تزوجها على وصيف أيكون القول فيه كالقول في البالغ إذا تزوجها على  
عبد بالغ قال نعم هكذا عندي . قلت فان تزوجها على وصيف وسط .  
ماحد الوسط عند قال فلا يخرج في الوصفاء عندي وسط إلا أن يكون  
كما وصفت لك بالأجزاء . وأحسب أنه قيل خماسي ولا يبين لي ذلك لأن  
المراهق والسداسي سثن فوق الخماسي وانما نونه رباعي . ولكنه يعجبني  
أن يكون الوسط من الوسط خماسي ونصف لأنني وجدت الخماسي

والسداسي وسطاً من الوصفاء فذنت على الخماسي نصفاً وانقضت من السداسي نصفاً . وكان ذلك عندي خمسة اسنان ونصف وهو يخرج عندي وسط الوصفاء والله أعلم . ومن غيره يوجد عن أبي الخواريز إذا تزوجها على غلام ولم يسم كم طوله فقال من قال ربع خماسي وربع سداسي وربع أمرد وربع ملتحي . وقال من قال ثلث سداسي وثلث أمرد وثلث ملتحي هكذا قال أبو المؤثر . قلت أرأيت إن تزوجها على ثوب أو ثوبين هكذا ما حد ذلك الثوب الذي تستحقه بالقضاء من حقها . قال عندي أنه يخرج فيما معي أنه قيل أن بعضاً يذهب الى جهالة القضاء . وبعض يذهب الى أن لها وسط ثياب أهل بلدها على ما يراه العدول وسطاً من ثيابها من صنف ما هو وسطاً معهم من صنوف الثياب . قلت له وكذلك إن تزوجها على سيف أو على ترس أو أشباه ذلك من العروض الذي تتفاضل في القيمة والتمن . ما القول في ذلك . قال معي أنه يخرج عندي هذا كله على معنى الثوب لأنه من المجهولات الموجودات المتفاضلات عندي فالذي يذهب الى جهالة ذلك يذهب الى صدق المثل إلا أن يتفقا على شيء معروف . وعندي أن الذي يذهب اليإثبات المجهولات في الصدقات يكون هذا منه يكون لها الوسط مما هو مدرك في أيدي الناس في بلدها من ذلك الصنف في التعارف بينهم . قلت له وكذلك إن تزوجها على عبيد رجال أو وصفاء الذي يقول بالجهالة في العروض ويذهب الى صدق المثل . يجعل العبيد والوصفاء مثل ذلك . قال لا يتعري عندي من ذلك . قلت فإن تزوجها على صدق معلوم وزنجية سداسية أو خماسية لامتوت . هل تري هذا ثابتاً ولا تدخله الجهالة بالشرط انها لا تموت وتكون كلما ماتت أبدلها أخرى . قال إذا ثبت دخول الجهالة في الصدقات وصعف بذلك في وجهه . ضعف عندي في تلك الوجوه مثله لأن المعنى واحد . وشرط الجارية التي لا تموت من اعظم الجهالة عندي ومن الباطل والمحال ذلك إلا على معنى التعارف أنه لا يموت حقها منها وأنها كلما ماتت أبدلها غيرها وقد ذهب بعض من ذهب فيما أحسب الى ابطال

الشرط فيها انها حية لا تموت واثبتها على شرطها في الجارية المعروفة  
واحسب أن بعضاً ذهب انه ان كان التعارف من هذا الشرط بينهم تجديد  
ذلك لها كلما ماتت ثبت حكم التعارف بينهم بالسنة الجارية بينهم إن كان  
على هذا جارية فصل يقال افتترعت المرأة إذا قتضعفها وافتترعت  
اقتضضت . ويقال تفرعت بني فلان تزوجت سيده نساؤهم . قال شعرا  
تفرعنا من بني وائل هامة الغر وخرطوم الكرم  
والعذرة عذرة الجارية . وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم هو أبو  
عزرتها يعني الذي ولى اقتضاها .



## الباب السادس والأربعون فيمن يلزمه الصداق بالوطيء على الكره

قال أبو محمد عبدالله بن محمد بن بركة رحمه الله في رجل وطئ امرأة أجنبية وهي ميتة . وقال عليه الحد والصداق . والدليل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم حرمة موتانا . كحرمة أحيائنا .

**مسألة :** وسألته عن رجل أمر رجلاً بمكافئه امرأة حتى وطئها أو مس فرجها . قال على الفاعل العقر وعلى الأمر الإثم . وإما من أمر غلامه أو ولده وهو صغير حتى وطئاً فعلى الأمر العقر .

**مسألة :** وقال في رجل استكره امرأة وأدخل أصبعه في فرجها أن عليه صداقها . قال أبو معاوية لو أن رجلاً غصب امرأة نفسها فنظر إلى فرجها بعينه لم يجب عليه صداقها . وقيل يجب عليه صداقها . بالنظر إلى فرجها . وقال من قال يجب عليه صداقها بالمس أو الوطء وأما النظر فلا . وقول يجب عليه بمس الذكر ولا يلزمه بمس اليد . وقال من قال لا يجب عليه إلا بالوطء وأما المس فلا والله أعلم .

**مسألة :** قال كل من استكره امرأة حتى مس فرجها فعليه عقربا . وقال من قال لا صداق عليه حتى يوطئ وذلك أحب إلي .

**مسألة :** وكل من وطئ امرأة مجنونة أو ناعسة فهو كمن استكرهها حتى تكون في حد من يعقل وتطأه فلا صداق لها .

**مسألة :** وفي الضياء . ومن نظر فرج غير زوجته عمداً فلا صداق عليه بغير اختلاف . فإن مس ففيه اختلاف . قال أبو الحارثي إن مس أو نظر فعليه الصداق كامل قال موسى بن علي إن مس أو نظر فلا صداق عليه . وقول إن نظر فعليه صداقها . قال أبو سعيد إن نظر متعمداً ولم يفصدها علي ذلك فقليل لا يلزمه شيء من الصداق . ولا أعلم فيه اختلافاً . وأما الغاصب فيختلف فيه وإن كانت زوجته فنظرها كذلك ثم طلقها قبل الجواز فعليه الصداق جبرها أو لم يجبرها لأنه نظرها بإباحة الزوجية .

**مسألة :** فيمن تزوج امرأة فمس فرجها خطأ أو نظر اليه ثم طلقها قبل الجواز . قال يعجبني إذا كان ذلك منه خطأ ولم ينظره ولا مسه متعمداً أن لا يلزمه إلا نصف الصداق . وكذلك ان احتات عليه حتى أخذت يده أو شيئاً من بدنه فجعلته على فرجها فلا يلزمه إلا نصف الصداق إذا كان ذلك من فعلها ولا يتابع هو والله أعلم .

**مسألة :** ومن أقر أنه استكره امرأة على نفسها ثم أنكر لم يكن عليه الحد . ولكن عليه صداقها . وإذا استكره امرأة فوطئها فلها صداقها . قيل فإن أخذت من ماله مثل صداقها من غير أن يعطيها هو فقد برىء . فإن تابعت فلا صداق لها . وعليه الحد . وكذلك على الرجل الحد كانت مطاوعة له أو ممتنعة عنه .

**مسألة :** ورجل وجد مع جارية بكراً في بيت فقال لم أمسها وقالت غلبني على نفسي فعليه عقرها إذا كانت قد اقتضت ورأوا رمها ينصب . فإن كانت ثيباً فلها مثل مهرها إذا كانت قد غلبت على نفسها . وإن كانت ذات زوج فلها مثل مهرها إذا كانت قد غلبت على نفسها . وعلى البكر والثيب البينة أنهما غلبتا على أنفسهما .

**مسألة :** وإذا اقتضى صبي عذرة صبية فعليه عقرها مثل مهر نسائها ولأحد عليهما . قال غيره وجدت كانت طائفة . أو كارهة فهو سواء لأنها لا رأي لها في نفسها .

**مسألة :** قال جابر في امرأة افتضت جارية بأصبعها فعليه الصداق **مسألة :** وإذا وقع المجنون على المرأة وقد أصابه جنون فإن صداقها عليه في ماله وكل لذة أصابها بفيه أو فرجه . ففي ماله وما أحدثت يده فعلى العشيبة . والصبي الذي لم يبلغ الحلم والمجنون سواء .

**مسألة :** وعن غلام سفه اقتض جارية بأصبعه فانه غارم يقرم عنه أهله ثمن عذرتها ومهراً بالمعروف . وقال أحمد + بن النازل

ولا عقران ادخلت في فرج ثيب يبدأ لكن العذراء بالعقر أملح  
اليثب المرأة التي ذهب عذرتها . وقال الخليل الثيب التي قد تزوجت فتأثبت

بأي وجه كان . ومن غيره والثيب ضد البكر وجمعها ثياب والعذرة البكر وجمعها عذراء . والعقرية فرج المرأة إذا اغتصبت نفسها وبيضة العقر يقال لها بيضة الديك نسبت الى العقر لأن الجارية انما يملئ ذلك منها بيضة الديك . فيعلم شأنها فتضرر بيضة العقر مثلاً لذلك لا يستطاع مسه رخاوة وضعفاً . وقال غيره بيضة العقر آخر بيضة تكون في الدجاجة لا تبيض بعدها فيضرب لكل شيء من جنسه . قال غيره وهو الناسخ ويوجد في كتاب القاموس أن بيضة العقر هي بيضة التي يختبرها البكر ان اتهمت بالافتضاض على المعنى لا اللفظ بعينه . رجع الى الكتاب . والعقر الذي تعطى المرأة بالوطيء مأخوذ من عقرت لأن البكر إذا وطئت ثم صار ذلك للثيب أيضاً . والعذرة عذرة الجارية . وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم هو أبو عذرتها يعني الذي اقتضها . والعقر مصنوع العاقر من النساء وهي التي لا تحمل من داء ولا من كبر ولكن خليفة يقول المرأة عاقر وبها عقر ونسوة عقر وعواقر . والفعل عقرت وهي العقر وتعقر أحسن . لأنه شيء ينزل بها لامن فعل نفسها .

**مسألة :** ومن استكره بكرة أو ثيباً حتى أدخل أصبعه في فرجها . فان اقتض البكر فعليه مهرها وان لم يفتضها بأصبعه فما نرى عليه شيء ولا يثبت صداقاً إلا الوزر . قال أبو المؤثر إذا استكرهها حتى أولج أصبعه في فرجها فعليه صداقها والعقوبة على ما يرى الإمام .

**مسألة :** ومن زنا بامرأة طائفة ثم أرادها بعد ذلك فكرهت . فأكراهها على العادة لأنها كانت تطاوعه قبل ذلك فلا عقر لها في المطاوعة . وأما الاستكره فعليه عندنا فيه العقر للحرمة والأمة ولا يبطل ذلك عند مطاوعتها قبل ذلك ما يلزمه في الاستكره مرة بعد مرة .

**مسألة :** قلت فالابنة إذا كانت مطاوعة مقيمة عند انسان ثم انها امتنعت منه لأجل شيء طلبته منه وكايرها على نفسها ووطئها قال لها الصداق . قال بعضهم لها صداق واحد مالم يكن يسلم الصداق الأول ودليل لهم على ذلك أن رجلاً لو شهد عليه أربعة شهود أنه زنا بامرأة مرة

بعد مرة لم يكن عليه الا صداق واحد مالم يقيم عليه الحد قبل ذلك . قال آخرون كلما استكرهها فلها عليه صداق .

**مسألة :** والفوا مسألة في كتاب في رجل استكره امرأة حتى وطئها في الدبر هل يلزمه لها صداق . فاختلفوا فيها فبعض قال عليه الصداق وبعضهم لم ير صداقاً . قال أبو سعيد يعجبني أن يكون عليه الصداق . وفي الكتاب أنه لا صداق عليه فيما يوجد عن محمد بن محبوب رحمه الله أنه لم ير عليه صداقاً . ورأى عليه الحد .

**مسألة :** وسألت عن رجل وثب على جارية فافتزعها قال ان كانت حرة فعليه مثل مهر نساؤها وان كانت أمة بكراً فعليه عشر ثمنها .

**مسألة :** وسألت عن امرأة زوجها عمها وهي كارهة ودخل بها زوجها وهي كارهة . قال ان كانت امتنعت حين كرهته منعتة نفسها كابرها على نفسها . فلها المهر والنكاح فاسد .

**مسألة :** وقال موسى بن علي في رجل وقع على جارية صبية لا تعقل فأجري فرجه على فرجها حتى قضى شهوته كان المنى أو لم يكن غير أنه قد فعل ذلك فلا صدق عليه . سل عن هذه . قال محمد بن محبوب في رجل مس فرج ذمية فاذا مسه من تحت الثوب مكابراً لها كان عليه مثل صدقات نساؤها إذا كانت حرة ولا يلزمه في الأمة ساء عنها .

**مسألة :** وقال أبو معاوية في مجنون أو صحيح استكره امرأة حتى وطئها فماتت من وطئها قال ديته على عاقلته وعقرها في ماله وان طاويعته فماتت أو حدث بها حدث يجب لها به دية إن ديته على عاقلته ولا مهر لها لأنها طاويعته في الوطء فبطل المهر ولم تطاوعه على قتل نفسها فالدية لورثتها ولا بد من ذلك والله أعلم بذلك وكذلك قال الفضل بن الحواري .

**مسألة :** ولو أن رجلاً ملك امرأة فمست ذكرة ثم طلقها لم يكن لها إلا نصف الصداق .

**مسألة :** وعن رجل شهد عليه شاهدان انه استكره امرأة حتى وطئها هل يلزمه لها بشهادتها لها العقر فلا يلزمه لأنها قاذفان .

**مسألة :** وقال هاشم في رجل طلب امرأة فسمت له صداقاً ثقيلاً ، فتثقل عليه فاسترقاها حتى انصرف وجهها اليه ، فقال عليه صداقها كاملاً . قال وان كرهته فاسترقاها حتى رضيت به فما أجيز له المقام عندها .

**مسألة :** ومن تزوج امرأة فاغلق عليها باباً أو أرخى عليها ستراً في النهار في شهر رمضان ، ثم طلقها قبل مغيب الشمس فادعت أنه وطئها . فالقول قوله لأنها ادعت عليه الكفر لأن وطئه في شهر رمضان لا يجوز له وهو محرم عليه .

**مسألة :** وعن رجل ادخلت عليه امرأته وهو محرم فطلقها وهو يومئذ محرم أو ادخلت عليه وهي حائض بعد لم تطهر وقد اغلق عليها باباً أو أرخى عليها ستراً ثم ادعت عليه انه نظر الى فرجها أو لمسه بيده أو بفرجه . قال إذا كان محرمًا ثم طلقها لم تصدق عليه ولم يقبل قولها أنه نظر الى فرجها أو لمسه بيده أو بفرجه وان كانت حائضاً صدقت عليه في المس والنظر . وان ادعت أنه وطئها لم يقبل قولها . وكذلك إن كان معتكفاً وادخلت عليه هكذا جواب محمد بن محبوب .

**مسألة :** وعن رجل ملك امرأة ثم دخل عليها بيتها وأرخى الستر ومعها اختها أو بعض أهل بيتها فقبلها . ثم خرج فطلقها فقال إذا أغلق عليها باباً أو أرخى عليها ستراً . فالقول ماقلت المرأة قال غيره وذلك إذا صح فإن القول قولها مع يمينها . وإن قالت والله مامس فرجي بيده ولا نظر اليه بعين فعليهِ نصف الصداق . وإن قالت كذب لقد مس الفرج بيده ونظر اليه بعينه لزمه الصداق كاملاً . كذلك قال موسى بن علي .

**مسألة :** وعن رجل له امرأتان فدخل باحداهما ولم يدخل بالأخرى فتوفى الرجل . قال أما التي دخل بها فان أقامت البينة بما بقي لها فذلك لها . وإن لم تقم فلا شيء لأنه قد دخل بها . وأما التي لم يدخل بها فان أقامت عليه البينة انها تزوجته على مهر ولم يعلم كم هو فان مهرها كمهر

أخواتها لا شطط ولا وكس وإن لم يسم صداقاً فلا صداق . قال أبو عبدالله إذا أنكر هو الصداق . وأما إذا أقر لها بشيء فليس لها إلا ما أقر لها به مع يمينه والتي دخل بها لها عليه صداقها إلا أن يقيم شاهدي عدل أنه قد دفعه إليها . وذلك إذا طلقها . وإن مات فهو كما قال مثل صدقات نسائها . قول أبي عبدالله أحب الي .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة فحبس عنها زماناً ثم طلقها قال عليه مهرها كاملاً ولا عدة عليها قال الله تعالى ( وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ) قال أبو عبدالله إنما لها نصف الصداق إلا أن يكون نظر إلى فرجها أو مسه من تحت الثوب .

**مسألة :** وعن رجل ملك امرأة وأوفاهما نقدها ثم أشهد لها بالدخول والمرأة في قرية والرجل في قرية أو الرجل والمرأة جميعاً في قرية جميعاً ولم يعلم أنه جاز بها ثم طلقها . قال لها نصف الصداق .

**مسألة :** وقال في امرأة أوصى لها زوجها بمهرها وليس لها بينة قال أبو سفيان لها مثل مهر نسائها .

**مسألة :** امرأة قتلت نفسها . هل لها مهر على زوجها . قال لا مهر لها إذا فعلت ذلك من غير أن يذهب عقلها وله الميراث . قال غيره وجده يرفع في الأثر أن مهرها عليه ثابت . ولا يبطله قتلها نفسها هكذا المعتر ليس اللفظ بعينه .

**مسألة :** رجل زنا بامرأة ثم تزوجها بعد ذلك ووطئها أيلزمه لها صداق أم لا . الصداق له لا زم وعليه واجب إلا أن تكون المرأة تدين بتحريمه ثم تزوجها بعد الزنا فلا صداق عليه بالباطن ويقضى لها حقها عليه في الظاهر وبالله التوفيق .

**مسألة :** أبو الحسن وعن رجل زنا بامرأة ثم تزوجها بعد ذلك على صداق معلوم ثم أنه ندم وودعها هذا الصداق . واجب عليه عند الله أم لا . الجواب ان الذي زنا بالمرأة ثم تزوج بها حرام عليه ولا صداق لها عليه ولا

كرامة لفسقها بعد ذلك .

**مسألة :** ومن جامع بن جعفر وقيل في الذي يملك امرأة ثم ينظر الى فرجها في ظل الماء ثم يطلقها أن ليس لها إلا نصف الصداق . وقال من قال الصداق كامل . قال أبو الصواري إذا نظر ظل فرجها في الماء فلها نصف الصداق كامل . وإن نظر الفرج في الماء وهي في الماء فلها الصداق كامل .

**مسألة :** وعن محمد بن محبوب فيمن تزوج امرأة ثم فارقها قبل أن يدخل بها وقد كانت جاعته وهو ناعس فاخذت يده ووضعتها على فرجها من تحت الثوب . ثم انتبه فدفعها فعسى أن لا يلزمه إلا نصف صداقها لأن هذا جاء منها .

**مسألة :** واختلفوا في المرأة يتزوجها الرجل فتلد على أقل من ستة أشهر . فقال من قال لا صداق لها عليه ولا يلزمه الولد لأنها قد استحقت التهمة . وقال من قال عليه الصداق لأنه تزوج على شبهة ويدراً عنها الحد بذلك للشبهة . وأما الولد فلا يلزمه على حال . ولا نعلم في ذلك اختلافاً .

**مسألة :** ومن سخر من امرأة أرادت منه الفاحشة فاجلس لها رجلاً في الظلام قبئس ما صنع . ولا يلزمه الصداق .

**مسألة :** رجل افتض امرأة باصبعه هل يلزمه في ذلك صداق كانت صبية أو بالغاً . فقد قيل ذلك إذا كان على الاكراه وقيل لا يجب ذلك إلا بالوطيء . قلت لو أنه قام يكابرها فحيث قامت تقايله صارت ثيباً وقد كانت بكرأ هل يلزمه صداقها . فقد قيل ذلك إذا كان من فعله على ما قد مضى .

**مسألة :** وامرأة خانت زوجها في نفسها فلا صداق لها عليه إلا أن تعلمه بالخيانة فلا يصديقها ويقيم معها بعد ذلك فلها الصداق عليه إذا وطئها من بعد أن أعلمته .

**مسألة :** وكل من وطئ امرأة مجنونة أو ناعسه فهو كمن استكرها حتى تكون في حد تعقل وتطاول فلا صداق لها .

**مسألة :** وأما الصبي والمجنون فإذا استكرها امرأة حتى وطئها  
فقال من قال جنايتهما على العشيرة وقال من قال عقرها في مالها  
خاصة .

**مسألة :** قال الله عز وجل { إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده  
عقدة النكاح } فقال من قال الذي بيده عقدة النكاح هي المرأة وتعفو عن  
النصف الذي وجب لها . وقال أبو عبدالله الزوج هو الذي بيده عقدة  
النكاح أن يعفو فتعطى الصداق تاماً .

**مسألة :** قلت فرجل ملك امرأة فكرهته فدخل عليها مغتصباً لها  
عليه صداقها . قلت فالحد عليه أم لا قال بل رأى عليه . ثم قال أنا شاك  
في الحد لأنه إن قال إني ظنت أن عقد الملك يوجب لي عليها النكاح لم أر  
عليه حداً .

**مسألة :** وسألت عن شاهدين شهدا على رجل أنه تزوج امرأة على  
صداق ألف درهم مرتين فقال تعطى ألفي درهم . ولا يكونا في وزنة معاً .  
ولكن واحدة بعد أخرى .

**مسألة :** وعن من مس فرج جارية وهي لم تبلغ وهي مطاوعة  
والذي مس صبي أو رجل بالغ هل يجب عليه صداق أو لا يجب عليه .  
فعلى ما وصفت فإن كان الذي مس صبي فلا شيء عليه حتى يفتضها .  
فإذا افتضها فقد قال من قال من الفقهاء عقرها في ماله . ونقول ولو كانت  
طائفة لأن الصبية لا رأي لها في نفسها وليس على الصبي بالمس . وإن  
كان الذي مس رجل بالغ فقد قال بعض الفقهاء أن عليه العقر في المس  
والعقر هو الصداق افتضها أولم يفتضها إذا مس فرجها فقد وجب عليه  
الصداق . ونقول إن كانت الجارية طائفة أو كارهة لأن الصبية لا رأي لها  
في نفسها والله أعلم بالصواب .

**مسألة :** من الزيادة المضافة إذا أمكنت امرأة رجلاً في فرجها  
ليذني بها فنكحها في دبرها وهي لا تشعر فليس دبرها بأعظم حرمة من  
قبلها فإذا أباحت فرجها فلا شيء لها في دبرها فإن مكنته من دبرها



فغافلها ثم نكحها في قبلها لزمه صداقها . فان مكنته من فرجها فغافلها  
ثم نكحها بفرجه فاذا مكنته مما يريد منها فلا صداق لها . وان كانت  
حجرت عليه الوطيء ومكنته من سوى ذلك فليس ذلك مما يبطل صداقها .  
والحجر حده بلسانه أو تمتنع منه بالوطيء . وان كانت ساكنة مجيبة .  
وكذلك لو أولج أصبعه في فرجها فهو بمنزلة الوطيء إذا كانت حجرت عليه  
وان أباحت الوطيء ونهته عن ادخال أصبعه فادخلها قاله أعلم ما أقدم ان  
أجعل لها صداقاً إلا أن الذي أباحت له أكبر .

**مسألة :** وقال إذا وجد الرجل في منزل امرأة وهي متعلقة به وبها  
دم تدعي عليه أنه وطئها فعليه الصداق . وإذا وجدت في منزله وهي متعلقة  
به وبها دم تدعي أنه وطئها فعليه الصداق . وإذا وجدت في منزله وهي  
متعلقة به وبها دم تدعي أنه وطئها فلها الصداق وعليها الحد . وحد  
المطوعة أن تمكنه من رجلها أو حتى يقول أنني أرني . وحد المطوعة أن  
تبيع فرجها يمسّه ثم لا تمنعه بعد المس حتى وطئها . فان أخذ رجلها فلم  
تقل له شيئاً فلما نكحها قالت إنما مكنته من الفخذين فاذا لم تمنعه بيد ولا  
بلسان فهي مطوعة ولا صداق عليه لها .

## الباب السابع والأربعون

### في صدق المرأة إذا طلقت ثم وطئت بعده

ومن طلق امرأة ثلاثاً ثم وطئها مرة أو أكثر لزمه لها صداقان الأول الذي تزوجها عليه وآخر بوطئه إياها إذا استكرهها أو لم تكن علمت أنه طلقها .  
وإن هربت منه فقدر عليها فوطئها وتركها قهرت منه فقدر عليها فوطئها فعليه بكل وطئة وطئها صداق فإذا أخذها وحضرها في منزل ثم وطئها فيه مرة بعد مرة فإنه يلزمه بذلك صداق واحد مع صداقها الذي تزوجها عليه .

**مسألة :** ومن حرمت عليه زوجته من حيث لا يدري ثم وطئها ثم علم فعليه بالزوجية صداق وبالوطيء الثاني بعد الحرمة صداق ثاني لقول النبي صلى الله عليه وسلم لكل موطأة صداق وهذا وطيء غير زوجته فعليه صداق ثاني بالوطيء الثاني والله أعلم .

**مسألة :** وقال أبو محمد رحمه الله إذا وقعت الحرمة بين الزوجين فتجاهلها فوطئها على جهالة أن لها عليه صداق ثانياً .

**مسألة :** وعن رجل ملك امرأة وحلف بطلاقها فحدث ثم دخل عليها فاغتضاها ثم أن أهلها خاصموه وأقاموا عليه البينة قال عليه نصف المهر بطلاقها وعليه المهر كاملاً بما أصاب منها كان ذلك من جهالة يظن أنه جائز له . وإن كان ذلك من غير جهالة فعليه الحد والمهر كاملاً ونصف المهر .

**مسألة :** قال محمد بن محبوب في رجل طلق امرأته وهو غائب وأشهد على طلاقها رجلين وهو في سفره ثم رجع من سفره فأتى امرأته وكتما ذلك وجامعها وكانت عدتها قد انقضت قبل أن يقدم من سفره . قال إذا أقر على نفسه أنه وطئها من بعد أن انقضت عدتها لزمه حد الزنا ولها عليه صداق آخر .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة فطلقها قبل أن يمسه ثم قيل له أنها لا تحرم عليك فدخل بها بنكاحه الأول فإنه يفرق بينهما وتعطى المرأة

بنكاحها الأول نصف الصداق . ومهر من دخوله بها ومجامعته إياها كاملاً

**مسألة :** وعن رجل طلق امرأة تزوجها قبل أن يدخل بها ولم يعلمها طلاقها ولم يشهد على ذلك ثم دخل بها فخرج بعد ذلك فظهر ما كان قال وضيع . قال لها نصف المهر فطلّقه إياها قبل أن يمسه ولها مثل مهرها حين دخل فذلك مهر كامل ونصف . ثم قال هذه ليس مثل التي طلقت وعلمت بطلاقها وأشهد على طلاقها . وقال أبو نوح أيضاً مثل ذلك .

**مسألة :** أبو الحسن فيمن طلق امرأته وكتمها ورجع يطأها فإذا دخل بها ثم جحد الطلاق ثم وطئها حراماً زواناً ثم أقر فالذي وجدنا أنه كان كلما أراد وطئها منعتة نفسها حتى يطأها غلبة . فعليه لكل وطئة صداق . وإن منعتة أول مرة ثم طأوعته بعد ذلك فعليه لها صداق واحد ولها صداقها الأول . وأما إذا كتّمها فلم يحضرنا فيها حفظ في حين كتابنا هذا . الجواب إلا على قياس هذه إن كانت لو عطمت لا تمتعت نفسها فرأينا أنها إذا لم تعلم خفنا عليه أن يلزمه لكل مرة صداق . وقول ليس عليه لها إلا صداق واحد بالوطيء كله والصداق الأول . وقول مادام يطأها وهو عازم على وطئها فلها بذلك صداق . فإذا نوى ترك وطئها ثم رجع فوطئها فعليه لها صداق آخر غير الأول والثاني . وذلك إذا كان كاتماً لها .

**مسألة :** ومن جامع بن جعفر . وقال في رجل طلق امرأته أحرمت عليه . ولا يعلم ثم وطئها فعسى أن لا يكون شيء إلا أن يكون سكران فإن عليه صداقها ثابتاً إذا طلقها في حال سكره .

**مسألة :** وسألت أبا زياد عن رجل جعل طلاق امرأته بيدها إن دخلت دار فلان فدخلت ثم كتّمته الدخول حتى وطئها متعمداً لذلك . قال أبو زياد قد قصرت وأساءت .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة ثم طلقها ثم دخل عليها فوطئها مرة بعد مرة وقال أنه قد ردها بعد قال يفرق بينهما ولها صداقها الأول ولها

صداق ثاني بوطئه إياها . الا أن يكون ووطئها مرة قسراً ثم تركها ثم اقتسرهما مرة أخرى فعليه لكال مرة قسرها صداق سوى الصداق الأول . وكذلك إن كان لم يعلمها بالطلاق ثم دخل عليها ووطئها ثم تركها وانقطع ثم رجع فوطئها فعليه لكل مرة فعل بها هكذا صداق والله أعلم .

**مسألة :** فيمن طلق امرأته وعلم أنه طلقها وجهل لزوم الطلاق ولم يعلمها بما كان من لفظة الذي وقع به الطلاق . ثم ووطئها على ذلك جاهلاً بوجود الطلاق انه ليس لها عليه الا الصداق الأول حتى يطأها وهو عالم بانها قد بانت منه بالطلاق ثم عليه صداق ثاني . فان كتمها بعد ذلك ووطئها مراراً فليس لها إلا صداق واحد لذلك الوطء ولها الصداق الأول .

**مسألة :** فيمن يلزمه الصداق . وسألته عن رجل تزوج امرأة فنظر الى بطنها وشعرها ثم بعد ذلك ثم طلقها . قال لها نصف الصداق قلت فانه نظر الى فرجها أو مسه بيده أو بفرجه لم يعد ذلك ولم يجامع . قال لها صداقها كامل ولا عدة عليها .

**مسألة :** وسألته عن من قال أن المس من الزوج لفرج زوجته قبل الدخول ثم يطلقها إنه لا تستحق عليه الصداق كله هو ينساع هذا قال لا يبين لي ذلك في قول أصحابنا .

## الباب الثامن والأربعون في صدق المرأة الموطأة خطأ

وعن رجل تزوج امرأة فطلب الى أم امرأته أن تريه زوجته فذهبت الأم الى جارة لها فقالت لها أرسلني معي ابنتك حتى أريها ختبي فقالت الأم لا أرسل ابنتي الى ختتك اخاف على ابنتي أن يمسه ختتك فقالت أنا أكون عندها فطابت نفسها فأرسلتها معها فدخلتا على الزوج فلما نظر اليها أعجبته فقال لأم المرأة أسقيني ماء فخرجت كي تسقى فاعلق الرجل الباب دونها فرجعت الأم فقالت له ليست هذه امرأتك لا تفعل فلم يلتفت الى قولها حتى وطئها فظن أنها تريد أن تدفع عن ابنتها بقولها . قال كلهم لا خير فيهم كان يحق على الرجل أن يقف حتى يستبين له أرى عليه عقرها مثل مهر أمها أو أحد نساءها وتغزر أمها وتحبس من أجل ما أرسلت ابنتها الى رجل ليس لها بزوج ولا ذي محرم منها فأرى أن امرأته قد حرمت عليه ولها نصف المهر وتغرم أمها نصف المهر لابنتها التي قد فسدت على زوجها وتحبس وتوجع ضرباً .

**مسألة :** وعن رجل وجد امرأة في حجلة امرأته توقع بها وهو لا يشعر بها . قال إن وقع عليها في ظلمة الليل فافترت المرأة ولم تماكره فلا حد عليه والحد عليها واجب ويبرأ هو منه . وإن زعمت أنه وقع عليها وهو يعرفها فالحد عليها واجب ان قامت بذلك بينة وإن انكرت جماعه ولم يبينه له فانه يجلد بفريته عليها واعترافه على نفسه . وان قالت المرأة أنه كذب لقد وقع علي وهو يعلم أنني لست امرأته فأكرهني . فانه لا تصدق عليه إلا أن تقوم بينة أنه غلبها على نفسها فان صداقها عليه باكرهه إياها . والحد عليه ولا حد عليها ولو أن امرأة قالت وطئتني وانتفى من ذلك الرجل وقد اقتضت على فراشه فانه يغرم صداقها وعليها الحد بما قذفته . قال موسى بن علي في رجل أوى الى فراشه ووجد عليه امرأة غير امرأته فوطئها . ثم علم أنها ليست امرأته قال ان كان غلبها على نفسها فعليه

## صداقها

**ممسالة :** ومن بخل منزله فوجد امرأة نائمة فظن أنها امرأته فوطئها فاذا هي أمه . قال ان كانت ناعسة فلها الصداق عليه وان كانت يقظانة فلا صداق لها عليه وقد حرمت على الأب .

## الباب التاسع والأربعون في صداق المرأة التي تنزع زوجها

وقال موسى بن علي في شاهدين شهدا مع الحاكم أن فلانة امرأة بالغ قد بلغت مبلغ النساء فأمر الحاكم بتزويجها فلما دخل بها زوجها غيرت ورفضت واستبان امرها أنها لم تبلغ فانتظرها البلوغ وكهرت الزوج وقد ناشرها فلزمه الصداق فطلب إلى الشاهدين الحق . قال ما يبعدهما عن غرامة الصداق .

**مسألة :** وقال جابر في رجل غر بوليدة وأخبروه أنها حرة حتى ولدت منه أولاداً ثم جاء أربابها قال الأولاد احرار ويقومون على الذي غره بها ويخلع من كل قليل أو كثير اعطاها وتأخذ اثمان أولادها من الذين أنكحوه وغروه بها . قال بعضهم هو بالخيار إذا دلس عليه ان علم قبل الدخول فلا حد على أحد . وان كان قد دخل فان اختار أن يطلقها فصداقها على الولي . ويمض صداقها بما استحل من فرجها ويأخذ الرجل وليدته وولدها إن كانت ولدت ثم يفديهم رأس برأس .

**مسألة :** وقالوا ابو معاوية إذا غرت الأمة رجلاً وزعمت أنها حرة فتزوجها على ذلك ثم اطلع على أنها أمة فان عقرها لسيدها بعد العلم بها فان أولاده يكونون عبيداً لسيدها ويكون صداقها له .

**مسألة :** وفي أمة زعمت أنها حرة فتزوجها رجل وهو لا يعلم أنها مملوكة فدخل بها وجاء مولاهما فانتزعها منه قال صداقها صداق أمة مثلها ويرجع على من زوجها فيأخذ منه صداقها .

**مسألة :** في رجل زوج رجلاً بامرأة ولم يعلم انها مملوكة ثم استحقها بالبينة العادلة . أن أولادها من ذلك الرجل احرار فإن حبسها الزوج بعد ذلك فأولادها الذين تلدهم بعد حبسها اياها بعد العلم فانها مملوكة ممالك لسيدها . وعلى الزوج صداق مثلها ولو زوجه على ذلك فليس إلا صداق مثلها .

**مسألة :** وقال هاشم لو أن رجلاً وجد رجلاً على امرأته فرفع على الرجل حتى يخرج بذلك النسب المرأة منه بذلك النسب وتأخذ مهرأ . كان على الرجل الذي وجده أن يغرم للرجل مثل ما أخذ منه .

**مسألة :** أمة ابقت فأتت أرضاً فزعمت أنها حرة فتزوجت رجلاً فولدت أولاداً ثم طلبها مواليتها فلا صداق لها ويقوم أولادها قيمة عدل وهم أحرار وترد قيمتهم الى موالي الوليدة . فإما الوليدة لمواليها إن شأوا باعوا وإن شأوا أمسكوا .

**مسألة :** وقال في رجل تزوج امرأة وظن أنها حرة فكفل لها بصداق كثير ودخل بها فولدت منه أولاداً ثم أن الجارية صبح أنها مملوكة بشهادة شاهدي عدل . قال صداقها كصداق مثلها من الإماء وأما الأولاد فعماليك لمن استحق والديهم أنها له . قلت له فإن الجارية . قالت لزوجها من قبل أن يتزوجها أنها حرة وقرته قال لو أعلمته فهي حرام .

**مسألة :** وقال عبدالله بن روح في رجل تزوج امرأة فقال لوليتها بلغني أن صاحبكم عمياء أو بخرأ أو عجمي أو عرجاء أو غمشاء فإن كان فيها شيء من بعض هذا فلا حاجة لي فيها فقال له الولي بل هي صحيحة من هذه العيوب كلها فتزوجها الرجل وصدقه فلما دخل بها وجد بها هذه العيوب . قال على الزوج صداقها ولا يلزم الولي شيء إلا أن يكون الزوج قال للولي إن كان فيها شيء من العيوب فما لزمني من صداقها فهو عليك فإن ذلك يلزم الولي لأنه ضمن له ذلك وإنما دخل بالضمان .

**مسألة :** رجل له ابنتان أحدهما من عربية والآخرى من عجمية فخطب اليه رجل ابنته العربية فانكحه واهديت اليه ابنته الأعجمية قال ان كانت علمت أنها ليست بامرأته فهي زانية وعليها الحد ولا مهر لها . وإن لم يكن علمت إلا أنها هي امرأته ردت اليه بما ساق . قال بما أصابت منه وعلى أبي الأخرى أن يجهز الأخرى بمثل صداقها من ماله ولا يدخل الزوج حتى تنقضي عدتها . سل فإني أحسب أن فيها قولاً آخر .



**مسألة :** رجل طلب الى قوم امرأة فقالوا نعم فقال حتى أنظر اليها فأرؤه امرأة أخرى غيرها قرضي فتزوجوه فلما أدخلوها عليها إذ هي غير التي رأى فإن دخل بها فليعطها مهرها وإن أراد مقام معها لم يجز له لأنه إنما تزوج ذلك الوجه الذي رأى . سل عن هذه .

**مسألة :** جواب موسى بن علي . عن رجل زوج رجلاً بنتاً له فلما جاء الرجل أدخله على بنت له غير امرأته والنزج لا يعلم فإني أرجو أن يدرك امرأته ويمسك عن المرأة حتى تنقضي عدتها والصداق على من غيره والله أعلم .

**مسألة :** وقيل في امرأة غرت رجلاً وقالت له ان ابنتها بالغ فتزوجها على ذلك فإذا هي ليس ببالغ أنها تضمن له ما استحقته ابنتها عليه من الصداق إن هي غيرت التزويج . وإن لم تغير التزويج فليس عليها شيء ان اتعت البنت التزويج إذا بلغت . وقيل أنه ان قبلت أمها بجميع ما استحقته عليه ولو لم تغيره أن عليها له ذلك ولم تجده إذا قبلت له بجميع ما استحقته عليه

**مسألة :** وعن أبي الحواري وعن رجل زوج اختاً له برجل والمرأة في عدة ولم يعلم الولي الزوج أن المرأة في عدة والنزج غريب فلما جار بها الزوج أخبر بأمرها فاعتزلها واعطاها صداقها أيلزم الولي صداق الرجل حيث غره أو لا يلزمه . فعلى ما وصفت فلا يلزم الولي الصداق إلا أن يكون الزوج سأل الولي عن عدتها وقال له أنها قد انقضت عدتها فإذا قال له ذلك لزمه بذلك الغرم للزوج . وكذلك المرأة ان كان الزوج سألها عن العدة فكذبته فلا صداق لها وإن كان لم يسألها عن ذلك فان كانت المرأة عالمة ان التزويج محرم عليها في العدة فقدمت على معرفة من ذلك فلا صداق لها وإن كانت جاهلة لذلك فلها صداقها ويفرق بينهما . وقد حرمت عليه أبداً .

**مسألة :** وعن جامع أبي الحسن وإذا تزوج الرجل المرأة على أنها حرة وولدت منه أولاداً ثم صح أنها أمة فعليه صداق مثلها من الإماء ولا

يلزمة الصداق الذي تزوج عليه وينفسخ النكاح وتأخذ سنه المولى صداق أمة وقيمة أولادها يوم ولدوا قيمة عبيد ويأخذهم والدم ، ويرجع على من غره بها على أنها حرة بمثل ما غرم من قيمة الأولاد والصداق الذي غرم قيمة أولادها منها قال قوم لا يرجع بالصداق . ويرجع في قيمة أولاده على من غره . وإن كان سيدها هو الذي زوجه بها على أنها حرة فهي حرة وصداقها لها والنكاح جائز .

**مسألة :** وسألت عن رجل زوج مملوكة ليست له وغره بها فولدت له أولاداً . قال إن كان زوجه بها وهو يعلم أنها مملوكة وأخبره أنها حرة فعلى الذي زوجه قيمة الأولاد . وإن كان قال أنا زوجتك ولست أعرفها فليس على الزوج شيء ويقوم ولده فيؤدي ثمنه .

**مسألة :** وعن رجل استشار قوماً في امرأة أراد أن يملكها فأخبروه أنها حرة فملكها وكان له منها أولاد ثم جاء سيدها يريد أخذها فإن يكن القوم غروه بها . فإن عليهم ثمن أولاده قيمته عبيد . قال غيره وقد قيل عليهم له ما نازمه من الضمان . وأما قيمة العبيد في ماله .

**مسألة :** وسألت عن رجل خطب الي قوم فقال إني لا أملك حتى انظر فقالوا قم فخلوا عليه امرأة رجل معهم في المنزل وزوجها حاضر فقال قد قبلت فزوجه فلما كان عند الدخول أدخلوا عليه الأخرى التي كانوا أخبروه بها فقال ليست هي بامرأتي التي رأيت قال له أن يردّها فار لم يكن دخل بها فلا صداق لها وإن كان دخل بها فلها الصداق العاجل والأجل ويتبع الذي غره ويغرم له المزوج إن كانوا داسوها له عمداً وإن كانوا لا يعلمون فلا تغرير عليهم ومن علم من البيئة أنهم أروه غير التي زوجه فلم يجز غرم أيضاً . وإن كانوا لا يعلمون فليس عليهم شيء .

**مسألة :** من الزيادة ومن زوج رجلاً ابنته ثم غاب وأمر بجوازها فأجازوا جاريته وتوهم الزوج أنها امرأته فوطئها وأولادها ثم تبين له . فإن المرأة امرأته ولا تحرم عليه بما فعل ويرد اليه وعليه عقر الجارية لمولاهم ويرجع على من غره بذلك . وقول لا يرجع لأنه استمتع بها والأولاد يلحقون

به لانه وطيء غلط ولم يتعمد للزنا ويعطى قيمتهم يوم ولدوا ويرجع على من  
غره بقيمتهم .

## الباب الخمسون الضمان بالصداق

وقال أبو عبدالله محمد بن روح لو أن رجلاً أراد أن يتزوج امرأة صحيحة فقال لها لعله له رجل تزوجها وعلى صداقها كذا وكذا ولم يسم له إلا أنه تزوجها وعلى صداقها فتزوجها وبذل بها . قال عبدالله بن روح أن الصداق يلزم الأمر به ضمن له بالصداق . فإن كان سما لها صداقاً فهو بما سما له يلزمه . وإن لم يكن سماً لها صداقاً فإنما يلزم الأمر صداق مثلها .

**مسألة :** رجل تزوج لابنه امرأة وابنه صغير لم يبلغ ثم هلك الأب قبل أن يدخل الابن بامرأته وكان الأب أشهد على نفسه بالصداق . فإن الصداق في مال الأب لأنه ضمنه ويحسب مع دينه إذا بلغ الغلام . وأجاز النكاح ولا صداق على الغلام غير ذلك . وفي موضع أن زوج ابنة وقبل بالصداق فلما بلغ الصبي لم يررض فالصداق جملة على الأب أن جاز الصبي بالمرأة وإن لم يجز فنصف الصداق . وإن زوج ابنة ولم يضمن شيئاً فلم الابن بالتزويج فاسد ولم أر على الأب شيئاً .

**مسألة :** وعن رجل عد عن ولده نخلاً لامرأته وشرط عليه أن هذه النخل من نصيبك من مالي إذا مت . قلت يثبت عليه هذا الشرط أم لا . فمعي أن هذا الشرط لا يثبت له ولا عليه ويكون ضماناً لما أدي عنا بسبب ذلك وله ميراثه وعليه ضمان مما لزمه .

**مسألة :** رجل ملك على ابنة امرأة وتقبل بالمهر وكره ابنة ذلك فعلى الوالد الصداق وعلى الولد الطلاق .

**مسألة :** وعن رجل زوج ابنة صغيراً أو كبيراً أو غائباً فقال إذا بلغ الصبي وقدم الغائب فامضى النكاح مضى وكان الصداق على الوالد والمرأة امرأته . فإن أنكر غرم الأب نصف الصداق .

**مسألة :** رجل طلب إلى قوم يزوجوا ابنة وشرط أن لكم صداق

صاحبته في أرضكم فأتكوه على هذا النحو فمات الأب وجاء الوريثة ورثته ليقسموا ماله فقالت المرأة أن صداقي في مال أبيكم الذي في أرضي فأعطوني مهري منه . فكره الوريثة ذلك وقالوا صداقك على زوجك ولو مات زوجك لطلبت الى أبينا فأما إذا مات أبونا وبقي زوجك فإننا لا يعطيك منه ومهرك على زوجك فقالت أن مهري في هذا المال الذي في أرضي فلها صداقها . ولها شرطها من المال الذي سمأها حتى تستوفي صداقها .

**مسألة :** رجل قال لرجل زوج ابنتك بزيد والصداق على فزوج الرجل زيدا ابنته وجاهز بها . ثم طلقها أو مات عنها على من ترى صداق المرأة ومن تطالب به . قال الصداق على من ضمنه وبالله التوفيق . وإذا تخالع الزوجان فإن الضامن بريء وإن تراجعا في العدة فإن الضامن لا يبرأ ويرجع عليه الصداق . وإن تزوجها بعد العدة فالضمان على المتزوج . وفي موضوع ومن تزوج وضمن والده بالصداق ثم تخالعا ثم ردها فقد بريء الوالد من الصداق .

**مسألة :** ومن قال لرجل تزوج فلانة ونفقتك على أو قال كل حق لامراتك فهو علي فانه إن أخلفه يكون مخلفاً ولا ضمان عليه يحكم له به .  
**مسألة :** وإذا زوج الأب ابنه وهو صبي وضمن المهر فهلك الأب قبل أن يدرك الصبي فصداق المرأة في مال الأب مع دينه لأنه ضمنه .

**مسألة :** من حاشية الكتاب ومن جواب الشيخ صالح بن وضاح رحمه الله ومن رجل تزوج لابنته امرأة وقال اني ضامن لزوج ابني ما يلزمه . الجواب عليه نفقتها وكسوتها ما دام حياً وهي زوجة ابنه ولها الورس مثل نسائها من عماتها وخالاتها ولا يلزم لها لحم ولا موز ولا فاكهة ولا عطر ولا عليه لها صياغة ذهب ولا فضة والله أعلم رجع الى الكتاب .

**مسألة :** ومما يوجد عن أبي عبدالله وعن خطب الى قوم ابنتهم فقالوا مالك يعجز عن صداق ابنتنا فقالت أمه زوجوا ابني فان نقص ماله

عن صداق ابنتكم فهو علي فزوجوه ثم أن الغلام باع ماله فقال انما على الأم تمام ما عجز عنه ماله يوم التزويج إلا أن يكون وقعت على ماله آفة لم يكن أفاته . قلت هل للمرأة أن توقف على زوجها ماله أم لا حتى تستحق أخذ صداقها فتأخذه لأنها تقول أخاف أن لا أدرك شيئاً قال ولكن يحجر عليه .

**مسألة :** من الزيادة المضافة فيمن يطلب الى امرأة أن تأخذ فلاناً فتقول له انما أخذك أنت معناها أنه هو القائم بها . فيقول نعم لأنه ابنه أو ابن اخيه فيأخذه فلا يصلح لها فإن كان قولها له حقي عليك فقال نعم . وذلك من أصل نفسها أنها ضمنته اياه وقال نعم فهو معنا يلزم الطالب والحق على الزوج ولا يلزم له ذلك وأيهما أداه فقد بريء الآخر . وإن كان لم يضمه . وانما عنت أن تأخذ فلاناً بقيامه فالحق على زوجها . ويتبغي للطالب أن يفي اليها . فإن كان الحق على الزوج فأشهد لإنسان بماله أو أقربه أو قال بحق علي فطلبت يمين الشهود له ما يعلم أنه الجأ اليه ماله هذا إلقاء فان كانت تطلب في المال حقها فلها اليمين على من أزاله اليه . وإن كانت رفعت على زوجها ثم أزال المال فلا ينفعه ذلك الزوال في بعض القول الا أن يترك وقاء لها .

**مسألة :** فان زوجه ولها وضمن بالصداق على نفسه أهو عليه قال نعم . والمرأة أن تطالب الزوج بالصداق والزوج يطالب الولي بما ضمن له من الصداق .

**مسألة :** وإذا تزوج رجل امرأة بصداق وقبلت والدته بالصداق الى موتها ثم طلقها الزوج فقيل لا يجب لها الصداق إلا الى موت والدته مطلقها كما كان الشرط ولكن يوقف لها من مال والدته بقدر صداقها الى الأجل وتكون مأكلة للأم قول أبي الحواري .

**مسألة :** وقيل أن رجلاً تزوج امرأة وضمنت أن الصداق في ماله فما عجز من ماله فعليها تمامه . ثم أن الرجل تزوج امرأة أخرى فأرادت الأولى أن تعتد حقها فالمال الذي للرجل بينهما . وما بقي من حق الأولى

فهو على الأم فإن قالت الأم انما قبلت على مال ابني وقد عرفته يومئذ ويقول القوم انما قبلت بما بقي عليه بعد ماله هذا ولم نقل على فقالوا تقضي إنها من ماله يوم يريد القضاء فما بقي عليه في ماله ذلك فهو على أمه الا أن يقول ما بقي عليه بعد ماله هذا فهو علي فعند ذلك يكون عليها بعد ذلك المال يوم تزوج .

**مسألة :** وعن رجل أراد خطبة جارية فقالت وادتها أسمع لابنتي بآلف درهم وخمسائة صداقها عليك . فقالت لها إني أخشى أن تأخذيني بصداق ابنتك . فقالت الوالدة كل شيء أدركتك به ابنتي فهو لك علي . وفي مالي وفي نفسي وأشهدت له شهوداً قال ذلك ثابت له عليها .

**مسألة :** وإذا تزوج الابن على أن الصداق على والده فليس للزوجة أن ترجع على الوالد وحقتها على الوالد والله أعلم بالصواب .

## الباب الحادي والخمسون في وعد المرأة للرجل بالصداق عند التزويج وما أشبه ذلك من الشروط

قال أبو معاوية في امرأة قالت لرجل تزوجني وعلي لك ألف درهم فتزوجها على ما وعدته ثم رجعت عن عطيتها . قال له عليها ما جعلته على نفسها إذا تزوجها بصداق . وقال غيره وقول لا يثبت شرط الرجل على المرأة على النكاح قال والأول أشبه . وقال فان قالت له طلقني على ذلك ألف درهم وجب عليها ما قالت . وهي أملك بنفسها لأن كل من أخذ من امرأته جعلاً على الطلاق فلا رجعة له الا برأيها لأن هذا خلع .

**مسألة :** وعن رجل طلب امرأة الى وليها فقال وليها إنني كنت أنزوجها على مائة درهم فقال الطالب إنني أنا وهي اتفقنا على خمسين درهماً فزوجني على ما اتفقنا عليه فزوجه على ذلك فلما دخل الرجل بالمرأة تذاكرا في الصداق . فقالت المرأة حقي مائة درهم . وقال الزوج حقه ما أشهد به وليك . فإذا كان الزوج قد دخل بها فليس لها إلا ما فرض عليه وليها عند عقدة النكاح ان شاء الله تعالى . وان كان الزوج لم يدخل بها فالنكاح منتقض إلا أن يكون مع الزوج البينة . أن المرأة قد علمت ما فرض عليه وليها فان أقر الزوج أنه قد قال لوليها انهما اتفقا على الخمسين درهماً وأعجز البينة الزوج ان المرأة لم توافقه على الخمسين فان المرأة ترجع الى صدقات نسائها ان شاء الله تعالى .

**مسألة :** وقال أبو عبدالله في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم أنه لا نفقة لها ولا كسوة فدخل بها فطلبت اليه الكسوة والنفقة . فقال يلزمه نفقتها وكسوتها ويبطل شرطه عليها في ذلك . وان كان زادها شيئاً فله أن يرجع فيه ويكون لها صداقها . وان تزوجها على غير فريضة صداق وفرض عليه عند عقدة النكاح أن له عليها ألف درهم . قال يبطل شرطه ذلك إذا دخل بها فلها صداق كلوسط صدقات نسائها فان لم يدخل بها



فأراد أحدهما نقض النكاح وكره النكاح وتمسك بالنكاح . قال ان كان تزوجها على هذا الشرط ورضيت به فالعقدة منتقضة إذا لم يكن دخل بها فان طلقها قبل أن يدخل بها كان لها عليه متعة . وان مات قبل أن يدخل يدخل بها فلها ميراثها في ماله ولا متعة لها عليه . وان دخل بها فلها صداق كالوسط صدقات نسائها . وان ماتت هي قبل أن يدخل بها وكانت راضية بالنكاح . فله ميراثه من مالها ولا متعة عليه لورثتها .

**مسألة :** رجل أراد تزويج امرأة فقالت لست أطيق الرجال ولا حاجة لي في ذلك فقال اني انما أريدك لتحفظي علي مالي وتعمري لي داربي . ولا أريدك لذلك فاتفقا على أن هدمت عنه نصف صداقها المعروف على أنه لا يعرض لها بنكاح فلما تزوجها غشيها وأصاب منها . فقالت له أما إذا فعلت فأتني لي صداقي . قال عليه أن يتم لها صداقها .

**مسألة :** وإذا قالت المرأة للرجل اذهب أخطب علي كذا وكذا فما وضع عليك فوق ذلك فليس عليك فاذا أقرت بذلك أو قامت عليها بينة حكم عليها . وقال من قال لها صداقها وتسمى مناققة .

**مسألة :** وقال سليمان بن عثمان في امرأة طلبها رجل ليتزوجها وكره أن يقبل لها بصداق كثير فقالت أقبل فذلك علي والله لا أكلفك فوق طاقتك يوم يحدث موت أو طلاق واخذت ما وجدت عندك . وأنت في سعة مما بقي فقال لها حقها إذا رجعت فيه وهي مناققة ان لم تف .

**مسألة :** وقال علي بن عزرة في رجل أراد تزويج امرأة فقالت لي من المهر كذا وكذا . فليس عليك منه إلا كذا وكذا . قال ان قدر عليه فهو له ان أخلفته .

**مسألة :** امرأة تزوجت رجلاً على ألف درهم واشهدت قبل أن يملكها على أن له نصف مهرها . قال لا يجوز ذلك له إلا أن تهب له بعد الملك .

**مسألة :** ورجل قالت له امرأة تزوجني على ألف درهم فاذا تزوجتني وهبت لك المهر كله . فقال اني لا أثق بك فدفعت اليه ألف درهم أو

وضعتها على يدي عدل . فلما تزوجها دفع الألف إليها بمحضر من  
الشهود . وإنما أراد أن يتزوجها على مائة درهم فرضيت وقالت إن لي  
ولياً لا يزوجني على أقل من ألف درهم قال إن أحب أن يعطيها المائة  
الدهرم التي قد رضيت أن يتزوجها عليه .

**مسألة :** امرأة تزوجت في السر بمهر معلوم ثم يظهرون النكاح  
فيظهرون أكثر من المهر الأول . قال الصداق الأول وهو التزويج . وقال  
محمد بن محبوب إذا زوج الرجل ابنته من رجل على أجل بينهما  
وأشبهوا عند عقدة النكاح أنه عاجل للسمعة ثم طلبت المرأة العاجل فإن  
ذلك لها ولا يضرها ما كان بينه وبين والدها من الأساس على أنه أجل  
حتى يكون ذلك برأيها ترضى به وتعاقده عليه ثم يلزمها أنه أجل .

**مسألة :** وقال من قال في الشروط عند النكاح هو بمنزلة الصداق  
إذا لم تقارب فيه معصية والصلح بما يراد ينقض تلك الشروط لا بأس به .

**مسألة :** وقال في رجل تزوج امرأة وشرط عليها أن شاء بأشهرها  
وإن شاء لم يفعل وإن شاء انفق عليها وإن شاء لم ينفق عليها ورضيت  
بذلك المرأة قال وإن ذلك شروط لا تجوز كتاب الله ينتقضه . كان يقال  
اللعب في ثلاث . فإن اللعب فيهن والجد جائز النكاح والطلاق والعتاق .

**مسألة :** جواب أبي عبدالله الي أبي زياد عن رجل وكل أخ ابنته  
لأمها في تزويجها أن يسلم الزوج زوج ابنته النقد نقد بنته اليه وعلى ذلك  
زوجه الوكيل فلم يؤد الزوج النقد الى أبي الجارية ولأراد الأب فسخ النكاح  
فقال إن النكاح تام . ولم ير فسخه .

**مسألة :** رجل أراد أن يتزوج امرأة فاعطاها أن لا يتزوج عليها ولا  
يتسرى والتي يتسراها فهي حرة والتي يتزوج فهي طالق فان نقلها بغير  
رضاها فامرأها ببدها . قال إن كان اعطاها بعد ما ملكها لزمه الطلاق .  
وإن كان خلاف بالطلاق . وكان لم يملك عصمتها فليس بشيء . قلت  
أرايت إن كانت استثنت عليه أن لم يفعل وبقي ما شرطت هو رجل حلف  
امرأته فعليك الف درهم . قال ليس عليها شيء .

**مسألة :** رجل تزوج امرأة وأشهد الولي عند عقدة النكاح أن يطلقها في يده وقبل الزوج على ذلك الشرط . ثم طلق الولي من الغد فان الطلاق يقع وعلى الزوج الصداق تاماً أن دخل وإن لم يدخل فننصف الصداق وإن طلق الزوج ولم يطلق الولي وقع الطلاق .

**مسألة :** وإذا نتزوج الرجل المرأة فاعلم مهرها . وقد أسر قبل ذلك مهر دونه وأشهد على ذلك شهوداً إذا علم الشهود أن المهر الذي يظهر فهو كذا وكذا وأنه سمعه يسمع بها وأن أصل المهر كذا وكذا ثم تزوج فأطلق الذي عقد التزويج فإن أبا حنيفة يقول المهر الأول هو المهر وقال الربيع الذي اعتمد فيه النكاح هو المهر إن كان الأول فهو وإن كان انما سموا شيئاً سرّاً فيما بينهم ولم يزوجه حتى اعلنوا الآخر فهو مهرها . ماكان عند العقدة . وقال من قال ليس لها إلا ما كان الاتفاق عليه في السرية .

**مسألة :** ورجل خطب امرأة فأبى تزوجه حتى يشهد لها أن كل امرأة تزوج عليها أو جارية تسرا عليها فطلاقها بيدها ومهرها لها . قال إن كان شرط لها قبل أن يملك فليس ذلك بشيء . وإن كان اعطاها من بعد الملك فلها ذلك .

**مسألة :** ورجل تزوج امرأة وجعل أمرها بيدها متى غير زوجها فأمرها بيدها نقضي في ذلك فلما دخل الرجل بامرأته سألت الطلاق الأول فكره عليها وقالت قد كنت جعلت أمري أن غيرت فأنا أطلق نفسي ثلاثاً . قال ليس لها ولا يجوز شيء من الأمر إلا أن يحدث لها ذلك بعد ملك لها لأنه انما جعل لها ذلك وهو لم يملكها .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة وجعل لأهلها عند الملك أن تزوجت عليها أو تسريت فهي طالق . قال لا طلاق إلا بعد النكاح . وما شترطت المرأة على زوجها عند النكاح فهو من صداقها إذا كان شرطها حلالاً .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة وجعل لها عهد الله أن يطلق امرأته أو يفارق سريته فتزوجها ثم لم يفعل فقال إني لا أحب بقي بعهدة إذا فعل

وان ابي فقد سبق كتاب الله وهن نساؤه .

**مسألة :** هاشم عن تزوج امرأة فشرطوا عليه في عقد النكاح أن من حقها ان ادعت الطلاق عليك فهي المصدقة وعليها يمين أنراه لازماً له . قال نعم . قلت أرأيت ان جعل ذلك لها بعدما تزوجها قال أرأى برأى يلزمه والله أعلم . وفي الضياء ان شرطت عليه أنه من حقها ان ادعت عليه فهي المصدقة . فلا أرأى هذا يلزمه .

**مسألة :** جواب محمد بن محبوب الي موسى بن علي . وعن رجل تزوج امرأة

وشرطوا عليه ان لم تجيء بنقدها الى سنة فليس له نكاح . ولا بينهم شيء . فالذي عندنا أن هذا الشرط باطل . والنكاح تام حتى يشترطوا عليه عند عقدة النكاح إن لم يأتهم بنقدها الي ذلك الوقت فهي طالق أو طلاقها بيدها فهذا يجوز . قال غيره وكذلك انا وجدت في جواب الشيخ هاشم بن غيلان رحمه الله الى الحواري بن محمد .

**مسألة :** ورجل انكحه قوم فقالوا إن جئت بصداقها الى كذا وكذا فهي امرأتك . وان لم تجيء فليست لك بامرأة . قال ان كان شرطهم قبل النكاح ثم أنكحوه ولم يذكرها له ذلك عند النكاح فقد جاز النكاح وأيس في شرطهم شيء . فان كان الشرط مع النكاح فأنكحوه على ذلك فهو كما شرطوا أو كما أنكحوا . قال غيره أنا وجدت في موضع آخر وهذا مثل المتعة .

**مسألة :** وروى لنا مسبح وموسى بن علي في رجل طلب امرأة يتزوجها وهو مريض وهو من أهل نخل فقالت لا أتزوج بك حتى تعطيني ماله كله فتزوجها وانجزها ماله كله فخاصمها الورثة فزعم مسبح أن سعيداً أعطاهم مثل صدقات نساءها ورد الباقي على الورثة .

**مسألة :** هذه المسئلة من غير هذا الباب . رجل تزوج امرأة على نصف ماله كان لها نصف ماله يوم التزويج نقص ذلك المال أو زاد حيي أو مات وليس له أن يبيع فإن باعه بغير حق كان ضامناً لها لما يجد في ذلك الحكم الحق .

**مسألة :** رجل تزوج امرأة على صلاح نفسها ولم يفرض لها صداقاً فاختلفا ولم يتفقا على الاصلاح قبل أن يدخل بها فإن النكاح ينتقض . وإن اتفقا تم النكاح بينهما فذلك قول أبي علي فإن اختلفا في ذلك ثم اتفقا ودخل بها تم النكاح أن شاء الله . فإذا اتفقا في صلاحها ولم يتفقا خرجت منه بغير طلاق لأن النكاح يفسخ ولو كان يكون طلاقاً كان النكاح ثابتاً ولكن إذا انفسخ النكاح لم يكن ثم طلاق .

**مسألة :** امرأة اعطت رجلاً ألف درهم وقالت اذهب املكني بها من أهلي ففعل قال لا يجوز ذلك إلا أن تعطيه الألف عطية لا شرط فيه . وقال من قال إذا زاد من عنده عشرة دراهم ثبت النكاح وسل عنها .

**مسألة :** وفي ولي امرأة أشهد اني قد زوجت فلان بن فلان بفلانة بنت فلان على ثلاثمائة درهم وهدم عنه صداق النخل على أن لا يدخل عليه في مالها فأمته بذلك أن لا يدخل عليه في مالها وهذا الشرط عند عقدة النكاح . فلما هلكت المرأة طلب الزوج ميراثه منها . قال فرائضه لا تنقضها الشروط إذا طلب ورثة الهالكة أو زوجها نقض هذا الشرط . فذلك لهم ويرجع الزوج فيأخذ ميراثه من مال زوجته ويأخذ ورثتها منه صداقها من النخل كأوسط صدقاتها التي تزوجت عليها واما شهادة شاهدي الزوج باقرار زوجته فليس لها من صداقها عليه إلا عشرين ومائة درهم فذلك لا يبريه من صداق النخل الذي يستحق عليه بنقضه للشروط إلا أن يكون نقضه في حياتها وعلمت مايلزمه لها من صداقها من النخل فاشهدت أنه لم يثق لها عليه أو ليس لها من الصداق إلا عشرون ومائة درهم فعند ذلك يثبت لها اقرارها ولا يكون عليه إلا ما أقرت به ان شاء الله تعالى .

**مسألة :** وعن رجل أراد خطبة جارية فقالت والدتها اسمع ابنتي بالف درهم وخمسمائة صداقها عليك فقال لها إني أخشى أن تأخذيني بصداق ابنتك فقالت الوالدة كل شيء ادركتك به ابنتي فهو لك علي في مالي وغفي نفسي وأشهدت له شهوداً على نفسها بذلك فتزوج الرجل ثم طلق أو ماتت فأخذ بجميع الصداق هل يرجع الزوج الي الأم . فإنه يرجع

عليها بما ضمننت له إن أقامت بذلك بينه وله عليها اليمين إن أعجز .

**مسألة :** وسألته عن تزويج النهارية شرط ذلك عليها لا يأتيها إلا نهاراً . فقال هذا لم يكن صنع الناس ولا أسها أن يتزوج رجل على هذا الشرط . قلت له أفمكروه قال نعم . قلت أرايت إن كان عقدة النكاح على غير شرط . وقد كان القوم ذكروا لهم ذلك قبل عقدة النكاح على غير شرط وقد كان القوم ذكروا لهم ذلك قبل عقدة النكاح وأقروا لهم به فقالت إن شئت اخذته بنصيبها من الليل والنهار ولا يكون الذي كان قبل عقدة النكاح شيئاً . وأكره أن يكون الشرط في عقدة النكاح . فقال له الرجل من القوم أو لرجل أن يتزوج امرأة وشرط عليها أن أكون مع امرأتي وعندك شهراً فقال هذا مكروه إذا كان شرطاً في عقدة النكاح وإن كانت عقدة النكاح على تزويج الناس المعروف فلها إن شئت أن تأخذ بنصيبها من الليل والنهار . ولا تكون تلك العقدة شيئاً إذا لم يكن في عقدة النكاح هذا الشرط فيه .

**مسألة :** وسألته عن رجل تزوج امرأة وشرط لها دارها فقال لها ذلك في عقدة النكاح . قلت هل يجوز هذا الشرط قال نعم .

**مسألة :** عن أبي عبد الله قلت فرجل أراد أن يتزوج امرأة على أمراته فشرط عليها عند عقدة النكاح أنه يأتيها ويعاشرها إذا أمكن له وإلا فهو مع زوجته الأولى فشرطت له ذلك على نفسها . فلما تزوجها ودخل بها طلبت إليه أن يعدل عليها في معاشرتها وهو محضر لها كسوتها ونفقتها أيسعه فيما بينه وبين الله أن يفضل عليها كيما شرط عليها أم لا . قال لا إذا رجعت عما شرطت له فإن ذلك لها ويلزمه أن يعدل عليها .

**مسألة :** جواب محمد بن محبوب إلى موسى بن موسى وعن رجل أعطى امرأته عند النكاح . إنه تزوج عليها أو تسرى فطلاقها بيدها فتزوج أو تسرى ثم باشرها هل يخرج وطئه إياها الطلاق من يدها . فإذا شرطت ذلك عليه أو شرطه لها عند عقدة النكاح . فذلك لها عليه . وإن

طلقت نفسها حين علمت أنه تزوج أو تسرى طلقت وإن جاوزت ذلك الوقت ولم تطلق نفسها فقد خرج الطلاق من يدها ولو لم يطئها إلا أن يجعلها طلاقها بيدها من بعد تزويجه أو تسريه عليها . فإنه يكون لها أن تطلق نفسها ولو وطئها لم يخرج وطئه أياها الطلاق من يدها لأنه بحق جعله في يدها . والقول في ذلك قوله أنه جعله في يدها الي وقت كذا وكذا .

**مسألة :** وعن رجل جعل طلاق امرأته بيدها عند النكاح أن تزوج عليها وأنه تزوج عليها فطلقت نفسها واحدة ثم راجعها ثم أرادت أن تطلق نفسها الباقيتين فقال الزوج قد انقضى أمرك ولا يجوز الطلاق بعد واحدة فاني أرى الطلاق يخرج من يدها .

**مسألة :** جواب هاشم بن غيلان الى الحواري بن محمد . وعن رجل زوج رجلاً وفرض عليه الصداق وشرط عليه ان جاء بالمهر الى وقت كذا وكذا وإلا فلا نكاح ثابت والشرط باطل إلا أن يقول وإلا فهي طالق .

**مسألة :** رجل ملك امرأة وشرطوا عليه عند عقدة النكاح ان جئت الى كذا وكذا فهي امرأتك وإن لم تجيء فلا سبيل لك عليها . قال ان كان هذا الشرط عند عقدة النكاح فلهم شرطهم وهذا مثل المتعة . قال محمد بن محبوب رحمه الله شرطهم باطل . وهي امرأته إلا أن يشترطوا طلاقاً .

**مسألة :** رجل تزوج امرأة وشرط لهم ان لم ألج الى كذا وكذا فليست لي بامرأة قال لهم شرطهم . قال محمد بن محبوب النكاح ثابت إلا أن يشترطوا عليه ان لم تج الى كذا وكذا فهي طالق فلهم شرطهم .

**مسألة :** رجل نكح امرأة فشرطت عليه إن جاء بالمهر الى كذا وكذا فهي امرأته وإلا فلا سبيل له عليها . قال هي امرأته جاء بالمهر أو لم يج به هزم النكاح كل شرط كان قبله وإن كانوا قالوا ان لم تأتينا بالمهر الى كذا وكذا فهي طالق فان لم يفعل كما شرط عليه فقد بانت منه . ولها نصف المهر ولا عدة عليها إلا أن يكون دخل بها . فإن دخل بها فإن كان دخل بها فصداقها كامل وعليها العدة .

**مسألة :** العباس بن زياد عن أبي محمد في رجل تزوج امرأة واشترط عليها أن تسكن مع أبيه فكرهت أن يسكن معها . قال ان كان تزوجها بأكثر من صداقها على أن تسكن مع أبيه فكرهت أن تسكن معها . رجعت الى صدقات نسائها واسكنها منزلاً غيره وإن كان تزوجها على صداقها غلتسكن معه حيث أراد غير المنزل الذي فيه أبوه . وقال زياد بن الوضاح ليس عليها أن تسكن مع أبيه .

**مسألة :** في امرأة شرطت على زوجها دارها أن يسكنها عند عقدة النكاح فلما تزوجت طلب اليها زوجها النقلة الى غير ذلك المنزل فانتقل ثم بدا لها أن ترجع بعد ذلك الى منزلها الذي شرطت عليه فقال لعله لها ذلك إلا أن تبريه من الشرط وقال الثقة عن هاشم أن لها ذلك إلا أن يهدم ذلك الشرط عنه .

**مسألة :** رجل تزوج امرأة وشرط لأهلها أن يتركها في دارها وصداقها ألف درهم فان نقلها فالفان قال نعم . فإن نقلها فصداقها ألفان .

**مسألة :** ورجل تزوج امرأة وصداقها ألفي درهم ان نقلها من دارها وان لم يجرها فالف . فقال هذا تزويج سوء منتقض .

**مسألة :** رجل تزوج امرأة وشرط لها دارها فذلك جائز عليه إلا أن تكون ترضى المرأة بالتحويل .

**مسألة :** عن جابر في رجل تزوج امرأة فشرطت عليه أن لا ينقلها من دارها فشرط لها ذلك ثم بدا له أن ينقلها من بعد ذلك الى داره . قال إن كانت جعلت ذلك عليه في مهرها حتى تزوجت قلها ذلك . وان كان جعل لها ذلك على نفسه . فان شاء نقلها الى أهله وداره .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة فقالت لا تنكح الا على أن أخرجتني من داري فأمرني بيدي وهو من صداقي قال ليس لها شرطها .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة وشرط لها أن لا يتعدى بها أرضاً سمى لها بها فان فعل فهي طالق ثم أن المرأة جعلته في حل من ذلك قال ليس لها ذلك . مسألة وعن رجل تزوج امرأة وشرط لها دارها عند عقدة



النكاح ولم يجعل ذلك عليه في مهرها ثم بدا له بعد ذلك أن يحولها فليس له ذلك إلا برأيها .

**مسألة :** أخبرنا الأزهر بن علي عن سليمان بن عثمان قال في امرأة طلبها رجل ليتزوجها وكرة أن يتقبل لها بصدّاق كثير فقالت أقبل فذلك علي في الله أن لا أكلفك فوق طاقتك ثم يحدث موت أو طلاق أخذت ما وجدت عندك وانت في سعة مما بقي . فقال لها حقها إذا رجعت فيه وهي منافقة لم تف له .

**مسألة :** وذكر أبو عبيدة عن جابر في رجل طلق امرأته ثم سكت عنها حتى انقضت عدتها فجعلت له ألف درهم على أن يتزوجها فتزوجها على ألف درهم . قال لا تمهر امرأة رجلاً وانما يمهر الرجال النساء . وإن يك تزوجها بفريضة فإن شئت المرأة أن تقبض الألف درهم من مهرها فعلت . وإن لم تزوجها بفريضة فإن فريضتها واجبة على الرجل من نحو فريضتها الأولى . إذا جامعها إلا أن ترضى بدون ذلك .

**مسألة :** عن هاشم في رجل أراد تزويج امرأة فقالت ليس أطيق الرجال ولا حاجة لي في ذلك . فقال إنما أريدك لتعمر لي مالي وتحفظي لي داري ولا أريدك لذلك فاتفقا على أن هدمت نصف الصداق من صداقها المعروف علي أنه لا يعرض لها في نكاح فلما تزوجها غشيتها وصاب منها وقالت أما إذ قد فعلت فأتّم لي صداقي . فقال أبو الوليد ذلك لها يعطيها صداقها كاملاً . قلت فانه شيخ كبير طلب امرأة وقال لست أقدر على النكاح وانما أريدك لصلاح معيشتي فطلبها بنصف صداقها . وقال لها أهلها إنما أنت معه كذا نصفين لا يقدر على تزويجك ففعلت فلما تزوجها أصاب منها فطلبت تمام الصداق . فقال قد كان رجل تزوج امرأة فأصاب منها أولاداً . ثم أنه لم يقدر بعد ذلك علي النكاح فمكث معها ما شاء الله وهو لا يستطيع حتى ماتت ثم طلب امرأة أخرى فقال حظي عني نصف الصداق فاني لا أقدر على النكاح فتزوجته على ذلك فأصاب منها وأنت عليه قوة في ذلك وطلبت منه تمام الصداق . فاحتج أنه كان قال إلا

أن يسوق الله شيئاً ، فلولاً أدرك عندهم هذا القول لألزموه بقية الصداق .  
وكان رجل صدق .

**مسألة :** رجل شرط لامرأته عند عقدة النكاح أنه ان غاب عنها في الشهرين فطالقتها في يدها . ثم انها اختلعت اليه وقبل خلعتها ثم راجعها فغاب عنها فطلقت نفسها . قال فيها الوضاح بن عباس يقع عليها الطلاق إلا أن يكون طلقها وانقضت عدتها وراجعها بعد ذلك . ثم طلقت نفسها فلا يقع عليها طلاق .

**مسألة :** امرأة أراد رجل أن يتزوجها فقالت إني لا أتزوج بك حتى تطلق امرأتك فقال إن ذلك لا ينبغي لها ولا لوليها فإن فعلوه فإن ذلك منتقض وأتم من ملك .

**مسألة :** ومن تزوج امرأة وشرط ان يأتيتها بالنهار ورضيت فلا بأس وان كرهت فيثم لها أو يطلقها .

**مسألة :** ومن رجل نكح امرأة وجعل لها عهد الله ليطلقن لها امرأته ويعتق سريته ثم لم يفعل . قال ان شاء وفي بعهد الله وان أبى فقد سبق كتاب الله وهن نسائه .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة وشرط لها أن لا يتعدى بها أرضاً سماها لها . فإن فعل فهي طالق ثم أن المرأة جعلته في حل من ذلك . قال ليس لها ذلك .

**مسألة :** وإذا قالت المرأة للرجل اذهب اخطب على كذا وكذا فما وضع عليك فوق ذلك . فليس عليك فاذا أقرت بذلك أو قامت عليها بينه حكم عليها . وقال من قال لها صداقها وتسمى مناقفة . ومن غيره قال وقد قيل ليس لها إلا مابقى عليه في السريرة إلا أن يحكم عليه بذلك في الظاهر فلا يسعها ذلك وعليه رده . وقال من قال لها ما فرض لها وإيها لأن التزويج إنما وقع على ذلك .

**مسألة :** ومن جواب الأزهر بن محمد بن جعفر وعن الذي تزوج امرأة على صداق معروف وشرط عليها قبل التزويج أن عليه ديناً وأنه انما

تزوجها على مابقى من ماله بعد دينه . وقبلت بذلك فعندي أنه يلزمها ما عاقدته عليه قبل التزويج والله أعلم .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة على نخل عرفها إياها وشرط عليها ما كلفتها قال ترجع الى صدقات نسائها .

**مسألة :** وسألته عن رجل تزوج امرأة تحكم في مهرها قال ذلك الى حكمه فإن دخل بها قبل أن يحكم لها شيئاً صار لها مثل مهر نسائها .

**مسألة :** وسألته عن المرأة تزوج في السر بمهر معلوم ثم يظهر النكاح فيظهرون أكثر من المهر الاول قال الصداق المهر الاول وهو التزويج .

**مسألة :** وعن رجل قالت له امرأته تزوجني على الف درهم فاذا تزوجتني وهبت لك المهر كله فقال لها إنني لا أثق بك فدفعت إليه ألف درهم ، ووضعتها على يدي عدل فلما تزوجها دفع الف اليها بمحضر من الشهود وإنما أراد أن يتزوجها على مائة درهم فرضيت وقالت أن وليي لا يزوجني على أقل من الف درهم . هل يجوز ذلك قال أحب الي ان يعطيها المائة درهم الذي قد رضيت ان يتزوجها عليها .

**مسألة :** وقال علي بن عذرة في رجل أراد تزويج امرأة فقالت لي من المهر كذا وكذا . وليس عليك منه إلا كذا وكذا . قال إن قدر عليه فهو له إن أخلفته .

**مسألة :** أخبرنا أبو المؤثر قال أخبرنا محمد بن محبوب عن سعيد بن محرز عن سليمان بن عثمان أنه قال إذا تزوج الرجل المرأة وشرط عليها أنه إن مات ولم يخلف وفاء لصداقها فليس لها عليه حق إلا ما خلف فشرطت له ذلك فمات ولم يخلف لها وفاء لصداقها انه ليس عليه شيء إلا ما خلف وإن خلف أكثر من صداقها لم يكن لها إلا صداقها . قلت لأبي المؤثر أرأيت إن شرط عليها أنه ليس لها عليه صداق إلا ما خلف بعد قضاء رينه الى كذا وكذا من الذين فشرطت له ذلك قال هو جائز . قلت لأبي المؤثر أرأيت هذا الشرط إذا أقرت به المرأة كان منها قبل عقدة

النكاح أبحكم به الحاكم أم إنما يجوز له هذا فيما بينه وبين الله فقالت إذا أقرت بها فيما بينهما حكم به الحاكم كما شرطت له لأنه إنما تقدم على ذلك والذي فرض لها وليها إنما هو سمعه ولا أرى لها على هذا إلا ما كان بينهما وبينه . قلت أو هذا الشرط بعد أن استحل فرجها بأربعة دراهم أو ما فوقها أم على هذا الشرط بلا أن يفرض لها شيئاً سواه . قال بل على هذا الشرط بلا أن يفرض لها شيئاً سواه . غير أنه إذا مات وخلف مائة درهم وعليه دين للناس مائة درهم وقد كان الذي فرض لها على هذا الشرط وهو مائة درهم ضربت لها أربعة دراهم يتحصص بها أصحاب المائة إلا أن يخلف أربعة دراهم فضلاً على المائة فلها الأربعة ولا تحاصص الغرماء بشيء .

معمالة : من الزيادة المضافة . وسألته عن رجل طلب امرأة ليتزوجها على شرط أنها تنزل له حقها كله بعد التزويج فلما تزوجها طلب إليها أن تترك له حقها الذي تزوجها على الوعد الذي كانت وعدته فتركت له ذلك ثم رجعت عليه هل لها ذلك ويكون بمنزلة المطلب إلى الزوجة . قال إذا ثبت عليها الوفاء بالعهد في ذلك لم يكن لها عندي رجعة إذا وفيت له بما وعدته . قلت له فعليها أن توفي له بما وعدته في هذا . قال هكذا عندي . لأنه إذا كان ثبت التزويج ولحق بالشرط والعقل . وكانت مخاطبة بوفاء العهد بعد ثبوت التزويج ورضاها به ثبت عليها ذلك عندي ولا رجعة لها على معنى قوله . قلت له وسواء طلب إليها الوفاء بذلك قبل الوطء بعد التزويج أو بعد الوطء . قال هكذا عندي إذا كانت مخاطبة بالوفاء بالعهد . قلت أرايت إن جاز بها بعد التزويج فلم يطلب إليها حتى جاءها المرض ثم طلب إليها أن تترك له حقها على ما كانت وعدته فتركة له في المرض . هل يثبت له ذلك منها ويكون مثل تركها له في الصحة . قال هكذا عندي من طريق الوفاء بالعهد وهو في المرض والصحة سواء قلت له . فهل عليها أن توفي بالعهد أن تترك له حقها له إذا تزوجها قبل أن يطلب إليها قال هكذا معي . قلت له فإن لم يطلب إليها أن تتركه له . ولم

توف له بذلك حتى مات هو . هل عليها أن تترك حقها لورثته ولو لم يعلموا  
بوعدها له قال هكذا عندي لأنها قد وعدته وعليها الوفاء بالعهد . قلت له  
فإن لم تترك حقها للورثة ولا له ولم توف بعدها فاخذت حقها من ماله بعد  
موته أوفي حياته هل يسعها أكل ذلك وتكون عليها التوبة بخلف الوعد .  
قال عندي أنه إذا كان قد اعتقد التزويج بذلك فهو مال لها وعليها احكام ما  
تعلق عاليها كمن الوعد . وقلت له ويلزمها رد ذلك للوفاء بالوعد ام تجزئها  
التوبة بخلف الوعد ولا رد عليها في ذلك . إذا كان قائم العين . قلت له هو  
حق لها في الأصل ولا يزيله عنها ولا أعرفه . إلا ثم . قلت له فإن طلب  
إليها أن توفي له بالوعد فامتنعت وطلبت أخذ حقها منه هل يسعه أن لا  
يعطيها إياه إذا قدر على منعها من أجل ما وعدته . قال عندي أن وعدها  
لا يبريه من حقها . وإذا لم يبر من حقها كان عليه الخلاص منه إليها على  
ما يوجب الحق وهي أئمة بحلف وعدها . قلت له فعلى قول من يقول أنها  
إذا وعدته على أن حقها خمسمائة درهم ويسمح لها في التزويج بألف  
درهم فتزوجها على ألف درهم وتمسكت عليه بالآلاف أن ليس لها إلا  
خمسمائة في هذا القول فهل تكون إذا وعدته ترك لكل مثل هذا . قال لا  
يبين لي لأن هذا وعد لم يكن بعد وذلك شيء قد كان يثبت به التزويج بما  
كانا اتفقا عليه . وإذا كانا أكثر سمعة . قلت له فإن وعدته قبل التزويج انه  
إذا تزوجها وقبل التزويج فحقها الذي وقع به التزويج له هل يكون له حقها  
إذا قبل التزويج . قال عيسى يخرج على قول من يقول إذا مات فماله  
لفلان فلعله يخرج ذلك أنه يكون له ماله فهذا مثله عندي إذا ثبت الحق عليه  
لها ولا يثبت الحق عليه لها إلا برضاها بالتزويج . ولعله يخرج أنه لا يثبت  
له ذلك على قول من يقول أنه لا يثبت لفلان ماله باقراره بعد موته لأنه  
شريطة والشرط بالاستثناء يهدم كل شيء إلا ما استثنى من الطلاق  
والعناق والظهار . قلت له فإذا تزوجها على حق معلوم على انها تتركه له  
إذا تزوجها ووعدته فماتت ولم تترك له شيئاً هل له أن لا يعطي ورثتها  
شيئاً لأجل وعدها هي . قال إذا كان لا يبرأ حتى تبريه فلا يبرأ عندي

حتى تبريه هي أو الورثة . قلت له أرايت ان وعدته أنه يتزوجها فعليها له ألف درهم . قال عندي أن بعضاً يذهب في هذا أنه لا يثبت عليها ذلك الشرط وبعضاً يذهب في ذلك أنه إن بقي لها من بعد لها من بعد الألف مما تزوجها عليه مما يكون صداقها يثبت به التزويج يثبت عليها الشرط . قلت له فإذا قبلت له في شرطها أن عليها له ألف درهم فتزوجها على ألف درهم هل يترك لها من هذه الألف بقدر ما يكون صداقاً ويكون عليها له الباقي . قال عندي ان الشرط في هذا يبطل ويكون لها ما تزوجها عليه . وهذا عندي غير الأول إلا على قول من يقول أن بقي لها عوضاً بعد الشرط الذي قبلت به .

**مسألة :** أخبرنا أبو المؤثر قال أخبرنا محمد بن سعيد عن سعيد بن حمزة عن سليمان بن عثمان هذه المسألة تقدم ذكرها . ثمك الجزء الثالث من النكاح في الصدقات من كتاب بيان الشرع .

**مسألة :** قلت له فان تزوجها على مائة مثقال ولم يسم أي جنس . قال النكاح ثابت والمثاقيل لا يعلم ماهي وقد تكون مثاقيل صفر ومثاقيل در وغير ذلك فترجع الى الوسط من صدقات نسائها . قلت أرايت إن قال مائة مثقال ذهب ما يكون لها . قال يكون لها الوسط من ذلك قلت أرايت إن قال مائة مثقال ذهباً عيناً هل يكون هذا ثابتاً . وما يكون لها من ذلك . قال المعروف مع الناس والاكثر فيما بينهم انه رذا قال ذهباً عيناً . فهي الدنانير المضروبة ولها ما شرط لها . قلت أرايت ان قال مائة مثقال عيناً . ولم يذكر الذهب . قال إذا لم يذكر الذهب فقد دخلت الجهالة لأن العين تشتمل على أشياء شتى منها ما يقال عين المال وعين الدنانير وعين الطريق وعين الرأي فهذا كله شتمل عليه اسم العين كأن الشرط باطلاً ويرجع الى صداق المثل . قلت أرايت ان قال مائة مثقال تبراً هل يكون هذا ثابتاً قال نعم . والتبر هو الذهب معروف مع الناس . قلت أرايت إن قال كذا وكذا من الورق ما يجب لها قال الورق هي الدراهم المضروبة لا خلاف في ذلك . وان قال كذا وكذا من الفضة . قال الفضة يجمعها اسم الورق وغيرها من

النقرة الفضة ويرجع في ذلك الى الصداق المثل والله أعلم . عن الفقيه صالح بن وضاح وان تزوجها على كذا مثقال ذهب يوسفى مسكك ثم مات الزوج أو طلق فليس لها إلا اليوسفى المسكك . وان كان على كذا وكذا مثقال ذهب ولم يبين الصفة فلها وعليها ان تقتضي ذهب الصوغ والهرجه المسكك وغير المسكك من انواع الذهب الطيب والله أعلم .

**مسألة :** وإذا أقر بمثقال ذهب ثبت له عليه مثقال ذهب صوغ كسور . ولا يثبت له بذلك دنانير الا ان يقول دنانير أو مثقال دنانير .

**مسألة :** ومن جواب الشيخ صالح بن وضاح رحمه الله وقلت ماتقول في رجل أقر لزوجته بعشرين مثقالاً من صداقها الذي لها ولم يصفها . قلت مايكون لها . فجوابه أن لها من المثاقيل ما يتزوج عليه أهل بلدها ويكون مثل صدقات نساءها والله أعلم بذلك ان كان ذهباً فذهباً وان كان فضة ففضة وان كان صرفاً فصرفاً وإذا اختلف ذلك فلها صدقات نساءها .

**مسألة :** من كتاب التاج بخط الفقيه عثمان بن أبي عبد الله بن أحمد الأصم رحمه الله قال وجدت مرفوعاً عن ابي محمد عبد الله بن محمد بن ابراهيم بن عمر السموئلي ان قيمة المثقال الذهب الصداقي من سبعة الى ثمانية دنانير على بعض القول . وفي بعض القول تسعة . وكذا من قوله أن النخلة الصداقية لا يرى فيها قيمة الدراهم وانها تكون وسطة وفي هذه المسألة . قال فيها الفقيه سعيد بن أحمد بن محمد بن صالح أن النخلة الصداقية قيمتها عشرة دراهم وشربها ثلث قيمتها فبلغ ثلاثة عشر درهماً وثلاث درهم . وفي الجامع هذا أصح ما عندي وهو المعمول به والله أعلم قال المحقق قد انتهى عرض هذا الجزء على نسختين محفوظتين الاولى بخط احمد بن سعيد بن طالب السليمانى قرغ منها عام ١٢٦٣هـ .

والثانية بخط مجهول قرغ منها عام ١٠٧٨هـ .

وكتبه خادم العلم الشريف العبد الصعيف سالم بن حمد بن سلمان الحارثي في ٢٢ ربيع الرول ١٤٠٥هـ .

**الجزء الخمسون من كتاب بيان الشرع  
الجامع للأصل والفرع تأليف العلامة الجليل  
محمد بن إبراهيم بن سلمان الكندي  
رضي الله عنه وارضاه**

قال المحقق

قد انتهت والحمد لله مراجعة وتصحيح الجزء الخمسين من كتاب بيان الشرع ويبحث هذا الجزء حقوق الأزواج على بعضهم بعض من معاشرة وقسمة وكسوة ونفقة وفي عمل المرأة لزوجها وفي ضرب الرجل زوجته وهجرها وتأديبها أن أوجب الحال ذلك وفي سفره عنها وسفرها عنه وفي الوطء وأدابه وفيما يحل للمرأة قتل زوجها بسببه وامتناعها عنه أو الافتداء منه وفيمن وجد امرأة في فراشة فوطئها ظلما وفي المفاوضة بين الزوجين والله ولي التوفيق

وكتبه سالم بن حمد سلمان الحارثي  
شهر محرم سنة ١٤٠٦هـ





بسم الله الرحمن الرحيم

## الباب الأول

### في حق الزوج على زوجته

رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق أبي بكر رضي الله عنه أنه قال أيما امرأة عصت زوجها فهي في لعنة الله والملائكة والناس أجمعين إلا أن تتوب وترجع . وعن عمر بن الخطاب أيما امرأة دعاها زوجها إلى الفراش فلبت فهي في سخط الله إلا أن تتوب وترجع وعن عثمان أنه قال أيما امرأة قالت لزوجها لم أر منك خيراً من عرفتك أحبط الله عملها سبعين صباحاً . وأنها كانت تصوم النهار وتقوم الليل وعن علي أنه قال أيما امرأة هجرت زوجها ظالمة له حشرت يوم القيامة مع فرعون وهامان وقارون في الدرك الأسفل من النار إلا أن تتوب وترجع . وعن عبدالله بن سلام أنه قال أيما امرأة خرجت من بيت زوجها بلا رايه إلا لعنها الله وكل من طلعت عليه الشمس والقمر حتى يرضى عنها زوجها وتتوب وترجع . وعن عمار بن ياسر أنه قال أيما امرأة خانت زوجها في الفراش . فلها عذاب نصف هذه الأمة إلا أن تتوب وترجع . وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه ولو أن امرأة لحست بلسانها القيح الدم عن زوجها ما أدت حقه . وعن المقداد بن الأسود أنه قال أيما امرأة استخلفت زوجها فعليها لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وعن أبي ذر الغفاري رحمه الله أيما امرأة لعنت زوجها إلا لعنت من فوق سبع سماوات ولعنها كل شيء من الجن والإنس إلا أن تتوب وترجع وعن طلحة بن عبدالله أنه قال أيما امرأة كلمت في وجه زوجها فهي في سخط الله إلا أن تتوب وترجع وعن الزبير بن العوام أنه قال أيما امرأة عبت عبادة مريم ابنة عمران عليها السلام ولم يرض عنها زوجها لم يقبل الله تلك العبادة وأدخلها النار مع الداخلين إلا أن تتوب وترجع وروي عن النبي

صلى الله عليه وسلم أنه قال لو كنت امرأةً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها لعظم حقه عليها . وعن أبي هريرة أنه قال لو أن امرأة وضعت في إحدى يديها طبيعاً ولأخرى شواء وقدمته إلى زوجها ما أدت حقه وإن هي عصته طرفة عين دخلت النار مع الداخلين إلا أن تتوب وترجع وعن أبي أيوب الأنصاري أنه قال أيما امرأة أذت زوجها ليخلي سبيلها فلو أنها افتدت بما في الأرض من ذهب وفضة لم يرض الله عنها وأدخلها النار مع الداخلين وعن عائشة أنها قالت بأبي وأمي يارسول الله عليك وسلم أخبرني ما للرجال على النساء من الأجر . فقال صلى الله عليه وسلم أيما رجل أخذ بيد امرأته يريد منها شيئاً إلا كتب الله له عشر حسنات فإن عانقها كتب الله له عشرين حسنة فإن قبلها كتب له مائة وعشرين حسنة . فإن قضى منها حاجته وقام إلى غسله لم يمس الماء شعرة من شعر جسده إلا كتب الله له بكل شعرة حسنة ويمحو عنه بكل شعرة سيئة ويقول الله تبارك وتعالى انظروا إلى عبيدي قام في هذه الليلة العزيزة إلى ربه أشهدكم أنني قد غفرت له وروي عن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يارسول الله أني كثيرة الخطاب وقد رغب في الرجال وقد جئتكم أسألك عن حق الزوج على زوجته . فقال صلى الله عليه وسلم إن دعائك فأجيبه أول دعوة فإن آخرتية حتى يدعوك ثانية أحبب الله عنك أجر سبعين صلاة . قالت يارسول الله فهل غير هذا قال نعم ما من امرأة تعمل عملاً فيقسم زوجها فلم تبر قسمه لم يوزن لها عند الله يوم القيامة مثقال ذرة قالت يارسول الله فهل غير هذا قال نعم ما من امرأة تخرج بغير إذن زوجها إلا كتب الله عليها بعدد الذر . والشجر وكل خطوة تخطوها سيئات ويمحو عنها حسنات بعدد ذلك قالت يارسول الله فهل غير هذا قال ما من امرأة تسيء النظر إلى زوجها إلا بعثت يوم القيامة ممسوخة الرأس . قالت يارسول الله فهل غير هذا قال نعم ما من امرأة تؤذي زوجها بلسانها إلا جعل الله لسانها يوم القيامة طول سبعين نراعاً ثم تعقد في عنقها وتتوقد يوم القيامة شفتيها ناراً تحرق وجهها قالت

يارسول الله فهل غير هذا قال نعم ما من امرأة لها مال فأحتاج زوجها إلى ما لها فمعتته إلا هنك الله ستر ما بينه وبينها قال غيره وهذا لا يلزمها في الحكم وإنما هو من جهة البر والتفضل والله تعالى لا يعذب على ترك التفضل وفي هذا نظر والله أعلم قالت يارسول الله فهل غير هذا قال نعم ما من امرأة تصدقت من بيت زوجها إلا كتب الله أجر تلك الصدقة لزوجها وكتب عليها وزراً بذلك . قالت يارسول الله فهل غير ذلك قال نعم ما من امرأة صامت تطوعاً إلا كان أجر صيامها لزوجها . قالت يارسول الله لا يملك علي أمري أبداً . وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلت امرأة خمسها وصامت شهرها وأحصت فرجها وأطاعت زوجها فلتدخل الجنة من أي باب شاخت . وعلى المرأة أن تطيع زوجها في كل شيء إلا المعصية ولا تصوم تطوعاً إلا بآذنه ولا تخرج إلا بآذنه وإن خرجت بغير إذنه لعنها كل ملك في السماء وكل شيء تمر به من شجر أو حجر أو مدر وغير ذلك من الجن والإنس إلا أن تتوب وترجع إليه وإن دعاها إلى فراشة فأبت إلا أحبط الله عملها وإن هجرت زوجها فلا صلاة لها حتى يرضى عنها زوجها ويقال إذا تزوجت المرأة رجع حق الوالدين إلى الزوج .

مسألة : ومن الزيادة المضافة وجد في كتاب أخبار عمان أن امرأة اتت عمر بن الخطاب رضى الله فقلت ياأمير المؤمنين إن زوجي يقوم الليل ويصوم النهار والله إنني لأكره أن أشكوه إليك وهو يعمل بطاعة الله أقول قولتي هذا واقري عليك السلام ورحمة الله . قال فجعل عمر لا يفهم ماتريد وردت ذلك فقال كعب بن سوار الأزدي وكان من أهل عمان ياأمير المؤمنين إن هذه امرأة تشكو زوجها وتزعم أنها ليس لها منه نصيب . فقال ياكعب انت فهمت اول قصتها فاقض بينهما فقال كعب في أمرهما قال فبعث إلى زوجها فجلس إليه . فقالت المرأة شعراً .

أيتها القاضي الحكيم ارشده واقض بالصق ولا تردده

ألهي خليلي عين فراشي مسجده زهده في مضجعي تعبدده

وخوف ربي باليقين يعيده  
نهاره وليله لا يرقده  
فقال الزوج شعراً

أنسى امرئ وجلنى ما قد نزل  
وفي القرآن واعظ لمن عقل  
فحثها ياذا على خير العمل

فقال كعب القاضي

إن خير الحاكمين من عدل  
ان لها حقاً عليك يا بعل  
وأنت في أمر الثلاث في مهل  
ولا تنازل حقها فتبسهل

ثم التفت إلى عمر رحمه فقال يا أمير المؤمنين أحل الله له من النساء مثني  
وثلاث ورباع فله منه ثلاثة ليالي يقومهن أيتام ولها منه ليلة ويوم اذهب فقد  
قضيت بينكما فقال عمر بينهما أعجب من فهمك لقصتها اذهب فقد وليتك  
قضاء البصره . قال غير المؤلف لكتاب والمضيف هذه القصة اضيفت إلى  
غير موضعها من الكتاب .

## الباب الثاني فيما يلزم الزوج لزوجته وما يلزمها له وما أشبه ذلك

ومن جواب أبي سعيد ذكرت رحمك الله في المرأة إذا كرهت زوجها وطلبت البرآن والغنية منه بحقها هل عليه أن يبرأ لها نفسها برآن الخلع ويقبل فديتها فأما في الحكم فلا يبين لي ذلك عليه . وأما في الواسع خاف منها الإثم أو خاف عليها منه الإثم وقلت إن لم يقبل هل يجوز لها أن لا تعاشره حتى يبدي لها نفسها وهل يسعها ذلك فيما بينها وبين الله فليس لها ذلك عندي ما كان منصفاً لها فيما يلزمه لها من اللازم . قلت وإن خافت في مساكنة أن لا تقوم بحق الله فيه من بغضها له . هل يسعها فيما بينها وبين الله أن لا تساكنته حتى يبري لها نفسها فلا يبين لي ذلك لها إذا كان منصفاً لها وتصبر لأمر الله حتى يفرج الله عنها ولا أحب له على هذا التمسك إذا خاف عليها أن تآثم من قبله . وقلت إن كرهت السكن الذي أسكنها آياه وخافت أن تآثم في دينها في سكنها في ذلك المنزل وهو سكن مثلها . هل لها أن تخرج وذلك حتى يسكنها في غيره من المنازل في القرية وهل عليه هو ذلك أن يسكنها في غير ذلك المنزل . فإن كان في ذلك سبب يلزمها فيه آثم في نظر العدول وفساد أصله أو مساكنة من لا يسعها مساكنة أو أدخل عليها في سكنها من لا يحل عليها مساكنته كان عليه صرف ذلك عنها كله أو شيئاً منه فإن لم يفعل لم يكن عليها حتى ينصفها في كل ذلك . وقلت إن لم يكن عليه ذلك ففعل لها ومساكنها في غير ذلك المنزل مساعدة لها وهو عاده هل عليه أن يقوم لها إذ قد ساكنها بجميع الحق الذي يلزم الزوج لزوجته إن لو كان ذلك برضاه أم ليس عليه ذلك فمع أن المساكنة توجب الحق إذا ساعدها في ذلك على غير الجبر منها ولو كان كارها لأن الناس قد يحتملون لأهلهم ما يكرهون وإن كان ذلك خروجاً منها على طاعته وإنما ذلك ضرورة منه إليه فليس

عليه عذر لطاعة منها له إذا كان ذلك السكن الذي كرهته ليس فيه ما لها فيه الحجة بوجه من الوجوه .

قلت وإن لم يقيم لها بذلك فهل عليها أن تقوم له لجميع ما يلزم المرأة لزوجها فإذا كانت عاصية له وكان ذلك منه ضرورة إلى ذلك كان عليها عندي أن ترجع إلى طاعته فيما يلزمها له ثم هناك يجب عليه ما يجب على الرجل لزوجته من المؤونة . وقد قيل أنه ليس عليها أن سكن معها في سكنها أحد من النساء ولا الرجال سواء ومن لا يعقل من الصبيان العورات من الذكور ومن الإناث ولا يحكم عليها بذلك إذا طلبت التفرغ في منزلها عن جميع ما ذكرت سواء . وقلت إن طلبت إليه أن يتركها حتى لا تساكنته وتسكن عند والدتها ولا يلزمه شيء مما يلزم الرجل لزوجته . ولا يلزمها هي ما يلزم المرأة لزوجها هل يسعها ذلك أن فعل لها ذلك فمعي أنه يسعها ذلك . إذا كان عن رضا أو عن ما يلزمه من الأشياء سواء . وليس معي ذلك عليه أن يفعل ذلك في الحكم إذا انصفها ولم يجعل عليها ما لا يلزمها في سكن ولا معاشرة بأساً . وقلت أن كان هذا المنزل الذي أسكنها وهو سكن مثلها قرب منزل والديه وبينهم باب مفتوح وكلهم يدخلون إلى بعضهم وله بنون عند والدته وهم يدخلون إلى منزلها وخبرها وطحينها وطبخها أعنى الزوجة عند والديه فكرهت هي ذلك وطلبت أن تكون وحدها في منزل وشق عليه هو ذلك ولم يصلح له هل عليه أن يساكنها في غير ذلك المنزل . فإذا كان والداه أو أحد يدخل عليها منزلها بغير إذن بمنزلة الساكن أو أحد من أولاده ممن يعقل العورات فليس عليها ذلك عندي وعليه صرف ذلك عنها كله أن كان ممن لا يستتر منه فلا عليه غير ذلك . وليس عليها أن تطحن ولا تخبز له ولا لنفسها في منزلة غيرها . وإن كانت ممن تخبز واحضرها ذلك في منزلة الذي تسكنه وهو سكن مثلها . فمعي أنه قد قيل ذلك عليها لنفسها لا له . معي أنه قد قيل ليس ذلك عليها لها ولا له وذلك يعجبني إلا عن رضاها بذلك . وعليه أن يحضرها في بعض ما قيل طعاما مقر وغامنه فافهم ذلك . فإذا لم ينصفها فيما يلزمه لها في جميع

الاحوال فان صبرت كان افضل . وان طلبت الانصاف كان عليه ذلك فان  
 لم يفعل لم يكن عليها سبيل في المعاشرة ولا المساكنة عندي بالانصاف أو  
 الحمالة والصبر منها لذك . وقلت وان طلبت ان يختم الباب الذي بينهم  
 ويحضرها التنوير والرحى لتلي مداراة معيشتها وحدها . هل عليه ذلك  
 فمعي ان عليه صرف ذلك بختم أو باب مغلق تملك مفتاحه دون غيرها ولا  
 يدخل عليها احد فيه الا باذن لا يسكن . وإذا فعلت ان تطحن وتخبز له أو  
 لها في منزلها فذلك عندي احسان منها . وتفضل عليه في فعل ذلك له .  
 وقلت ان كان عنده بنون فكرهت ان يساكنوها أو تسكن عندهم من اجل  
 ان بنيه لا يتقون النجاسة لانهم صبيان يمسون أنيتها فطلبت ان لا تسالنه  
 من اجل ذلك . وطلبت ان يسكن بها في غير ذلك المنزل . هل عليه ذلك .  
 فمعي انه إذا كان يخاف عليها في دينها في شيء مما لا بد لها منه من  
 امورها لم يحمل عليها ذلك من جهته كان صرف ذلك عليه عنها كانوا  
 صغارا . وإذا كان ادخال ذلك من جهته قلت وان ساعدها وساكنها غيره  
 فحجر عليها ان تبرز منه هل لها ان تبرز الى والدتها والى جاراها تعوده  
 إذا كان مريضاً . وكذلك ارحامها فاذا انصفها في جميع مايلزمه لها من  
 امر المعاشرة والمؤنة فمعي انه قد قيل ليس لها ان تخرج من منزله الا  
 باذنه إذا اسكنها أو سكن معها فيه باذنها بشيء من الأشياء في الحكم  
 الا لأمر لابد لها منه . وقلت هل لها ان تبرز الى الفلج بغير رذته لتوضأ  
 للصلاة وتغسل النجاسة أو من الصبي أو ليس لها ذلك . فمعي ان لها ذلك  
 إذا احتاجت اليه الا ان يحضرها ما يجريها من الخروج ولا يكون عليها  
 في ذلك مضرة . وقلت هل لها ان تبرز لتطحن عند جارتها أو أمها أو  
 تجبز ام ليس لها ذلك . فمعي ان ليس لها ذلك . ولا عليها ان يقوم لها  
 بجميع ذلك . ويحضرها نفقتها طعاما مفروفاً منه فيما قيل . قلت وكذلك  
 ان حجر عليها الا يدخل عليها احد من ارحامها ولا جيرانها هل له ذلك  
 عليها وهل تمنع ذلك في حكم المسلمين . فمعي انه قد قيل ذلك ان ليس لها  
 ان تدخل عليه منزلة احدا بغير اذنه ويخرج ذلك عندي إذا كان حاضرا



وكانت هي المدخلة للداخل والمؤننة له وكان المنزل له أو له سكنه وكذلك عندي لو كان ساكناً له معها لم يكن لها أن تدخل عليه في موضع سكنه احداً إذا كان حاضراً إلا بإذنه هو أولى بالخلق بها في سكنه وأما إذا كان غائبا وكانت هي ساكنة . فمعي أنه قد قيل يمنع دخول أرحامها عليها ولا جيرانها ما لم يكن الداخل متهم بنفسه أو فساد وهكذا يعجبني في مثل هذا وقلت أنك قد اطلت علي في هذه المسألة . قال فإن كان هذا خيراً لنا ولك فكلما طال واتسع كان أطيب وانفع وإن كان شراً فدون هذا فيه كفاية من إسخال المصائب أنا لله وأنا إليه راجعون .

**مسألة :** من الزيادة المضافة من كتاب الرهائن قال إذا منع الرجل زوجته الصلة لأرحمها ووالديها كان أثماً ولا يلزمها هي إثم أن لم تصل بنفسها ولكن لا تقطع نية الصلة وتصلهم بالسلام وترسل اليهم شيء أن قدرت عليه وهي سالمة أن شاء الله تعالى رجع إلى كتاب بيان الشرع . وعن الحاكم إذا رفعت إليه امرأة على زوجها أنه لم ينصفها في النفقة وطلبت إليه أن يكتب عليها النفقة وزوجها حاضر في البلد ولا يحتاج على الزوج قبل أن يكتب عليه شيئاً أولاً بعد أم لا يجوز له يكتب حتى يحتاج عليه فلا يبين لي ذلك إذا كان حاضراً حيث لا يقع عليها مضرة ولا يبطل لها حق قبل أن يحتاج عليه أن يكتب عليه حتى يحتاج عليه ولكن أحب أن يكتب لها يوم طلبت النفقة . ويحتاج عليه فإن خرج بحجة حق ولا أخذه لها من يوم طلبت إليه النفقة منه . أن لم يخرج بحجة من ذلك فيما معي لأن النفقة عليه ثابتة حتى يعلم زوالها . وقلت أن كان الزوج غائبا وكتب عليه النفقة . وهو غائب ثم قدم الزوج من غيبته وعلم الحاكم بقومه . هل على الحاكم أن يحتاج عليه . فمعي أنه إذا أراد أخذه بذلك لها ويحكم عليه احتج عليه . فإن خرج بحجة حق والأخذه بالنفقة من يوم طلبت إليه النفقة فيما معي أنه قيل . وقلت أن لم يحتاج عليه حتى مضى لذلك سنة من قدم أو أقل أو أكثر ثم طالبت المرأة بما قد استجمع على الزوج من يوم كتب عليه إلى يومها هذا . قلت هل يجوز للحاكم أن يحكم عليه بآداء ذلك إذا لم

يكن احتج عليه بعد ان علم بقنومه فمعي انه إذا ثبت طلب المرأة الى زوجها النفقة في يوم معروف فكتبه الحاكم وارخه لها ولم يمكنه في وقت ما اثبت لها حجتها في الطلب ان الزوج عليه ان يخرج بالحجة مما قد اثبت عليه فيه حجة الطلب من ذلك اليوم لأن النفقة عليه ثابتة لزوجته كل يوم على الأبد حتى يصح خروجه من ذلك اليها . وانما لا يحكم لها الحاكم بنفقتها فيما مضى واو صح انه لم ينفق عليها فيما مضى إذا لم تثبت حجة الطلب لانه قد يمكن ان يكون ينفق عليها . ولم يثبت الطلب . وانما يوخذ لها عندي بالنفقة من يوم طلبت اليه وكذلك الكسوة في الحكم . واما لزوم ذلك عليه فيما عليه إذا لم ينصفها . فمعي ان بعضا يرى عليه ذلك فيما مضى ويستقبل . قلت وان احتج عليه فادعي انه كان منصفاً لزوجته هل يكلفه البينة على ذلك فمعي ان ذلك عليه إذا كان قد طلبت اليه ذلك لأنه لم ينصفها حتى يعلم انه انصفها واتفق عليها عندي والنفقة ثابتة حتى يعلم زوالها كما لو ثبت عليه لها عشرة دراهم كانت عليه حتى يعلم زوالها وكذلك النفقة عندي وثبتت النفقة عندي على الزوج في الحكم فيما قيل طلبها ذلك . ويوخذ لها منه منذ طلبت . قلت وان لم تحضر بينة هل يحكم الحاكم بما في تستحق استجمع عليه من النفقة طلب مدة في احضار بينة أو لم يطلب أو اعجز البينة . فمعي انه إذا طلب المدة في احضار البينة انه كان منصفاً لها فيما مضى اخذ لها بالنفقة فيما يستقبل . ومدد في ذلك مدة فان اصح على ذلك بينة والإلا لم يبين لي خروج من ذلك بعد ان طلبت اليه ذلك في الحكم إذا عجز البينة وبطلت حجة . وقلت ان طلب الزوج اليمين الى زوجته ان يحلف انه لم يكن منصفاً لها . هل له ذلك فمعي ان له ذلك على ما يراه الحاكم لأنه لو اقرت بذلك بطل منه الحكم بذلك . وقلت فان لم تحلف هل يرد الحاكم اليمين الى الزوج فيحلف انه قد كان منصفاً لها . فان ردت اليه اليمين في ذلك كان ذلك عليه . ولا بد لها اما ان تحلف واما ان ترد اليمين اليه . قلت وان لم يحلف الزوج ورد الحاكم اليمين الى الزوج فحاف لها انه كان منصفاً لها . هل يسقط

عنه جميع ما اجتمع عليه من يوم كتب عليه القاضي الى يوم حلف ام يسقط عنه من يوم احتج عليه الى يوم حلف ويثبت عليه من يوم كتب القاضي الى يوم احتج عليه . وكيف القول في ذلك . فمعي انه إذا ثبت لها حجة الطلب فادعى انه كان منصفاً لها في تلك المدة كلها وبينها وحلفتها على ذلك على حسب ما يراه الحاكم . بطل عنه ذلك وان ادعى انه انصفها شيئاً من الأيام فعلى ذلك يكون اليمين ومعني انه يكون اليمين على ذلك على لفظ داعواهما في ذلك انه انفق عليها في شيء من هذه المدة أو فيها كلها ما يستحق عليه من النفقة في تلك المدة التي يدعي .

**مسألة :** وعن الرجل إذا دخل بزوجه قبل ان يوفيهما عاجلها برضاها . ثم وقع بينهما بعد ذلك تشاجر الى ان طلبت ان لا تساكنته حتى يوفيهما نقدها من عاجلها . قلت هل لها ذلك . فمعي انه قد قيل ليس لها ذلك ولا اعلم ان احداً من اهل العلم قال لها ذلك . وقلت ان كانت كتبت عليه نفقة عند الحاكم الذي ثبت حكمه لها ثم لم ينصفها في النفقة حتى اجتمعت عليه ثم عرض عليها الإحسان وطلب ان تساكنته ويوفيهما نفقتها المجتمعة . وهي عنده هل يحكم عليها له بذلك فمعي انه إذا انفق عليها نفقة ايام المساكنة كان ذلك له عليها وانما تلك النفقة الماضية عندي دين كسائر الديون . وقلت ان امتنعت عن مساكنته حتى يوفيهما ذلك . هل تكون بذلك ظالمة . فاذا امتنعت ما يجب عليها في الاجماع فلا نراه لها عندي من الظلم الا بعذر يجب لها . قلت وهل يبرأ الزوج منها أو يترك ولا يتها ان كانت لها ولاية . فلا اعلم ان احداً جعل لها ذلك ان لم تمتنع منه حتى يوفيهما حقها الذي عليه لها ولا شيء من الحقوق التي يعلق عليه لها ويصير ديناً ولم اعلم ذلك الا في الكسوة والنفقة . واقول ان ذلك في نفقة يومها وكسوة يومها وساعتها لما قد صار عليه حقها فيما مضى او نفقة أو صداق أو غيره من الحقوق . وإذا امتنعت من معاشرته . وهو مجتمع عليها بما لا اختلاف انه عليها فهي حقيقة بالبراءة عندي . وقلت وكذلك ان تزوج عليها وكان مشروطاً عليه حين تزوجها أن تزوج عليها فقد حل أجلها

عليه من صدق النخل . فطلب ان تسأله حتى يشتري لها نخلا أو يقضيها وهي عنده . هل له ذلك ان امتنعت هل يكون القول في الأجل كالقول في العاجل . فمعي ان هذا مثل ماضى . وقلت ان كان عليها مساكنة ويوفيقها حقها وهي عنده فحجر عليها سكنها في كل موضع الا عنده ولا تعمل لنفسها ولا لغيرها عملاً هل لأحد ان يستعملها بغير ذلك أو يسكنها عنده فاما في الحكم فلا يبين لي ان له ذلك ان يستعملها ولا يسكنها فيعينها على باطلها . وذلك إذا لم تكن لها حجة ولا دعوى يحتمل فيها حقها وباطلها . واما فيما يسع فقد يقع الحكم عليها هي بما يسع غير هذا وعندي أرجو انه مالم يمنعه حكم يثبت عليها انه لا يضيق عليه ذلك . وهي المتقلدة لذلك . والزواج هاهنا خصم ليس قوله بحجة على الغير عندي . وان فعل ذلك مالا يسعه فلا يبين لي عليه غير التوبة ولا يبين لي عليه للزواج حل ولا حق متبعض . واما الزوج فلا حق له على المرأة في عملها لنفسها ولا لغيرها متعلق . وانما هي مأخوذة بالمعاشرة وممنوعة عن ترك معاشرته بالاستعمال لغيرها من الأعمال كما خوطب من وجب عليه الجمعة بترك البيع والشراء لأنه لا يستقيم ان يصلي ويبيع ويشترى في وقت واحد . وامر بالصلاة وترك غيرها مما لا منها ولا فيها هكذا يخرج معنى حجر عمل المرأة العرة لنفسها ولغيرها بغير أمر زوجها إلا انه متعلق عندي حجر العمل بملك الزوجيه كما محجور ذلك في العبد عليه . وعلى غيره . وليس للزوج عندي ان يدافعها بشيء من ذلك قل أو كثر . وقلت ان تاب من ذلك هل عليها ان تستحل أو تغرم له قدر ذلك . فلا يبين لي عليها ذلك . قلت وكذلك المرأة إذا عصت زوجها بأي معصية ثم تابت . هل عليها ان تستحل زوجها أو تغرم له قدر ذلك أم تجزيها التوبة . فمعي انه إذا لم يتعلق عليها شيء من ماله . فانما عليها عندي التوبة والحل حسن عندي . وعن الرجل قلت هل يلزمه لزوجته في البرد النار للصلاة ان اخذته بذلك . فلا أعلم ذلك مما ذكر في واجب النساء الا انه عندي ان خيف عليها الضرر من ذلك في التعارف في ذلك الموضع .

وانه لا قوام لها الا بذلك مثل الطعام والشراب والكسوة والنثار في الشتاء . فالرجال قوامون على النساء بجميع مصالحهن التي لا بد لهن منها معنى . قلت وكذلك ان اخذته باسخان في باحضار الماء في البرد . هل عليه ان يسخن لها الماء للوضوء فمعي انه إذا كان الماء عليها منه المضرة فعليه ان يسخنه لها حتى تزول عنها منه المضرة . قلت وكذلك يبرد لها الماء للشراب في زمان الحرام ليس عليه ذلك كان الماء باردا أو سخنا في الوجهين جميعاً . فمعي انه إذا احضرها ما تنتفع به لشرابها ووضوؤها ولا يعرف ان عليها فيه المضرة لم يكن عليه غير ذلك في الحكم . وقلت ان كان عندها في المنزل الذي تسكن فيه بئر . هل عليه ان يجذب الماء من البئر ان اخذته بذلك ام ليس عليه الا الدلو والحبل والائاء . فمعي انه قد قيل إذا كان معها بئر في المنزل لم يلزمه إحضار الماء . وأرجو انه إذا احضرها الدلو والحبل وائاء . وكانت ممن يقدر على ذلك . ومن اهله وليس هي ممن تخدم . فمعي ليس عليه غير ذلك . وان كانت ممن تخدم فمعي ان عليه خدمتها في جميع ذلك اما بنفسه واما بخادم غيره . وقلت إن كان في بدنها نجاسة فكلفتها ان يصب عليها . هل عليه ذلك . فمعي انه إذا كان في ترك ذلك عليها مضرة في دينها كان عليه ذلك بنفسه أو بغيره . وقلت إذا كان احضرها العيش في المنزل . والماء هل عليه ان يدني العيش لها والماء للشرب لتاكل وتشرب أم ليس عليه الا ان يحضرها إياه في المنزل . وعليها تدني لنفسها وهل عليه ان تفعل له من هذا كله شيئاً . فمعي انه إذا كان ذلك حاضراً معها كان عليها ان تقوم بذلك لنفسها إذا كانت ممن لا تخدم . وان كانت ممن تخدم كان ذلك عليه كله . اذا كان معروفاً أنها اهل له . واما هي فلا اعلم ان عليها له شيء من ذلك كله في الحكم . وعن المرأة قلت هل عليها ان تغمز لزوجها أو تقوم عليه إذا كان مريضاً وتسخن له الماء للوضوء وتبرد له الشراب . وتروحه من الحر وتعمل له جميع ما يحتاج اليه من سخانة يشربها أو كمدة أو بخار أو ليس عليها ذلك . فلا اعلم ذلك عليها ولا شيئاً منه . قلت وان طلب اليها شيئاً

من ذلك فلم تفعل هل يسعها ذلك . فاما في الحكم فلا أعلمه . واما في حسن الخلق فلا يحسن ذلك الا ان تأتي حالة يخاف عليه منها وهي تقدر عليه . فلا يسعها ان تتركه فتهلك . بذلك وعليها عندي ان تقوم بذلك تطوعاً أو باجرة أو تعلم به من يقوم بذلك حتى يتعاونوا ويتشاركونا في اجر ذلك ووزره . وقلت هل عليها ان تفرش له منامه في الليل والنهار . ام ليس عليها ذلك فلا يبين لي ذلك عليها . قلت . وكذلك ان امرها أن تصوم لله أو تصلي نافله هل عليها ذلك . وان لم تفعل هل يسعها ذلك فلا أعلم ذلك عليها . قلت فان عصته فيما يكون عليها هل له ان ييرا منها . فاذا عصته فيما يجب عليه لها في الاجماع ولم تنب من ذلك فهي حقيقة بالبراءة عندي . وقلت هل للرجل ان يفسل لامراته ثيابها إذا اتنجست . وكذلك قلت هل عليه ان يفسل خلقان رباها إذا كان واده منها . فمعي انه قد قيل عليه غسل ثيابها من النجاسة أو يحضرها ماء لغسلها إذا كانت ممن تعمل ذلك . واما غسل خلقان رباها فذلك عندي ليس بواجب عليه الا ان يكون لا تصلح التربية للولد الا بذلك فمعي انه قد قيل ان عليها ان تربي وادها إذا كانت زوجته . وانصفها . ومعي انه قد قيل ليس عليها ان تربي وادها وليس عليها الا ان ترضعه . وعليه هو سائر التربية . وقلت وكذلك إن طلبت ان يحمله حتى تصلي . هل عليه ذلك . فعليه عندي القيام بولده وهو أولى بولده منها الا ما أعانته في ذلك . قلت وكذلك ان طلبت ان يقعد معها في الليل ولا يصلي في الجماعة . هل عليه ذلك ويكون هذا عذرا له من صلاة الجماعة كانت تستوحش وحدها ولا تستوحش . فمعي انها إذا كانت تخاف على نفسها أو تستوحش . فمعي انه قد قيل عليه ان يؤنسها بنفسه أو بغيره ممن يقوم لها مقامه في ذلك . فان قدر على من يقوم له بذلك لم يدع الجماعة عندي . وان لم يقدر على ذلك فارجو ان يكون ذلك عذرا . وعن الرجل هل عليه ان يقوم على زوجته إذا مرضت ويعمل جميع ما يحتاج اليه المريض ام ليس عليه وجوب فرضي . فمعي ان عليه ان يقوم لها من جميع أمورها بما لا بد لها منه . مما يكون تركه يخاف عليها فيه

المضرة . فمعي ان عليه ان يقوم بذلك لها بنفسه أو بغيره ممن يسعها ذلك منه . قلت وكذلك ان طلبت ان يجامعها هل عليه ذلك . فمعي انه قد قيل ان عليه ان يجامعها مرة واحدة في الحكم . وليس عليه أكثر من ذلك . ومعني انه قد قيل إذا طلبت اليه ذلك حكم عليه أن يجامعها على قدر ما لا يخاف عليها . فيه المضرة في بينها في تعارف ذلك من النساء . ومعني انه قد قيل يحكم لها عليه اثر كل حيضه مرة . ومعني انه قد قيل يوخذ لها بذلك كل يوم رابع قلت وان لم يفعل في وقت ما طلبت اليه يريد بذلك ضرارها أولا يريد فتبرات اليه من حقها فابرا لها نفسها فقليل برأنها . هل يبيري من الحق . فاما الحكم فاذا لم يرد ضرارها فارجو لا بأس على قول من يقول انه ليس عليه ذلك إذا وافق أحد قول المسلمين . واما فيما يسعه فاذا كان معه ان ذلك ضرار بها . وانها انما تطلب ذلك من حاجة فاخاف ان يكون ذلك إساءة منه اليها ولا يبيري من حقها . قلت وكذلك إذا لم يجامعها الا مرة واحدة منذ تزوجها . فرفعت عليه الى الحاكم ان شاء ان يجامعها وان شاء ان يخرجها ويعطيها حقها . هل يحكم عليه بذلك الحاكم فقد مضى القول عندي في ذلك . واما الطلاق فلا احب ان يجبر عليه إذا كان قد وطنها مرة واما في مصالحتها فاحب ان يوخذ لها بالجماع على ما يتعارف أن عامة النساء من ذوات الازواج لا يصبرن على ازواجهن عليه من المدة . قلت ففان لم يحكم عليه بذلك هل يسع الحاكم ذلك . فاذا وافق الحاكم في ترك الحكم أحد قول المسلمين . فلا يضيق عليه عندي ما لم يقصد بذلك الى ضرر . وهو ممن يجوز له الإستحسان في الرأي . قلت فان لم يجامعها اختيارا منذ تزوجها وه منصف لها في الكسوة والنفقة وجميع ما تحتاج اليه الا الجماع . فانه امتنع عن جماعها . هل يحكم عليه ان يجامعها أو يفارقها ان طلبت ذلك . فمعي انه قد قيل ذلك ان عليه . قلت وان تبرأت اليه قبل ان يحكم عليه فقليل برأنها هل يبيري من حقها فاذا منعها ما يجب عليه في الاجماع فتبرأت من ذلك فلا يبين لي انه يبيري حكم عليه بذلك او لم يحكم .

**مسألة :** وعن رجل كان يضرب زوجته في سائر بدنّها ضرباً له علامة ويسحبها حتى ينسحل بدنّها من الأرض وغيرها ويدمي ويسبها ويضربها في وجهها وخلفها وهي تخرج من بيته بغير رايه بعد تقديمه اليها ويصل الى اقوام تخرج اليها فتعصيه في كل امر نهاها عنه ومات احدهما أيلزم المرأة للزوج من الغياض أو العصيان . مثل مايلزم الزوج . فمعي ان العصيان للزوج والغياض والغيبة من المسبة واشباه هذا لا يبين لي فيه تعلق حق بمقاصصة ولا حل وأما ضرب الرجل لزوجته وما يخرج من حد الأدب المأثور له به فهو مضمون عليه الا ان تبريه منه أو يسلمه اليها .

**مسألة :** وعن امرأة عجوز كبيرة ولها زوج كبير قد ضعف عن مجامعتها وطلبت الخروج منه بما لها يكون ذلك لها ام لا فاذا كان قد وطئها مذ نزوج مرة واحدة فليس لها الخروج منه قلت ان كان قد تغير عقله وارادات ان تدع صداقها وتخرج منه فليس لها ذلك . وعليها الصبر حتى يقدر الله لها فرجاً .

**مسألة :** وعن رجل حبسه الكبر عند زوجته أو من أو مرض . فطلب اليها ان تقوم به لوضوءه واطعامه وغير ذلك من الشراب وتقوده الى الخلاء . فلا تفعل ذلك وتطلب منه ان يعطيها على ذلك لقيامها هل يسعها ان تأخذ منه ذلك اجرا وهل عليه ذلك . فعلى ما وصفت فان الذي كلفها من هذا كله ليس عليها ذلك . فان لم تفعل له ذلك الا بالكراه جاز لها ذلك الكراه وليس له ان يكرهها على ذلك الا ما طابت به نفسها . وقد قال بعض الفقهاء ان طلبت اليه الأجران ترضع ولا ها منه وهي زوجته كان لها ذلك . وعن محمد بن محبوب رحمه الله لم ير لها الاجر على رضاع ولداها منه ما كانت زوجته .



## الباب الثالث في القسمة بين النساء في السكني والجماع

ومما يوجد عن أبي عبدالله وعن رجل له امرأة فتزوج عليها أخرى كم يقيم معها بعد الدخول ثم يقسم بينهما كانت بكراً أو ثيباً . فإن كانت بكراً أقام معها ثلاثة أيام ثم يقسم بينهما وإن كان ثيباً أقام معها يوماً وليلة ثم يقسم بينها .

**مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة على امرأته فعُدل في الأيام والشهور عليها . ولم يعدل في الجماع ما عليه . قلت إذا لم يكن ذلك نيته ولا ترك هذا مثيلاً منه عليها إثرة للأخرى في جماعه . وإنما ذلك لهواه فيها فإن ذلك لا يستطيع لأن قلبه هو الغالب له . فلا بأس عليه إذا لم يكن الميل نيته وأرادته لأن الله تعالى يقول وإن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم . فلا تمييزوا كل الميل فتزويها كالمعلقة وإنما الميل في النفقة والنية منه في الجماع وترك الإنصاف في الأيام .

**مسألة :** وإذا طلبت المرأة الجماع إلى زوجها فقال من قال يحكم عليه أن يطأها في كل حيضة وذلك يجب عليه ولو لم يحكم عليه . وقال من قال يحكم عليه أربع ليال ليلة . وأمات هي فله أن يطأها في وقت . وليس لها أن تمنعه نفسها من الفسل . وسمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأة في الطواف وهي تقول شعرا

الآيت شعري والحوادث جمة      أكل لقاح المؤمنين استقرت  
فمنهن من تسقى بعذب مبرد      نقاح فتكلم عند ذلك قرت  
ومنهن من تسقى باخضر أجن      أجاج فولا خشية الله قرت  
فعلم ما تشكروا وبعث إلى زوجها فوجده متغير الفم فخيره بين خمسمائة درهم أو جارية على أن يطلقها فاختر خمسمائة درهم فاعطاه وطلقها .  
**مسألة :** من منثور أبي محمد ومما حفظته عن أبي مالك غسان

رحمه الله عن رجل له زوجتان يعزل عن احدهما الى الأخرى قال يجيء يوم القيامة مائلا شرقه قال ابو محمد والله اعلم ان عقوبة ذنبه في دار الدنيا وستره عن المخلوقين يظهره الله عليه أو يجعل لذلك علامة ليدل على من كل جهل ذلك الذنب . ويكون مثله الدليل على الذنب الذي استحق به هذه العقوبة والله اعلم . رجع .

**مسألة :** ومن تزوج نمية على حرة . فجائز .

**مسألة :** واليهودية والنصرانية إذا تزوجها المسلم على الحرة المسلمة لم يكن للمسلمة في ذلك الخيار كما يكون لها في الأمة وعليه ان يكون مع المسلمة يوما ومع النمية يوما وكذلك في الليل . وأما في الجماع فلم يسمع ان عليه لها في ذلك شيئا محدوداً الا ان يكون مما لا يملك . وكذلك إذا حضر كل واحدة مما يجب عليه لها فان اراد ان يزيد احدهما شيئا فلا بأس . وأما الأمة فإذا جمعها مع الحرة فان كان تزوجها عليها فإن للحر ان تختار نفسها وتخرج منه ومن كتاب الضياء وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما املك ولا تلمني فيما تملك ولا املك يعني الملك . وكان يقسم بين نسائه الليالي والايام امتثالا لأمر الله من طريق الايجاب لا استحباب . ورجع الى كتاب بيان الشرع ويخرج منه . وان رغب في المقام عنده أو من وطنها . قبل ان تختار نفسها فليس لها خيار ويكون للحر المسلمة والذمية الثلثان من المساكنة ولأمة الثلث . وعن ابي علي الحسن بن احمد . وما تقول في الرجل إذا كان له زوجات أيلزمه ان يكون معهن في الليل والنهار ام في الليل بون النهار . فقد قيل ان عليه ان يقسم بينهن في الليل والنهار والله اعلم .

**مسألة :** ومن غيره أحسب أبا ابراهيم وقيل لو تزوج امرأة على انه ليس عليه لها معاشرة ولا يعدل بينها وبين زوجته في القسمة فذلك جائز له ما لم تطلب اليه العدل فإذا طلب اليه العدل لزمه ذلك لها .

**مسألة :** وقيل في رجل له زوجتان كل واحدة منهما في قرية ان عليه

ان يعدل بينهما بالمعاشرة . ويكون مع هذه اياما ومع هذه اياما على ما يمكنه ويعتقد العدل بينهما . وليس عليه ان يحمل على نفسه في ذلك ضررا ما لم يدخل عليه احد المراتين في ذلك ضرر فان كان يمكنه ان يعاشرهما على اقل من شهرين فكما يكون مع هذه الاخرى بلا ضرر يدخل عليه ولا عليهما . قيل وعليه العدل غفي ذلك كله . ولا يسعه الا العدل أو استرضاءهما أو احدهما قيل ولو كان اماما في الدين منصوباً بالامامة ولم يمكنه الخروج لم يكن له الا العدل واسترضي احدهما أو اخرج احدهما .

**مسألة :** قلت له وهل قال احد من اهل العلم ان ليس على الزوج ان يطأ زوجته أصلا ولا مرة ولا غير ذلك إذا أنصفها في الكسوة والنفقة . قال فلا اعلم ذلك إذا طلبت اليه .

**مسألة :** وعن رجل ترك وطئ زوجته سنة أو أكثر أو أقل . هل يسعه ذلك إذا لم تطلب اليه هي الجماع فان طلبت هي الجماع فتركها سنة أو أكثر أو أقل . هل يجوز له ذلك . فاذا تركها ولم يرد بذلك ضرار جاز له ذلك . وان طلبت الجماع الى زوجها فقد قال من قال من الفقهاء يحكم عليه ان يطأها في كل حيضة مرة . وذلك يجب عليه . وان لم يحكم عليه بذلك كان عليه إذا طلبت الجماع ان يطأها في كل حيضة مرة . فهذا الذي عرفنا من القول فهذا . وللرجل ان يطأ امرأته كلما أرادها . وليس لها ان تمنعه نفسها الا من عذر من مرض أو برد تخاف على نفسها منه من الغسل . فهذا في امر الرجل واما المرأة فقد عرفتكم ما قيل فيها ولعله قد قيل غير ذلك ان لها من كل اربع ليال . فقد قيل هذا وقد قيل غير هذا . والقول الاول الذي عرفتكم وارجو ان يكون كلامهما صواب ان شاء الله . والقول الاول هو اقوى عندنا للجماع . ولا يجوز له ان يتركها أكثر من حيضة إذا طلبت اليه ذلك . وليس على المرأة ان تعرض نفسها على زوجها إذا لم يطلب ذلك اليها .

**مسألة :** قال حدثنا علي بن ثابت عن جعفر بن ميسرة الاشجعي

عن ابيه عن ابن عمر . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تبث ليلة لا تعرض نفسها على زوجها . قيل وكيف تعرض نفسها قال إذا نزعت ثيابها وبخلت في فراشه تلزق جلدها بجلده .

**مسألة :** من كتاب الضياء وفي رواية من طريق ابي هريرة من كانت له امرأتان فمال الى احدهما جاء يوم القيامة وشقه مائل ولا يخص مسلمة من ذمية ولا اعلم في ذلك اختلافا .

**مسألة :** وعن شريح بن يونس قال حدثنا علي بن ثابت عن جعفر بن ميسرة عن ابيه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله المسوفات . قيل . وما المسوفات قال الرجل يدعو امرأته إلى فراشه فتقول سوف . وسوف حتى تغلبه عيناه وينام ومن كتاب اللغة ان النبي صلى الله عليه وسلم لعن المفسلة والمسوفة فالمفسلة التي إذا اراد زوجها ان يطأها قالت انا حائض واصل هذا من المفسولة .

**مسألة :** ورجل تزوج على زوجته غيرها فترك جماع الاوله وهو يقدر عليه الا انه يجامع الأخرى . هل له ذلك ما لم يقصد الى مضاره في ذلك قال معي ان ذلك له فيما معي انه قيل ولا اعلم لها عليه شيئا الا ان يعاشرها وينصفها من المعاشرة والمؤنة ولا يقصد الي ترك مجامعتها ضرارا ولا يحجم نفسه للأخرى ويدخل ذلك في نيته وارادته . وإذا لم يكن ترك جماعها الا لمعنى يجوز له على ما وصفت لك أو غيره مما يسعه فإذا اختلعت اليه على ذلك فمعني انه على قول من يقول مالم يكن مسيئا لها جازت فديتها له فلا بأس في ذلك . واما على قول من لا يطيب ذلك له الا حتى تكون هي المباشرة . فإخاف عليه في ذلك القول إذا كانت في حاجة ويقدر على ما احبت منه ان يلحقه معنى القول الاول ولا يبرى على هذا .

## الباب الرابع في معاشرة الأزواج

إذا طلبت المرأة ما يجب لها من الكسوة والنفقة وأحدهما فلم ينصفها في ذلك على ما وجب . لم يجب عليها في الحكم معاشرة له .

مسألة : وسألته عن رجل ينصف امرأته في حال . ويعدم في حال هل تكون عليها طاعته في حال انصافها ولا يكون عليها طاعته في عدم حاله إذا لم تجد من ينصفها . قال هكذا عندي في الحكم . وأما في الاحسان فلا أحب ان تمنعه نفسها . قال ابو علي حفظه الله وقد قيل ليس لها ان تمنعه نفسها إذا كانت في منزله الا ان تحتج عليه . وتعتزل عنه الى غير منزله والله اعلم .

مسألة : وعن رجل يصيبه البلا فتخاف منه امرأته فقال تعزل عنه . وينفق عليها من ماله .

مسألة : وذكرت في النساء في السيرة والعشيرة لهن . فاما العشيرة للنساء فمنه فرض وغير فرض فاما الفرض من ذلك فانه يكسوها وينفق عليها ويحضرها ما تحتاج اليه مما لا بد لها منه الذي يجب لها وينزلها منزلاً رافقاً بها بلا مضرة عليها ولا يضارها في نفسها ولا يمنعها حقها الذي يجب لها عند الجامعة إذا سألت ذلك ولا يهجرها مضاراً لها . وان يوفيها ما يجب لها من حقها وان كانتا اثنتين بالسوية بينهما في النفقة والسكن والعشرة والقسمه من نفسه وماله فما يجب من ذلك مما وصفت لك واما العشرة التي هي غير فرض فاللطف منه لها ولين الجانب والاحسان . وادخال السرور واحتمال الأذى وكظم الغيظ في غير معصية الله . وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « خياركم عند الله أحسنكم خلقاً وإقواء وخيركم نسائكم . وكل شيء من هذه الابواب امور يطول وصفها .

مسألة : وعن الذي يكسوا زوجته ولا ينفق عليها ويطلب منها

الجماع هل لها ان تمنعه ان يجامعها إذا لم ينصفها في الكسوة والنفقة .  
قلها ان تمنعه ان شئت .

**مسألة :** ونكرت ان اكتب لك ما يلزم الزوج لزوجته وذلك مما يكثر وصفه والذي اقول به يلزم الزوج لزوجته ان يكسوها كسوة مثلها وينفق عليها نفقة مثلها ولا يجيعها . ولا يعريها ويسكنها سكناً رافقاً بها لا مضرة عليها فيه . ولا يهجرها ويوفيقها كل حق لها ولا يضارها في نفسها ولا مالها ولا يمنعها الدخول للصلاة من أرحامها . قلت وما يلزم الزوجة لزوجها قال ان تطيعه فيما يجب عليها ولا تمنعه نفسها متى ارادها ولا تخونه في نفسها ولا في ماله ولا تدخل منزله من يكره . ولا تخرج من بيته الا برايه . ولا تأخذ من ماله الا ما يجب لها .

**مسألة :** وسألت عن الرجل إذا لم ينفق على امرأته ولم يكسوها كان عاجزاً عن ذلك او ظالماً لها فذ ذلك هل لها ان تمنعه نفسها إذا لم ينفق عليها ويكسوها احتجت عليه ان شاء ينفق عليها ويكسوها وان شاء فليطلقها . فان لم يكسوها وينفق عليها ولم يطلقها جاز لها ان تمنعه نفسها . قلت له فهل لها ان تمنعه نفسها من قبل ان يحتج عليه قال لا لعلها إذا استحجبت عليه انصفها اما ان يكسوها وينفق عليها واما ان يطلقها . قال وكذلك إذا منعت المرأة زوجها نفسها احتج عليها الزوج انها ان شئت فلا تمنعه نفسها والا فلا نفقة لها عليه ولا كسوة فإذا امتنعت فلا كسوة لها عليه ولا نفقة . قلت له فإذا رجعت الى مرضاته وطاعته وقد لبست كسوته في وقت ما كانت ممتنعة على طاعته هل ترفع عنه مقدارها لبست كسوته في حين مالم يكن تلزمه كسوتها وبيراً من كسوتها مقدار ذلك قال نعم . قلت له وكذلك النفقة إذا اكلت من ماله في حين عصيانها له هل يبيري من نفقتها مقدار ذلك . وهل يلزمها على التخلص اليه من ذلك واستحلاله من ذلك . قال نعم .

**مسألة :** وقال بعض اهل العلم ان الرجل إذا كان يمنع المرأة مايجب لها عليه من النفقة أو الكسوة . وما يجب عليه لها . فان لها ان تمنعه

نفسها حتى ينصفها فإذا أنصفها لم تمنعه نفسها ولا ما يجب له عليها .  
**مسألة :** وقال من قال في المرأة إذا طلبت لزوجه الإفطار من الصوم وكان يصوم نافلة فقال من قال انه يحكم عليه ان يفطر لها ان كانت امرأة واحدة يوم رابع ويصوم ثلاثة ايام . وان كانتا اثنتين افطر يومين لكل واحدة يوم وصام يومين . وان كن ثلاثا افطر ثلاثا وصام يوما . وان كن أربعا افطر يوم وصام يوما وكان مع كل واحدة منهن يوم افطار ويوم صوم . وقال من قال انه يحكم عليه ان يفطر في كل طهر من حيضه يوما وقال من قال أن هذا كله ليس بمحكوم به وانما هو يؤمر بذلك والله اعلم . ومن غيره ومما عرض على ابي علي وولغنا ان امرأة جاءت الى عمر بن الخطاب رحمه الله فزعمت ان زوجها يصوم النهار ويقوم الليل ففرض لها عمر في كل اربع ليال ليلة . وفي كل اربعة ايام يوما وله قصة حسنة وخبر مليح في كتاب أخبار عمان . قال غيره قد أضيفت هذه القصة الى الكتاب في اول الجزء .

**مسألة :** ومن جواب ابي الحواري والرجل ان يطأ زوجته كلما ارادها وليس لها ان تمنعه نفسها الا من عذر مرض أو برد تخاف على نفسها منه من الغسل فهذا في امر الرجل . واما المرأة فقد عرفتكم ما قد قيل فيها ولعله قد قيل غير ذلك ان لها من كل اربع ليال ليلة فقد قيل هذا وقيل غير هذا وهو القول الأول الذي عرفتكم . وارجو ان يكون كلامهما صوابا والقول الأول هو اقوى عندنا للجماع . ولا يجوز له تركها اكثر من حيضه إذا طلبت اليه وليس على المرأة ان تعرض نفسها على زوجها .

**مسألة :** قال القاضي ابو زكريا في الذي له زوجتان هل له ان يطأ احديهما في اليوم الذي يكون مع الأخرى إذا كان جعل لكل واحدة منهما يوما إنه لا يجوز له ذلك الا برأي الأخرى . وحفظت عن ابي عبد الله محمد بن ابراهيم حفظه الله انه يجوز ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك . وهذا المعنى من قوله انظر فيه من كتاب الكفاية . قال غير

المؤلف للكتاب والمضيف اليه ان هذه المسألة من قوله وقال القاضي  
وجدتها بخط غير صاحب الكتاب وأعلمها مما أضيف إلى ذلك والله أعلم .



المرأة على زوجها وخرجت من طاعته في حضوره فلما غاب رجعت الى طاعته والخروج من واجب حقه . فعليه إذا قدم نفقتها وكسوتها من رجعت الى طاعته . وطلبت الى الحاكم نفقتها من ماله كانت في بيته أو غير بيته إذا صح ذلك معه والله اعلم .

مسألة : فيما أحسب عن ابي سعيد رحمه الله وعن رجل كان مسينا الى زوجته يظلمها ويضربها فرجع عما كان يعاملها به وانه ينصفها ولم تثق هي بذلك . وخافته على نفسها فاذا لم تثق به وخافته على نفسها لم يجعل عليها ان تحمل نفسها على الظلم والخوف . قلت فان وعدا فيما يستقبل وقال لا يرجع الى ما كان فقال إذا كان بعد على حالته التي يعرف بها من الاستحلال وقلة الورع وانتهاك الظلم وانما هو يظهر ذلك ويقولو لتجيبه الى مطلوبه من غير أمن منها على نفسها منه لم يكن قوله ذلك حجة عليها . وان كان قد ظهر منه صلاح في سائر امر دينه وأمنته على نفسها لما قد ظهر منه واطمأنت الى قوله . فعندي انه يلزمها معاشرته ويلزمه انصافها لأن الناس لا يؤخزون بما قد مضى فيما يجب لهم من الحق فيما يستقبلون . قلت فان رفع امرها الى الحاكم وعرفت الحاكم ما يعاملها به قال ان يبين الحاكم صدق ما تقول به المرأة لم يحكم عليها بمعاشرته على الظلم والجور . وان لم تبين له ذلك الا من قولها لم يكن قولها حجة عليه لا نها مدعية . قلت فان كان الحاكم يعلم منه ذلك قال الله اعلم ورايته يعجبه انه إذا كان الحاكم قد عرف من الزوج ذلك الذي ادعته المرأة أو عرفه بمثل ذلك ان لا يحمل عليها في الحكم ما يخاف عليها منه على معنى قوله . قلت وان طلب الزوج ان يجعلها على يد عدل في الكسوة والنفقة وما يمكن ويجوز ان يطلع عليه المعدل من امورها . قال إذا اسكنها سكن مثلها ولم يكن عليها في ذلك ضرر كان له ذلك إذا كان انصفها لأن له ان يسكنها حيث شاء إذا كان في سكن مثلها ولم يكن عليها ضرر . وانصفها وأمنت على نفسها . وكان معها من يونسها الا ان تكون اشترطته عليه عند التزويج ان تسكن بلدها أو منزلها لم يكن

عليها ان تحول عنه الا ان ترضى هي بذلك . فاذا عدمت العدول من موضعها الذي شرطها فيه . فان شأت تحول عنده الى موضع فيه العدل وان شأت قعدت في موضعها واخذهما الحاكم لبعضهما بعض بالنصفة . قلت فاذا قال العدل الذي جعلت على يده ان زوجها لم ينصفها في الكسوة والنفقة وانه اساء هل يقبل منه وحده . قال اما في الكسوة والنفقة فعندي انها إذا طلبتها محكوم لها بها حتى يصح انه قد اوفاهما اياها وهو يدعي في التسليم . واو لم يقل ذلك العدل فاذا قال ذلك العدل فذلك زيادة في التأكيد واما قوله انه يؤذيها ويشتمها فاذا جعله الحاكم لذلك واقامه له قبل منه وحده على قوله . قلت فاذا صح عند الحاكم انه يؤذيها ويشتمها هل يجبر هو اما ان يطلقها واما ان يكف عنها يده ولسانه . قال يحبسها اذا صح معه اذنيته لها أو شتمه إياها ويعاقبه بما يراه من العقوبة من ضرب أو غيره .

## الباب السادس في معاشرة الأزواج وستى يلزم نفقتها وفي الخادم والآن دم

قال ابوسعيد معي من السنة على الرجل في ازواجه إذا خاف عليهن الضرر من عدمه في الكسوة والنفقة أن يعرض عليهن القعود على ذلك والصبر عليه أو يخرجهن ويدين لهن من الحق الى ميسوره إن كان لهن عليه حق أو صداق وذلك عندي إذا تبين له منها أنها غير راضية بذلك وقامت عليه الحجة منها بذلك يحكم أو اطمأننا . واما إذا عجز عن معاشرتها في الوطى . فمعي انه في بعض قول اصحابنا انه إذا وطئها مرة منذ تزوجها ولم يقصد بعد ذلك الى اضرارها بترك الوطى . لم يلزمه لها في الحكم اكثر من ذلك حكما يوجب عليه به مفارقتها . واما إذا عجز عن وطئها من اول مرة . فمعي انه قد قيل يؤجل سنة فان اصلح نفسه ووطئها ولا اخذ بطلاقها ان طلبت منه وان لم تطلب هي منه ذلك ولم يخف عليها ضرر من عنت يدخل عليها ولا إثم . رجوت ان يسعه تركها معه إذا انصفها مما يلزمه لها من غير الوطى . وان خاف عليه الأثم خفت ان لا يسعه إمساكها الا ان تختار هي ذلك وكان عندي في خوف الضرر عليها في الكسوة والنفقة . وان هي عاشرت زمانا منذ تزوجها ولم يطئها ثم طلبت ذلك فمعي انه يؤجل سنة منذ طلبت . فان اصلح نفسه ووطئها والا اخذ بطلاقها إذا لم يكن أجل قبل ذلك لان الأجل انما هو عندي منذ تطلب الحكم في ذلك (١) . قال ابوسعيد في المرأة اذا رضيت بدون نفقتها التي يحكم لها بها الصاكم فاذا كانت لا ترجع له الى ذلك الا عن تقية لم يعجبني ذلك ان يكون له عليها الا ان تبين انه لا مضرة عليها في ذلك عندي لانه ليس لها شيء متعلق في ذمته انما عليه صلاحها بما يجزيها

١ قال الناسخ إذا تزوج لم تسلم جملأ قلته . يؤجل عاما ذاك بجامع والا فلتخوذ لها بطلاقها او مطلقا

من ذلك أويأخذه بالحكم فيكون لها ما يحكم به الحاكم ومعني انه قد قيل إذا طلبت المرأة إلى زوجها نفقتها التي تفرض لها عليه على سبيل مايجب لها من ذلك ولم تقبل منه بشبعها من الطعام كان لها ذلك وان طلبت ان يحضرها طعاما مفروغا منه . كان لها ذلك عليه عندي ولا يبين لي في هذه اختلاف . قلت له هذا إذا طلبت النفقة التي يفرض لها الحاكم أو الطعام المعمول قال نعم هكذا عندي وإذا امتنع الزوج مما لا يجب له امتناعه مما لا يختلف فيه حقت عليه الاثم في حال امتناعه . ومعني انه مما يجب على الزوج من حق زوجته ان يخدمها إذا كانت ممن تخدم أو يخدمها بنفسه أو يستاجر لها من يخدمها أو يستعين لها من يخدمها من يسعها ان تستخدمه في مثل ذلك وليس عليه ان يحضرها خادما مملوكا إذا منعها ما يجب لها من ذلك كان عندي ممتنعا عن لازم وحقت انه اثم وكان عليه الانصاف في ذلك والأخراج ان عاجز عن ذلك . وكذلك في الكسوة إذا كانت كسوتها حريرا فعجز عن ذلك كان عليه ان يكسوها كسوة مثلها واما ان يخرجها وإذا امتنعها ما يجب لها عليه من الخدمة كان عليه في ذلك من الحجة عندي مالها من الكسوة والنفقة ولها في جميع ذلك عندي فيما بينها وبينه مالها في الحكم إذا عدت الحكم . ومعني انه قد قيل انها على الزوج النفقة بمعاشرة الزوجة له فإذا امتنعت عن معاشرته . فما اعلم عليه لها نفقة وهو مسني بترك مايلزمه وهي سالمة في الامتناع إذا كان ذلك بحق يلزمة فاستفهمته عن ذلك فقال على معني قوله ان لها ان تمنعه حتى ينصفها فيما يلزمه مما يحكم لها به عليه ولا نفقة لها عليه وهي معتزلة . وهو آثم في ترك مايلزمه لها ان كان مما لا يختلف فيه مما كان منع نفسها عنه الا ان ينصفها في ذلك لها الخيار ان شاءت عاشرتة وانفق عليها حتى يحضرها ذلك الذي كان لها منع نفسها به . وإذا احضرها ذلك الذي كان لها منع نفسها به . وإذا احضر الرجل المرأة ما يجزيها من الماء لطهارتها وغسلها إذا احتاجت وغسل ثيابها وشربها واسكنها سكن مثلها لم يكن عليه ان يسكنها سكنا فيه بثئر

أو نهر إذا كان ذلك السكن سكن مثلها وقلم فيه بمصالحها من الماء وغيره  
فاذا ترك من حقها ما يلزمه بالاتفاق وليس له في ذلك سعة بعد أن تطلبه  
اليه أو تبين له مضره . وعليها في تركه ولو لم تطلبه اليه فاحاف عليه في  
ذلك الأثم الا أن تطلب له نفسا بذلك لانه عليه أن يحكم على نفسه بالعدول  
لها ولو لم تطلبه اليه لأن تبريه منه أو يعلم منها طيبة نفس له بذلك فاذا  
احضرها ما يجزيها من الماء في النظر لم يكن عليه عندي غير ذلك وكان  
عليها هي الاقتصاد فيما يجزيها كما كان عليه هو احضار ما يجزيها  
بجميع ما يلزمه لها وليس لها أن تشرف فيه ولا تدع ما يجب فيه الي  
غيره . ومعني انه إذا لم يحضرها ما يجزيها من الماء كان عليه أن يسكنها  
في منزل فيه بئر أو نهر ويحضرها آلة البئر ويستقي لها ان كانت ممن  
تخدم فان لم يمكنه ذلك الا في منزل غيره باجر أو بغير أجر كان ذلك عليه  
عندي وعليه أيضاً أن يحضرها طعاماً لها حتى تاكله إذا كانت ممن تخدم  
وليس لها أن تخرج الطعام لنفسها من البيت للاكل والله اعلم .

**مسألة :** ومما يوجد عن أبي عبدالله وعن رجل تزوج امرأة وأم يقبل  
لها بخادم . ثم طلبت اليه خادماً بعد ذلك . هل يلزمه لها ذلك فاذا دخل  
بها وكانت ممن تخدم من قبل وكان هو واحداً لذلك فعليه أن يخدمها .  
وكذلك جاء الاثر .

**مسألة :** عن الحسن بن أحمد الذي عرفت أن الرجل عليه أن يخدم  
زوجته إذا كانت ممن تخدم . وعليه نفقة الخادم الذي يختمها إياه وأما  
كان من الخدم على التزويج واحضرهم إياه إياها فليس عليه نفقتهم .  
ويلزمه لها النفقة والله اعلم .

**مسألة :** وعن جامع بن جعفر وإذا طلبت المرأة الى زوجها نفقتها  
فان عليه أن يحضرها نفقتها لكل شهر . فان ضاق فلكل اسبوع فان لم  
يمكنه الا كل يوم وبقي نسخة في كل يوم مؤنتها اعطاهما لكل يوم . وقد  
قال من قال يشبعها من الخبز والتمر فان كانت رغبة فعليه أن يشبعها .  
فان اختلفوا ولم يتفقوا في النفقة فالذي مضى عليه الحكم عندنا يقرضون

لها النفقة المعروفة عندهم لكل يوم ربيع الصاع حبا ومنا من تمر ومن غيره وعن ابي عبدالله والنفقة من حب الباطنه الذرة نصف مكوك ومنا من تمر ومن الشعير سدسين ومنا من تمر . ومن الجامع وان طلبت ان يأتيها بطعام معمول للغذاء والعشاء فذلك عليه لها وعليه ان يحضرها الماء وما يكون فيه الماء وما تشرب به والماء لطعامها وشرابها وغسلها وغسل ثيابها . ومن غيره ومن الكتاب المضاف الى الفضل بن الحواري الا ان يسكنها بيتاً فيه ماء من نهر أو بئر وان قنعت أن تولى عمل طعامها فعليه احضار التتور والحطب والإناء الذي يعجن فيه . وتاكل فيه وليس لها ان تعمل له عملاً وليس لها هي أيضاً أن تعمل لنفسها عملاً . ولا لغيرها عملاً من غزل ولا غيره الا بدأيه وعليه ان يحضرها حصيراً تكون عليه . وان كانت ممن تخدم فعليه ان يحضرها خادماً انثى يخدمها ممن تخدم هي وأباؤها وقال من قال أو نساؤها وعليه نفقة الخادم . وقال ابو المؤثر إن ما عليه أن يخدمها إذا كانت هي ممن تخدم ولا أنظر في ابويها ولا نساؤها فان احضرها جميع ما تحتاج اليه فليس عليه خادم . ومن الجامع فإن احضرها الخادم . فان الخادم يقوم بذلك من أمر الماء والعجين والخبز . وليس ذلك عليه بعد ان يحضرها الخادم . وعليه لها الأدم في كل شهر والدهن على ما يري الحكام . قال من قال الا أدم لها . ومن غيره وجدت ان عليه لها من الدهن في كل جمعة كياسا فاستل عن ذلك . ومن غيره قال ابو الحسن الأدم لكل شهر درهمان الى ثلاثة دراهم والدهن على ما يراه الحاكم . ومن كتاب الفضل . ولها عليه في كل شهر ان كان ليس بموسع درهمان لأدمها ودهنها كذلك كانوا يفرضون عليهم وان كانت ممن تستاهل اكثر من ذلك وكان موسعا كان عليه علي قدر سعته وذلك على الا حرار للأحرار . ولا تخرج من منزله الا بإئنه ولا تمتنه نفسها الا من عذر وليس له ان يضارها في نفسها . فان احتجت الزوجة ان هذه الفريضة لا تشبعها . فلا ارى لها غير ذلك ولعلها تريد الضرورة . وهذه الفريضة اثرها المسلمون نفقة شاري وأولا انهم رأوا ذلك يكلوها ويشبعها ما

نقصوها شيئاً . وعليه أيضاً أن يحضرها طعاما لها حتى تاكله إذا كانت ممن تختم . وليس لها أن تخرج الطعام لنفسها من البيت للأكل والله اعلم . ومن الجامع وفي كتاب موسى بن علي رحمه الله الى بعض الولاة فيما احسب قب امر امرأة أن سعيدة بنت محمد وصلت الى وقد كتبت لها كتابا في أمر الفريضة . فان كان الكتاب قبك فانظر مافيه ولا فان فريضتها معنا من الكسوة ذراعان . وفي نسخه ومن كتاب موسى بن علي الى بعض الولاة فيما احسب قب امرأة يقال لها سعيدة بنت محمد فان فريضتها معنا من الكسوة ذراعان من كتاب وجلبا بان من كتاب سداسيان وخمار من حرير اسود وملحقة لينة ثمانية وازاد واما النفقة فعشرة مكايك حبا . وفي نسخه والنفقة مكايك حبا ولا بنيه خمسة عشر مكوكا حبا . فان كانت هي وابناها ممن ياكل البر أبداً فلها البر . واما التمر لها ثلاثون منا ولا بنيتها ثلاثون منا فان احتاجا الى اكثر من ذلك فلهما . ومن الدراهم لها لكل شهر ستة دراهم ولا بنيتها لكل واحد ثلاثة دراهم . قال ابو المؤثر ليس لها عندي الا سبع مكايك ونصف وثلاثون منا تمرا في كل شهر ولها مايكفيها من الأدم ولخادمها سبع مكايك ونصف ذرة وثلاثون منا تمرا وبرهمان فضة . قال ابو المؤثر ان للخادم من الأدم مايكفيه كما يادم مثله وفي نسخة كادم مثله . وذكرت أنها في منزل حرب فاسكنها سكتا حسنا رافقا بها لا مضرة عليها فيه وذكرت انه لا ياتيها . ولا يايي اليها ولا يعاشرها فخذ بمعاشرتها وإهره بذلك . فان كره وكان ما تقول هي حقا فلترجع الى منزلها وبلادها وعليه نفقتها وبعد ان تحتج الى منزلها وبلادها وعليه نفقتها وبعد ان تحتج عليه ثم يستبين لك هجره أياها وذكرت انه يمنعها الدخول عليها من الرحم والسائل أو طالب معروف أو جار فلا يمنع أولئك من الدخول اليها الا من عملت انه يفسد . ولخادم نفقتها معها فيما مضى . وفيما يستأنف ولا يمنع ايضاً أن تدخل عليها ابنتها للصالة والعيادة والتعاهد وخذ أمها ايضاً لا يمنعون منها وفي نسخة وخدما معها ايضاً لا يمنعون منها .

**مسألة :** وذكرت الفريضة فانما يكتب الفريضة للمرأة على زوجها إذا تولى عنها أو ركب البحر . قال غيره قد قيل يفرض لها إذا رفعت وينظر فيما تدعي فإن صح لها حجة حكم لها من ذلك .

**مسألة :** يقول موسى بن محمد وصل الى كتابك تذكرين ما وقع بينك وبين زوجك ومطلبك لحقك إذا تزوج عليك . وما قال لك وكيلك وما سألتني من الكسوة والنفقة فوكيلك وزوجك هما الداعيان من يقضيك حقك من العدول المعروفين في البلاد الصالحين . واما الكسوة سته أثواب قميصا كتان وجلبابان كتاناً خماسي وسداسي وازار سباعي إن كانت من اهل اليسار والا ملحفة كتان وإن كانت غير ذلك فثوب سباعي قطن وخمار حرير في كل سنة فإن انخرقت الثياب قبل انقضاء السنة ردت عليه الخلقان . وكساها ثيابا مثل هذه الثياب . وأما النفقة فالمن والربع من التمر ومن الحب ربع كل يوم زمن البريرا وزمن الذرة والادم درهمان ونصف وإن كان له شيء فثلاثة دراهم . قال غيره وقد قيل على قدر غناه واقل ذلك درهمان . قتال محمد بن علي وقال من قال غير ذلك ويحضرها آنية تعالج فيها طعاما وما يجعل فيه الماء وإن كانت ممن احضرها خادما . ونفقة الخادم ان ترك الخادم معها وإن اخدمها الخادم وأوى اليه فقد قال من قال والله اعلم وسل المسلمين ولا نفقة عليه للخادم إذا أوى اليه والسلام .

**مسألة :** قال اذ ارفعت المرأة على زوجها الى الوالي وه ببعض قرى عمان . فهل الوالي ان يفرض لها عليه ويستتني للزوج حجة .

**مسألة :** قال محمد بن موسى حفظت عن والدي موسى بن محمد . قال حفظت عن عمر بن محمد في رجل طلبت اليه امراته نفقتها وكسوتها ومؤنتها . ونفقة ابنتها وكسوتها ومؤنتها والمرأة مع زوجها احذر زوجها لك بذلك . وقال الفريضة والريانة سواء وانما تجب الفريضة في الأولاد الصغار من الذكور . واما الإناث فلهن الفريضة كن كبارا أو صغارا .



**مسألة :** وقيل على الزوج ان يخدم زوجته إذا كانت ممن تخدم أو يخدمها بنفسه أو يستأجر لها من يخدمها أو يستعين من يخدمها من يسعها ان تستخدمه في مثل ذلك وليس عليه ان يحضرها خادما مملوكا لها به عليه . ولا نفقة لها عليه وهي معتزلة عنه وهو أثم في ترك ما يلزمه لها أن كان مما لا يختلف فيه .

**مسألة :** وعن أبي الحسن وعن المرأة هل يلزم زوجها لها الضحية والصرية في الفطر ومن غيره فلم نعلم ان ذلك يلزم الزوج إذا رجعا الى الحكم . وليس ذلك بواجب عليه والله اعلم .

**مسألة :** عن القاضي زبي علي الحسن بن سعيد بن قريش قلت ارايت ان طلبت امرأة زوجها بكسوتها التي تلزمه لها بالعشرة ولم يتمكن منها في ذلك الوقت الها ان تحبس نفسها عنه ام يحكم عليها بالمقام عنده . الذي عرفت في هذا انها ان صبرت كان أفضل لها . وان منعت وطئها وسعها ذلك حتى يكسوها والله اعلم .

**مسألة :** ومن غيره من الزيادة المضافة . قال ابو الحسن في كسوة المرأة ان الخمرة قد ذهبت اليوم وجعلوا مكان الخمار مقنعه أو جلبابا . رجع الى كتاب بيان الشرع .

**مسألة :** ومن حفظ محمد بن علي بسم الله الرحمن الرحيم وصبر الي فلان بن فلان فشكى فلان بن فلان لفلانة بنت فلان في النفقة . فاذا وصل اليك كتابي فانظر مطلب فلانة زوجة فلان فما شكت من الضرب والاساءة فازجره عنها وانصفها فان كانا قد تشاقا وعرف منه اساءة اليها وكانت قد شكته قبل اليوم فخذ بالفريضة . والفريضة معنا في كل شهر سبعة مكايك ونصف حب . وثلاثون منا تمرا أو درهما ونصف فان كان له شيء فثلاثة دراهم فافرض عليه واكتب لها كتابا واشهد لها شهودا وطلبوا الكسوة فان احضرك زوج المرأة شاهدي عدل ان على زوجته كسوة من عنده من غير نقدها وكان معها من كسوته ما يجتري به ولا فخذ بكسوتها . وكسوة المرأة معنا درعان واذا من قطن وخمار

وجلبابان في السنة فان لم يحضرك بينه علي ما وصفت لك فحلف المرأة ما عليها ولا معها كسوة من كسوته ثم خذه بالكسوة واجعل له اجلاً في الكسوة نصف شهر يحضر إذا را وجلبابا ودرعا وخمارا ويحضر الباقي الى شهرين فخذ به ذلك . وليحضرها من التمر مثل ما يترك الناس تمرأ طيبا . ومن الحب كما ياكل مثلهم في زمان الذرة ذرة . وفي زمان البربر . وان تشاققا فاجعلها علي يد عدل . وان كان لم تعرف منه اساة واحضرها صلاحا من الكسوة والنفقة علم ذلك العنول انه في بيتها لا يمنع فإنما حاجتها في ذلك وان لم يصح معك ان ذلك في منزلها ولا تمنع منه فخذها بالفريضة كما وصفت لك . ولا يحول بينها وبين ان تخرج في امر ما تحتاج اليه من الطحين والاستقاء والخبز وعليه الصطب . وان احب زوجها ان يحضرها خادما ولا تخرج من منزلها فذلك له . وخلفه فيما شكت من الضرب وفي ما تدعي من متاعها وانظر في انصافها وفقنا الله واياك والسلام عليك ورحمة الله .

**مسألة :** وقال موسى بن محمد عن عمر بن محمد في المرأة إذا طلبت إلى زوجها النفقة والكسوة ورفعت الى الحاكم عليه وأخذه الحاكم لها واجله في الكسوة واعتزلت هي عنه وطلبت النفقة مع الكسوة . فقال ليس لها نفقة إذا اعتزلت عنه فان رجعت اليه برأيها فلها النفقة . والا فليس لها نفقة حتى يحضر الكسوة ثم يرجع اليه ثم حينئذ يكون لها النفقة عليه إذا كانت معه .

**مسألة :** ومن جواب ابي الحسن وعن المرأة إذا حكم لها على زوجها بالكسوة والنفقة وأجله الحاكم بالكسوة الي أجل معروف . قلت كيف يكون الحكم في النفقة يلزمه ان يتفق عليها وهي عنه في بيتها الى ان يحضرها الكسوة ويحكم عليها هي ان تكون عنده ويتفق عليها الى ان يحضرها الكسوة . فعلى ما وصفت فاذا كانت زوجته هذه قد جاز بها . حكم عليها أن تكون في منزله ويحضرها كسوتها ونفقتها . وهي في منزله . قال غيره وقد قيل انها لا تجبر على الكيتونة معه بغير كسوة حتى

يحضرها الكسوة ولا هو يجبر على النفقة عليها بلا معاشرة فان عاشرتة وكانت معه فعليه نفقتها وإن لم تسأكنه فلا نفقة لها عليه الى المدة التي مدد فيها بالكسوة .

**مسألة :** بسم الله الرحمن الرحيم يقول موسى بن محمد حفظك الله وسلمك وصل الي كتابك وسرني علم سلامتك . وذكرت من أمر هذه المرأة وزوجها إذا تزوج عليها وصداقها ووكيلها ونفقتها وكسوتها قاما الصداق فدين عليه يؤخذ به إذا حل . وزوجها ووكيلهاهما الداعيان للعنول حتى تأخذ حقها براهي والكسوة يته اثواب ازار وملحفة كتان ان كان من اهل اليسار . وهو من اهل النفقة والا فازار سباعي قطن ودرعان كتان وجلبابا كتان خماسي وسداسي وخمار حرير . فاذا أحضرها هذا بؤأها منزلا . ولا تخرج من المنزل الا براهي الا ان تخرج في اقامة معيشه او تحج الفريضة . فذلك لها الا ان يلي هو القيام علي المعيشة . وان كانت ممن تخدم أخدمها خادما ونفقة الخادم الا ان يخدمها ويلوي الى سيده . فيلي سيده نفقته معه . وان أحضرها من الثياب أربعة مع النفقة وبقي من الثياب اثنان فتجعل له اجلاً فها فلا بأس والله اعلم . والسلام عليك ورحمة الله .

**مسألة :** وعن المرأة إذا شرط لها السكن في قريتها انها تسك حيث شاعت من القرية براهيها . وليس لزوجها ان يسكنها حيث اراد هو . قال غيره قد قيل هذا وقال من قال من قال يسكنها هو من القرية حيث شاء سكن مثلها بغير مضرة عليها في نظر العنول في ذلك .

**مسألة :** وسألت عن الرجل إذا حكم عليه لزوجه باحضار الماء للوضوء فأحضرها ماء باردا لا تتوم توضي به الا بالمشقة من بروتة الا انها ان توضت به لم يضرها ذلك هل عليه ان يسخنه لها أم ليس عليه . قال معي انها إذا لم تخش منه ولم تمنع من الوضوء فلا يبين عليه غير ذلك .

**مسألة :** وعن الحاكم إذا اثبت الفريضة على الرجل لزوجه أو ولده

أو من يلزمه له ذلك سنة من يوم فرض ولم يعرف الشهور تمت أو نقصت قال ان تقاصر الخضمان في ذلك والا حكم بما لا يشك وهو عندي على النقصان حتى يصح غير ذلك . قلت له فان كانت الفريضة علي الشهر هل يحكم بنقصان الأشهر . قال إذا لم يصح نقصان الأشهر ولا تمامها أخذه بالذي عليه بما لا يشك فيه ووقف عما سوى ذلك ولا يحكم فيه الا بنية بينهما لانهما مدعيان في ذلك على تمام ذلك اشهرًا وقال ينبغي للحاكم ان لا يهمل الا اهتمام بمعرفة الزهلة ليقف على ذلك . ولا يدخل في الاحكام على غير يقين . وقد قالوا ان السلاطين مصنفون في الأهلة لأنهم أصحاب الأمر والقيام في ذلك . قال وإذا اقام الحاكم ثقة يتفقد الأهلة قبل قوله في ذلك وإذا لم يقمه لم يقبل منه وحده الا بثاني معه مثله في الثقة . قلت له فيخرج في الاعتبار انه ينقضي شهرين متوالين أو تمام شهرين متوالين قال قد قيل لا يكون ذلك وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الشهر ثلاثون يوما أو تسعة وعشرون يوما .

**مسألة :** ومن المرأة إذا رفعت علي زوجها بالكسوة والنفقة واحتج الزوج انما تمنعه مجامعتها . وانكرت المرأة ذلك قلت كيف يكون الحكم بينهما فعلي ما وصفت فاذا رفعت على زوجها بكسوتها ونفقتها . واحتج الزوج انها تمنعه نفسها يريد بذلك بطلان نفقتها . واحتج الزوج انها تمنعه نفسها يريد بذلك بطلان نفقتها ذلك اليوم وكسوتها وانكرت المرأة ذلك كانت اليمين بينهما على ذلك اليوم الذي رفعت عليه فيه . واما ماضي فلا اري عليها فيه يمينا بينها الا ان يكون فرض لها عليه كسوة ونفقة اراد بطلانها وقت ما رفعت عليه اليمين بينها في ذلك على ما تناكرا فيه والا فجعلا على يدى عدل إذا لم يكن في الحكم وجوب يمين على ما وصفنا والله اعلم .

**مسألة :** وسئل عن المرأة إذا امتنعت زوجها ورفع الى الحاكم . وانكرت المرأة ما يلزمها في ذلك . قال يدعى على ذلك بالبينة قلت له فان اعجز البينة قال ليس عليها في هذا يمين لأنها لو اقرت لم يكن لها عليه

حق ، قلت فلو أقرت بذلك وصح عليها انها كانت تمنعه الى يومها ذلك مايلزمها ، قال لايبين لي عليها شيء وعيها التوبة .

**مسألة :** ومن كتاب فضل ، وسألت على من خياطة كسوة النساء إذا احضرها زوجها فجعل الخياطة علي الزوج خياطة القميص واماما خرخته هي فعليتها إصلاحه . وان كانت ممن تخدم كان عليه ان يخدمها خادماً غير خادمها الذي عليه لها من صداقها والتي تخدم إذا كانت هي قد كانت تخدم أو نساؤها أو كان ابوها ممن كان يخدم . والمرأة على زوجها ان يجعلها على يدي عدل إذا طلبت ذلك ويكونان في جواره في سكن تانس فيه . وان لم تانس فعليه ان يكون معها يونسها وفي نسخة ويحضرها من يونسها إذا غاب عنها .

## الباب السابع في معاشرة الزوج لزوجته

ومما يوجد عن ابي الحواري رحمه الله وعن رجل له امرأة يمونها أحيانا وأحيانا لا يمونها آله عليها حق واجب جملة أو بقدر ما مانها قال إذا قام بحقها الذي يلزمه لها لزمه لها الحق وان قصر عن الذي يجب عليه لها لم يكن له عليها حق حتى يقوم بالذي يلزمه لها .

مسألة : قال ابو سعيد رحمه الله يخرج في معنى قول اصحابنا ان المسلم له ان يمنع زوجته من الخروج الا من لازم في دينها لا تقدر عليه في بيتها ولا يحضرها من جميع الأشياء .

مسألة : قلت له فان كان الزوج منصفا لها في الكسوة والنفقة فاقترت انها كانت تمنعه قبل ذلك أوصح ذلك ما يلزمها في ذلك . قال معي أنها تتوب الى الله من تضييع ما يجب عليها من ذلك قلت له فاذا اقترت بذلك أوصح عليها هل عليها في ذلك حبس . قال معي انها إذا تابت ورجعت لم يكن عليها عندي حبس . وان عزمتم على الإمتناع فيما يستقبل أو اقترت بذلك حبست على ذلك حتى ترجع الى طاعة الله وطاعته فيما يجب عليها . قلت له ارايت ان حبست على ذلك فطلبت زوجها ان يكون عندها في الحبس . هل له ذلك قال معي انه إذا كان ذلك سكن مثلها . وقام لها بما يجب عليه فيه في مثل سكن مثلها . ولم يكن ذلك في الحبس مما لا يسعها مساكنته . كان له ذلك عندي قلت له فان كان الحبس فيه من لا يجوز لها أو لهما مساكنته هل على الحاكم إذا طلبا ان ينظر لهما حبسا الا ان يكون فيه احد ممن لا يسعها مساكنته قال معي ان ليس عليه ذلك . قلت له ارايت ان طلب الزوج ان يكون عنده في بيت بإجرة أو غير ذلك مما يكون حبسا لمثلها . هل له ذلك قال معي ان له ذلك لأنها في حبسه هو . قلت له فان أنصفها في الكسوة والنفقة فكانت تمنعه في حين ذلك وانتصف منها وطلب منها قيمة ما استنفقت منه في حين امتناعها هل

له ذلك عليها في الحكم ان اقرت بذلك أو صبح عليها . قال معي انه إذا كان فرض عليها معاشرته بحكم الحاكم وكانت تلك النفقة منه بحكم الحاكم وصبح ذلك عليها كانت عندي مأخوذة بالضمان بعد الصحة وان كان انما يكسوها برأيه وينفق عليها برأيه . فذلك تطوع منه عندي وعليها التوبة مما عصته فيما يلزمها ولا يبين لي عليها ضمان الا أن تجربره على ذلك وهي في حال معصيته أو يتقي منها تقية فاني احسب في اخاف عليها الضمان فيما بينها وبين الله وأما في الحكم فلا يبين لي عليها الضمان الا ان يكون ذلك بالحكم كما انه لو لم ينفق عليها ويكسوها ثم طالبتة بالكسوة والنفقة لما مضى أوصح لم يحكم عليه لها بذلك . فيما مضى في الحكم . قلت له فان انفق عليها بحكم الحاكم فامتنت في حين ذلك . ولم يصح هل عليها هي ضمان النفقة تخلص اليه من ذلك . فيما بينها وبين الله ثم تجزيها التوبة . قال معي انه إذا حكم لها بالنفقة عليه وحكم عليها بالمعاشرة له خفت أن يكون عليها ضمان مما حكم لها به على شريطة المعاشرة إذا اتلفت على غير معاشرة . قلت له فاذا انفق عليها بحكم الحاكم أو عاشرته هي قبل ان يأمرها الحاكم بمعاشرته وكانت تمنعه في حين ذلك هل عليها ضمان النفقة إذا منعتة الوطية على هذا المعنى . قال اخاف عليها إذا كانت النفقة بالحكم لأن النفقة توجب المعاشرة بالحكم عندي . قلت فاذا لم ينصفها في النفقة والكسوة . هل له يجبرها على الوطية إذا قدر على ذلك إذا منعتة حتى ينصفها ام هو آثم في وطنها على الجبر في حين ذلك . قال معي آثم لها على ما لا يلزمها له ومنعه لها ما يلزمه لها . قلت له فان كان لا يقدر على كسوتها ولا نفقة فجبرها على الوطية هل تكون الاولى . قال معي انها إذا سألته ما يلزمه لها وإلا يطلقها فإني فهو آثم بالجبر لها على الوطية . قلت له فهل تجزيه التوبة من ذلك الجبر والمنع إذا أنصفها بعد ذلك بلا ضمان يتعلق عليه لها من ذلك . قال اقول انه ضامن لها ما أحدث فيها بالجبر الذي لا يسعه الجبر فيه من أرش يتعلق عليه . ومن قدر معنى النفقة على معنى الجبر

ويؤمر أن يتخلص اليها من قيمة ملبأزمه لها من النفقة والكسوة في حين منعه لها ذلك . وأما في الحكم لما مضى من ذلك . فمعني انه قيل انه لا يحكم عليه بذلك .



## الباب الثامن في الزوج متى يلزمه نفقة زوجته وكسوتها

قال من قال انما يلزم الأزواج للنساء المؤنة إذا دخلوا بهن . فاذا لم يدخلوا بهن . ولم يمتنعن أن يجزئهن على انفسهن لزمهم لهن مؤنتهن . وان كرهن أجل الزوج في احضار عاجلها أجلاً . فاذا انقضى الأجل فلم يحضرها عاجلها . كانت عليه مؤنتها وفرض عليه عاجلها يؤديه على قدر طاقتة . ولا يجاز عليها حتى يوفيقها عاجلها . ويلزمه لها جميع ما يلزم الداخل . فان كان له مال أجل بقدر ما يبيع ماله وإن شاد أحضرها مؤنتها ما لزم من ذلك .

مسألة : وفي الكتاب المضاف الى الفضل بن الحواري وإنما يلزم الأزواج للنساء المؤنة إذا دخلوا بهن فاذا لم يدخلوا بهن فلا الا ان يجزئهن على انفسهن لزمهم لهن مؤنتهن . وان كرهن الدخول لم يلزم الزوج نفقتهن . وان كرهن أجل الزوج في احضار عاجلها أجلاً فاذا انقضى الأجل . ولم يحضرها عاجلها كانت عليه مؤنتها وفرض عليه عاجلها يؤديه على قدر طاقتة ولو لم يجز وأخذ بذلك حتى يوفيقها عاجلها وما يلزمه لها جميع ما يلزم الداخل .

مسألة : ولو ان امرأة لم يدخل بها زوجها وأبت ان تدعه حتى يعطيها الصداق كان لها ذلك وتأخذه بالنفقة لأن المنع في هذا من قبل الزوج لانه منع الصداق . قال ابو محمد يضرب له أجل فان جاء بالصداق الى ذلك والا ألزم النفقة من بعد الأجل الذي ضرب له وفرض عليه . قال غيره الذي نحفظ من قول الشيخ ابي سعيد انه قال في قول أصحابنا ان للمرأة ان تمنع نفسها عن زوجها قبل الدخول حتى يوفيقها عاجلها كله . ولا اعلم في ذلك اختلافاً . فان جاءها بصداقها والا ضرب له أجلاً كما قال ابو محمد حجة لها عليه فان اتي بالصداق وإلا فرضت لها الكسوة والنفقة . وأخذ بذلك . ومنه وقيل لو حبس الزوج في السجن فمنع من أن

ياتيها وجبت لها عليه النفقة وكذلك قال ابو محمد فكل منع جاء من قبل الزوج فللمرأة النفقة . وكل منع جاء من قبل المرأة أو من قبل احد بسنعه . بها . فلا نفقة فيها للمرأة . وكذلك قال ابو محمد .

مسألة : من بعض الآثار وسألته عن رجل ملك جارية من أبويها . فأعسر ولم يجد ما لا يدخل بأهله هل عليه نفقة قال نعم . وفي الحاشية أحسب انه رد .. أحسب انه يضرب له أجل فان أتى بالنقد الى ذلك الأجل والا أنفق عليها إذا بلغت ورضيت به زوجها .

مسألة : وإذا أمكنت المرأة من نفسها استحققت النفقة على الزوج .

مسألة : ونفقة الزوجة تجب على وجه البذل عن الاستمتاع . وإذا أعسر الرجل بنفقة المرأة فرق بينهما .

مسألة : وعن رجل تزوج امرأة هل عليه نفقتها مادامت في بيت أهلها . قال نعم .

مسألة : وعن رجل عجز عن نفقة امرأته وهو صحيح البدن وليس له مال فقال لها اني لا أقدر علي مؤنتك فان أعجبك ان تكوني عندي بلا نفقة ولا مؤنة وان شئت أعطيتك حقه وأخرجتك . قلت فقلت له فاني أجعلك في الحل من مؤنتي ولا تخرجني . فعلى ما وصفت فان هدمت عنه نفقتها وكسوتها وهي بذلك عارفة وطابت بذلك نفسها فقد سمعنا أنه جائز له ان شاء . وكذلك ان أخرجها وان أعطاهها حقها فذلك ايضاً جائز له إذا أدي إليها في لها ما يجب لها عليه من الحق . ولم يظلمها في فعله بها .

مسألة : وعن أبي عبدالله وعن رجل تزوج امرأة ثم وطئها فحملت أو لم تحمل . ولم يؤد إليها من نقدها الا يسيراً ولم يشهد له بالدخول . هل يلزمه للمرأة نفقة أو كسوة حيث وطئها من قبل ان يشهد له ويوفيهما النقد وكره أهلها ان يدخلوه عليها حتى يوفيهما كيف القول في ذلك . قال لا نفقة لها عليه ولا كسوة الا ان يخلوا بينه وبينها ويجبروه عليها . وأما النقد فيمدد فيه مدة .

مسألة : ولو ان امرأة دخل بها زوجها ثم مرضت مرضاً لا تقدر

معه على الجماع . كانت لها النفقة .

**مسألة :** وعن ابي زياد قال أدركنا الناس في زمان موسى لا يضرب على الرجل فريضة مادام يؤدي النقد . فقال من قال مادام يؤدي النقد . ونكرت الفريضة فانما تكتب الفريضة للمرأة على زوجها إذا تولى عنها أو ركب البحر . قال غيره وقد قيل يفرض لها إذا رفعت وينظر فيما تدعي فإن صح لها حجة حكم لها من ذلك ..

**مسألة :** ومن الأثر وعن رجل له امرأتان فقال لأحدهما ان شئت اطلقك وان شئت تقيمني وافضل عليك الاخرى في الأيام والنفقة أو الجماع . فقالت ذلك مما أكرهه الا ان الطلاق أكره الي فافعل ماشئت ولا تطلقني . أله ان يفضلها على ماتقول ان قال لا انفق عليك شيئاً ولا اكسوك . فقالت افعل ماشئت ولا تطلقني أو كانت امرأة واحدة فقال لها ذلك اما ان شئت ان تقيمي انفق عليك ولا اكسوك ولا معاشره لك على ولا جماع . وكذلك ان كانت واحدة فقال لها ذلك فقالت ذلك مما أكره الا ان الطلاق أكره الي فافعل ماشئت . ولا تطلقني . والزوج غني أو فقير . فاما الجماع فقد أجازوه . واما في الكسوة والنفقة فما احب ان يقطعه عنها . وعسى ان يلزمه في الحكم . ومن غيره قال وقد قيل ان ذلك جائز له ان اختارت ذلك لانه ليس عليه حتم ان يمسكها وله مباح ان يطلقها . فاذا رضيت بذلك واحلته ولو كرهت من وجه مايجب ان ينفق عليها وتكسا . فذلك له لأنها لو اخذته بالحق كان عليه ان شاء امسك بالمعروف والانصاف . وان شاء سرح باحسان وانصاف الا ان يعفون عن شيء يحب لهن . فذلك جائز .

**مسألة :** رجل ملك امرأة فولقها نفقدها واراد الدخول فكره وإيها أن يدخل حتى يقبل للمرأة بقباله على نفسه . قال إذا دفعوه عن الدخول الا بما قبل به فلا يجوز ذلك لها .

## الباب التاسع في فرائض النساء على أزواجهن

فإذا طلبت المرأة الى زوجها مؤنتها وكسوتها فان عليه ان يحضرها مؤنتها لنفقتها على قدر سعة ماله ان يعطيها مؤنتها لكل شهر فان كان يضيق عن ذلك اعطاها لكل اسبوع مرة فان لم يمكنه الا في كل يوم اعطاها لكل يوم مؤنتها . وعليه لها من الكسوة ستة اثواب ازارا وقميصان وجلبابان وخمار . فان كانت ممن لباسهما الكتان والحريز اذا كان واسعا لذلك قلها ذلك وان كانت ممن تلبس الكتان والقطن وكان واجداً لذلك كساها مثل ذلك وعليه ان يحضرها كسوتها في كل سنة فان كان فقيراً فازار قطن وكانت هي ممن تلبس قمصان القطن كساها قميصي وان كانت هي ممن يلبسه الكتان وكان واجداً لذلك كساها من الكتان قمصين وجلبابين سداسي وخماسي . وان كان فقيراً فخمار صوف وعليه ان يحضرها سمة تكون عليه . ومن غيره من جامع بن جعفر وعليه ان يحضرها حصيراً تكون عليه وما اشبه ذلك . ومن الكتاب وعليه ان يحضرها سمة تكون عليها وجرة أو غيرها يكون فيها ماءها وقدح تشرب به وأنا تعجن فيه وتاكل فيه وتتوضيء فيه وتتورأ تخبز فيه ان لم يكن في المنزل تنوراً وحطباً تخبز به ان اعطاها حياً أو طحيناً . وليس له عليها ان تعمل له شيئاً من طعامه ولا تغزل له ولا تعمل له عملاً . وليس لها ان تعمل لنفسها ولا لغيرها الا برأيه عملاً من غزل أو غيره ولا تخرج من منزله ولا تدخل احدى منزله الا برأيه ولا تمنعه نفسها الا من عذر . وليس له ان يضارها في نفسها وليس لها صبغ ثياب ولا عطر . وان كان عبد تزوج حرة باذن مولاه كانت مؤنتها مؤنة الحرة واسوتها كسوة الحرة . فان اعطاها السيد ولا كانت في رقبة العبد . وان كانا حريين كانا كلاحرار في جميع امرهما .

**مسألة :** وعن امرأة تطلب الى زوجها كسوة تدفيتها في الشتاء فلها ذلك .

**مسألة :** وكان محمد بن احمد القاضي قد حبس رجلا صبح عليه لزوجته حق فحبسه نحو من سبعة أيام ثم انه طلب بعض ارحامه ان يرسل الى المرأة لأنه كان قد اصابته انه سلم اليها شيئا فسال ابا سعيد عن ذلك يلزمه ان يرسل اليها . فقتال لا يبين لي ان يلزمكم ذلك فان فعلتم فحسن . وحضرت المرأة فاراد القاضي ان يفرض على زوجها نفقة فقال لأبي سعيد يفرض لها لا دمها ودهنها موضع واحد ولكل شيء شيء . قال ان كل ذلك موضع واحد لا دمها ودهنها . قلت انا لأبي سعيد فبعض لا يرى لها ادما قال معي انه كذلك لأن الدم اشد من الدهن . قال له القاضي كم تري لدهنها .. وادما قال اقل مارايتهم يفرضون درهمين ثم نظروا في المفروض عليه فراه يعجز عن ذلك فكلما المرأة في أقل من ذلك فقالت رضيت وانا معه قال لها ابو سعيد ينبغي برضي لا بحكم . قالت نعم .

**مسألة :** وفي امرأة طلبت ان تخرج الى اهل لها في قرية وهي في قرية ولها زوج فاجابها زوجها إلى ذلك عند طلبها وقد كان يكره ذلك او لم يكره الا انه حملها الى اهلها كما طلبت أو حملها بعض أهلها . قلت هل يجب عليه نفقة وكسوة ومؤنة في البلد الذي خرجت اليه الى اهلها . فنعم يلزمه لها إذا خرجت برضاها حملها هو أو غيره .

**مسألة :** وان خرجت بغير أمره لغير عذر لم يكن لها عليه كسوة ولا نفقة حتى ترجع الى رضاها .

**مسألة :** وعن رجل تزوج من النساء مالايجل له تزويجه ثم علم بعد ذلك ففرق بينهما وهي حامل هل لها نفقة فراينا ان ينفق عليها لأن الولد له .

**مسألة :** وقال ابو سعيد ان الرجل اتما عليه ان يبيع ماله في نفقة

زوجته وأولاده الصغار خاصة . وليس عليه ان يبيع أصل ماله في نفقة مطلقته . ومن تلزمه نفقته الا من قُضِل مايقوته وعياله فانه يبيع من ذلك الفضل وينفق على مايلزمه نفقة وأما الوالدان فقد قال من قال انهما بمنزلة ساير الورثة ومن يلزمه عوله . وقال من قال انهما يلحقان بحكم الزوجة أو لاده الصغار في هذا الباب .

مسألة : وقلت في الرجل اذا لم يعط زوجته تمرا من نفقتها أو ادما واعطاها حبا ولم تطلب هي ذلك فالذي عرفنا انها مالم تطلب ذلك اليه فليس عليه ذلك في الحكم . وأما فيما بينه وبين الله فيستحب له ان يتخلص اليها وما أقوى إن ألزمه في الادم .

## الباب العاشر في نفقة الزوجه

عن أبي عبدالله . واما الذي يطلب يمين زوجته على مايفضل عندها من الفريضة التي من نفقتها الى حول سنة . فلا اري عليها يمينا في ذلك وعسى هي ان تاكل من مالها في بعض الاوقات فليس له عليها ان ترد عليه من هذه الفريضة شيئا . فان احتجت ان هذه الفريضة لا تشبعها . فلا ارى لها غير ذلك ولعلها تريد الضرر وهذه الفريضة اثرها المسلمون نفقة شاربي واولا انهم رارا ذلك يكفيها ويشبعها ما نقصوها شيئا .

مسألة : هذا مما حفظ محمد بن موسى عن والده موسى بن محمد أما ماذكرت في امر الفريضة لها وبما امرك به ابو عبدالله من القيام بامرها والوكالة له في ماله فانظر لنفسك ان كانت المرأة زوجته والوالد ولده فلها النفقة ولولدها ونفقة خادمها والكسوة للذي يخدمها من قبل زوجها . قالوا جب عليك ان تدين لها بذلك من مال زوجها لأمر مالك إذا كان قد غاب عنها وانت وكيله فلو لم تكن له وكيل كانت حقها في مال زوجها الغائب على الحق والعدل وقلت ان اعطاها نفقتها ومؤنتها من مالك اهن عليك من اعطاك اياها من مال زوجها بذهب دينك مما لا يجوز لك تسليمه اليها فلا تذهب لدينك ذهابا والا بيانا غير انه من سلامة دينك ان تسلم اليها نفقتها وكسوتها ومؤنتها ولولدها وخدامها فاذا منعته فنخاف عليك ذهاب دينك وانت قد ظلمتكم واما مالك فلا حق لها في مالك وانت اولى به منها . وذكرت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في خروج المرأة من بيت زوجها بغير رايه انه لا نفقة لها في راي المسلمين ان المرأة إذا تولت عن زوجها فلا نفقة لها فاذا رجعت فلها النفقة . وانما ذلك بحضرة الزوج والزوجة فاما إذا كان غائبا كتبت عليه لها إذا لم يكن مال حاضر فاذا كان له مال حاضر باع المسلمون لها من ماله في كسوتها

ونفقتها ومؤنتها . فتإذا كان لها ولد من زوجها وزوجه معها وطلبت اولادها النفقة اخذ لها بنفقة ولده منها وكان ولدها معها . وقد كتب بذلك من كتب من حكام المسلمين لا مرأة مع زوجها ... وولده عندها فاخذ الوالد بنفقة ولده وهو مع والدته . وكذلك الموضع عند امه يوخذ والده لها برياية ولده فان ابت ان ترضعه سد عليها في القول . فإن ارضعته والا طلب اولاده مرضعة . وقلت انه اخبرك من وكلك . فعلي ماوصفت فهذا شرط مجهول فان اتفقت انت وهي على أمر فذلك اليكما . واما الذي يعرف ويثبت فنفقة المرأة وكسوتها ومؤنتها ونفقة ولده وكسوته ومؤنه خادمها إذا كانت ممن تخدم يؤخذ لها من مال زوجها إذا كان غائبا وذلك راي المسلمين ونحن ليس عليك حكاما غير ان الواجب عليك ان تتبع راي المسلمين بما لك فيه النجاة واتمام حيث الدوام والمقام وجزيل العطاء في الانعام . وقلت انه فرض لها الكسوة والنفقة وحكم عليك في الغيبة فهذا ليس عليك فيه بينات ولا اختلاف اي الحكام من الشهود والتعديل . فان كنت تعلم انك وكيل وفي يدك مال من يده فإذا اليها الذي يلزمك لها وليس في هذا خصومة ولا حكومة وهو ان شاء الله اسلم لك ذلك راي المسلمين والسلام عليك ورحمة الله .

**مسألة :** ومن جواب موسى بن محمد وعن عجز من الاحرار عن كسوة زوجته ونفقتها فهذا لازم له حتى ينفق فلا عذر له وليس هذا مثل الدين فيه الأجل حتى يوسر ويقدر . واما الزوجة فيؤخذ لها بما يلزمه لها .

**مسألة :** ولو ان امرأة دخل بها زوجها ثم مرضت مرضا لا تقدر معه على الجماع كانت لها النفقة وكذلك قال ابو محمد لأنها بمنزله الرتقا الا ترى ان الرتقا التي يجامع مثلها ان لو لم تكن رتقا ان لها السكنى على زوجها والنفقة وقال ابو محمد الرتقالا لا نفقة لها ولا سكنى ولكن العنين الذي لا يقدر على النساء إذا أجل أجلا فعليه النفقة .

**مسألة :** رجل اصابه الفالج ولا يقدر على جماع ولا كلام ان امرأته



ينفق عليها من ماله وتكسى من ماله وينظر حتى يجعل الله له فرجا . فان لم يكن لها كسوة ولا نفقة امر واياه ان يطلق المرأة . فان كره طلقها المسلمون .

**مسألة :** ومن الكتاب الذي ألفه القاضي وعرفت عن ابي بكر احمد بن محمد بن خالد أن الزوجة إذا لم تطلب الى الزوج النفقة فلا يلزمه ان يعطيها من ثلثاء نفسه . وكذلك الكسوة وجميع حقوقها التي تجب عند المعاشرة . وكذلك المطلقة وغيرها .

**مسألة :** فان خرجت المرأة بحجة الاسلام ولم يخرج معها . فلا نفقة لها عليه وان خرج معها الزوج كانت لها النفقة .

**مسألة :** ومن سماع مروان بن زياد وعن رجل تحولت امرأته من بيته بغير رايه قال لا نفقة عليه لها ولا كسوة حتى ترجع الى بيته بأصل التزويج لم اخذه لها بالنفقة والكسوة احسب عن ابن محبوب هذه المسألة .

**مسألة :** وجدت في الكتاب لابي جعفر مما سئل عنه عزان بن الصقر قلت فالزوجة ما عليه لها من النفقة قال ما يشبعها من الخبز والتمر . قلت وان كانت رغبة قال وان كانت رغبة . فعليه ان يشبعها . قلت فعليه ان ياتيها بطعامها مفروغا منه أو تعالج هي نفسها ذلك . قال ذلك اليها ان شئت هي تعالج لنفسها فعلت وان شئت أن تأخذه بمعالجته لها فعليه ذلك قلت فان اختلفوا ولم يتفقوا في النفقة فكم يفرض عليه قال كل يوم مد من حب ومن من تمر . قلت فهل عليه انم قال لا .

**مسألة :** ومن احكام ابي سعيد وسألت عن وجبت عليه فريضة نفقة مع الحاكم بما يحكم عليه بمكوك المعاملة بين الناس أو بالصاع صاع . النبي صلى الله عليه وسلم . قال معي انه يحكم عليه بالصاع . وانما الأحكام في النفقات في الفرائض بالصاع قلت أرايت ان وجبت لامرأة على رجل فريضة فسلم اليها بهذا المكوك . ولم يعلم انه انما يجب عليه بالصاع ولو علم لم يعطها إلا به هل لها ان تأخذ مما سلم اليها من

نفقتها . قال معي انه لا يضيق عليها ان تأخذ منه ماسلم اليها من نفقتها . قلت له ارايت لو طلب اليها بعد ان اعطاها زيادة المكوك على الصاع . هل له ذلك عليها . قال معي انه إذا صح انه اعطاها اكثر من حقها ولم تصح طيبة نفسه بذلك على ماتخرج معي الهبة كان له ذلك عندي عليها . قلت له فاذا صح معه انه اعطاها اكثر من الذي لها ولم يصح معها هي هل له ان يقاضيهها هو من غير حكم وهي منكرة لذلك . قال معي انه إذا اعطاها ذلك عن نفقتها لما مضى ولم تعلم هي ان عندها فضلا لم يكن له ان يقاضيهها ولم يبن لي ان عليها له شيئا حتى تعلم صدق ما تقول . وليس عليها ان تقبل دعواه ولو كان ابو بكر الصديق رضي الله عنه لا نه مدح . قلت له فان وقع في نفسها وخافت انه لو علم انه بالصاع لم يعطها الا به هل لها ان تأخذ ذلك منه ما لم تعلم . قال معي انها إذا علمت انها اخذت اكثر مما يلزمه لها لم تطلب لها ذلك عندي الا ان يحلها منه أو يخرج ذلك منه بوجه تستحقه من وجوه الحق . قال والصاغ ثلاثة امانان الا ثلث منج وهو الماش .

مسألة : وسئل عن نفقة الفرائض إذا كتب على الرجل في زمان البربر وفي زمان الذرة ذرة متى يكون وقت الذرة ومتى يكون وقت البر حتى يلزم المفروض عليه اداء ذلك في وقته . قال معي انه يحسن عندي ان يكون ذلك يلزم كل واحد في وقت الا غلب من امرة أعني المفروض له في اغلب احواله فان اختلفت كان الوسط . وان لم يعرف حال المفروض كان له حال ما عليه الا غلب من اوسط الناس في نفقاتهم . ومما ياكلون في ازمنتهم واوقاتهم الا ان يخصه حال يحطه عن الاوسط أو يرفعه عنه . فهذا في المرأة على زوجها والعبد على سيده واما في الولد على والده فيعجبني ان يكون ذلك نفقة مثل والده في حاله ذلك في غنائه وفقره فان لم يعرف ذلك كان عندي بالوسط . مما عليه العامة من اهل البلد في ذلك الموضع .

**مسألة :** وسئل عن نفقة المالك على مواليتهم ونفقة المرأة على زوجها والولد على والده ينفق عليهم بالصاع الذي يتعاملون به أهل الزمان أو ينفق عليهم بصاع النبي صلى الله عليه وسلم . قال معي انه إذا ثبت ذلك معنى الحكم . قائما هو بصاع النبي صلى الله عليه وسلم لأن المكايك تزيد وتنقص وتختلف . والاحكام لا تختلف . قلت له وصاع النبي صلى الله عليه وسلم كم يكون عياره قال معي انه قد قيل ثلاثة امانان الا ثلث منج وهو الماش .

**مسألة :** وعن امرأة قال لها زوجها اني اريد ان اخرج الى قرية كذا ولعلي اغيب كثير فاجعلني في الحل من نفقتك وكسوتك ومن نفقة بني وكسوتهم فاذنت له ووسعته فلما خرج طلبت نفقتها وكسوتها ونفقة بنيتها الى الحاكم . هل لها ذلك قال نعم يفرض عليه ويستثنى له حجه .

**مسألة :** فيما احسب عن ابي سعيد رحمه الله . وقال إذا طلبت المطلقة الحامل النفقة وطلب المطلق ان ينفق عليها خبزاً .. وتمراً وهو يشبعها . ولكنه يكون في المقدار اقل من من وريع انه يحكم عليه بالنفقة إذا ابلغ امرها الى الحاكم وطلبت هي ذلك وكان واسعاً لذلك . وكذلك إذا لم يشبعها من وريع فطلبت ان ينفق عليها ما يشبعها لم يكن عليه الا النفقة إذا لم تكن زوجته . فان مالها النفقة المحكوم لها بها . قلت فهل يلزمه لها كسوة في الحمل . قال فلا اعلم ذلك . قلت وما العلة التي اسقطت عنه لزوم الكسوة وقد كتب عليه في حال الزوجية قال العلة في ذلك زوال حكم الزوجية وانما ثبوت الكسوة والنفقة للزوجة بالمعاشرة في معاني حكم الاتفاق وانما يثبت للمطلقة الحامل النفقة فقط بقوله عز وجل وان كن اولات حمل فانفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن .

**مسألة :** قال ابوسعيد ليس على الرجل ان ينفق على زوجته رطباً من الغريضة . وانما يلزمه لها تمراً وزناً لا بالكيل وكذلك من لزمه النفقة . قلت له ارايت ان اعدم التمر ولم يقدر على شراعه . قال معي انها تخير

فان شئت ان تصبر الى ان يقدر على التمر بشراء أو غيره وان شئت ان  
تأخذ حبا وما كان من الطعام بقيمة التمر فلتأخذ ولا فهو دين عليه الا ان  
يقدر .

**الباب الحادي عشر**  
**في نفقة الزوجة ومن يجب له النفقة من المطلقات**  
**والمختلعات والمهملات والباننات يحرمه**  
**أو غير ذلك . وما يجب لمن من الإدم**  
**وما لا يجب لمن وما أشبه ذلك**

وعن رجل قال له امرأته طلقني وأنا أبريك مما عليك وأبريك من نفقة أولادك . وكان معها له أولاد فطلقها على ذلك ثم رجعت تطلب نفقة بنيتها ونفقتها من قبل الحمل . هل لها ذلك قال نعم .

**مسألة :** وعن رجل طلق امرأته واحدة هل عليه النفقة حتى تفرط عدتها قال نعم نفقتها وسكنها حتى تنقضي عدتها ولا ادم عليه .

**مسألة :** سألت أبا سعيد عن الرجل إذا كان ينفق على زوجته بغير حكم إلا أنها كانت تاكل معه مما ياكل هل تكون نفقتها متعلقة عليه متى طالبت . قال معي انه إذا كان مطلقاً لها الأكل ولا يمنعه النفقة التي هي مع الناس نفقة إلا أنها غير نفقة الحكم لم يازمه لها فيما مضى نفقة الحكم . إذا طلبت اليه ذلك ولم تكن طلبت اليه من قبل فامتنع على معنى قوله .

**مسألة :** وسئل عن الرجل يطلق امرأته وليس له سعه اينفق عليها . قال لا . وقال ايما رجل طلق امرأته وهو فقير لا يقدر على شيء فلا نفقة لها عليه وان استغنى بعد ذلك . فانه لا يفرم لها نفقتها في عسرتة .

**مسألة :** عن أبي عبيدة يرفعه الى عمر بن الخطاب رحمه الله ان المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة .

**مسألة :** ومن سماع مروان بن زياد ولو شهد إثنان على رجل انه طلق امرأته ولم يدخل بها فمنع الزوج من الدخول عليها حتى ينتظر ما قالت البينة فسألت المرأة فرض النفقة . فلا نفقة لها لأن الشاهدين ان كانا

صانقين فلا عدة عليها ولا نفقة وان كانا كاذبين فلا نفقة لها لأن الزوج ممنوع منها كذلك قال ابو محمد . ومن غيره قال نعم هو كما قال . واما ان كان قد دخل بها وادعت الطلاق واحدة أو اثنتين وشهدت البينة ومنع من وطئها وهو غير مقر . فلها النفقة لأن لها النفقة مادامت في العدة فان كانا صادقين فلها النفقة بالعدة . وان كانا كاذبين فهي زوجته ولا بد من النفقة واما ان كان ذلك ثلاثا وقد دخل بها فعلى قول من يقول للمطلقة ثلاثا النفقة . فعليه النفقة مادامت في احكام العدة . وان كانت حاملا فلا بد من النفقة فافهم ذلك على كل حال كانت زوجة أو مطلقة .

**مسألة :** قال ابو المؤثر واما المطلقة فلها النفقة مادامت في العدة . ولا كسوة لها ولا اسم . قال ورايت في بعض الآثار ان النفقة لجميع الحوامل الا المميتة وكذلك حفظ العباس بن زياد عن ابي عبدالله . قلت هل للمطلقة الحامل ثلاثا أو واحدة في مال زوجها نفقة إذا مات . قال لا نفقة لها في مال الهالك .

**مسألة :** قلت فان غاب رجل عن زوجته ولم يترك لها شيئا . فطول الغيبة قدر ثلاثة اشهر ثم رجع هل عليه ان يؤدي اليها ما استحقته من النفقة عليه في غيبته ام تجزيه التوبة . قال اما في الحكم فقد قيل لا يحكم عليه بذلك أو صح الا ان تكون قد رفعت عليه وطلبت نفقتها فمعي انه قد قيل يحكم عليه بنفقتها من يوم رفعت وطلبت نفقتها إليه . واما فيما يجب عليه فيما بينه وبين الله فلا يبين لي برأيه من ذلك لأنه كان متعلقا عليه عند الله فأخاف أن يكون عليه عند الله إلا ان تبريه منه . قلت له فان ابرته منه أو احلته بمطلب منه اليها هل يثبت ذلك عليها . وان رجعت لم يكن لها رجعة . قال إذا ثبت ذلك عندي لها فطلبه اليها بمطلب واحلته منه ثم رجعت فيه فلا يبين لي على بعض القول له براءة من ذلك إذا كان قد ثبت لها عليه لأنه قد قيل ان الزوج إذا طلب إلى زوجته مالها وابراته منه ثم رجعت كان لها عليه ذلك . واحسب انه قيل انما ذلك في الصداق وليس في

سائر الحقوق .

**مسألة :** قلت لأبي محمد ماتقول في رجل طلق امرأة له فادعت انها حامل هل عليه النفقة لها قال نعم . قلت فان كان معدماً وله زوجة أخرى وعيال وعليه دين تكون نفقتها مع من ينتفع . قال بلا هي من عياله وينفق عليها إذا استبان حملها .

**مسألة :** ومما سئل عنه عزان بن الصقر قلت له فما تقول في المطلقة إذا ادعت أنها حامل . هل يكون القول قولها وتكون لها النفقة . قال ينظرون إليها نسوة . فان قلن انها حامل فلها النفقة . وان لم يقلن انها حامل فلا نفقة عليه لها . قلت فان جاءت بولد فقالت اني كنت حاملا وقد ولدت وقد طلبت النفقة فلم اعط .. فامطوني نفقتي منذ طلقني . قال فعليه ان يعطيها نفقتها منذ طلقها وادعت انها حامل . قلت فما تقول ان اشتبه على النساء فلم يقلن انها حامل ولا غير حامل وطلبت هي النفقة وقالت اني حامل فهل تعطى النفقة قال نعم . قلت قالى متى ينفق عليها قال الى سنتين . فاكثر من سنتين قال لا فان جاءت بولد الى سنتين فالولد ولده والا فالولد ولدها إذا جاءت به الى اكثر من سنتين وترد عليه ما انفق عليها . قلت فان لم تلده وقالت ضرب الولد في بطني قال فليس لها بعد انقضاء السنتين نفقة ولا يرجع اليها بما انفق عليها لأنه لا يدري لعله كما تقول انه ضرب الولد في بطنها والله اعلم .

**مسألة :** ومما يوجد عن ابي عبدالله وقلت على اي المطلقين اري النفقة وعلى أيهم لا اري النفقة والمخالع والمصالح وزوجته على شيء من صداقها فلا نفقة عليه لها . وكذلك المطلق لها اثنتان ثم راجعها ثم طلقها الثالثة فلا نفقة لها عليه . وانما النفقة على من طلق ثلاثا بلفظة واحدة أو طلقها واحدة بعد واحدة بعد ان اشهد على رجعتها وقبل ان تنقضي عدتها ولا اسم علي من لزمه نفقة .. لمطلقة . والحامل لها نفقة مطلقة يملك الرجعة لولا يملك الرجعة أو مخالعة . ومن غيره قال وقد قيل لا نفقة

للمطلقة ثلاثا بكلمة واحدة ولا واحدة بعد واحدة وقال من قال المطلق ثلاثا بلفظة واحدة عليه النفقة وكان محمد بن محبوب يرى لها النفقة وكان محمد بن علي لا يحكم لها بنفقة وإذا راجعها في العدة ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها حتى طلقها على ذلك ثلاثا فلا نفقة عليه . وقال من قال لو فعل ذلك فعليه النفقة الا ان يطلق وهو ان يطلق على الحيض أو على الشهر ان كانت ممن لا تحيض فإذا طلقها على ذلك الثالثة فلا نفقة عليه لها بعد الثالثة على هذا الوجه الا ان تكون حاملا ولا اعلم في ذلك اختلافا .

**مسألة :** وعن ابي عبدالله قال لا يجب للمطلقة في نفقتها ادم كانت حاملا أو غير حامل . ومن غيره قال وقد قيل كل من وجب له النفقة وجب له ادم من امرأة مطلقة أو ذي قرابة أو ولد أو مملوك .

**مسألة :** احسب من جواب ابي عبدالله الى ابي علي موسى بن علي وعن رجل باشر امرأته في الحيض فخرجت منه فهل لها نفقة وان خرجت عن رضاع فامن يكن . تركها براهيه ولم يجبر على فراقها فلها النفقة واما الرضاع فلا نفقة لها عليه لأنه لم توتي الا من قبله . فإذا كانت الحرمة تدخل من قبلها فلا نفقة لها عليه ..

**مسألة :** ومن الأثر قال إذا كان أكثر الطلاق المتقدم فلا نفقة لها عليه . وان كان الأقل المتقدم واتبعها الأكثر فلها النفقة . قال غيره الأقل واحدة والأكثر اثنتين .

**مسألة :** وعن رجل طلق زوجته واحدة أو اثنتين فطلبت اليه النفقة . فقال قد كنت طلقته قبل ذلك واحدة واليوم اثنتين . أو اليوم واحدة ومن قبل اثنتين وقد كنت رديتها من قبل قال إذا انكرت هي ذلك . فلها النفقة . وان اقرت بذلك أو قام به شاهدا عدل فلا نفقة لها . قال أبو معاوية إذا طلقها تطلقتين بلفظة واحدة . فعليه لها النفقة . وكذلك بلغنا عن مشايخنا .

**مسألة :** ومن رقعة احسب عن ابي معاوية . وسئل عن الحر يطلق



زوجته وهي امة تطليقة . هل عليه لها نفقة . قال نعم قيل له فان طلقها تطليقتين . قال نعم ليس لها عليه النفقة .

مسألة : والمطلقة ثلاثا لها النفقة كانت حاملاً أو غير حامل .

مسألة : ومن سماع مروان بن زياد وبلغنا عن محمد بن محبوب بن الرحيل فيمن تخرج منه زوجته من النساء بهرمة مثل الأخت من الرضاع . يفرق بينهما قال لها النفقة الا انها تعتد منه . قال وكذلك التي توطن في الحيض فيفرق بينهما ان لها النفقة .

مسألة : وقيل لا كسوة للمطلقة ولا ادم . وقيل لها الكسوة ولا ادم لها وقيل لها السكني ولا ادم ولا كسوة لها .

مسألة : ولا نفقة لكل باين من الزوج بطلاق ولا خلع ولا خيار ولا حرمة الا الحامل فلها النفقة على الزوج الذي حملت منه .

مسألة : قال ابو المؤثر عن محمد بن محبوب في رجل تطلب اليه زوجته نفقتها فيقول انه قد طلقها مذ عام اول أو منذ وقت يعلم ان عدتها قد انقضت انه يصدق . ولها ان تزوج قال ابو المؤثر لا نفقة عليه وفي بعض الآثار انه لا يصدق عليه النفقة .

مسألة : وإذا تطلب المطلقة نفقة حتى خلا ماشاء الله ثم طلبت لم يحكم لها مما مضى الا الحامل فلها النفقة لما خلا ولما يستقبل .

مسألة : وفيما سئل عنه عزان بن الصقر قلت له فما تقول في المطلقة واحدة لها عليه نفقة . قال نعم ينفق عليها . قلت فهل لها عليه كسوة مادامت في العدة قال لا انما عليه نفقتها وليس عليه كسوتها . قلت فالمطلقة ثلاثا هل لها نفقة قال قد اختلف في ذلك . فقال من قال لها النفقة وقال من قال ليس لها نفقة . قلت له طلق ثلاثا بكلمة واحدة أو طلق واحدة بعد واحدة قال نعم . قلت فما تقول انت . قال أقول لا نفقة للمطلقة ثلاثا قلت له فما لمختالعة والملاينة قال ليس لهما نفقة . قلت . فان كانتا حاملتين قال فلهما النفقة ايضاً والمطلقة ثلاثا النفقة إذا كانت حاملاً قلت فهل

لهؤلاء كسوة عليه مادم في العدة قال لا . قلت فالتى يتزوج عليها أمة أو تكون أمة فتعتق فتختار نفسها أو يختار التى يتزوج عليها أمة نفسها هل لها نفقة . قال ان كانتا حاملتين فلها النفقة . وان لم يكونا حاملين فلا نفقة لهما .

مسألة : وعن امرأة طلقها زوجها ثلاثا وهي حامل وأن الولد ضرب في بطنها الى متى ترى على المطلق نفقتها . قال ينفق عليها سنة تسعة اشهر استبراء للوالد وثلاثة اشهر . ثم لا نفقة لها عليه . قلت فهل لها ان تزوج . قال إذا علمت ان في بطنها ولدا ثم ضرب في بطنها فلا تزوج ابدا حتى تلده . قال ابوسعيد قد قيل انه ينفق عليها سنتين منذ طلقها . وهو الوقت الذى يلزمه فيه الولد ومازاد على ذلك فليس يلزمه فيه نفقة لأن الله يفعل ما يشاء . وأما في التزويج فهو كما قال في اكثر القول .

مسألة : وعن امرأة خيرها زوجها فاختارت نفسها . هل لها نفقة قال نعم لأنه يملك رجعتها .

مسألة : ونفقة المطلقة للسنة في الطلاق الذى يملك رجعتها لازم للمطلق ما كانت في عدة منه حتى تنتقضي والسكنى عليه لها في العدة حتى تنتقضي العدة . ولا نفقة على المطلق في طلاق الثلاث ولا المختلعة ولا نفقة عليه لكل بائن منه بحرمة . ولا طلاق ولا بران ولا لعان ولا غير ذلك ولا نفقة المميته والحامل فان النفقة لها على زوجها أو مطلقها الا المميته فلا نفقة للميته على زوجها .

مسألة : والمطلقة مثل الزوجة في النفقة والا دم وغيره وكذلك في الحبس . قال ابو المؤثر اما المطلقة فلها النفقة مادامت في العدة ولا كسوة لها ولا ادم . ومن غيره وقد قيل لها النفقة والسكنى والادم والكسوة . وقال من قال لها النفقة والسكنى ولا ادم لها ولا كسوة .

مسألة : والمرأة إذا خرجت من بيت زوجها بلا اساءة ولا طردها هل لها نفقة قال لا نفقة لها حتى ترجع الى بيته .

**مسألة :** وعن رجل هلك وخلف زوجته حاملا هل لها نفقة قال لا نفقة لها . وماله موقوف حتى تضع حملها . ويعرف ما هو ثم يكون ماله بين ورثته على عدل كتاب الله .

**مسألة :** وسألته عن رجل أراد التحول الى أرض أخرى فكرهت امرأته أن تصحبه . فقال ان لم تخرجي معي فليس لك علي نفقة فلم يخرج قال ليس لها نفقة ان لم تتبعه الا ان يكون إلى أرض عدو أو شرطت عليه عند عقدة النكاح أن لها دارها فليس له ان يخرجها الا برضاها وعليه نفقتها .

**مسألة :** وقيل في المصالح لزوجه على شيء كان عليه الفراق فلا نفقة عليه .

**مسألة :** ويختلف في المختلعة فقال قوم لها النفقة مادامت في العدة . وقال قوم لا نفقة لها . وكذلك المطلقة ثلاثا والملاعنة مختلف فيهما واختلف في الحامل من معنى اخر فقال قوم لها السكني مادامت في العدة وقيل لا سكني لها وان خرجت المطلقة الحامل ثلاثا أو واحدة من بلد زوجها فلا نفقة لها وكذلك المطلقة . فان رجعن الى منازل أزواجهن فلهن النفقة فيما يستأنف ولا يحسب لها ماكن خارجات من بيته في بلده وقال قوم في المطلقة إذا مات مطلقها وهي في العدة فان لها النفقة . مادامت في العدة .

**مسألة :** وعن امرأة حبلى طلقها زوجها ثلاثا ثم توفي قال لها النفقة من نصيبها من الميراث فان كانت ام ولد . فلها النفقة من نصيب وادها .

**مسألة :** وإيما رجل طلق امرأته وهو فقير لا يقدر على شيء فلا نفقة عليه . فان استغني بعد ذلك فانه لا يفرم لها نفقتها في عسوته . قال ابو المؤثر ان رفعت عليه الى الحاكم فرض لها عليه النفقة وأجل فيها متى أيسر سلمها اليها لأن الله قد فرضها عليه ثم عدل عليه . فقال للذي عليه الدين فان كان نو عسرة فنظرة الى ميسرة فنرى نفقتها بمنزله الدين فان

لم تطلب حتى تنقضي العدة فلاشيء عليها . وكذلك ان احتجت بالحاجة انها لم تعلم ان لها نفقة فلاحجه لها .

**مسألة :** وقيل لا ادم لمن لزمه نفقة المطلقة . وعن ابي عبد الله قال لا يجب للمطلقة في نفقتها ادم كانت حاملا ولا غير حامل . قال غيره قد قيل من وجبت له النفقة وجب له الا دم من امرأة مطلقة أو ذي قرابة أو ولد أو مملوك .

**مسألة :** وعن رجل يسكن مع زوجته في منزلها فطلقها طلاقا يملك رجعتها . قلت فهل عليه لها كسوة ونفقة فعلى ماوصفت فاما النفقة فعليه إذا كان يملك رجعتها ولا نعلم في ذلك اختلافا الا قول شاذ ولا نعلم انه مأخوذ به وكذلك حفظنا من قول الشيخ ابي الحسن رحمه الله . واما الكسوة فقد عرفنا من قوله رحمه الله في ذلك اختلافا . فقال من قال عليه السكني والكسوة والنفقة وقال من قال عليه النفقة والسكني ولا كسوة عليه وبهذا القول ناخذ . وذكرنا انه لما طالبت بذلك ارسل عليها ان تسكن معه في منزله . قلت فهل عليها ان تحول من منزلها الى منزله أو إلى حيث يسكن . فنعم عليها ذلك وله ان يسكنها في عدتها حيث ما شاء سكن مثلها بلا ضرر عليها في ذلك وهي بمنزلة الزوجة عالى حسب هذا عرفنا من قول الشيخ ابي الحسن رحمه الله .

**مسألة :** وعن المرأة إذا كانت تمنع نفسها زوجها في حال مايلزمها وطئه هل يلزمها رد الكسوة والنفقة . فان كانت تحمل عليه ذلك وتطلب منه في حال ذلك ولم يبرها منه حتى مات فهي ضامنة وان كان يكسوها وينفق عليها بطيية نفسه فلا ضمان عليها إذا كانت تعرف ذلك . وهو على وجه الاحسان منه والصبر فهي أعرف بزوجها على الوجه الذي صار اليها ذلك والله اعلم .

**مسألة :** قال الربيع ان للملاعة النفقة والسكني مادامت في العدة ولا ميراث بينهما إذا لا عنها في الصحة فان لاعنها في مرضه قلها

الميراث مادامت في العدة وإن انقضت العدة ثم مات فلا ميراث بينهما .  
مسألة : وسألته عن المختلعة هل لها نفقة . قال لا إلا أن تكون حاملاً فينفق عليها حتى تضع حملها .

مسألة : وسألته عن امرأة غاب عنها زوجها ولم يترك لها نفقة . ثم قدم وطلبت منه النفقة قال أبو نوح أن كانت قد استدانته عليه في نفسها فهو عليه . وإن كان أرحم بغزلها وما رزق الله يوماً بيوم فليس عليه شيء . وإن كان الأعور يرى ذلك .

مسألة : قلت فإن المرأة انفقت غلة غلامين لها كل شهر عشرة دراهم حتى قدم زوجها قال الأعور أن كانت نوت في نفسها إنما انفقت من غلة غلاميهما فرضاً على زوجها فهو خليف أن لا يلزمه الكسوة بالمعاشرة منه لها . قلت له فيلزمه لها إدم مع النفقة . قال معني أنه يختلف فيه قال من قال يلزمه الأدم مع النفقة . شيء . قال غيره سمعت أن جابر بن زيد كان أعور والله أعلم .

مسألة : وإذا انت المرأة زوجها بلسانها فليس له أن يطلقها طلاق السنة فإن خاف الأثم من امسакها ورضيت منه أن يجعل طلاقها في يدها . كان له ذلك عندي . ويعجبني أن لا تخالف في السنة في الطلاق فإن فعلت لم يبين لي في ذلك صحيح أثم إذا كانت إنما تصرف عن نفسها الملك لثبوت الضرر عليها . قلت له فإن جعل طلاقها بيدها فطلقت نفسها واحدة أو اثنتين . هل يلزمه لها نفقة وكسوة في العدة . قال معني أنه إذا كان يملك رجعتها في الطلاق فهو عندي مثل طلاقه لها . وبعض يرى عليه الكسوة والنفقة . وبعض لا يرى عليه إلا النفقة ولا يرى عليه كسوة وهو أكثر القول . وإنما يلزمه الأدم مع النفقة . وقال من قال تلزمه النفقة . ولا إدم لها عليه . ومعني أن الذي تلزمه النفقة ولا إدم . وهو أكثر القول قلت فيلزمه لها دهن قال أبو سعيد معني أنه يخرج على معني قول من تلزمه النفقة والكسوة والأدم يلزمه الدهن لها ويلزمه لها كما يلزمه للزوجة . قلت

له فما حد الذي يجب عليه نفقة المطلقة في معنى غناه وعدمه اهي مثل الدين أو هي اهنون . قال معي انها لا تشترك في الدين . قلت له فعليه ان يبيع في ذلك الاصل من ماله قال معي . انه يوجد انه لا يجب عليه نفقة المطلقة الا من فضل عمّا في يده عن لوازمه . ولا يكلف فيه ان يبيع فيه اصل ماله . قلت له فما يكون هذا الفضل عن يومه أو عن شهره أو عن سنة قال وإذا كان يوما بيوم كان مافضل عن يومه وإذا كان غناه شهرا فما فضل عن شهره أو عن سنته قال وإذا كان غناه من ثمرته ويكون ذلك على قدر ماله أو غالته أو صنعته .

**مسألة :** وعن المطلقة ثلاثا هل لها نفقة قال معي انه قد قيل انه إذا طلقها طلاقا لا يسعه قطليه نفقتها في العدة مالم تنقضى عدتها ولو لم تكن حاملا وهو قول سليمان بن عثمان وقيل لا نفقة عليه لأنه لا يملك رجعتها واما إذا بانث منه بالثلاث طلاقا يسعه ولم تكن حاملا فلا نفقة لها .

**مسألة :** وإذا مات الرجل فاكلت امراته بعد موته من ماله وهي لا تعلم فانه يحسب عليها من ميراثها .

**مسألة :** وعنه رحمه الله وعن امرأة طلقها زوجها وهي حامل الى كم ينفق عليها من الزمان . قال معي انه قد قيل حتى تضع حملها . قلت له فان كان خلا لها معه تسعة اشهر ثم طلقها فالى كم السنتين والشهور وينفق عليها قال معي انه قد قيل ينفق عليها الى ان تضع حملها أو تأتي الحالة التي لا يلزمه فيها الولد واحسب انه انتقضا السنين منذ طلقها فاذا انتقضت السنتان . فاحسب انه قد قيل لا نفقة عليه لا نه لعله اراد لو أنها جاءت بالولد لم يلحقه فلا نفقة لها عليه من جهة الحمل إذا هو لا يلحقه .

**مسألة :** وعن ابي عبدالله رحمه الله وعن المطلقة التي تحيض إذا قالت لم احض بعد ثلاث حيض الى كم ينفق عليها مطلقا أرايت ان كان عليه ان ينفق عليها الى ان تياس من الحيض من كبر كيف تحلف وينفق

عليها . وعلى كم تحلف من الايام والشهور اتحلف كل شهر مرة أو اقل أو أكثر قال ليس لها حد . قولها مقبول مع يمينها في عدتها في الحيض الى غير وقت محدود مع يمينها في كل انقضاء ثلاثة اشهر أنها ما حاضت ثلاث حيض . وحفظت عن ابي بكر احمد بن محمد بن خالد انه قال في بعض القول انها مصدقة . ولا يمين عليها . وإذا وجبت البيئونة بفرقة تجب معها النفقة مادامت في العدة كانت المطلقة في عدتها بمنزلة الزوجة التي لم تطلق ماوجب للزوجة فيه النفقة مما وصفت لك فلهذه مادامت في العدة وماخرجت فيه النفقة . وهي زوجة من حبس في سجن أن يربوه أو دين أو نحو ذلك على ما وصفت لك حرمت بعده البيئونة قال ابو محمد مثل ذلك . وعن المرأة الحامل إذا طلبت النفقة وانكر المطلق حملها .. ماعلامة حملها قال تنظر عدلة ممن تبصر ذلك فإذا قالت انها تجد الحامل امر بالنفقة عليها فان لم تضع حملها حتى تمضي لها سنتان منذ طلقها كلفت أن ترد عليه ما انفق وأن لم تشهد المرأة انها بمنزلة الحامل كتب الحاكم وقت طلاقها واشهد على ذلك البيئة فان استبان حملها امر بالنفقة عليها وكان على ماوصفت لك وأن يستبين حملها حتى تضع السنتين أو اقل منذ طلقها حكم بنفقتها منذ طلقها أن وضعت . وأن وضعت بعد سنتين فلا نفقة لها ولا يلحقه الولد قلت فان جاءت بصبي لأقل من سنتين وقالت قد ولدت هذا اقبل ذلك منها ويلزمه النفقة . قال نعم يقبل ذلك منها ويلحق نسبه ويكون لها النفقة . قال غيره وقد قيل إذا انفق عليها بالحكم انها حامل فلارد عليها ولو لم تأت به الى سنتين . وقال من قال ان لم تأت به الي لسنتين ردت عليه جميع ما انفق عليها وقيل لا يقبل قولها الا ان يصح انها وادت هذا الولد ولا يصح ذلك بأقل من قول القابلة .

مسألة : وذكر ابو جعفر انه سال الوليد عن رجل يضعف عن نفقة زوجته . فقال تبره ويفارقها . قال قلت فان كرهت أن تبره . وقالت لا أبريك اما ان تنفق علي واما ان تطلقني . قال تبره فانه يرجي له أن تبري

بعد الموت . قال فان هو ايسر اعطاها ماله .

**مسألة :** ومن جامع بين جعفر قال الله تبارك وتعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله ريكماً لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة . وقال من قال إذا شتمته واذته وساء خلقها فله أن يخرجها . قال غيره وقيل أن تقذفه أو تأتي بزنا . وقال اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم يعني المطلقة واحدة أو اثنتين . ومن الكتاب وقالب من قال ليس للمطلقة ثلاثا سكنا ولا نفقة في عدتها إلا أن تكون حبلى وقد عصي ربه حتى يطلق كما قال الله تعالى طلاق السنة . وقيل ليست للمطلقة ثلاثا أن تخرج من بيتها أيضا حتى تنقض عدتها . قال غيره وقيل لها السكنى والنفقة وقيل الحجة قوله تعالى { والمطلقات متاع بالمعروف } لأنه عموم لها النفقة ولا سكنى لها والاول اقوى لما روت فاطمة بنت بشير أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل للمطلقة ثلاثا سكنا ولا نفقة .

**مسألة :** ومن الكتاب والمطلقة واحدة أو اثنتين لا تخرج إلا باذن زوجها ولا تبیت عن بيتها . ويدخل عليها باذن مالم تردها ولا بأس على قول بعض الفقهاء أن يبیتا جميعا في بيت واحد . ومن الكتاب والمطلقة لا تعتكف ما كانت في عدتها . ولا تبیت عن بيتها ولا تحج إلا التي عليها حجة الفريضة فإنها تحج إذا الادت وأما التي يموت عنها زوجها والمختلعة .. والملاعة . فإنهن يخرجن من بيوتهن . وكذلك التي تختار نفسها والتي يجعل زوجها امرها بيدها فتطلق نفسها فهما أيضا يخرجان من بيوتهما عند الطلاق .

**مسألة :** وذكرت في المرأة إذا بانث من الرجل بطلاق أو فدية أو حرمة . وهي حامل قلت كم يجب لها على الرجل من النفقة والكسوة والا دم . فعلي ماوصفت فكل الحوامل معنا لهن النفقة وأما الكسوة فلا كسوة لمقتضية معنا . وقيل غير هذا إلا الزوجة فان لها معنا النفقة والكسوة وأما



الادم فمعنا بيانه . وقيل غير ذلك لأنه الادم لها وكل ذلك صواب والسكتي معنا الحوامل كما قال الله جل وعز والله اعلم بتاويل كتابه .

**مسألة :** وعن المطلقة . هل تعتكف أو تحج . قال لا تحج ولا تعتكف ولا تخرج من بيتها حتى تخلو عدتها . وقال غيره تخرج في الليل في اداء الحقوق ولا تبيت في غير بيتها حتى تنقضي عدتها .

**مسألة :** وعن الحرة تكون تحت العبد فيطلقها هل لها نفقة قال نعم ان كان ينفق عليها .. وهي امرأته قلها نفقة .

**مسألة :** وسألت عن هذه الحرة التي تكون تحت العبد . والأمة تكون تحت العبد فيطلقها . وهما حاملان . هل لها نفقة حتى يضعها . قال نعم إذا كن أزواجهن ينفقون عليهن وهن عندهم .

**مسألة :** وزعم بن العلاء ان الربيع قال في المطلقة ثلاثا ان لها النفقة . ولا تذهب نفقتها بمعصية هوريه ولو طلقها قبل ذلك واحدة أو اثنتين . ثم ردها ثم طلق الثالثة فلها النفقة . مادامت في العدة . وهو قول سليمان . وقال هاشم عن موسى إذا اعتدت لغيره فلا نفقة لها وهو قول منير .

**مسألة :** ومن كتاب بخط موسى بن محمد نسخه سعيد بن محرز عن علي وابن مسعود انهما قالا السنة في النساء العدة والطلاق . قال والطلاق للعدة التي تطلق به وسنة الرسول ان تدع معي انه اراد يدع الرجل امرأته حتى تحيض ثم تطهر وتغسل من حيضها ثم يطلقها إذا اراد ذلك تطليقه واحدة ولا يزيد على ذلك ويشهد على طلاقها ما امره الله إذ يقول وأشهدوا نوري عدل منكم فان لم يشهد اساء . وطلاقه جائز وعليه نفقتها ما دامت في العدة ولها ان تخرج من منزلها مادامت تعتد ليلاً ونهاراً . وليس له ان يخرجها الا ان تأتي بفاحشة . كما قال الله وقد فسر بعض المفسرين ان الفاحشة كل جماع حرام لأن الله قال [ لا تقربوا الزنا انه كان فاحشة . ولا تتكفروا ما تكف اباؤكم من النساء

انه كان فاحشة ومقتا } وقال { إنكم لتأتون الفاحشة } وقال بعضهم هو ان يبدوا على اهله .

مسألة : وسئل عن رجل طلق امرأته وهي حامل قال ينفق عليها وهو صاغر . قلت فان مات عنها بعد ان طلقها قال لا نفقة لها .

مسألة : قلت لأبي الوليد ارايت الرجل يطلق امرأته فيعجز عن نفقتها حتى تنقض عنتها هل يكون ديناً عليه قال نعم وهو رايه . ومن غيره وحفظ من حفظ عن بعض المسلمين انه لا يكون ذلك ديناً عليه . وإذا كان بعد من لا تجب عليه الفريضة من العجز لم يفرض عليه الى ميسوره ولا يكون ديناً عليه . في وجه من الوجوه معن يلزمه عوله إذا كان بعد من لا يجب عليه في حالة ذلك الفريضة الا الزوجة فانه يجبر على كسوتها ونفقتها أو يطلقها . وقد قال من قال ويوجد ذلك في الآثار انه بفرض عليه الفريضة لمن تلزمه الفريضة الى ميسوره وهذا على القول الأول .

مسألة : وعن المطلقة إذا قالت انها حامل إذا ولدت بعد ما طلقها بسنة أو بسنتين أو بستين أو أكثر من ذلك أو اقل قال تصدق في الحمل الى سنتين والله اعلم .

مسألة : وعن ابي المؤثر رحمه الله وإذا طلق الرجل امرأته تطليقة أو تطليقتين . وهو يملك رجعتها فلها عليه النفقة والسكنى حتى تنقض عنتها وإذا خالعهها . فلا سكنى لها ولا نفقة الا ان تكون حاملا . فان كانت حاملاً فلها النفقة ولا سكنى لها وقال من قال انه لا نفقة لها والذي نأخذ أن لها النفقة . ومن غيره وقال من قال لها النفقة ولو لم تكن حاملا مادامت في العدة اعني المختلعة هكذا عرفنا عن بعض القول المعنى واللفظ يختلف . والمطلقة ثلاثا بلفظة واحدة قد اختلف فيها . وكان محمد بن محبوب رحمه الله يرى لها النفقة وكان محمد بن علي لا يحكم لها بنفقة . وقولنا انه لا نفقة لها .

مسألة : وعن جواب ابي علي الى ابي مروان رجل طلق امرأته

ثلاثا عليه نفقة . ففي ذلك اختلاف والذي نأمر به ألا ينفق عليها . ومنه وإذا كانت المطلقة ثلاثا حاملا . فلها النفقة ولا سكنى لها . قال غيره وقد قيل للحامل النفقة والسكنى فان خرجت الحامل المختلعة أو المطلقة ثلاثا من بلد زوجها الذي فارقها فيه فلا نفقة لها عليه . وان خرجت المطلقة واحدة أو اثنتين من بيت زوجها فلا نفقة لها حاملا كانت أو غير حامل . فان رجعت الى بيته فلها النفقة فيما يستأنف ولا نفقة لها في الوقت الذي كانت خارجة فيه من منزل زوجها وإذا رجعت المطلقة ثلاثا أو المختلعة الحامل الى بلد زوجها فلها النفقة فيما يستأنف ولا يجب لها ما كانت خارجة من بلده . والحامل المتوفي عنها زوجها لا نفقة لها وإذا مات الرجل وامراته في عدة منه من طلاق حاملا كانت أو غير حامل فلا سكنى لها ولا نفقة في ماله .

**مسألة :** ومن غيره من آثار المسلمين وسألت عن المطلقة ثلاثا هل لها نفقة . قال نعم مادامت في العدة . قلت فان هلك وهي في العدة قال اري ان نفقتها في ماله حتى تنقضي عدتها ولا ميراث لها الا ان يكون طلقها في مرضه الذي مات فيه فان لها الميراث مادامت في العدة . والحامل لها النفقة مادامت في العدة قال وإذا كان طلاقه اياها وهو صحيح ثلاثا فلا ميراث لها في عدة كانت أو في غير عدة ولها النفقة كانه حاملا أو غير حامل وان طلقها واحدة أو اثنتين ثم مات وهي في العدة فالميراث بينهما مادامت في العدة .

**مسألة :** وزعموا ان رجلا من الأنصار طلق زوجته فانقضت عدتها فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر زوجها ان يمتعها بصاع من حنطة . فقال والله ما أجده قال فصاع من شعير قال والله ما أخذه قال فنصف صاع .

**مسألة :** ومن غيره قال وقد قيل ان المطلقة ثلاثا لا ميراث لها الا ان يكون طلقها ضرارا في المرض فلها الميراث في العدة .

**مسألة :** وكان الربيع يروي عن أبي عبيدة رفعه الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان المطلقة ثلاثا لها النفقة والسكنى . قال ابو

المؤثر رحمه الله وقد قال من قال لا نفقة لها وبه نأخذ لأنها تعتد لغيره .  
وليس بينهما موارثة وقد بان من عصمتها فلا نفقة لها .

## الباب الثاني عشر في نفقة الزوجة الصبية

وعرفنا انه لا نفقة على زوج الصبية حتى تبلغ في بعض القول وتكون نفقتها على والدها أو في ماله ، فبعض القول انه إذا دخل بها أخذ بنفقتها في الحكم ، فإن بلغت ورضيت به زوجها كان قد انفق على زوجته ، وإن لم ترض به زوجها كان ذلك محسوباً عليها مما تستحق من صداقها ولا يبين لى هذا براءة لوالدها من نفقتها الى ان تصير الى حد يستغني به وتقوم بأولدها بوجه من الوجوه ولا فهو مخاطب بنفقتها كان لها زوج أو لم يكن لها زوج . ولا يبين لى ان يؤخذ زوجها بنفقتها على هذا القول والذي قد قيل انه يؤخذ به الا بمقدار ماتستحقه عليه من حقها . فإذا جاوز ذلك لك يكن عليه نفقة في الحكم وإن نفقتها على والدها وفي ماله . وقد قيل ان نفقة الصبي على والده وإن كان له مال . وقيل ان نفقته في ماله حتى لا يبقى له مال .

مسألة : وما يوجد عن أبي الحسن رحمه الله وسأل سائل عن الرجل يتزوج الصبية فينفق عليها وهي معه لو لم تكن معه ثم تبلغ فتفتي هل يحسب له تلك النفقة قال إذا لم يجز بها ثم غيرت بعد بلوغها حسب له ما انفق عليها وإن جاز بها لم تحسب له النفقة . ومن غيره وقد قيل يحسب عليها جاز بها أو لم يجز بها غيرت أو لم تغير لانه لا نفقة لها عليه . وقال من قال يحسب عليها ان غيرت وإن لم تغير لم يحسب عليها . وقال من قال ان انفق عليها بحكم من حكم ثم غيرت حسب عليها وإن لم تغير لم يحسب عليها وإن انفق عليها بغير حكم من حاكم لم يحسب عليها اتمت التزويج أو غيرت جاز بها أو لم يجز بها . وقد اختلف في نفقة الصبية على زوجها . فقال من قال لا نفقة عليه لها جاز بها أو لم يجز بها . كانت غنية أو فقيرة لها مال أو لم يكن مال . وقال من قال لها النفقة

إذا جاز بها كانت غنية أو فقيرة . وقال من قال إذا دخل فان كانت لها مال فلا نفقة لها عليه وان كانت فقيرة كان عليه لها النفقة والاختلاف فيما يحسب عليها واحد لم نعلم في ذلك اختلافًا . ومن غيره قال وقد قيل ان انفق عليها بغير حكم ردت عليه وان انفق عليها بحكم لم ترد عليه إذا غيرت .

**مسألة :** ولا نفقة على زوج الصغيرة حتى يبلغ الجماع . وقال ابو المؤثر لا نفقة للصغيرة حتى تبلغ فيكون حكمها كحكم غيرها من النساء ان رضيت به فان جامعها ثم نشزت عنه وعزلت عنه . وحكم لها عليه بالكسوة والنفقة حتى تبلغ فان رضيت به فلها صداقها وهي زوجته ولم يتبعها بشيء مما كان انفق عليها . وكساها . وان لم ترض به فرق بينهما وأخذت صداقها وطرح عنه ما كان كساها وانفق عليها . وكذلك الرتقا . قال ابو المؤثر اما الرتقا فاذا اجلت في صلاح نفسها . فليس عليه لها نفقة في الأجل وان رضي بها وعاشرها فعليه الكسوة والنفقة . واما المطلقة فلها النفقة مادامت في العدة ولا كسوة لها ولا ادم .

**مسألة :** وسئل ابو سعيد رضي الله عن يتيمة تزوجها رجل ودخل بها قبل بلوغها ثم نشزت عنه اليتيمة فطلب الزوج اخذ اليتيمة ومساكنتها أو يرد عليه أهلها ما سلم اليهم من حقها هل له ذلك . قال معي إنه قيل ان تزويج اليتيمة موقوف الى بلوغها . فاذا ابلغت أتمت التزويج ثبت عليها بجميع أحكامه وان غيرت التزويج انفسخ عنها بجميع احكامه وخرجت به الطلاق . وفي حال صباؤها وتوقيف التزويج عليها فقد قيل انه لا يلزمها معاشره الزوج ولا تجبر على ذلك إذا كرهت . وإذا ارادات ذلك لم تمنع الا ان يبين عليها في ذلك مضرة فانها تمنع المضرة . وإذا دخل بها الزوج في صباؤها وغيرت التزويج بعد بلوغها خرجت . وكان لها صداقها بدخوله بها فاذا كان قد قبض في صباؤها صداقها لها أو شيئاً منه فهو موقوف ولا يحكم برده على الزوج وليس له ذلك حتى تبلغ وينظر مايكون من

امرها . وكذلك ما قبض منه فهو بحاله موقوف حتى يكون هي المحكمة به على ما مضى من القول . قلت له فان هذه اليتيمة فقيرة محتاجة إلى النفقة وطلب وايها الى الزوج أن ينفق عليها . هل يلزم ذلك الزوج بدخل بها أو لم يدخل بها . قال معي انه مالم يدخل بها فلا أعلم عليه لها نفقة . فاذا دخل بها فمعي انه في اكثر ما قيل واشبهه بمعاني الحق انها إذا احتاجت الى النفقة وقد ثبت عليه معنى الدخول بها ووجب الحق عليه لها بالدخول ان لا بد من ان ينفق عليها إذا احتاجت الى ذلك . ويحكم عليه بذلك . فان أتمت التزويج إذا بلغت كان قد انفق على زوجته له فيما عندي انه قيل . فان غيرت التزويج فقد قيل انه يحاسب بما انفق عليها من الحق الذي عليه لها الذي قد استحقته عليه بمعنى الوطء . والدخول . وفي بعض القول انه لا يؤخذ لها بنفقة وان احكامها كلها موقوفة كما لا يجبر على معاشرتها كذلك لا يجبر على النفقة عليها لأن النفقة انما هي بالمعاشرة ولا تستحق الا بها . قلت فان ادعت الصبية ان هذا الزوج وطئها في الدبر في حال صباؤها وانكر الزوج ذلك . ثم بلغت فغيرت النكاح أو رضيت كيف الحكم في ذلك ان ادعت بعد بلوغها ما إذا ادعته من الوطء في حال صباؤها أو لم تدعه . قال معي انها ان غيرت التزويج وانفسخ عنها النكاح فقد مضى ذلك ولا سبيل له عليها . وان أتمت التزويج وادعت ما كانت ادعت في صباؤها كانت مدعية . وكان القول قوله في ذلك مع يمينه إلا ان يرد اليها اليمين فتحاف أو يصدقها وينعها وإذا أقر انه وطئها في الدبر وقد كان وطئها لم يبين لي انه يلزمه حقا ثابتا . وان كان لم يطئها الا اقراره بالوطء في الدبر . فمعي انها تستحق عليه صداقها . وقد يوجد في بعض القول لو ان رجلا اغتصب امرأة فوطئها في الدبر دبها لم يلزمه لها صداق ويشبهه عندي ذلك في الزوجه .

مسألة : وعن رجل تزوج صبية يتيمة ولم يجز بها وطلبت والدتها منه ان ينفق عليها الى وقت بلوغها تكون لها عليه نفقة وكسوة ان كانت

فقيرة ام لا يلزمه النفقة الا من بعد جوازه بها . قال التزويج موقوف ولا نفقة عليه ولا كسوة مالم تبلغ وترضى به الا انهم قد قالوا ان كان قد جاز بها اتفق وحسب ذلك من الصداق . وان هي رضى فكان ينفق على زوجته وان غيرت حسب ذلك من صداقها فاما مالم يجز فلا يجز فلا نفقة عليه وهذا انما هو للفقيرة واما الغنية فلا نفقة تلزم ولو جاز حتى يصح التزويج بالرضى بعد البلوغ .

مسألة : عن أبي الحسن رحمه الله وسأل سائل عن الرجل متكرره بتزويج الصبية فينفق عليها وهي معه أو لم تبأ اليه ثم تبلغ فتغير هل يحسب له تلك النفقة فإذا لم يجز بها ثم غيرت بعد بلوغها حسب له ما انفق عليها وان جاز بها لم تحسب له النفقة . ومن غيره قال وقد قيل يحسب عليها جاز بها أو لم يجز بها غيرت أو لم تغير لانه لا نفقة لها عليه . وقال من قال يحسب عليها ان غيرت وان لم تغير لم يحسب عليها . وقال من قال ان اتفق عليها بحكم من حاكم ثم غيرت حسب عليها وان لم تغير لم يحسب عليها وان اتفق عليها بغير حكم لم يحسب عليها اتت التزويج أو غيرت جاز بها أو لم يجز بها . وقد اختلف في نفقة الصبية على زوجها فقال من قال لا نفقة لها عليه جاز بها أو لم يجز بها كانت غنية أو فقيرة لها مال أو لم يكن لها مال . قال من قال لها النفقة إذا جاز بها كانت غنية أو فقيرة وقال من قال لها النفقة إذا دخل بها فان كانت غنية لها مال فلا نفقة لها عليه وان كانت فقيرة كان عليه لها النفقة والاختلاف فيما يحسب عليها واحد لم نعلم في ذلك اختلافًا . ومن غيره قال وقد قيل ان اتفق عليها بغير حكم ردت عليه وان اتفق عليها بحكم لم ترد عليه فذلك إذا غيرت .

مسألة : عن أبي سعيد واما نفقة الصبية المطلقة إذا ثبت لها على الزوج فعندي انها مثل سائر حقوقها وان سلمها الى والدها رجوت ان يسع ذلك ويكون وجهها من الخلاص كانت معه أو ناحية منه إذا كان



منصفاً لها في نفقتها من عنده أو مما يقبض لها . وإن اتهم في ذلك أعجبني أن يجزي ذلك عليها لأن ذلك لازم لها هي وسواء في التسليم عندي جملة أو مفترق إذا كانت قد استحقته بعد ذلك لا يعجبني أن يسلم الى والدها الا ما قد استحقته وصار ديناً لها أو يكون ديناً كما وصفت لك . وأما معرفة بلوغ هذه الصبية ففي الحكم انما يصح بقول شاهدي عدل أو يشهر ذلك . وأما في الاطمئنان فارجو أن يصح بقول المرأة التي تصدق في مثل ذلك إذا اطمأن القلب الى قولها .

**مسألة :** وقيل في الأثر ليس على الرجل أن ينفق على زوجته الصبية ولو كان يطأها إذا كان لها مال ونفقتها في مالها الى ان تبلغ .

**مسألة :** من الزيادة المضافة من تقييد الشيخ أبي محمد عن أبي مالك رحمهما الله في تزويج الصبية . قلت فالذي يزوجه أبوها إذا انفرت عن زوجها يمنع عنها الى وقت بلوغها أم مخالفة في اليتيمة قال مخالفة لليتيمة وترد الى الزوج وتكره على الرجوع اليه .

**مسألة :** مما عرض على موسى بن محمد عرضه والده محمد وأما اليتيمة فلا يرى تزويجها فإن كان قد جاز بها عزلت عنه وافق عليها من حقها الى بلوغها فإذا بلغت فلورضيت به زوجها حسب لها . واتفق من حقها . وإن لم ترض به أخذت ببقية حقها وإن ماتت وهي صبية فلا ميراث له منها . وقال غيره ان اتمت النكاح إذا بلغت فقد أنفق على زوجته ولا تحاسب وإن لم تتم النكاح حسب عليها من صداقها .

**مسألة :** أحسب عن أبي عبدالله وعن رجل تزوج صبية لم تبلغ وأجازها والدها عليها . وكان معها في منزلها أشهراً يلوي إليها . ثم انكر الدخول . واعتزلها وأدعت الجارية الدخول منه بها وطلبت الكسوة والنفقة . قال لا اري قولها يقبل عليه حتى تبلغ فإذا بلغت فإن رضيت به ثم النكاح . وإن اعتزلت الدخول الذي كانت معه . كان القول قولها عليه ولزمه الصداق . فإن اختارته كان على نكاحها . وإن كرهته وقد أدعت الدخول

أخذت صداقها وخرجت وليس لها عليه كسوة ولا نفقة . حتى تبلغ وإن لم يكن لها مال إلا أن يقر هو بالوطيء قلت أرايت أن ادعت الوطيء وقد كانت معه ثم ماتت قبل أن تبلغ الورثة عليه صداق . قال لا . ومن غيره من جواب أبي الحواري رحمه الله فإن كان قد أرخى عليها سترأ أو غلق عليها بابا أو خلا بها في موضع يمكن فيه الجماع . فإن ادعت ذلك الصبية عليه . فاقول قولها وعليه صداقها ولا ميراث له منها .

مسألة : وحفظت عن الشيخ في الصبية إذا سلم إليها زوجها البالغ شيئا من صداقها ونقدها . قال فإن سلمه إليها ولم يشترط عليها شيئا . فأنفقت أو أكلته فليس عليها شيء في ذلك . وإن سلمه وأعلمها أنه من نقدها . ففي ذلك اختلاف منهم من يقول عليها ذلك . ومنهم من يقول هو ألتف ماله وأعطى الصبية وكأنهم لا يبرونها خيانة منها . وكان ذلك على حد التسليم ولم تكن هي سرقتها .

مسألة : ومن أحكام أبي قحطان ومن سماع مروان بن زياد . وقلت هل للصبية نفقة إذا تزوج بها رجل ودخل بها أو عزل عنها أو لم يعزل عنها فنعم أرى لها النفقة إذا بلغت وصارت امرأة فرضيت به زوجها . فإنما أنفق على زوجته . وإن لم ترضى به زوجها . كان ما أنفق عليها من صداقها الذي عليه .

مسألة : وأما الصبية إذا دخل بها زوجها ثم امتنعت عن معاشرته فاحسب أن بعضا يوجب عليه النفقة لأنه قد وجب عليه حكم المعاشرة ولا حجة على الصبية . ولعل بعضا لا يوجب عليه ذلك فأنظر في ذلك . قال غيره وقد قال من قال أن كان لها مال لم يكن لها نفقة ونفقتها في مالها وإن لم يكن لها مال أخذ لها بالنفقة . فإن امتنعت التزويج كان قد أنفق على زوجته وإن لم تتم التزويج حسب عليها من صداقها .

## الباب الثالث عشر في نفقة الزوجة إذا كانت رتقا وفي كسوتها وفي أمر المجنون والمفقود

والرتقاء لا نفقة لها على زوجها . قال أبو المؤثر أما الرتقاء فإذا اجلت في إصلاح نفسها فليس عليه لها نفقة في الاجل . فإن رضى بها وعاشرها فعليه الكسوة والنفقة

مسألة : قال أبو محمد الرتقاء لا نفقة لها ولا سكنا ولكن العنين الذي لا يقدر على النساء . فإذا اجل اجلا فعليه النفقة .

مسألة : وقيل يطلق الحاكم زوجة المفقود إذا صح ققده واعتدت لذلك أربع سنين ان كره وليه ان يطلقها . وان طلق ولي المفقود فهو اولى بذلك من الحاكم .

مسألة : وقيل إذا كان للمجنون امرأة وأيس لها مال وطلبت اليه كسوتها ونفقتها . فهذا يؤمر وليه ان يطلقها . قال أبو المؤثر امرأة المجنون لا يطلقها احد وهي على حالها . قال أبو الحواري الا ان يكسوها وليه وينفق عليها من مال المجنون أو من ماله . فان لم يكن للمجنون مال طلقها وليه إذا لم يكسها وينفق عليها . وان كان للمجنون مال فكان لها فيه كسوة ونفقة لم يطلقها وليه وانفق عليها من مال المجنون وكسبه فان ابي وليه ان يفعل ذلك فعل ذلك السلطان هكذا حفظنا .

## الباب الرابع عشر في نفقة الزوجة إذا سجن أو سجن وما اشبه ذلك

وإذا حبست المرأة في السجن بشيء من قبل زوجها أو مرضت أو حدث عليها عنده سبب لم يمكنه جماعها ، فعليه في كل ذلك يوم نفقتها وكسوتها في السجن وإن حبست بسبب غيره من حدث أحدثته فقال من قال لا نفقة عليه . كذلك كل منع للجماع جاء من قبلها أو من فعله لها غيره . فلا نفقة لها عليه . قال محمد بن المسيب إذا حبست على شيء تعلم أنها تقدر على فعله فلم تفعله . فلا نفقة لها عليه . ولا كسوة . وإذا كان شيء تعجز عنه فعليه أن ينفق ويكسوها . والمطلقة التي يجب لها النفقة في هذا مثل الزوجة في الحبس والادم وغيره . وكذلك الرتقاء لا نفقة لها .

**مسألة :** وكذلك لو حبست امرأة رجل في السجن بدين عليها لم يكن لها على زوجها نفقة مادامت في السجن . ومن غيره قال قد اختلف في التي تحبس في السجن بحق يلزمها في الإسلام وهل تجوز عليها وهي مفصولة فقال من قال إن ذلك ليس من فعلها ولا من فعله وإنما ذلك لشيء لزمها في الحق فعليه نفقتها على كل حال في السجن لأن الأمر من حكم المسلمين وقال من قال ليس عليه نفقة لها لأنه ممنوع منها على كل حال . وقال من قال وإن كان الحبس لها من قبله كان عليه نفقتها وإن كان من حدث أحدثته أو من قبل غيره فليس عليه نفقتها . والذي معنا أنه إذا صح عليها له حق يجب عليها أدائه في الإسلام من الحقوق الملائمة لها في مالها فلم تود ذلك وحبسها الحاكم له بهذا الحق اللازم لها أدائه وهي قادرة على أدائه . فليس لها عليه نفقة وكذلك كلما كان من فعلها هي التي تكون قادرة فيه على الخروج منه وأما ما حبسها به مع الحاكم فعليه نفقتها من حبس التهم وغير ذلك مما يكون فيه الادب الذي لا مخرج لها هي منه ولا تقدر على فكهاك نفقتها فعليه نفقتها على هذا إلا أنه هو حبسها

وعرضها للحبس ولا حق عليها فيه فيؤديه . وكذلك ان كان شيء من الحقوق وكان هو يعلم انما معسرة به . فعليه نفقتها على هذا لأنه لو صح ذلك مع الحاكم لم يحبسها إذا كانت معسرة ولا يجوز له هو ان يحبسها إذا كانت معسرة بالحق وذلك انهم قالوا إذا حبست على شيء من الحقوق أو الديون لم يكن لها نفقة .

**مسألة :** وسئل عن الرجل إذا طلبت اليه المرأة الكسوة والنفقة فامتنع ذلك فحبس عليه هل في مدة مقاومه في الحبس نفقة . قال معي انه قيل عليه النفقة إذا لم تكن ممتنعة عن معاشرته . قلت له فان طلبت الكسوة ولم تطلب النفقة وهي في الحبس هل عليه نفقة إذا طلبت قبل خروجه أو بعد خروجه من الحبس . قتال معي انه لا يلزمه لما مضى في الحكم قبل مطالبتها وأما منذ طلبت . فعليه النفقة لها على في الحكم . قلت له فان طلب الرجل الى زوجته ان تعاشره في الحبس . قال معي انه لا يلزمها ان تعاشره في الحبس لأنه ليس هو سكن مثلها . قلت له فان كان سكن مثلها هل يلزمها . قال معي انه إذا انصفها وقام لها بالذي يلزمه كان عليها ذلك .

**مسألة :** وعن كتاب فضل . وإذا حبست المرأة في السجن بشيء من قبل زوجها وله حبست فعليه مؤنتها .. وكسوتها في الحبس . وإذا حبست بسبب غيره لم يلزمه لها في الحبس مؤنة ولا كسوة . قال محمد بن المسيب وأما في الحبس فإذا حبسها هو على شيء يعلم أنها تقدر على فعله ولم تفعله فلا نفقة عليه ولا كسوة وإذا كان شيء تعجز عنه فعليه ينفق ويكسوها .

**مسألة :** لو حبس الزوج في السجن فمنع ان يأتيها وجبت عليه النفقة وكذلك أبو محمد .

**مسألة :** وإذا وجبت البينونة بفرقة يجب معها النفقة مادامت في العدة كانت المطلقة في العدة بمنزلة الزوجة التي لم تطلق ما وجب للزوجة

فيه النفقة مما وصفت لك وجب لهذه ما دامت في العدة . وما حرمت فيه النفقة وهي زوجة من حبس في سجن أن يرده أو دين أو نحو هذا على ما وصفت لك حرمت بعد البيئونة . قال أبو محمد مثل ذلك .

مسألة : وما عرض على موسى بن محمد عرض عليه والده محمد . سألت عن امرأة لزمها الحبس بدم أو دين هل يلزم زوجها نفقتها وكسوتها ومؤنتها إن كره . فاقول نعم يلزمه ذلك لها لأنها هي لم تمنعه نفسها . وإنما حال بينه وبينها حتى لزمها مع المسلمين .

## الباب الخامس عشر في نفقة الزوجة إذا غاب عنها أو غابت عنه

من جواب أبي علي الأزهر محمد بن جعفر . وعن رجل تزوج امرأة ثم ركب البحر . وخرج من عمان قبل أن يجوز بها . قلت هل يفرض لها في ماله نفقتها وكسوتها وأدمها . فنعم لها في ماله الحق العاجل . والنفقة والكسوة والادم وينصف في ذلك لها . ويجعل له الحجة لحال غيبته . وعن فرض على غائب فليجعل للغائب في كتاب الفريضة حجة .

مسألة : ومن جواب أبي عبدالله محمد بن محبوب رحمه الله إلى أبي مروان وعن امرأة اغتصبها رجل من زوجها فغيبها إلى بعض القرى عن زوجها . هل على الزوج لها النفقة . فلا أرى لها نفقة عليه حتى ترجع إليه . قلت فإن حبست المرأة في السجن . هل يلزمه نفقتها فنعم تلزمه نفقتها إذا كان دخل بها .

مسألة : وفي حفظ أبي العباس زياد بن أبي عبدالله عرض عليه أيضا عرضته أنا ولو أن امرأة رجل فرض لها نفقة كل شهر نفقة مثلها فهرب بها رجل فذهب وهي كارهة فغيبها أشهر ثم ردها لم يكن لها نفقة وإن كانت غير ناشز لأن الزوج ممنوع منها وكذلك قال أبو محمد .

مسألة : ومن جواب أبي علي إلى أبي مروان وسألته عن الذي يملكها رجل ثم يغيب عنها وتدفع عنها وتدفع في نفقتها وكسوتها فقلت ليس له الحجة في كتاب من حكم عليه . فهو كذلك عندنا إن للغائب حجة . وأما امرأة حبس عنها زوجها النفقة وهو غائب فإن لامراته أن تقترض عليه من مالها أو من مال غيرها بالمعروف فإن ذلك على زوجها على قدر سعته .

مسألة : وسئل عن المرأة مالها على زوجها من الكسوة قال إزار ودرع وجلباب وخمار وفي نسخة أو خمار ونفاها في الشتاء على قدر

**مصالاة :** وعن رجل غائب وترك امرأته ولم يترك لها نفقة وله أرض ونخل . هل لها ان تبيع من أصل مال الزوج ان لم تقدر على غلة ماله . فقال ترفع إلى القاضي ان كان قريباً منها والا باعت ذلك بمحضر من أولياء الرجل ورغاهم وتستنفق حتى تعرف طلاقاً أو موتاً .

**مصالاة :** ومما يوجد فيه رد عن أبي معاوية وعن رجل يغيب في سفر . ويخلف امرأته فتخرج من منزله أئلاً نفقة عليه . قال نعم الا ان يكون تقدم عليها الا تخرجي من منزلي فخرجت فلا نفقة لها . قلت فانه لم يقدم عليها . قال قالت قد استوحشت وحدي وبقيت فيس البيت فاعتلت ثم قال بلغنا ان رجلاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج غازياً وأمرها ان تقر في منزلها . قال فمرض أبوها . فأرسل اليها ان تبلغه . فأرسلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تستأمره فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تطيع زوجها وتقر في منزله ولا تخرج من بيتها ثم اشتد المرض بأبيها . فأرسل إليها فأرسلت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تستأمره فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تطيع زوجها وتقر في بيتها<sup>١</sup> .

**مصالاة :** وعن رجل ملك امرأة فلم يدخل بها ثم غاب وأقام السنين ورفعت في نفقتها ومؤنتها فان كان يمكن ان تحتج عليه فما احب الا ان تحتج عليه . وان لم يكن ذلك احتج على أهله . ومن يقوم بامرهم فان أحضروها عاجلها ونفقتها . فليس لها الا ذلك فان كرهوا أوفها الحاكم عاجلها من ماله . وفرض لها نفقتها وكسوتها وصير اليها في كل شهر من

١ انظر في هذه الرواية مكان فيما يروى ان الله تعالى اوحى الى نبيه عليه الصلاة والسلام اني قد غفرت لابيها



ماله وللغائب حجته .

**مسألة :** وعن امرأة توفي عنها زوجها ولم تعلم بوفاته . وانفقت من ماله حتى علمت . قال يحسب عليها من ميراثها وصداقتها . مسألة وعن رجل طلق امرأته وهي ممن تحيض فلم تحض سنة أو أكثر ما وقت ذلك . قال وقتها تالي ان تميض ثلاث حيض أو تأيس من الحيض . وعليه النفقة . وبينها الميراث .

**مسألة :** وعن جواب أبي إبراهيم محمد بن سعيد رحمه الله وعن رجل غاب عن أهله وتركهم بلا نفقة ولا كسوة . هل يجب عليه ذلك فان كانت زوجته طلبت ذلك في غيبته وفرض لها أحد من المسلمين من أهل المعرفة بذلك وصح ذلك اليوم أنها كانت محتاجة الى ذلك وصحت الفريضة بعد لين غير الثقاب الذين فرضوا لها فقد رأيت في بعض الجوابات انه يثبت لها ذلك وانزوجها حجة إذا قدم .

**مسألة :** وأحسب انها من الجواب أيضا وعن امرأة غاب عنها زوجها ماشاء الله من السنين الى ان اهلك فخرج وارثها كتابا فيه فريضة عن مشايخ أهل البلد مكتوب انه حضرنا من يهتم بأمر فلانة بنت فلان وسألنا ان يفرض لها فريضه على زوجها فلان بن فلان فهذه المسألة رحمه الله في نفسي منها حيث لم يكتبوا انها هي التي طلبت . وإنما كتب انه طلب من يهتم بذلك لها فاحب ان يوقف عنها . واحب ان تسأل فقد رأيت في بعض الكتب فيها قولاً آخر .

**مسألة :** قال إذا رفعت المرأة على زوجها إلى الوالي وهو ببعض قرى عمان فعلي الوالي ان يفرض لها عليه ويستتني للغائب حجته وهو الزوج حجته .

**مسألة :** عن أبي عبدالله وقال في رجل تزوج امرأة ثم توفي عنها انه يحتج على أولياءه فان انفق عليها وكسوها ولا فرض لها من ماله نفقة وكسوة ويبيع واعطيت .

**مسألة :** ومن جواب أبي الحواري وعن رجل غاب عن زوجته وله مال . هل للحاكم ان يبيع من ماله وينفق على زوجته فعلى ما وصفت . فان الحاكم إذا صح معه غيبة هذا الرجل من المصر وكان في موضع لا تتأله حجة ذلك الحاكم أمر الحاكم ان تدان بكسوتها ونفقتها الى سنة فاذا انقضت السنة أمر الحاكم ببيع مال الغائب بقدر ذلك ويستثنى للغائب حجه فكلما مضت سنة باع الحاكم من مال بالنداء الغائب ما ادانت المرأة من كسوتها ونفقتها التي فرض لها الحاكم فيؤدي الحاكم من مال الغائب بقدر ذلك . فان طلب رلي الغائب يمين المرأة ما معها الغائب كسوة ولا نفقة كان له ذلك . وكذلك ان لم يطلب ولي ذلك كان ذلك على الحاكم .

**مسألة :** وعن الذي يغيب سنة أو سنتين أو أكثر ويترك زوجته . فلما وصل طالبتة بالكسوة والنفقة في السنين التي غاب عنها . هل يلزمه ذلك ويحكم عليه به . فلا يلزمه ذلك في الحكم معنا فيما مضى من السنين . وهو آثم في ظلمها وادخال الضرر عليها . وان كان مضراً بها ولا تعلم ان احداً من المسلمين قال انه يثبت عليه ذلك في الحكم . وقد كان بعض من عرفنا عنه لا يبريه من ذلك فيما بينه وبين الله . ولا يلزمه ذلك لزوم ضمان يثبت عليه لأداء حقوق . ولو كان معنا يثبت عليه ما تركه حكام اهل العدل و كانوا هم اولي من قام عليه بذلك وهذا القول معنا هو احسن لأنه ليس شيء معروف يثبت عليه لها مثل الصداق وغيره من الحقوق وانما هو شيء يلزمه ان يمنحها منفعتها . ألا ترى انهم قالوا ان له ان يأخذ بقايا الكسوة التي يكسوها اياها والكسوة له ليس لها . فصيح انه انما هو حصول النفع بماله ومن ماله لها فلما أن زال عنها النفع كان ظالماً لها مانعاً ماله ولا مالها .

**مسألة :** ومن كتاب استعزته من عند أبي حفص عمر بن محمد بن معين . رجل تزوج امرأة فقبل ان يدخل بها خرج من عمان متى يحكم

عليه الحاكم بالنفقة والكسوة عرفت أنا أنه يحكم عليه لها من يوم تطلب  
الى الحاكم إذا خرج من مصر .

## الباب السادس عشر في المرأة إذا استنفقت ثم صح انما كانت مطلقة أو مهيته

وقلت ماتقول في رجل له زوجة فغاب عنها سنة وهي تستنفق من ماله وتكتسي الى ان صح معها انه مات مذ سنة أو طلقها وانقضت عدتها مذ سنة . هل يلزمها غرم ما اخذت من الكسوة والنفقة من ماله من بعد ان صح موته . وصح انه طلق ام لا يلزمها ذلك إذا لم يصح معها الا في هذا الوقت . وقلت وكذلك متى يجب عليها العدة مذ صح أنه طلقها مذ سنة أو وقت ما علمت انه طلقها أو مات عنها . فاما النفقة والكسوة فاذا أجري ذلك عليها بحكم حق أو ما يجوز لها في حكم الحق فكانت تقبضه على ذلك ثم علمت ان زوجها مات مذ سنة . فعليها غرم ذلك لان كل ذلك قد انقضت احكام الحياة فيه وانقضت حجة الهالك . وصارت تاكل مال الورثة . واما إذا طلقها وكتمها الطلاق حتى أجرى عليها من النفقة والكسوة بالحق من ماله فذلك لها مادام حيا ولا تعلم بطلاقه لأنه كان عليه ان يعلمها ولا نه يكتمانها استجرت ماله فلا حجة عليها والحجة عليه . واما العدة فمعد يوم طلق أو مات من يوم علمت . وكذلك عرفنا والله اعلم بالصواب .

## الباب السابع عشر في كسوة الزوجة إذا فارقها زوجها أو مات عنها

وقال ابو عبدالله في رجل أخذه الحاكم بكسوة زوجته فكساها لسنة مستقبلة . ثم فارقها وقد خلا من السنة انه يرجع عليها الزوج بقدر ما بقي من السنة ان كانت الكسوة اسلمها اليها درهم . وان كانت الكسوة سلمها اليها ثيابا فاذا فارقها ردت عليه الكسوة التي لزمته وسلمها اليها الا ان تكون الكسوة قبضتها المرأة ولم تلبسها . فانها تقوم قيمة والمرأة من الكسوة بقدر ماضي من السنة الى ان فارقها وعليها يمين ما لبستها واما إذا كان الزوج كسى زوجته كسوة من قبل نفسه بلا حكم حاكم . ثم فارقها لم يرجع على زوجته في شيء من الكسوة قليلا ولا كثيرا . وكذلك قال ابو زياد قلت لابي الحواري . فانها لما كانت تغزل لنفسها الثياب وتجمع فان طلقها وطلبت الكسوة الى الحاكم . فقال عندها من الثياب كذا وكذا من مالي فان كانت اصطبغت هذه الثياب من ماله بلا رايه فهي له عنها عليه من قبل هذه الثياب ولها كرى غزلها وان كانت اصطبغت هذه الثياب براهه فانها لا تدفع له من كسوتها وهي له ولا ترد عليها فيه شيء ان فارقها أو ماتت أو مات عنها . وموغيره الذي معنا انه اراد لا تدفع له من كسوتها وهي لها وقد قيل ماكساها بحكم حاكم أو بغير حكم . فهو له وترد عليه والله اعلم .

مسألة : احسب عن ابي عبدالله قال إذا اخذت المرأة زوجها بكسوتها ورفعت بها عليه وأخذ بها الحاكم لها ثم مات فما بقي من تلك الكسوة ميراث لورثته . فان طلقها وهو حي فعليها ان ترد عليه . قلت فان ماتت هي فما بقي من تلك الكسوة للزوج خاصة أو لجميع لورثتها قال هي للزوج خاصة . قلت فان مات هو فطلب منها ورثته بقية تلك الكسوة لهم بذلك قال لا .

**مسألة :** سئل عن رجل فرض عليه الحاكم كسوة زوجته ومدد في ذلك . ثم طلقها بعد ان مضى من المدة ايام قال يلزمه من الكسوة المفروضة بقدر ماضى من المدة في السنة من الكسوة . قلت له فان اتفقوا ان يعطيها قيمة الكسوة بقدر ما مضى قال له ذلك .

**مسألة :** عن ابي الحواري إذا كسي الرجل امرأته ثم ماتت من حينها فاختلف هو والورثة في الكسوة فان كان الزوج كساها برأي الحاكم فالكسوة للزوج دون الورثة . وان كان الزوج كساها بغير رأي الحاكم فالكسوة لورثة المرأة . وللزوج فيها ميراث .

**مسألة :** عن ابي علي الحسن بن احمد واما الذي مدده الحاكم مدة في الكسوة زوجته فلما انقضت المدة طلقها فيلزمه لها من الكسوة بقدر المدة التي مدده الحاكم من السنة والله اعلم .

**مسألة :** وفي المرأة رفعت على زوجها الى الحاكم وطلبت منه ان يكسوها فلم تحضر عنده كسوة واتفقا على ان يسلم اليها خمسين درهما إلى مدة معلومة عن كسوة السنة وليست هي ثيابا لها وساكنت زوجها ماشاء الله . ثم طلقها قبل ان يسلم اليها الخمسين أيلزمه لها شيء ام لا . فعلى هذه الصفة فيعجبنا ان يثبت للمرأة من الدراهم بقدر المدة التي ساكنت زوجها إلى ان طلقها من حساب السنة .

**مسألة :** رجل مات وخلف ورثة بلفاء وإيتاما فادعت زوجته انها حامل وفي المال ثروة . ومنهم من هو محتاج الى النفقة كيف يعمل من في يده المال . الذي عرفت انه يتفق عاليها بال حساب .

**مسألة :** وعن رجل قضى زوجته نخلا وارضا بكسوتها ونفقتها . وقبضته ورخصت به ثم غيرت وطلبت كسوتها ونفقتها هل عليه ان يحضرها كسوتها ونفقتها فنعم لها كسوتها ونفقتها عليه وينظر الى ماضى من الكسوة والنفقة ان كان قد مضى لها كسوة ونفقة فيما مضى قد تعطي بقدر ذلك من المال الذي قبضته لكسوتها ونفقتها بالقيمة

من المال وان لم يكن مخفى لها من الكسوة والتفقة رجع المال الى الزوج  
وما بقي من المال ويحضرها كسوتها ونفقتها لما يستقبل .  
مسألة : قال ابو عبدالله انظر في قول الله وايضربن بخمرهن على  
جيوبهن يعني موضع القلادة توشي الخمار حتى يستتر موضع القلادة .  
واما الجلباب فانها تستر ما بين المرفقين والظهر والبطن الى موضع السرة  
والخمار ينبغي ان يكون اضيق من الجلباب .

## الباب الثامن عشر ففي صبغ الثياب في كسوة الزوجة واحكام ذلك

من غير الكتاب وزيادته . قال ابن محبوب لا يوخذ الرجل بالصبغ والعطر  
ويكن يفرض لها شيء لدهنها وحطبها . وقال سليمان بن عثمان على  
الموسر ان يصبغ للمرأة ثيابها بالورس والمعسر بالقوة . وقال ابو زياد انا  
اقول انما فرض الله عليه الكسوة وبلغني ان محبوب لا يحكم بالصبغ لها  
وقال ابو الحواري . قال من قال من الفقهاء ان كان غنيا فبالورس وان كان  
فقيرا فبالقوة . وقال بعض لا صبغ عليه لها وهذا القول هو المعمول به قال  
وبه نأخذ.

مسألة : وقال بعض عليه صبغ الازار والدرع وكان موسى لا يرى  
عليه شيئا من الصبغ . وعن سليمان بن عثمان ان عليه صبغ الدرع لحال  
الحيض .

مسألة : وعن ابي محمد فيما احسب وليس على الزوج لزوجته عطر  
ولا صبغ المعنى ليس اللفظ بعينه .

مسألة : وقيل ان على الموسر يصبغ لها ثيابا بالورس في بالزعفران  
وامعسر بالقوة .

مسألة : وقال من قال ليس عليه ان يصبغ لها ثيابا كان معسرا أو  
موسرا .



## الباب التاسع عشر في كسوة الزوجة إذا كره أحد الزوجين صبغها وأحكام ذلك

مما احسب انه عن ابي سعيد من غير الكتاب والزيادة المضافة اليه .  
قلت فان طلبت المرأة ثيابا بيضا وطلب الزوج ان يحضرها ثيابا  
مصبوغة . هل له ذلك . قال الذي يقول ان عليه الصبغ يرى عليه ذلك  
عندي وعلى قول من لا يرى عليه الصبغ . فلا يوجب عليها ان ياخذ الا  
بيضا هي معنى قوله . قلت له فهذا القول يخرج عندك في الوجهين جميعا  
إذا كان عن ماض أو مستقبل ام ذلك خاص لشيء . قال معي انه إذا  
كانت الكسوة قد صارت عليه ديناً لم يكن عليها أن تأخذ منه الا بيضا .  
واما في المستقبل فقد مضى القول فيه . قلت فما العلة في قول من قال  
بالبياض . قال معي ان العلة في ذلك إذا لأغلب من الثياب في الكسوة  
بياض والحكم عندي على الأغلب . قلت له فعلي قول من يقول ان عليه  
الصبغ لها فما حد ذلك . قال أما الذي يوجد فانهم قالوا على الفقير أن  
يصبغ بالقوة والغني بالورس . قلت له فعلي قول من يقول بالصبغ ما يصبغ  
لها . قال معي انه ما يصبغ لمثلها على الاغلب في ذلك .

مسألة : في المرأة إذا ألبسها زوجها ثيابا فصبغها . ومن جواب  
قلت افهل يجوز لها ان تصبغها بغير رايه بحمرة أو يسواد أو صفرة . قال  
معني انها إذا كانت ثيابها لم يكن لها ذلك الا برأيه . قلت فان فعلت ذلك بلا  
رايه ما يلزمها قال اقول انها ضامنة لثيابها إذا صبغتها بغير امره قلت وكيف  
يكون هذا الضمان . قال اقول انها ضامنة لاصل الثياب فان شاء اتم لها  
ذلك . وكانت بحالها مما يلزمه من كسوة السنة وان شاء اخذها وكساها  
غيرها . وان شاء خذ قيمة ما نقصها من الصبغ . ويجعلها بحالها كان  
لها الخيار في ذلك عندي ان شأعت ففعلت ذلك . وان سأت ردت عليه

وكسساها كسوة جديدة في وقت ذلك . قلت له فان زاد الصبغ في قيمتها فطلب اخذها منها ويحضرها ثيابا بيضا . هل له ذلك بلا ان يرد عليها قيمة ما زاد فيها . قال معي انها إذا لم تكن مغتصبه لهذه الثياب . وإنما صبغتها سبب كان له عندي الخيار ان شاء تركها لها كسوة ان اتفقا على ذلك . وان شاء رد عليها قيمة ما زاد فيها من الصبغ واخذها وكساها كسوة جديدة . وان شاء رد عليها قيمة الصبغ وجعلها كسوة لها انقضي

## الباب العشرون

### فيما يجب على الرجل ان يكسوه زوجته

وإذا كانت الزوجة ممن تلبس الكتان والحرير قلها ذلك إذا كان الزوج واسعا لذلك . قال محمد بن المسيب ليس الحرير من الكسوة في الحكم ولو كان في الغنا وكانت الغاية فيها . وإنما هو اللين والكتان .

**مسألة :** وعن المرأة إذا وجب لها كسوة على زوجها فادعت ان كسوتها الحرير . قال زوجها ان كسوتها الصوف . ما الحكم في ذلك قال يدعى كل واحد منهما بالبينة . على ما يدعي من أهل الخبرة بهما فان قامت بينة احدهما حكم له على صاحبه بما صح له وان قامت بينتهما جميعا على ما يدعيان . فمعي ان البينة بينهما لأن البينة على المدعي وهي المدعيه وبينتها اولى فان لم يحضر احدهما بينة على ما يدعي . فانه يحكم لها بما صح معه من حالها من قول اهل الخبرة بها . فان عدم ذلك اخذه لها باوسط الكسوة من كسوة النساء من أهل زمانها . وما عليه من العامة من اهل بلدها .

**مسألة :** ومن بعض الأثار وعن امرأة تطلب الى زوجها معي انه اراد كسوة تدفيعها في الشتاء . قلها ذلك .

**مسألة :** وما يوجد عن ابي الحسن رحمه الله قال يلزم الرجل لامرأته من الكسوة في السنة أربعة أثواب ازار وقميص وجلباب وخمار . قال اليوم الخمر قد ذهبت اجعلوا بدل الخمار مقنعة أو جلبابا . وتكون الكسوة على قدر كسوه المرأة ان كان حريرا فحرير وان كان كتانا فكتانا وان كان قطننا وان كان صوفيا على قدر لباسها . ولعل بعضها قال يلزمه لها في السنة ستة أثواب .

**مسألة :** وعن المرأة مالها على زوجها من الكسوة قال ازار ودرع وجلباب وخمار ودفاها في الشتاء على قدر سعته .

**مسألة :** وعليه لزوجته من الكسوة أربعة أثواب لكل سنة ازار ودرع وخمار وجلباب . وقد قيل على الموسر يصنع لها ثيابها بالورس والمعسر بالقوة . وقال غيره سته أثواب قميصان وجلبابان سداسيان وخمار وملحفة ثمانية .

**مسألة :** ومن غيره ومن ابي علي فيما احسب في امر سعيده وملحفة لينة ثمانية وخمار من حرير اسود . ومن غيره وان كان فقيرا فخمار صوف وعليه خياطه القميصين اللتين يعطيها فما انخرق بعد ذلك فعليها هي اصلاحه وان غناها خرق أو سرق أو غزف أو نحو هذا فذهب فيه ما اعطاها من الكسوة والنفقة . فعليه ان يحضرها ايضا ما يلزمه لها . وان اتلفت هي لم يكن عليه كسوة ولا نفقة الى الوقت الذي اعطاها . ومن غيره قلت فاذا انخرق قبل السنة فهل عليه بدلهن قال نعم وترد عليه اخلاقهن . وان لم ينخرقن الى اكثر من سنة فاحيت ان يكسوها غيرهن فاذا حالت السنة وطلبت ان يبدلها بهن كسوة اخرى ردت عليه الكسوة الاولى وكساها غيرهن . فان سرقت كسوتها أو نفقتها التي كساها وانفق عليها فاما الكسوة إذا حكم عليه بها الحاكم فدفعها اليها ثم سرقت أو احترقت . فلا ارى عليه بد لها وان كان انما كساها بغير حكم من حاكم . فعليه بد لها . قال محمد بن المسيب لا الزمه ان يكسوها ثانية الا ان يكون لها مال وان لم يكن لها مال فان كان لها صداق فمن صداقها وان خرقت على جنبها من لبسها . فان اتلفت هي لم يكن عليه لها كسوة ولا نفقة الى حول السنة حتى يتقضي وقت ما اعطاها . واما النفقة فارى عليه بد لها ايضا إذا انفق عليها بحكم من حاكم والله اعلم . قال ابو علي إذا سلم اليها نفقتها لسنة ثم تلفت من غير تتلفها فعليه بدلها انفق عليها بحكم أو بغير حكم والله اعلم وفي نسخه قال محمد بن المسيب لا الزمه ان يكسوها ثانية الا ان يكون لها مال فان لم يكن لها مال وكان لها صداق فمن صداقها . قال غيره اما إذا عنا الزوجة خرق أو سرق أو غرق أو نحو

هذا فذهب فيه ما اعطاها من الكسوة والنفقة فاما النفقة فعليه بدلها انفق عليها بحكم أو بغير حكم . وأما الكسوة فقد قيل عليه بدلها كانت بحكم أو بغير حكم . وقال من قال ان كانت بحكم فليس عليه بدلها . وان كانت بغير حكم فعليه بدلها . قال من قال ليس عليه بدلها إذا كانت بحكم الا ان لا يكون لها مال فان كان لها صداق فمن صداقها . واما ان خرقت كسوتها على جنبها من لبسها فقال من قال ليس عليه بدلها الا ان لا يكون لها مال . وقال من قال عليه بدلها وترد عليه أخلاقها . وأما إذا حالت السنة ولم تنخرق كسوتها وطلبت أن يبدلها كسوة أخرى ردت عليه الكسوة الأولى وكساها غيرها . واما إذا كانت هي أتلفت النفقة والكسوة لم يكن لها عليه نفقة ولا كسوة إلى الوقت الذي اعطاها وهذا كتبت على ما بان لي من الآثار فتتظر فيه ولا تأخذ منه الا بما وافق الحق .

**مسألة :** وعن امرأة طلبت الى زوجها كسوة غير ثيابها التي عليها في بيتها . قال ان شاء فعل لها ذلك . وان شاء لم يفعل قلت فما ثيابها التي يكسوها . قال على قدر سعته .

**مسألة :** ومن تأليف أبي قحطان فيمتا ذكرت من كتاب أبي جعفر سألت أبا عبدالله عن رجل رفعت عليه زوجته لنفقتها وكسوتها فأخذها لها الحاكم بذلك وفرضها عليه حتى دفعت اليها الكسوة وفي نسخة حتى دفعها إليها فارادت بيعها فكره ذلك الزوج وطلبت أن تلبسها . قال ذلك للزوج عليها وليس لها بيعها فإذا حالت السنة منذ يوم دفع اليها هذه الكسوة فله أن يأخذ منها بقية الكسوة إذا كان بقي منها شيء ويكسوها كسوة جديدة لما يستأنف . قلت فانها كانت ربما لبست هذه الكسوة التي كساها إياها وربما تلبسها ولبست كسوة لها أخرى من مالها فحالت السنة هذه الكسوة التي اعطاها جديدة أله ان يأخذها . قال نعم له أن يأخذها وفي نسخة قال نعم له ذلك عليها . قلت فان باعها وأخذت ثمنها . ولبست هي من مالها وطلب هو ان تردا وتلبسها . قال إذا اتلفها فهي

لها عن سنة منذ دفعها اليها . قلت فان قبضت منه هذه الكسوة فلم تلبسها حتى حالت السنة وهي بحالها . هل له أن يأخذها منها . قال لا هي لها . وإنما عليها أن ترد عليه إذا كانت قد لبستها قليلا أو كثيرا كذلك . قبل . قال وإذا افترقا فعليها أن ترد عليه بقية هذه الكسوة التي اخذها لها بها الحاكم . وليس عليها أن ترد عليه ما فضل من النفقة إذا دفعها اليها . وفي نسخة قلت فالنفقة إذا دفعها اليها . هل عليها أن ترد عليه ما فضل منها قال لا . قيل إن النفقة لها تفعل فيها ما شاعت ولها أن تاكل منها ومن غيرها . وليس النفقة مثل الكسوة .

**مسألة :** وعن امرأة كساها زوجها أزار وقميصا وطلبت اليه أن يكسوها جلبابا . قأى واكلها على مقنعة أو جلباب مما كان ادي اليها من نقدها في أيام خطبته اياها وكرهت هي أن تلبس تلك المقنعة أو ذلك الجلباب أو أنكرتهما فقال لها إخلي ما عندك لي الا قميصا وازار فعلي ما وصفت فاذا كانت اعترضت ثيابا من نقدها . فتلك الثياب هي لها بونه . وليس تلك الثياب له إذا كان قد جاز بها فان طلبت كسوتها منه كان لها ذلك . فان ادعى ان له عندهما له عندهما كسوة ونزل الى يمينها حلفت ما عندها له كسوة الا ثيابا عرضها لها من نقدها و ليس هي من كسوته لها وليس عليها حنث إذا صدقت في ذلك ويكون يمينها على حسب ما ذكرنا أو على غيره من هذه الا لفاظ التي يخرج بها على ما يدعى لان ما عرض لها من حقها فهو لها . وإنما يحلف على ما يدعى هو .

**مسألة :** وإذا فرض الحاكم على الرجل كسوة لزوجته فانه يقول لها قد فرضت عليه هذه الكسوة للسنة المستقبلية من يومك هذا وعلى هذا يقضيها .

**مسألة :** وعلى الزوج لزوجته من الكسوة ستة أثواب ازار وقميصان وجلبابان وخمار . وان كانت ممن لباسه الكتان والحرير إذا كان واسعا لذلك . قلها ذلك . وان كانت ممن تلبس الكتان والقطن وكان واجداً لذلك

كسائها مثل ذلك . وعليه ان يحضرها كسوتها في كل سنة . فان كان فقيرا فازار قطن ان كانت هي ممن تلبس قمصان القطن كساتها قميصي قطن . وان كانت ممن لباسه الكتان وكان واحدا لذلك كسائها من الكتان قميصين وجلبابين سداسيين وخماسي . وان كان فقيرا فخمار صوف وفي زمان النرة ذرة وفي زمان البربر .

**مسألة :** مما سئل عنه عزاب بن الصقر . قلت فكم للزوجة على زوجها من الكسوة . قال أربعة اثواب لكل سنة قلت وما هن قال ازار ودرع وخمار وجلباب . قلت فهل عليه لها ان يصبغ لها ثيابها . قال قد قيل ان على الموسر ان يصبغ لامراته بالورس والمعسر بالقوة . قلت فما تقول انت . قال اقول ان ليس عليه ان يصبغ لها ثيابها كان معسرا أو موسرا .

**مسألة :** وسئل عن طول جلباب المرأة في الكسوة وعرضه قال عندي انه قيل خماسي وسداسي . قلت فالذي يجعله واحدا كم يكون . قال يعجبني ان يكون لها الاوفر . وقيل ان العرض كما يكون سنة ذلك مع العمال له .

**مسألة :** سألته وعن رجل إذا كسى زوجته من غير شرط ثم نشزت من عنده . لمن تكون الكسوة التي عليها لها أو له كان النشوز منها أو منه . فمعي انه قد قيل إذا لم يكسها بحكم من حاكم ولا بشرط انه كسائها على هذا فهو لها حتى يشترطه عليها . ومعي انه قيل هو على سبيل الكسوة حتى يشترطه عليه الأول عندي في الحكم وهذا في التعارف .

**مسألة :** حضرت امرأة فطلبت الكسوة الى زوجها مع القاضي محمد بن احمد فسأل ابا سعيد عن ذلك كم يكون . قال معي انه قيل ستة اثواب وقيل أربعة اثواب . قيل له فهل قيل غير هذا في ذلك . قال اما في الحرير فلا اعلم ذلك .

**مسألة :** وسئل عن المرأة إذا فرض لها الحاكم الكسوة على زوجها

وقبضتها بالحكم لسنة . هل يجوز لها ان تبيعها وتأخذ ثمنها لنفسها أو ليس لها ذلك . قال معي ان ليس لها ذلك لأنها مال له فليس لها ان تبيع ماله الا بأذنه . قلت له فان كانت قد فعلت يلزمها ان ترد الثمن الذي باعتها به أو ثيابا مثلها . قال معي انه إذا لم يثبت البيع كان له الخيار ان شاء الثمن وأتم البيع . وان شاء ضمنها الثياب وان كان يدرك لها مثل في نظر العبدول أو قيمتها ان لم يدرك لها مثل وان شاء قيمتها في نظر العبدول . قلت له فان لم يعلم المشتري منها انها من كسوة الزوج ولم يصنفها في ذلك .. ما يلزمها للزوج إذا تمسك عليها المشتري بالبيع . قال معي ان له الخيار على ما مضى في الجواب الأول . قلت له فهل تحبس إذا باعت كسوته بلا رأيه واقرت بذلك . قال معي انها إذا كانت ممن تعمل ذلك على سبيل التجاهل والغشم كانت حقيقة بالمعقوبة لأنها تبيع ماله . وان كانت لا تعرف بالحيل وظنت ان ذلك واسع لها اذا سلمت اليها لم يبن لي عليها عقوبة قلت له فاذا اردت في دان عليه القيمة هل عليه ان يحضرها كسوها مكانها ذلك أو لم تطلب في الحكم الجائز . قال معي ان عليه كسوة زوجته يحضرها إذا أخذ العوض ولم يتم لها ما فعلت ، قلت له فان فان احضرها كسوتها للسنة ثم تمت السنة وهذه الكسوة باقية وطلبت كسوة السنة المستقبلية وكانت قد باعتها فاتم لها ما فعلته من البيع وفي النظر ان لو كانت بعد عندها لكانت باقية مثل هذه هل يكون عليه ان يحضرها كسوة ثانية للسنة المستقبلية ولا يحسب له ما بقي من هذه الكسوة الأولى التي باعتها . قال معي انها ان كانت باقية . كان لها الخيار ان شأنت ردتها وكساها كسوة جديدة ان رضيت بذلك وكان له الخيار أن شاء اخذها وكساها كسوة جديدة . وكذلك ان باعتها في السنة أو بعد السنة فله ثمنها أو قيمتها وعليه كسوتها الا ان يتم لها بيعها ويجعلها لها ويتراضيا على ذلك بكسوة سنتها كان ذلك لهما . وإذا حالت السنة كساها إذا تنامما على ذلك . قلت له فان احتجت هذه المرأة ان هذه الكسوة انما



بقيت بعد السنة لاني كنت البس ثيابي التي لي من .. غيرها وتكون هذه  
 الكسوة في الاوقات ولو كنت البسها وحدها . ولم يكن بقي منها شيء هل  
 يكون في هذا حجة . ويكون بقية الثياب بمقدار ما لبست غيرها على غيرها  
 ام لا يقبل منها ذلك . وتكون بقية الثياب لها بمقدار ما لبست غيرها على  
 قولها ام لا يقبل قولها وتكون بقية الثياب له والقول كما مضى في الاول .  
 قال معي انه إذا كانت الثياب له نونها وانما لها ان تلبسها . فإذا لم يحل  
 هو بينها وبين لباسها كان باقي الثياب له . ولا يقبل منها قولها هذا . قلت  
 له فإذا ارادت ان تلبسها غيرها وتلبس هي ثياب نفسها . هل لها ذلك بغير  
 رأي الزوج إذا أخذتها منه بالحكم لما يستقبل . قال معي انه إذا كانت  
 الثياب له لم يكن لها ان تلبسها غيرها وانما مائون لها بكسوتها هي قلت  
 له فهل يجوز لها ان تصبغ هذه الكسوة بغير رايه حمرة أو صفرة أو  
 سوداء وقيمتها غير مصبوغة وكساها غيرها . قال معي انه إذا كانت  
 الثياب له لم يكن لها ذلك الا برايه . قلت له فان فعلت ذلك بلا رايه  
 ما يلزمها . قال معي انها ضامنة لثيابه إذا صبغتها بغير امره . قلت له  
 كيف يكون هذا الضمان . قال معي انها ضامنة لاصل الثياب عندي فان  
 شاء اتم لها ذلك وكانت بحالها مما يلزمه لها من الكسوة . وان شاء اخذ  
 بقدر نقصان ما انقصتها من أسباب الصبغ وان شاء اخذها وكساها  
 غيرها . قلت له فان طلب ان يأخذ قيمة ما انقصها الصبغ في قيمتها  
 ويجعلها من كسوتها بحالها . قال كان لها الخيار عندي ان شاءت فعلت  
 ذلك وان شاءت ردت عليه ذلك وكساها كسوة جديدة في وقت ذلك . قلت  
 له فان زاد الصبغ في قيمتها فطلب اخذها منها ويحضرها ثيابا بيضاء  
 هل له ذلك بلا ان ترد عليها قيمة ما زاد من الصبغ فيها قال معي انها إذا  
 لم تكن مغتصبه لهذه الثياب . وانما صبغتها بسبب كان له عندي الخيار  
 ان شاء تركها لها كسوة ان اتفقا على ذلك . وان شاء رد عليها قيمة ما  
 زاد فيها الصبغ . واخذها وكساها كسوة جديدة وان شاء رد عليها قيمة

الصبيغ وكانت الثياب له وكساها اياها . قلت فهل يجوز للمرأة ان تغسلها بغير رايه من النجاسة والصية . قال معي ان لها ان تغسلها من النجاسة . واما من الصية فيعجبني ان تشاوره في ذلك . قلت له فان لم ياذن لها ان تغسلها من الصية . فهل يحكم عليه هو يغسلها او ياذن لها هو بغسلها . قال معي انه قد قيل ذلك ان عليه غسل ثيابها . ولعل ذلك اذهى له سواء كانت من النجاسة أو من الصية مما يوجب غسلها . قلت له فما يوجب غسلها من الصية . قال معي ان يكون مثل اللباس وما عليه الوسط من الناس . قلت له فهل لها ان ترتق الا زار بلا رايه . قال معي انه إذا كان ذلك فعل مثلها في الكسوة اعجبني ان يكون ذلك لها إذا كان لا يضره .

مسألة : وسئل عن تقطيع كسوة المرأة وخياطتها يكون على المرأة أو على الزوج . قال معي انه قيل يكون كربي التقطيع والخياطة أول مرة على الزوج . قلت له فان انخرقت الثياب أو احترقت من اسباب المرأة من يلزم الخياطة لذلك . قال معي انه ما أصاب الثياب من جهتها هي كانت ذلك عليها . . نون الزوج . قلت له فان كان شيء من الخروق مما يحتاج إلى الرقعة هل عليه ان يحضرها ذلك ولو حدث بعد لبسها للثياب . قال معي انها تشبه معنى الكسوة إذا تلفت كلها من غير أن تتلفها هي . ومعني انها إذا اتلفت من غير أن تتلفها فلا يدل عليه في الكسوة . وقيل عليه البدل إذا تلفت من غير اتلافها . وقيل ان كانت غنية فليس عليه . وان كانت فقيرة فعليه وأن لا يضر بها . واما ان تلفت من قطعها ومن ذاتها فلا اعلم ان عليه بدلها الا انه ان كانت فقيرة ولزمها الضرورة في ذلك لم يجز عندي ان يحمل عليها الضرورة . وكان عليها ضمان ما اتلفت وأخذ لها بكسوتها ان شاء وان شاء طلقها وكان عليها ضمان ما اتلفت .

مسألة : وسأله عن المرأة إذا فرضت لها الكسوة وأحضرها وقبضتها لتكون في يدها امانة أو مضمونة . قال معي انها تكون بمنزلة الأمانة فان

هي خرجت بها من عنده وهو منصف لها من غير اساءة . فلا يجوز لها ذلك ولا يجوز لها ان تلبسها الا في حين مساكنتها . قلت له فحين خرجت من منزله أو مساكنته وأخذت الثياب هل تضمنتها . قال معي انه يلزمها معنى الضمان لانها متعديّة ومن تعدي الى ما لا يؤذن له به لزمه معنى الضمان عندي . قلت له فاذا لزمها معنى الضمان بتعديها الى ذلك ثبت عليها قيمتها أو مثلها تلفت أو لم تلف وانما يلزمها ذلك إذا تلفت . قال معي انها إذا كانت مضمونة عليها فهي مضمونة عليها حتى تردّها اليه أو يدعها لها برضاء . قال ان هي ادعت اليه الاساءة انه كان مسيئاً اليها كان عليها البينة . وان ادعي هو انها لا تساكته دعي بالبينة . فان احضر احدهما حكم لكل واحد منهما بما يبين له من ذلك وان حضر احدهما حكم له ايضاً وان اعجز استخلف كل واحد منهما . فان حلفا ثبت على كل واحد منهما ما يلزمه لصاحبه من الحق بيمينته التي حلف عليها . وان نكل احدهما وحلف الآخر فكذلك يحكم له بما حلف عليه من دعواه . قلت له فان طلب الزوج عليها كفيلاً بنفسها إذا قالت انها تساكته فيوم تهرب من الزوج كان على الكفيل احضارها . قال مالها يحضر عليها كفيلاً ولا يرد عليها ذلك . قلت له فهل عليها كفيل بالكسوة التي ادي اليها بالحكم فيوم تهرب منه فكان على الكفيل احضار الثياب قال لا يبين لي ذلك لانها هي امانة ولا يقع لي فيما يوجب النظر ان يلزمها بالأمانة كفيل وإنما هي يوم بيوم . قلت له ففي حال ما يلزمها ضمانها يلزمها الكفيل . قال هكذا عندي يشبه عندي إذا كانت مضمونة مالم يتحول الى حال يبيزها من ضمانها من تسليمها اليه أو بركة الثياب عليها وفي يدها . وتوصى بذلك . قلت له فان سكت ولم يقل لها شيئاً بلسانه انه رضي ايكون سكوته رضي حتى ينزع منها . قال با ادري ووقف عن ذلك . فراجعته في ذلك . فقال اما في الحكم فلا يبين لي الا ببيان باللسان واما حال الاطمئنان فان وقع لها ذلك وتبين . فارجو ان يستحيل عنها الضمان بتركه ذلك لها على معنى

الأول من سكوتها .

**مسألة :** وسألته عن امرأة غنية تزوجت رجلا فقيرا وهي عالة بفقره . وتزوجها هو وهو عالم بغناها ثم رفعت عليه بكسوتها ونفقتها الى الحاكم وصح . مع الحاكم فقره وغناها هي بما يحكم عليه الحاكم على قدرها هي وقدره هو في حال فقره قال معي انه قليل انه يوخذ لها بكسوة مثلها في قدرها وادم مثلها ولا يحل لها عن ثبوت حالها .

**مسألة :** ومن كتاب فضل . وإن احضر الزوج الكسوة أو النفقة فوقع بالدار حريق أو غضب أو غرق أو سرق أو تلف يعرف من غيرها . فعليه ان يحضرها كسوتها ومؤنتها وان اتلفت هي لم يكن لها عليه كسوة الى حول سنة ولا نفقة حتى ينقضي وقت ما اعطاها .

**مسألة :** قلت والمرأة إذا شرطت على زوجها ان كسوتها عليه الحرير ونفقتها البر . وهو فقير يثبت عليه ذلك . قال لا إذا كان فقير الم يثبت عليه .

**مسألة :** قال أبو سعيد معي ان من السنة على الرجل في ازواجه إذا خاف عليهن الضرر من عدمه في الكسوة والنفقة ان يعرض عليهن القعود على ذلك والصبر عليه أو يخرجهن ويدين لهن بما يلزمه لهن من الحقوق الى ميسورة . ان كان لهن عليه حق أو صداق وذلك عندي إذا تبين له منها انها غير راضية بذلك وقامت عليه الحجة منها بذلك بحكم أو طمئنانة .

**مسألة :** ومن تزوج امرأة غنية . وهو فقير فطلبت اليه ان يكسوها كسوة مثلها . فان فعل والا جبره الحاكم على الفراق إذا طلبت منه ذلك . وعجز عن ذلك فقالت اما أن يكسوني كسوة مثلي أو تطلقني فقال ان ذلك يجب لها عليه قلت لابي محمد فان ارادها في العدة هل له ذلك قال لا كل طلاق وقع بحكم الحاكم فهو بائن لا يملك فيه الرجعة . قلت له فان أيسر بعد ذلك فعليه ان يعطيها صداقها نسخة قليل إذا اختلعت اليه ثم أيسر

فعلية أن يعطيها صداقها قال نعم .

**مسألة :** عن أبي علي الحسن بن أحمد فيما أظن . وقلت ما تقول  
ان قيل للرجل ان يصلح لها ماكسر من صوغها وان يأتيها بما تحتاج اليه  
من كسوتها على ان تكون الزوجة معه في منزله وكرهت هي ان تكون  
معه في منزله فطلبت هي ان تكون مع أبيها الى ان يصلح الصوغ ويأتيها  
بالكسوة ثم حينئذ تسكن معه واختلعا في هذا . قلت فما يلزمها لبعضهما  
بعضا فعلي حسب ما ذكرت من صفتك فيها . فاما إذا طلبت هذه المرأة  
ان تكون مع أبيها حتى يأتيها زوجها بكسوتها وليس عندها كسوة . وهي  
محتاجة الى الكسوة وأحببت ان تمنع نفسها منه مع أبيها حتى يحضرها  
كسوة مثلها فلها ذلك في حكم العدل إذا كان خروجها من عند زوجها  
بحجة حق أو عريت من الكسوة . واحتجت عليه فلم يكسها كانت مع أبيها  
حتى يحضرها ما يستحق مثلها من مثله من الكسوة على قدر سعته وطوله  
في كسوة مثلها . وأما حبسها نفسها مع أبيها حتى يصوغ لها ماكسر  
من حلها . فإذا كانت ليس لها حجة غير هذا تكون مع زوجها في منزله  
ويصوغ ماكسر من حلها . وليس لها ان تعتزل عنه حتى يصوغ لها  
حلها إذا كانت قد كانت معه وأجازته على نفسها وعاشرها فافهم ذلك .  
ولها ذلك من كسوتها على ما وصفنا من وجوب ذلك لها والله اعلم .

**مسألة :** وإذا كانت كسوة المرأة حريرا فعجز الزوج عن ذلك كان عليه أما  
ان يكسوها كسوة مثلها واما ان يخرجها .

**مسألة :** وسئل عن رجل كسى زوجته كسوة من غير حكم لزمه .  
ثم رفعت عليه الى الحاكم بكسوتها فكساها هل له ان يأخذ منها الكسوة  
الاولى وهل يلزمها هي أن ترد عليه الكسوة الاولى التي معها . قال معي  
ان ليس عليها ردا إذا كان ذلك بغير شرط عليها . ولا حكم عليه .

**مسألة :** وعن الرجل إذا طلب ان يلبس زوجته ثيابا حسنة وهي لا تلبس الا  
ثيابا رديه . هل يلزم له ذلك . فليس يحكم بذلك عليها إذا لبست ثيابا

تسترها وتوارىها .

**مسألة :** وإذا انخرقن الثياب التي يحكم بها الحاكم لها عليه عليها شيء من الخرق بما يحتاج الى الرقعة . فانه يشبه معنى الكسوة إذا اتلفت من غير ان يتلفها هي . فلا بدل على في الكسوة . وقيل عليه البديل إذا اتلفت من غير اتلافها .

**مسألة :** والمرأة إذا اعارت من ثياب نفسها فذلك لها . وأما الثياب التي يكسوها اياها الزوج فلا تعيرها الا براه . قال غيره ذلك إذا كساها عما يلزمه من كسوتها بشرط أو بحكم حاكم وأما ما كساها بغير ذلك فهو لها في بعض قول أهل العلم .

**مسألة :** وعن امرأة تطلب الى زوجها كسوة تدفنها في الشتاء . فلها ذلك .

**مسألة :** وليس على الزوج تسليم الكسوة بعد ان يفرض عليه لها الا ان تصل الى المنزل الذي يسكنانه فحينئذ يجب لها اخذ الكسوة منه . فان ادعت المرأة تلف شيء من الكسوة . كانت مدعية . فان صح ما تقول من تلك الكسوة فقال من قال ان عليه بدل ذلك إذا صح فيحكم عليه وقال من قال لا شيء عليه الا بعد السنة التي قد أدى كسوتها فيها .

**مسألة :** وإذا دفع الرجل الى امرأته شيئاً من الثياب أو من الكسوة ولم يشترط عليها في ذلك شرطاً ولا كان برأى حاكم فذلك للمرأة فمتى طلبت الكسوة كان عليه ان يحضرها الكسوة . ولا يحسب له ما اعطاها .

**مسألة :** ومن جواب أبي الحواري وعن المرأة تدفع على زوجها بالكسوة أو بفريضة لولدها . واشباه هذا فيؤجل في الكسوة ويقول المرأة انها تخاف انه يهرب وتطلب ان يؤخذ لها عليه كفيل . فعلى ما وصفت فاذا طلبت المرأة الكفيل على زوجها . وقد خافت ان يهرب وقد أجل في الكسوة كان لها ذلك ان يحضرها كفيلاً بنفسه . وقد رأيت نهبان حكم بذلك . وأقول ان لم يقدر على الكفيل لم يكن عليه حبس . وانما الحبس على من

يقدر على الكفيل وأما فريضة الولد لأمه على أبيه فلا يؤخذ عليه كفيل بذلك كذلك حفظنا .

**مسألة :** وقال من قال على الزوج أن يصبغ المرأة الدرع . وقال من قال الدرع والازار . ومن غير الكتاب والزيادة المضافة اليه من آثار المسلمين أن على الزوج الغني أن يصبغ لزوجته بالورس والفقير يصبغ لزوجته بالقوة .

**مسألة :** وعلى الزوج من الكسوة لزوجته أربعة أثواب لكل سنة ازار ودرع وخمار وملحفة وجلباب . قال من قال ستة أثواب قميصان وجلبابان وخمار وملحفة . فأما الخمار فهو أن يوارى المنكبين . فإن كان فقيرا كان خمار صوف . وأما الجلبابان فقد قيل أن عرضه كما يكون سنة ذلك عند العمال له وقال قوم يوارى نصف اليد . وقال من قال سداسيان قال من قال خماسي وسداسي . وأما القميصان فقال من قال تكون سابقة الى الكعبين . قال من قال الى أن توارى بصعة الساق وأما الملحفة فثمانية .

**مسألة :** ويؤجل في كسوة المرأة على ما يراه الحاكم من قوته وضعفه . ومن تأليف أبي قحطان عن أبي عبد الله سألتكم يؤجل الضعيف في الكسوة قال يفسخ في الأجل . قال يؤجل في بعض الكسوة نصف شهر الى عشرين يوما والباقي يفسخ له فيه . ومن غيره فإذا أرفعت المرأة على زوجها بالكسوة فإنه يؤجل شهرا .

**مسألة :** وعن رجل إذا خرجت زوجته من منزله بغير أساعة منه ثم أنها طلبت الرجعة الى معاشرته ومساكنته . وطلبت الكسوة والنفقة قال أما النفقة فلا يبين لي فيها مدة وهو مأخوذ لها كل يوم بنفقتها . وكذلك الكسوة لا غناية لها عنها . وفي بعض القول لا مدة له فيها . ويؤخذ لها بالكسوة من حينه الا أن يمدد بقدر ما يمكنه شرائها من السوق الحاضر له أو المجتمع موضوع البيع الذي يطيق البلوغ الى ذلك بلا

مضرة عليها .

**مسألة :** ومن حفظ محمد بن علي واجعل له أجلا في الكسوة نصف شهر يحضر ازارا وجلبابا ودرعا وخمارا ويحضر الباقي الى شهرين وكسوة المرأة معا درعان وازار من قطن وخمار وجلباب في السنة .

**مسألة :** عن أبي محمد عبدالله بن محمد بن بركة . وعن رجل تزوج امرأة غنية . وهو فقير فطلبت اليه ان يكسوها كسوة مثلها وعجز عن ذلك فقالت اما ان يكسوني كسوة مثلي أو يطلقني . فقال ان ذلك يجب لها عليه . فان فعل والاجر به الحاكم على الفراق . قلت فان أيسر بعد ذلك قال فعليه ان يعطيها صداقها إذا ليسر بعد ذلك قال نعم . قال ابوسعيد اسعده الله هكذا يخرج عندي معنى ما قال ولا اعلم في ذلك اختلافا الا انه قد قيل انه انما عليه كسوة مثلها فبي قدرته . فهذا عندي كأنه مستحيل من القول وموجب للضرر عليها لعله عليه . ولو قال قائل ان لها كسوة على قدرته كان اشبه عندي بمعاني الاحكام لان الله لا يكلف نفسا الا وسعها . واما قوله كسوة مثلها في قدرته فهذا كالمستحيل عندي ويوجد في مسألة اخرى عن ابي سعد رحمه الله ان لها كسوة مثلها غنيا كان أو فقيرا وفي بعض القول ان لها كسوة مثلها في قدرته ان قدر على كسوة مثلها . والا فما من كسوة وسطة ونفقة وسطة ويعجبه القول الاول .

**مسألة :** عن أبي علي الحسن بن احمد مختصرة في امرأة من الأغنياء ما يلزم زوجها لها من الكسوة والنفقة وجميع المؤنة . الذي عوفت ان بها من النفقة ريع صاع حب ومنا من تمر لكل يوم ولها من الأدم لكل شهر ثلاثة درهم . والدمن دخل في ذلك . ولها من الكسوة في كل سنة ستة اثواب قميصان وجلبابان وازار وخمار . وقد قيل على الفنى من الكسوة ثياب الحرير . وبعض المسلمين يقول ان الحرير ليس مما يحكم به الحام



في الكسوة . وإنما هو الكتاب والليان<sup>١</sup> . وهو قول محمد بن المسيب وعليه لها خاتم يخدمها . وعليه نفقة الخادم والله اعلم . أرأيت ان كانت ممن لا تأكل الا البر وادامها اللحم وحلواتها الطوى بالسكر . وهو ممن يمكنه ذلك ايحكم عليه بذلك ام لا . الذي عرفت انه تلزمه لها النفقة إذا كانت ممن طعامه البر حكم عليه بالبر عليه وأما الطوى واللحم فلم اعرف انه مما يحكم به على الرجل لزوجه والله اعلم .

مسألة : قال ابو سعيد في القميص التي يحكم بها في كسوة المرأة معي انه قال من قال تكون سايغة الى الكعيبين . قال من قال الى ان توارى بضعة الساق وأحب ان يكون اطولها الى ان تستر الكعيبين . وأما الخمار الذي يحكمون به في الكسوة فيقال انه كان طوله سبعة أذرع حين كُن يقدّر عليه . فلما اعدم ذلك أوجب النظر من المسلمين ان جعلوا مكانه حرمة فسوى<sup>٢</sup> فيشبهه عندي ان يكون طولها اربعة اذرع ونصف لانها يشبه ان يكون عرضها كعرض الخمار وعلّه انما جعلوها مكانه من هذه الجهة والله اعلم . وأما الإزار الذي يحكم به في الكسوة . فمعي انه قالوا يكون من القطن وفي بعض القول عندي يكون سباعيا وقال من قال ثمانيا . وأما عرضه فلا اعلم اني عرفت فيه حدا ويشبهه عندي ان يكون كما تجرى به العادة بين الناس ان يكون سبعة في عرض ثمانية .

١ لله في الاصل واطلة تعني الثوب اللين

٢ كذا في الاصل والله اعلم به

## الباب الحادي والعشرون في المرأة إذا لم يدفع اليها عاجلها وطلبت النفقة والصداق

وقال من قال انما يلزم الأزواج للنساء المؤنة إذا دخلوا بهن . فاذا دخلوا بهن واحين الى ان يجيزهم على أنفسهم ازمهم لهن مؤنتهن . وان كرهن أجل الزوج في احضار عاجلها أجلا . فاذا انتضى الاجل فلم يحضرها عاجلها كانت عليه مؤنتها وفرض عليه عاجلها يؤديه على قدر طاقته ولا يجار عليها حتى يوفيهها عاجلها . ويلزمه لها جميع ما يلزم الداخل وان كان له مال أجل بقدر ما يبيع ماله . وان شاء احضرها مؤنتها ما لزم من ذلك .

مسألة : ومن كتاب عن الاشياخ رحمهم الله معروض على ابي زياد رحمه الله عن رجل ملك امرأة بالف درهم عاجل وطلبت المرأة ان تعطى نقدها قال يمدد مدة فاذا جاء الأجل ان اعطى النقد والا فعليه نفقتها وكسوتها وترك لا يؤخذ من النقد . وعن رجل تزوج امرأة ورضيت به . ثم قال انه لا يمكنه ان يؤدي اليها شيئا . وقالت المرأة لا تمكنه من نفسها حتى يوفيهها عاجلها . قال يؤجل في العاجل الذي عليه على قدر قوته وكثرته فاذا انتضى الاجل فلم يوفيهها العاجل أخذ لها بكسوتها ونفقتها ولا سبيل له اليها حتى يوفيهها عاجلها الا أن تشاء هي ذلك ويؤخذ بالكسوة فان أعجزها جبر على ذلك ان شاء يكسو وينفق وان شاء يطلق ولها نصف الصداق عليه الى ميسورة من عاجلها واجل جميعا وقيل ان ذا المال يؤجل بقدر ما يبيع ماله في عاجلها وانما يؤجل بقدر ما يبيع ماله في قدر أداء الحق إذا استحقته عليه . واما في معنى أصول ثبوت الكسوة والنفقة فنو المال وغيره سواء . وقد قيل عن ابي عبدالله إذا كان العاجل ستمائة درهم فصاعد الى الالف الى مافوقه . كان المدة ستة أشهر

وما دون ذلك على ما يقع عليه نظر الحاكم من الأربعة إلى شهر إلى الخمسة إلى ما دون ذلك ويعجبني إذا ثبت في ذلك ستمائة . فصاعدا ستة أشهر أن يكون يراعى قدر ذلك في كل مائة قدر الشهر على نحو هذا وما يقع عليه نظر الحاكم من أحسن من هذا . فإذا انقضت المدة في معنى الكسوة والنفقة أخذ بهما وجبر على ذلك وفرض عليه العاجل على قدر ميسورة بمنزلة الديون . ولم يجبر عليه كما يجبر على الكسوة والنفقة أن يؤديه أو يطلق . فإن أبطل الدخول على المرأة وطلبت دخوله كان ذلك إليها والعاجل على قدر ميسوره وماخوذ بالكسوة والنفقة ممنوع من الدخول إلا برضاها أو يوفيقها العاجل .

**مسألة :** وإذا كان للمرأة على زوجها صداق عاجل وامكنته من نفسها وجاز بها حكم عليه بإحضار عاجلها وحكم عليها بالسكنى معه ويضرب له في أداء العاجل حتى يحضرها عاجلها على قدر أصابته فإذا بلغ الأجل ولم يحضرها عاجلها حبسه الحاكم حتى يحضرها عاجلها على قدر أصابته من عمله وإن كان ليس عليه عمل كتب عليه إلى ميسورة وليس لها أن تعتزل عنه إذا أحضرها كسوتها ونفقتها .

**مسألة :** ومن الكتاب الذي ألفه القاضي يحيى بن سعيد وغيره القاضي أبي علي الحسن بن سعيد بن قريس في امرأة رفعت على زوجها وطلبت منه بقية نقدها من الثياب بعد أن جازته على نفسها لها أن تحبس نفسها عنه حتى يوفيقها ذلك أم يحكم عليها بالمقام عنده . وعليه لها طلب ذلك وتسليمه إليها إذا وجدته وتمكن منه . الذي حفظت في ذلك أنها إذا أجازته على نفسها لم يكن لها منعه لأجل بقية عاجلها . وكان سبيله سبيل الديون التي تجب لها عليه وعلى غيره والله أعلم .

**مسألة :** ومن غيره وسألته عن ولى المرأة إذا أرفع على زوجها بدفع العاجل أو ينفق ويكسو . هل يلزمه ذلك قال فإن الحاكم يأخذه بذلك .

ويؤجله في احضار العاجل فان لم يدفع اخذه بالكسوة والنفقة . فان اعدم  
الحاكم احتج عليه بالمسلمين وله اخذ الكسوة والنفقة من ماله .

## الباب الثاني والعشرون في سكنى الزوجة

وعن رجل اراد ان يتزوج امرأة فقالوا له على شرط ان يسكنها في بلدها حيث شئت سكنت فيه فقبل لهم بذلك . ثم ان المرأة ارتدات ان تسكن من القرية في موضع يصلح له فالذي حفظنا انهم إذا شرطوا عليه عند عقدة النكاح سكنها في بلد ثبت عليه ذلك . وليس معي لها حفظ إذا قالت حيث شئت من البلد . واقول إن شرطت عليه سكنا في بلد معروف يثبت ذلك . واما حيث شئت فالله اعلم . ما أرى هذا يثبت فان اسكنها في البلد الذي شرط عليه سكنها فيه الا أن يرى ان المسلمين ان ذلك مضر بها فليس له ان يضارها والله اعلم .

مسألة : وعن رجل تزوج امرأة وشرط لها دارها فقال لها ذلك إذا كان في عقدة النكاح فقلت له هل يجوز هذا الشرط في عقدة النكاح . فقال نعم .

## الباب الثالث والعشرون مايجوز للرجل والمرأة ان تفعله بغير اذن أحدهما

وقال الشيخ ان المرأة يجوز لها ان تصوم النافلة بغير رأى زوجها وليس له ان يمنعها عن المعروف الا ان له ان يعرض عليها مايجب له عليها . واو كانت صائمة فريضة الا في بدل شهر رمضان . فليس له ان يعترض عليها فيما يفسد صومها ولا يمنعها ذلك .

مسألة : وعن امرأة قالت اللهم عاف أخي وهي تصوم يوم الجمعة فكره زوجها أن تصوم يوم الجمعة . فليس لها صيام الا باذنه فان صامت تم صيامها ان شاء الله .

مسألة : ومن غيره قال وقد قيل ان لها ان تصوم النذور والكفارات بغير اذنه . وقال من قال ليس لها ذلك ولا تصوم الاشهر رمضان وبدله من الحيض .

مسألة : وسأله عن الرجل هل له ان يصوم التطوع بغير رأى زوجته قال معي ان له ذلك ما لم يكن صومه ذلك يضر بها في قضائ حقها الذي يجب عليه لها . قلت له فما حقها هذا . قال معي انه قد قيل جميع مايجب عليه لها من التصرف في قضاء حقوقها . ويجب عليه من معاشرتها . قلت له فانه لما صام ظهر له من نفسه نقصان من معاشرتها عما كان قبل صومه هل يسعه ذلك . قال معي انه يسعه ذلك ما لم يضر بها . وليس له ان يضربها . قلت له فاذا بان له النقصان من نفسه . هل له ان يصوم بلا رأيها قال يعجبني له إذا بان له النقصان من نفسه عن واجب حقها في مثل هذا ان لا يفعل ذلك إلا برأيها الا ان يخاف عليها المضرة . فاذا بان له المضرة لم يفعل ذلك برأيها ولا بغير رأيها . وعليه ان يقوم لها بحقها في جميع أحواله اللازمة له الا ان يكون ذلك عن رأيها في غير مضرة تبين له . قلت له فالزوجة هل لها ان تصوم التطوع بغير رأى

زوجها . قال معي انه قيل ليس لها ذلك إذا كان حاضراً معها أو كان صومها لذلك يحول بينها وبين شيء من واجب حقه . قلت له فيسعه ان يمنعها أو تمنعه عن صوم التطوع . قال معي ان له ذلك إذا كان يحول بينها وبين مايجب له عليها من الحق . فإذا كان ذلك لا يمنع به عن واجب حقه لم يكن له ذلك عندي ويعجبني ان يحثها على طاعة الله وفعل الخير ما استطاعت قلت له فإذا كانت صائمة التطوع وأراد معاشرتها في النهار هل له ذلك ولا يسعها ان تمنعه في النهار . قال معي انه ان أراد ذلك منها لم يكن لها ان تمنعه مايجب عليها له من الحق من أجل صومها في التطوع . قلت له فإذا عاشرها في النهار وهي صائمة التطوع . هل لها ان تتم يومها افطارا ان ارادات تتلذذ بالافطار . وان اغتسلت وصامت يومها كان ذلك افضل عندي وتحج الفريضة برأيه فان أبى ان يأذن لها جاز لها ان يحج الفريضة بغير رأيه وتحرم مع ذى محرم .

مسألة : وعن رجل يحج أو يصوم تطوعاً هل عليه ان يستأذن امرأته في ذلك . قال اخبرني ان قالت امرأته لا أذن لك في الصوم والحج والصلاة تطوعاً . هل لها ذلك . قال أما الحج فاستحب المسلمون ان يستأذنوها إذا كانواالحج للتطوع ولا لها ان تمنعه إذا هو وضع لها ما يصلحها . وأما الصوم والصلاة فلا بأس عليه ان يصوم ويصلي بغير اننها الا أن يكون لا يؤدي بطول قيامه ويكثره صيامه . ولا يؤدي مايلزمه من حقها فليس له ذلك .

مسألة : وقال من قال في المرأة إذا طلبت الى زوجها الافطار من الصوم وكان يصوم ناقلة فقال من قال انه يحكم عليه أن يفطر لها ان كانت امرأة واحدة يوم رابع ويصوم ثلاثة ايام . وان كانت اثنتين أفطر يومين لكل واحدة يوماً وصام يومين . وان كن ثلاثاً افطر ثلاثاً وصام ثلاثاً . وان كن أربعاً افطر يوماً وصام يوماً وكان مع واحدة منهن يوم افطاره . وقال من قال انه يحكم عليه ان يفطر في كل شهر من حيضة

يوم . وقال من قال ان هذا كله غير محكوم به وانما يوم بذلك .

مسألة : ونكر لنا عن عمر بن الخطاب رحمه الله انه قال إذا اراد احدكم ان يطيل الغيبة فليستأذن اهله . والذي أقول انه إذا اراد الحج فقد يكون الحج قريبا منه ويعيدا مايسار اليه سنة أو أقل أو أكثر فلا أرى عليه ان يستأذن امرأته في الحج كانت حجة فريضة أو نافلة الا ان يخرج مراغما لها يريد ان يضر بها . فلا أرى له ذلك في النافلة الا ان يريد المجاورة فيقول لها اني اريد ان اقيم في مكة فان انت له فلا بأس عليه . وان كرهت ذلك فأرى ان يطلقها ان أحببت الطلاق وحج ويرجع . وان اراد الخروج في تجارة أو سفر بعيد يطيل فيه الغيبة . فلا يخرج حتى يستأذنها فان رضيت ان يخرج ولا يطلقها . فذلك واسع له وان كرهت ان يطيل عنها الغيبة فيطلقها ولا يطيل عليها الغيبة . ولا أرى له ان يغيب أكثر من اربعة اشهر الا باذنها . قلت له فالمرأة تحج برأيه أو بغير رأيه قال برأيه فان أبى أو لم ياذن لها جاز لها ان تحج فريضة بغير رأيه وتخرج معي ذي محرم فيمن يجوز لها الخروج معه ولا نفقة ولا كسوة عليه في مال ذلك .

مسألة : وواسع للمرأة الصيام تطوعا على قول بلا رأي زوجها ولا تمنعه نفسها . وأن كره صومها فواسع له ولا شيء عليه . وقال آخرون لا تصوم الا برأيه . وقيل لا تصوم تامراً تطوعا الا باذن زوجها وتقضي رمضان بغير اذنه . وعن ابي سعيد الخدري قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم النساء ان يصومن الا باذن أزواجهن عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصوم المرأة ويعلمها شاهدا الا باذنه غير شهر رمضان . ولا في بيته وهو شاهد الا باذنه .

مسألة : قال ابو معاوية رحمه الله يكره لمن له زوجة صيام الدهر كله ويؤمر ان يجعل الاهله من نفسه نصيبا .



## الباب الرابع والعشرون في سكني المطلقة وخروجها وما أشبه ذلك

وعلى المطلق السكني والنفقة حتى تنتقضي العدة ثلاثاً ، طلق أو واحدة . وكذلك المولي والملاعبة والمختلعة والمباراة إذا كانت حرة مسلمة بلغنا نحو من ذلك عن عمر بن الخطاب . وإن كانت امرأة من أهل الكتاب أو امرأة صغيرة فعليه النفقة والسكني . وأما الأمة فلا سكني لها ولا نفقة عليه إذا ذهب بها مولاهم ولم يتركها معه في بيته . وإن كانت الأمة قد بوأها مولاهم بيتاً مع الزوج ثم طلقها الزوج فهي على حالتها فعليه النفقة والسكني . وكذلك المرأة من أهل الكتاب يطلقها المسلمون فعليه النفقة والسكني لها . ولها أن تخرج ولا تقيم معه أن شأته إلا أن يمنعها ذلك ليحصن ماله . فإذا فعل ذلك انفق عليها . وأما الصغيرة التي قد دخل بها زوجها ولم تحض . فإذا طلقها زوجها طلاقاً يملك الرجعة فلها السكني والنفقة وليست في الخروج كهينة الكبيرة الحرة . للصغيرة أن تخرج وتبيت عن بيتها إذا اتن لها زوجها لا نها لم تبلغ الجنب . ولم تجب عليها الحدود فإذا كان طلاقاً بائناً أو توفي عنها زوجها فلها أن تخرج اتن لها أو لم يأتن وإذا كانت المرأة في منزل بكرة مع زوجها وطلقها فيه فالكراء على زوجها حتى تنتقضي العدة عنده فإن أخرجها أهل المنزل وهي في سعة من التحويل . وكذلك المتوفى عنها زوجها . ولو كان المنزل لزوجها فكان نصبها منه مابل يكفيها . فأخرجها أهل المنزل كانت في سعة من التحويل . ولو كانت المطلقة في منزل زوجها الذي طلقها فيه . وقد غاب عنها زوجها كان عليها أن تقيم فيه إلى أن تنتقضي العدة . ولو كان المنزل لغير زوجها فأخذها أهل المنزل بالإجارة كان ينبغي لها أن تعطي لإجارة وتسكن حتى تنتقضي العدة . والحامل غير الحامل في السكني والنفقة في الطلاق سواء . ولو أن مطلقة غاب عنها زوجها . وهي في منزل وليس

معها فيه احد الا رجل وهو مخوف تخافه على نفسها أو متاعها كانت في سعة من النقلة . ولو كانت بالسواد وطلقها زوجها هناك فدخل عليها خوف من السلطان أو غيره كانت في سعة من دخول البصرة . ولو طلقها زوجها وهي في منزل غيره زائرة كان عليها ان تعود الى منزل زوجها حتى تعتد فيه . ولو خرجت هي وزوجها من منزله الى منزل غيره من غير ان يتحولوا فيه أو ينتقلوا فيه فطلقها فيه . كان عليها ان تعود الى منزلها فتعتد فيه حتى تنقضي عنتها ولو سافر بها زوجها . ثم طلقها وقد سافرت ثلاثة ايام كانت بالخيار ان شأت مضت على سفرها . وان شأت رجعت الى منزلها لا تقارقه الا ان يكون الطلاق بائنا . فذا بها معه أو وحدها أو جوعها معه أو وحدها سواء . لأنه ليس معها نورحم . ولو طلقها أو توفي عنها زوجها وهي على مسيرة يوم أو اقل من ذلك وجب عليها اترجع الى منزلها حتى تعتد فيه . وليس هذا كمسيرة ثلاثة ايام لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان تسافر المرأة ثلاثة ايام الا ومعها زوج أو نورحم محرم منها فجعلها . هناك بالخيار في الذهاب والجيئة لأنه سفر قد نهى عنه ان ذهب أو جاءت . وامرها في مسيرة يوم ان ترجع الى منزلها ولا تمضي على السفر . ومن غيره قال الله اعلم بهذه المسألة والذي معنا أنها ترجع الى بيت زوجها حيث كان يتم الصلاة وعليه ان يردها والكرأ عليه لأنه هو اخرجها برايه . وذلك إذا لم يسكن هناك وأما ان يسكن هناك واسكنها معه فلها ذلك وله . وكذلك ان اسكنها في بيت هناك حيث ما كانت واسكنها برايه ورضيت فهو كذلك فذلك جائز كان في السفر أو في الحضر إذا كانت قد سافرت وسفر بها وأما ان يخرجها من بلد ليسكنها فيه ولا يسكن هو فيه معها فان سكنت قاله الله اعلم .

**مسألة:** ومن الزيادة المضافة عن قتادة وفي المرأة تطلق تطليقة .

لزوجها ان يتحنح ويسلم ويستأذن وتفرش له وتصنع ولا يرى لها راسا ولا

بطنا ولا رجلا ولكن ينام معها في البيت قال هذا راينا رجع الى كتاب  
بيان الشرع .

## الباب الخامس والعشرون

في كراهية الزوج لمن يدخل على زوجته .  
وفي سكني اولادها من غيره وسعها وما اشبه ذلك

وعن امرأة لها اولاد تزوجت برجل . وكره الزوج ان يكون اولادها عندها وطلبت اولادها ان يسلموا عليها فطلبت هي ذلك فكرة . قال ابو عبدالله ليس للزوج ان يمنع اولادها ان يسلموا عليها . وليس لها ان تدخل اليهم . ولا يدخلوا منزله بغير اذنه ولكن تقف امهم على الباب فيسلمون عليها . ويكلمونها وتكلمهم متى ارادت ذلك .

مسألة : وعن رجل تزوج امرأة لها اولاد من غيره فقال لا تسكني اولادك عندي . قلت هل له ذلك عليها فاذا لم يكونوا بحد من يستقنوا بانفسهم عنها . لم يكن له ذلك لأن المرأة اولى باولادها مالم يختاروا غيرها . فاذا صاروا بحد الخيار خيروا فمهما اختاروا جعلوا عنده وان لم يكن لهم غيرها الا ان امكن ان يكون السكن بقربها وتقوم بهم في غير سكنها واصلح ذلك فقد قيل ذلك إذا لم يكن على اولادها مضرة . وان خيف عليهم الضرر فلا ضرر ولا اضرار في الاسلام .

مسألة : وعن امرأة تزوجت برجل ولها بنون من غيره وشرطت عليه ان ليس لك ان تزيل بنى من عندي فتقدم على ذلك واشهدت عليه . فلما دخل بها اراد ان يعزل اولادها عنها . قال ليس له ذلك . قلت فانها لم تجعل عليه الشرط من صداقها . قال وان لم تجعله من صداقها فلها شرطها . قال وكذلك لو شرطت عليه السكن ولم تجعله من صداقها كان لها شرطها من السكن .

مسألة : من منثورة عن المرأة إذا شرطت على زوجها سكن بلد قال ان كان الشرط قبل التزويج لا يثبت وان كان بعد التزويج ففيه اختلاف واكثر القول لا يثبت الشرط . وان كان في عقدة النكاح فهو ثابت . ومن

غيره ومن الكتاب الذي افه القاضي وحفظت انا عن ابي بكر احمد بن محمد بن خالد ان ماكان من الشروط التي تثبتت إذا شرطتها المرأة فانما تثبتت إذا كان الشرط في نفس عقدة النكاح واما ان كان قبل العقدة ولم يظهر ذلك في نفس العقدة ففيه اختلاف قال قوم يثبتونه وبطله آخرون . وان كان الشرط بعد العقدة كان باطلا بلا اختلاف علمنا وكذلك الشروط التي تثبتت في البيوع الا ان يكون في العقدة في التزويج .

**مسألة :** وعن المرأة إذا كان لها ولد من غير زوجها فطلب الزوج ان لا يكون الولد عندها على سبيل المساكنة إذا كان للولد والهي هل له ذلك . قال إذا لم يكن على زوجها مضرة ووجب النظر من الحاكم ان يكون الولد عندها لم يكن للزوج امتناع عما يلزمه من الحكم .

**مسألة :** من كتاب الكفاية وسألت عن رجل ملك امرأة فيقيم ماشاء الله ثم طلبوا اليه ان يجعلوا لها سكن دارها فشرط ذلك من عليه بعد الملك من قبل ان يدخل بها فلما دخل بها كره ذلك فقالت المرأة واهلها قد شرطت لنا السكن بلا دفع عن حق ولا كره فما كان من شرطه لهم بعد العقدة فله الرجعة فيه .

**مسألة :** قال ابوسعيد في الشروط قبل النكاح فيما بين الزوجين من الصداق والسكن والقبالات بعض يثبتته وبعض لا يثبتته الا ان يكون في العقدة في التزويج .

**مسألة :** ومن كتاب فضل بن الحواري ولا تخرج الزوجة من منزل زوجها ولا تدخل احدا منزله الا باذنه .

**مسألة :** وعن امرأة طلبت ان تكون ابنتها معها وكره الزوج ذلك هل يحكم ان تكون ابنتها معها وهي ابنة غيره كانت بحد الخيار فاختارت امها أو لم تكن بحد الخيار . قال معي انه إذا أوجب النظر ذلك من الحاكم ولم يكن على الزوج مضرة حكم عليه ان تكون مع امها . وليس له رايه في حكم الاسلام .

**مسألة :** وسألته عن رجل تزوج امرأة ولها اولاد من غيره فكره ان يسكنوا عندها فاما الولد الصغير منهم الذي لا غناء له عنها أو من لا يكتفى بنفسه فلا يفرق بينها وبينه علم بهم أو لم يعلم . قلت وينام عندها قال نعم . واما من اكتفى بنفسه فلا يجبر الزوج ان يسكن عندها ولكن تسكنهم قريبا منها وتعاهدهم ولا يحال بينها وبينهم ان تذهب اليهم .

**مسألة :** وعن رجل زوج امرأة ولها ابن من غيره هل له ان يمنعها ان ترضعه قال لا الا ان تكون غنية والصبي يرضع من غيرها فلتستأجر له ضيئرا .

**مسألة :** كان ابوسعيد يقرأ كتابا فيه قال ابو معاوية لا يسع المرأة ان تطيب وتخرج من بيتها ولا ينبغي لها ان تلبس .. مشهوراً وتخرج من بيتها . وسئل هو عن ذلك فقال معي انه كذلك إذا كان خروجها لاجل ذلك الطيب ولم تكن في حاجة لا بد لها منها . فان كانت لها حاجة يمكنها تركها الى وقت يذهب عنها ذلك احببت لها تركه الى وقت يذهب عنها ذلك .

**مسألة :** ومن كتاب الضياء وان شرطت امرأة على زوجها قبل عقدة النكاح ان يكون مقامها ببلدها مع اولادها فان كان الشرط قبل العقدة ففي ثبوته اختلاف فثبتته قوم لان ذلك وقع عليه التزويج ويجب عليه الوفاء بما وعد ولم يثبت ذلك آخرون في الحكم . فيكون الشرط مع العقدة فيكون حقا عليه .

## الباب السادس والعشرون في عمل المرأة لزوجها وغيره وفي خدمة الرجل للمرأة وكلها لغيره

وعن امرأة كانت تعين زوجها بماله قيمة طلب ذلك أو لم يطلب . ثم انها حرمت عليه بذلك هل يلزم ضمان ما عملت له مما طلب اليها أولم تطلب . قال معي انه إذا كان مما هو خارج بمعنى ما تعمله النساء مع أزواجهن لم يكن لها جبر على ذلك ولا ما يشبه معاني الجبر من النفقة الظاهرة فلا يبين لي عليه تبعة ولا أجر . ولو كانت هي ممن تعمل لغيره بالأجر . وان كان خارجا من حال العرف انه مما تعمله النساء مع أزواجهن على العموم مالم يقع منه امتناع فاستعملها فيه . وهي ممن لا تعمل لغيره الا بالأجر ثبت عليه عندي معني الاجر اذ خرج ذلك من معني العموم الى حال ما يخص عمله . قلت له فان قال لها ان لم تعمل كذا وكذا لم اكسوك ولم انفق عليك هل يكون هذا جبيرا . قال معي انه يخرج مثل ذلك كل منع منه لها كل حق واجب فهذا لا يبين لي فيه اختلاف . وكذلك لو ابيت ان تعمل ذلك فاحذها بذلك على الامتناع . فانقادت له في ذلك خرج عندي هذا جبيرا من الزوج لانه سلطان عليها . وان كان على وجه الامر كالاعتراف . بين الناس على طيب النفس فعلت لحقه معنى ماضى عندي . قلت فان قال لها ان فعلت كذا وكذا والا طلقتك قال هذا اسائة من اعظم الاسائة عليها . وأخاف ان يقع موقع التقية من امر الزوج لانه ليس في الأصل عليها له ذلك فاذا ظهر منه الاسائة اليها ان تفعل ذلك لم يطب عندي ذلك العمل له . واعجبني ان يتعلق عليه العنا فيما يعمل لمثله بالأجر .

مسألة : وسئل عن المرأة المتروجة هل يجوز لأحد ان يستعملها بأجر أو بغير أجر بغير رأى زوجها . قال معي انه يعجبني ان يجوز ذلك في الحكم . واما التنزه فلا يعجبني ذلك . قيل له فان دعاها من بيتها

يستعملها . قال لا يعجبني ذلك من طريق التنزه .

مسألة : وعن امرأته عملت أزوجها عملا بطيية من نفسها في حين العمل ثم انها عادت حرمت عليه جميع ما عملت له هل يلزمه لها شيء هل يكون لها . فلا اعلم ذلك فيما قيل إذا كان من طيية نفسها .

مسألة : ورجل طلب الى زوجته ان تعمل له شيئا فعملت ويمكن عنده انها تتقيه بذلك فاما في الحكم فيخرج عندي ذلك ويمكن ان ذلك بطيية نفسها هل يكون سالما حتى يعلم انها تتقيه . فاما في الحكم فيخرج عندي انه لا بأس به حتى يعلم انها تتقيه . واما في الجائز فيخرج عندي انه على مايقع له من الاغلب من امورها معه . ارايت أن لو علم انها تتقيه ما يلزمه في ذلك فعملي انه إذا لم يجبرها في ذلك جبرا فارجو انه يجزيه الاستغفار والتوبة ولا يتعلق عليه لها اجر وان جبرها وبأن ذلك انه على وجه الجبر فاخاف عليه الضمان بقدر اجرتها .

مسألة : وسألت عن المرأة هل يجوز لها ان تعين احدا من ارحامها واقاربها وغيرهم بضبيعة قليلة أو كثيرة بغير راي زوجها فاذا كان ذلك لا يشغلها عن طاعة زوجها في وقت ما يحتاج اليها فيما يلزمها طاعته فيه فذلك جائز لها . وقلت وهل علي من استعمالها بأس وهو لا يعلم يعجب ذلك زوجها ام لا فاذا لم يكن يخرجها من بيت زوجها في ذلك أو يعلم ان زوجها يمنعها ذلك في وقت ما يلزمها منعه ذلك فلا بأس عليه ولا احب له ان يخرجها لصيعة له من بيت زوجها على حال الابراية .

مسألة : وعن المرأة قلت هل عليها ان تعمل أزوجها عملا قليلا أو كثيرا أو لم تحب هي ذلك ففي الحكم ليس عليها ذلك واما في حسن الخلق فنحب لها ذلك .

مسألة : وسألت عن المرأة إذا كان زوجها منصفاً لها أو غير منصف فآخذت من عنده قطنا فغزلته لمن يكون ذلك الغزل قال معي انه إذا كان في التعارف بينهما انها لا تغزل له بكرة ولم يكن هناك سبب بنقله



من ماله فهو له لانه قطنه بعينة . قال والأشياء على ماتجرى به العادة أو  
يثبت به الحكم .

**مسألة :** وهل يجوز للرجل ان يكلم امرأة لها زوج . والزوج كاره  
لذلك غير انه متولي بها وهي تستعين بالناس في امورها وفي شأن زوجها  
ايضا طلبت الإنصاف منه والوكالة عليه للمنازعة . فعلي ماوصفت ولاباس  
بالكلام لهذه المرأة إذا لم ير منها محرما كره الزوج ذلك أو لم يكره الا انه  
لا يخل عليها في منزل هو لزوجها إذا اكره ذلك الزوج الا ان يكون الزوج  
موليا عنها واحتاجت المرأة الى شيء من المعاني التي لايد منها فدخل  
عليها من منزله باذنها جاز له ذلك . وكذلك المرأة يجوز لها ان تكلم من  
تحتاج اليه من الرجال لمعانيها التي لايد لها ولم يقم بصلاحتها .

**مسألة :** وسألت عن غزل المرأة وعملها بيدها إذا عملت لزوجها عملا  
بلا اجرة شرطتها عليه . هل لها اجرة ذلك عليه ان حاكمته . قال إذا  
اقرت انها عملت له ذلك العمل وكان المتعارف بينهم أنها ممن تعمل له بلا  
اجر لم يكن لها عليه اجر وإذا كانت ممن تعرف انها تعمل له بالاجر كان  
لها ذلك حتى يصح انها عملت له بغير اجر وان اشتبه ذلك وام يصح في  
التعارف بينهم شيء . واقرت انها غزلت هذا الغزل وهي زوجته لم يبن لي  
ان الزمة اجرا لها ان يصح التعارف بينهم أو يقر لها انه استعملها باجر .  
وان اقر هو انها غزلت له ذلك الغزل وقالت هي غزلت لي كان القول قولها  
فان اقرت ان القطن له أو غزلته هي لنفسها . واقر انها غزلته وادعى انه  
غزلته له . قال غيره لم يتم الجواب والذي عرفنا انه إذا اقر انها غزلته ثم  
ادعى انه غزلته له فعليه البينة وان لم تصح البينة فلا شيء له .

**مسألة :** وسألت عن المتزوجة هل لأحد ان يستعملها عملا بالاجرة  
مثل الغزل والفسالة والطحين واشباه ذلك بالاجارات بمقاطعة أو غير  
مقاطعة بغير راي زوجها . قال معي انه يجوز في الحكم انها إذا وصلت  
طالبته لذلك أو ارسل اليها بالعمل الى بيتها جاز لمن استعملها ذلك . قلت

له فان ارسل اليها الذي اراد استعمالها بلا رأي زوجها مايلزمه في ذلك قال معي انه لا يلزمه ضمان في ذلك . قلت له فيلزمه اثم في ذلك . قال معي انه لا يلزمه اثم في ذلك مالم يكن الزوج كارها لذلك وهو منصف لها فيما يلزمه لها والكسوة والتفقة والمؤنة حتى تصير في حال لايجوز لها الخروج من بيته الا باذنه ثم كره ذلك فهناك اخاف عليه الا ثم ان ابرزها من بيته الا باذنه .

**مسألة :** وعن المرأة هل عليها عمل لزوجها . قال نعم تتقي الله وتعمل معه وتعينه ماقدرت .

**مسألة :** وسألت عن رجل اشترى صوفاً أو جزءة من غنم له فاتخذته امرأته فغزلته واسلمته يعمل ثوباً واعطت اجر نساجه . فقال الثوب للرجل وعليه لها اجر الغزل والنساجة فان شاء ان يرد عليها ذلك ويكون الثوب له وان ابي قله ثمن صوفه أو صوف مثله والثوب لها . وقد كان بعض الفقهاء يقول إذا انفق الرجل على امرأته فله ماغزلت .

**مسألة :** وعن ابي سعيد ومعني إذا كانت المرأة في حال التقية من زوجها وتخافه في حين الامتناع عن امره مما يامر بها مما لا يلزمها له فاستعملها في ذلك على وجه الامر . وقد بان له ذلك منها فاخاف عليه الضمان فيما علمت له على سبيل العنا لها في ذلك وسواء ذلك كان العمل في ذلك قليلاً أو كثيراً إذا خرج على وجه الجبر فهو عندني متعلق عليه الضمان .

**مسألة :** وعن كتاب ابن جعفر وليس على المرأة أن تعمل لزوجها عملاً . وليس لها ايضاً ان تعمل لنفسها ولا لغيرها عملاً من غزل ولا غيره الا براه .

**مسألة :** وعن المرأة هل عليها عمل لزوجها قال نعم تتقي الله وتعينه ماقدرت .

**مسألة :** وليس للرجل على زوجته ان تعمل له شيئاً من طعامه ولا

تعمل له عملا . وليس لها ان تعمل لنفسها ولا لغيرها من غزل وغيره الا  
برايه .

**مسألة :** وسألت عن المرأة هل يجوز لاحد ان يستعملها بغير رأي  
زوجها في غير بيته أو في بيته كانت ثقة أو غير ثقة . قال فاذا كانت حرة  
فلا يبين لي حجر ذلك في الحكم . واما في الورع فلا احب استعمالها في  
غير منزلها الا برأي زوجها . قلت له فان استعملها في غير منزلها .. بغير  
رأي زوجها علم ان زوجها يكره ذلك واعلم انه لا يكره ما يلزمه في ذلك .  
قال اكثر ما يلزمه عندي في ذلك التوبة . قلت له فان استعملها في منزله  
بغير رأي زوجها علم ان زوجها يكره ذلك أو علم انه لا يكره . هل تراه  
واسعاله قال فلا احب له ذلك إذا علم انه يكره . وأخاف ان لا يسعه ذلك  
إذا كان محكوما عليها ان لا تعمل لنفسها ولا لغيرها شيئا الا برايه . واما  
مالم يحكم عليها فارجو ان يسعه ذلك ولا احب له ذلك على حال إذا كره  
زوجها . واما إذا لم يعلم منه كراهيه . فارجو ان يسعه . قلت له فان  
استعملها في منزلها أو غيره بغير رأي زوجها وكان محكوما عليها ان لا  
تعمل لنفسها . ولا لغيرها شيئا أترأه تجزيه التوبة ولاستغفار ولا يلزمه  
ضمان في ذلك للزوج قال هكذا عندي .

**مسألة :** قال ابوسعيد يعجبني في المرأة التي لها زوج ان لا  
يستعملها احد يخرجها من بيتها الا برأي زوجها إذا انصفها ولم تكن بعد  
من لا يجوز له الخروج من بيت زوجها من قيامه لها فهناك أخاف عليه الا  
ثم ان ابرزها من بيت زوجها الا باذنه . واما الضمان فلا يبين لي عليه  
ضمان على حال إذا كانت حرة بالغة صحيحة العقل .

**مسألة :** وعن ابي الحواري وعن رجل تزوج امرأة بمائة نخلة أو  
أقل أو اكثر . ولف درهم ثم تزوج وجاز بها ثم طلب اليها نفسها أو تعمل  
له عملا وتخبز له خبزا وتعينه في حاجة أو تقعد في بيتها ولا تعصيه في  
نفسها . فعلى ما وصفت . فاذا كانت معه في منزله وقد جاز بها لم يكن

لها انم تخرج من منزله الا برايه ويؤدي اليها نقدها وهي في منزله إذا كانت قد اجازته على نفسها وعليها ان تقعد في منزله ولا تخرج الا براية . فاما ان تعمل له عملا في خبز أو طيبخ أو عزل واشباه ذلك فليس عليها ذلك واوقاها مهرها جميعا . وليس لها ان تمنعه نفسها إذا كان يموئها .

## الباب السابع والعشرون في ضرب الرجل زوجته

عن ابي الحسن في رجل كان منه الى زوجته إساءة وشكت هي منه مثل الضرب . وغير ذلك ثم ان الرجل دعاه الى الاحسان . وان يصرف عنها سيئه وجرى إصلاحها ورجعت اليه على يدى عمرو بن القاسم الشيخ رجاء منها لاحسانه ثم رجعت فشكت منه الضرب والاذي . وانه اخذ بحلقها وكسر شيئاً من ضلعها وقالوا انه وكية كانت منه اليها فلما انشزت منه عاد ففعل بالاحسان وطلب اليها ان تعفو عنه عما كان منه وان ترجع اليه . فقالت المرأة لا تثق به ولا تصدق قوله للذي قد تقدم من خلفه وطلبت الإنصاف والأرش بالذي كان من ضربه . قلت فهل لها ذلك فعلي ما وصفت من قصة هذا الرجل . قال غيره الذي معنا انه اراد هذا الرجل وهذه المرأة . فنعم لها الإنصاف ولها الأرش إذا صح ذلك بها ولها المعاشرة بالمعروف والإمساك له كان كما قال الله تعالى أو تسريح بإحسان . وقلت ماتقول فيما ادعت من الضرب وغيره إذا ادعت ذلك اليه . وأنتك هو ذلك وما يلزمه من الوجية إذا اقر انه فعل فيها ذلك . فإذا كانت منها إليه من غير مضارة لزوجها . فنعم ان اقر انه وجأها فان اثرت الوجية وكانت في سائر بدنها غير الوجه فهي إرشها عشرة دراهم . وان لم تؤثر فخمسة دراهم . وان كانت في الوجه فضعف ذلك . وان انكر ذلك وادعت هي ذلك عليه كانت البينة على المدعي وان لم تكن بينة وأنكر هو دعواها كان له اليمين ان شاء حلف وان شاء رد اليمين اليها فحلفت على ماتدعي من الوجية وغيرها . قلت وكذلك اخذ حلفها إذا اشتكت انه قد ألمها ذلك من غير أثر يظهر فيها من ذلك وان ظهر أثر فهذا ان اخذ بحلقها ووجدت الما وجيعا . فلم يكن معنا في أخذ الطق حفظ عن أحد . ولا أثر تتبعه الاعلى قياس ما وجدناه في غيره فنقول على ذلك ان أخذ بحلقها

فأثر ذلك فيها رأينا أرشه أرش موثره عشرة دراهم . وإن لم تؤثر فقوم عدلين يسومان ذلك الأكم بتوفيق الله والله أعلم بالصواب . وقلت ما تقول أن ادعى الرجل أنه إنما يضربها ويسيء إليها إذا منعتة مجامعتها . وقلت هل لها عذر في ذلك فعلى ما ذكرت من داعواء عليها . فإن كان لها منصفاً ومنعتة نفسها في حين لا عذر لها فيه . فليس له أن يضربها ضرباً مبرحاً . وإنما قالوا يعظنها ويهجرها . فإن لم ترجع إلى ما يلزمها من الحق ضربها ضرباً غير مبرح . وذلك مثل ما يجرها أو بمنزل شيء لا يؤثر فيها ولا يولها إنما ينكحها ونحو ذلك فليس له حجة في تعديه عليها بما لا يسعه من ضربها .

**مسألة :** سأله عن قول الله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واحجوهن في المضاجع واضربوهن . ما هذا الضرب قال اختلف في ذلك منهم من قال الضرب باللسان . ومنهم من قال الضرب غير مبرح يضربها بالمسوك وبالقلم .

**مسألة :** وقال في الذي منعتة زوجته نفسها فضربها فماتت . قال أن ضربها على مقتل فعليه القود . وأن ضربها على اليدين والرجلين والظهر ضرباً غير مبرح فليس عليه . فإن ماتت من حينها فعليه ديته .

**مسألة :** الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه أدبوا نساءكم فاقبلوا يضربوهن فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لأصحابه مآلكم واضرب نساءكم . لقد طرقت آل محمد الليلة أكثر من تسعين امرأة كلهن يشكين الضرب أن خيركم نساءه وفي خبر خيركم لاهله . وأنا خيركم لاهلي صلى الله عليه وسلم . وقال صلى الله عليه وسلم يجب على الرجل لامرأته ما يجب له عليها أن يتزين لها كما تتزين له في غير ماثم . وعن أبي عباس أنني لا أحب أن أتزين للمرأة كما أحب أن تتزين لي . وما أحب أن أستقصى جميع حقي عليها لأن الله تعالى يقول .

والرجال عليهن درجة . عن عمرائه قال كنا بمكة نملك نساءنا فلما قدمنا  
المدينة رأينا نساء يملكن أزواجهن .

## الباب الثامن والعشرون في سفر الرجل برأى زوجته أو بغير رأيها أو غاب عنها أو غابت عنه ونفقتها في ذلك

ونذكر لنا عن عمر بن الخطاب رحمه الله انه قال إذا أراد احدكم ان يطيل الغيبة فلستانذن أهله . والذي اقول انه إذا أراد الحج فقد يكون الحج قريباً ويعيداً ما يسار اليه سنة وأقل وأكثر فلا أرى عليه ان يستأذن امرأته في الحج كانت حجة فريضة أو نافلة الا ان يخرج من أعمالها يريد بذلك مضرة لها فلا أرى له ذلك في النافلة الا ان يريد المجاورة فيقول لها اني اريد ان اقيم في مكة فأأنت له فلا بأس عليه وان كرهت ذلك فأرى ان يطلقها ان ارادات الطلاق أو يحج ويرجع وان أراد الخروج في تجارة أو سفر بعيد يطيل فيه الغيبة فلا يخرج حتى يستأذنها فان رخصت ان يخرج ولا يطلقها فذلك واسع له . وان كرهت ان يطيل عنها الغيبة . فليطلقها ولا يطيل عنها الغيبة ولا أرى له ان يغيب أكثر من اربعة اشهر الا باذنها .

مسألة : وسئل عن رجل هل يكون له ان يسافر بغير رأى زوجته . قال معي انه إذا كان سفره في لازم له وترك لها مايعنيها الى قدر رجعت كان له ذلك ولم يكن عليه مشورتها كان سفره ذلك كان قليلاً أو كثيراً . وإذا كان في غير لازم فمعي انه قيل ليس له ان يسافر سفراً قدر ما يضربها في غيبته عنها الا يراها وان كان سفراً قدر ما لا يضربها . ولا يدخل عليها فيه ضرر ولم يكن عليه في ذلك مشورة عليها إذا ترك لها مايجزيها . قلت فالحد الذي إذا سافر ضرب بها ما هو . قال معي انه لا يصح فس الاعتبار من احوالها ومخصوص أمرها . وقد يوجد في بعض معاني القول انه لا يسأل في غير لازم أكثر من ثلاثة اشهر الا برأيها . ولا يبين لي ان هذا يحكم به عليه ولا يسعه غيره ولكن عندي انه لا يجوز له أن يدعها ما يضرب بها في حكم النظر .



**مسألة :** وعن امرأة أرادت سفر الى بلد فحملها رجل فسألهم المسلمون فقالا انهما اخوان من الرضاعة أصدقان على ذلك ثقة كانا أو غير ثقة . فإذا كانا لا يعرف كذبهما في ذلك من صدقهما لم يعرض لهما المسلمون حتى يصح كذبهما فيعاقبوهما وإن كانا ثقة كانا أولى بالتصديق وإذا كانا غير ثقة كان في الانفس حرج من قولهما . وإنما يأخذ المسلمون بما ظهر والله أولى بما استتر .

**مسألة :** وسألته عن الرجل هل له ان يغيب في سفره عن زوجته شهرين أو أقل أو أكثر هل يجوز له ذلك إذا لم يعرف منهما كراهية الا مايتوهم انها تكره انها تكره قال اما فيما اوجب الله عليه . فعندي انه يخرج في جميع ذلك الى ان يقضي ما اوجب الله عليه وليس في ذلك عندي غاية نون قضاء ما اوجب الله عليه من قليل أو كثير بعد ان يدع لها كفايتها . ويجعلها حيث يأمن عليها بعده . واما في خروج الاختيارات فمعي انه قد قيل أنه ويستحب له ان يخرج عنها فيغيب أكثر من ثلاثة اشهر أو ثلاثة اشهر . الا باذنها . قلت له فان كرهت ولم تأذن له بالخروج في الاختيارات فخرج بغير اذنها هل يسعه ذلك قال يعجبني ان يسعه ذلك . قلت له ويسعه ان يغيب الى ثلاثة اشهر مثل ما يعلم فيها كراهية قال هكذا انه قيل ولا احب على حسب ما عندي ان يتعدى ثلاثة اشهر في غير لازم الا برأيها الا ان يكون يعرف ان مثل ذلك لايشق عليها في مفارقتها له من ذات نفسه إذا كان منصفاً لها في ماله . قلت له فان تعدى ثلاثة اشهر على ما احييت له هل تراه أثماً . قتال بعض احسب أن بعضا يكره له ذلك وبعضا احسب انه ذهب الى انه مالم يرد اضراما وتستبين مضرة عليها فلا بأس بذلك على قول من قال انه مالم يرد ضرار وترك مجامعتها فلا بأس . قلت له فان اطلال الغيبة وخاف ان الذي خلفه لها من الفقة لا يكتفيها الى رجوعه . هل يكتفي بكتاب يكتبه الى من يثق به انه يقوم لها بما يجب له من النفقة والمؤنة ويسعه ذلك ام لا قال اما في

الحكم عندي فلا يبين لي ذلك وعليه ان يقوم بذلك بنفسه أو يصح ذلك بالبينة . واما في حكم الاطمئنانة فارجو ان يسعه ذلك إذا لم يرتب في ذلك واطمان قلبه انه يصل اليها مايزول به عنه مايجب عليه أو ترضى هي بدون ذلك . قلت له فان غاب رجل عن زوجته . ولم يترك لها شيئاً فطول الغيبة قدر ثلاثة اشهر . ثم رجع هل عليه ان يؤدي اليها مااستحقته من النفقة عليه في غيبته ام تجزيه التوبة . قال اما الحاكم فعمي انه قد قيل لايحكم بذلك . واوصح الا ان تكون قد رفعت اليه وطلبت نفقتها فعمي انه قد قيل بحكم عليه بنفقتها من يوم رفعت . وطلبت نفقتها اليه واما فيما يجب عليه فيما بينه وبين الله فلا يبين لي برأته من ذلك براءته لانه كان متعلقا عليه عند الله فأخاف ان يكون عليها عند الله الا أن تبريه منه قلت له فان ابرئه منه أو احلته بمطلب منه اليها هل يثبت ذلك عليها وان رجعت لم يكن لها رجعه . قال إذا ثبت عندي لها فطلبه اليها مطلب وأحلته منه ثم رجعت فيه فلا يبين لي على بعض القول له براءة من ذلك إذا كان قد ثبت لها عليه . لانه قد قيل ان الزوج إذا طلب الى زوجته مالها فأبرته منه . ثم رجعت فيه كان لها ذلك واحسب انه قد قيل انما ذلك فيالصداق وايس في سائر الحقوق .

## الباب التاسع والعشرون في المرأة متى تخرج من بيت زوجها وفي خروجها

وعن المرأة متى يجوز لها ان تخرج من منزل زوجها بغير رأيه قال معي انه يجوز للمرأة ان تخرج من منزل زوجها إذا منعها ما هو لها عليه من اللزوم من الكسوة والنفقة والجماع أو نحو ذلك . وإنما يجوز لها ذلك بعد الحجة عليه إذا امتنع .

مسألة : وعن قوله عز وجل لا تخرجوهن من بيوتهن الا ان يأتين بفاحشة مبينة ما هذه الفاحشة فقال منها ان تؤذيه بلسانها أو يؤذيها هو بلسانه فان اتته كان له ان يخرجها وان اذاها كان لها ان تخرج فان خرجت جبر لها نفقة وان كان هو الذي يؤذيها فشاعت ان تخرج خرجت ولها النفقة عليه .

مسألة : قال أبو سعيد ان المرأة إذا لم يكن زوجها قائما لها بحقها ان لها ترك معاشرته فكيف لا تبرز من منزله له ونحو هذا من كلامه قلت له فذلك بعد الحجة عليه أو يجوز لها ذلك ولو كانت لم تحتج عليه . قال معي إذا ترك شيئا لازما له احتج عليه أو يحتج عليه . كان لها هي أو تبرز احتجت عليه أو لم تحتج عليه وان كان ذلك مما لا يلزمه الا ان تحتج عليه كانت هي مثله الا ان تريد هي ان تحتج عليه فذلك اليها .

مسألة : وأما الذي خرجت زوجته بامرره زائرة الى اهلها فعليه ان يردها إذا طلبت الرد فان لم يردها فعليه الكسوة والنفقة . وأما ان خرجت بلا رأيه فليس عليه ان يردها الا ان لا يجد من يحملها من الأولياء ومن لا تجوز له صحبتها فعليه ان يحملها أو ينفق عليها في موضعها إذا تابت ورجعت الى الحق .

مسألة : وعن امرأة خرجت من عند زوجها برأيه أو بغير رأيه الى

أهلها ثم طلبت زوجها ان يحملها فقالت حتى يحضرها كسوة لها معه وطلباً فطلبت الكسوة والنفقة قال الزوج فانها تخرج معي فاذا صارت في منزلي رددت عليها ثيابها فاني لا آمن أوصل اليها بثيابها فاني اخاف السلب في الطريق فهذا له حجة ولا يلزمه لها كسوة ولا نفقة الا في منزله خرجت برأية . وبلا رأيه إذا كان قد طلب اليها ان يردها الى منزله فأبت فانما عليه أن يحضرها الكسوة والنفقة حيث يسكنها . فاذا تناكرا قالت المرأة خرجت برأيه وقال الزوج خرجتي بلا رأيي فالبينة على المرأة انها خرجت برأيه وعلى الزوج اليمين .

**مسألة :** وسألت عن الرجل إذا خرجت زوجته من منزله بغير اسامة منه اليها ولا اذن منه . هل يلزمه لها كسوة ونفقة فيما يستقبل . قال معي انه قيل لا نفقة لها عليه ولا كسوة إذا خرجت من طاعته . فيما يلزمها له من الطاعة حتى ترجع الى طاعته فيما يلزمها له من مساكنته ومعاشرته . قلت له فانها طلبت الرجعة الى معاشرته ومساكنته وطلبت الكسوة والنفقة وطلب هو المدة في ذلك هل له ذلك . قال اما النفقة فلا يبين لى ان فيها مدة وهو مأخوذ لها كل يوم بنفقتها وكذلك الكسوة ولا غناية لها عنها . وفي بعض القول انه لا مدة له فيها ويؤخذ لها بالكسوة من حينه الا ان يمدد بقدر مايمكنه شراها من السوق الحاضر له أو المجتمع موضع البيع الذي يطبق الى البلوع الى ذلك بلا مضرة عليها . قلت له فان خرجت من منزله بلا اسامة منه وخلا لها مدة . ثم طلبت الرجعة هل يلزمه لها كسوة ونفقة لما مضى . وهي خارجة من منزله بلا اسامة منه اليها ولا اذن لها بالخروج . قال معي انه لا يحكم لها عليه بشيء من الكسوة والنفقة لما مضى . قلت له فهل يجوز للمرأة ان تخرج من منزل زوجها بوجه من الوجوه بغير رأيه قال معي انه قد قيل إذا منعها مايلزمه لها من الكسوة والنفقة أو جماع بعد الحجة عليه وامكنها ذلك بلا خوف ولا مضرة منه . وأذن لها بالخروج من منزله . قلت له فان خرجت على أحد هذه الوجوه .

هل يلزمه لها كسوة ونفقة . وهي خارجة من منزله قال معي انه يلزمه لها الكسوة والنفقة إذا رجعت اليه وعندي انه لا يحكم لها عليه فيما مضى بكسوة ولا نفقة وأوصح ذلك عليه . فانما يؤخذ لها بذلك فيما يستقبل بالحكم . قلت له فهل يلزمه فيما بينه وبين الله مما تطلبه من الكسوة والنفقة لما مضى . قال معي انه لو كان يلزمه لا لزمه العالم وحكم به عليه الحاكم . وانما تلزم الكسوة والنفقة بالمعاشرة وهو عندي ظالم أثم إذا تاب من ذلك . فلا تقول انه غارم . قلت له فالمجاعة التي تلزمه لها هل لها حد معروف . فان قام لها بذلك والا جاز لها الخروج من منزله بعد الحجة عليه في ذلك . قال معي انه قيل عليه ان يجامعها مرة واحدة فإذا اجامعها مرة واحدة لم يحكم عليه بغير ذلك حكم يوجب اخراجها منه عليه .

**مسألة :** من كتاب الاشراف واختلفوا في منع الرجل زوجته النصرانية . من الكنسية فكان مالك يقول ليس له ذلك وكان الشافعي يقول يمنعها وبهذا نقول . قال ابو سعيد يخرج في معنى قول اصحابنا ان المسلم له ان يمنع زوجته من الخروج الا من لازم في دينها لا تقدر عليه في بيتها ولا يحضرها من جميع الاشياء والبيعة للنصرانية ليست مر الطاعة في دينها التي لا تقدر عليها الا فيها ولو كان كذلك ماوجب عليه عندي الا حكم الاسلام إذا ثبت عليها حكم التزويج له لانها محكوم عليها بكتاب الله إذا حملها خصمها على ذلك .

**مسألة :** ومن غير كتاب الاشراف رجل طلق زوجته تطليقه فارادت ان تخرج من المنزل هل تجبر على المقام فيه قال نعم . قلت فان خرجت والزوج كاره ولم يحضرها هل لها نفقة قال لا .

**مسألة :** وسألت عن رجل معتوه ذاهب العقل . وليس له شيء ولا احد يقوم عليه وله امرأة وولد قد ضاعوا هل لابي امرأته ان ينقلها الى بلدة اخرى ليعو لهم . قال نعم .

**مسألة :** وهل يحل للمرأة زوجة الرجل أن تخرج من منزله الا بأذنه

فلا ارى ذلك يسعها الا باذنه . وقلت هل يهجرها على ذلك فلا بأس عليه  
ان هجرها في غير حق يتركه من حقوقها الواجبة عليه حتى تتوب .

## الباب الثلاثون في حمل الزوجة وتحويلها من منزلها وحمل الاخت وما أشبه ذلك

وسأله عن رجل جرى بينه وبين زوجته خصومة الى ان صار امرهما الى ان تداعيا الى الانصاف في المعاشرة . فقال الزوج انه ينصفها فيما يلزمه لها من المعاشرة والكسوة ويحملها الى قرية غير بلدة التي هما فيها . قلت هل يلزم المرأة ذلك للزوج فمعي انه يؤخذ الزوج للمرأة بما يلزمه لها من الكسوة والنفقة وحسن المعاشرة إذا ساكنته وعاشرته في البلد الذي هما فيه . ويؤخذ ان لبعضهما بعض بذلك من العدل والانصاف ولا يعذر ان بدون ذلك . واما حمله لها الى بلد غير البلد فانه قيل ليس له ذلك الا ان يكون يحملها في مأمن أو مع من تأمن على نفسها ومالها معه والصحبة التي لاشك في أمانها على نفسها ومالها معهم في الطريق ويكون وصولها الى بلد تأمن على نفسها ومالها فيه من الخوف الظاهر . ويكون في البلد الذي يحملها اليه حاكم من حكام المسلمين من أهل العدل يؤمن عليها وقادر على الانصاف لها من هذا الزوج ان يأخذها لها جميع ما يلزمه لها وينصفها منه ويكون ذلك من الامر كله ظاهرا معروفا لا ترتاب فيه من بلد هذا الزوج وهذه المرأة والا لم يحمل على هذه المرأة الخروج من بلدها هذا الذي هي فيه فافهم ذلك وبالله التوفيق .

مسألة : وعن رجل جرى بينه وبين امرأة شقاق فاراد ان يحولها الى منزل . وعليها كسوة مما ساق اليها من بامرها فقالت لا اتحول معك الا ان تأتيني بكسوة من عندك هذه الكسوة مما استحللت به فرجي فما نرى والله اعلم الا ان عليها ان تتحول الى زوجها . قال غيره وقد قيل ان عليه ان يحضرها كسوتها فاذا احضرها كسوتها من ماله كان عليها معاشرته إذا اسكنها مسكن مثلها وإذا علم ان في تحويل الزوج بالزوجة

من منزلها ضرار الى غير حاجة لم يلزمه .

**مسألة :** وعن امرأة طابت نفسها ان تموت من مالها فاراد زوجها ان يحولها من مكانها فقالت لا اصحبك الا ان تأتيني بكسوة من مالك وصلاحي فانا ارى ان تحول مع زوجها فاذا تحولت فلها حقها ومطلبها الا ان يعلم ان تحويلها ضرارا من منزلها الى غير حاجة به .

**مسألة :** وعن رجل اراد حمل زوجته الى بلد فشق ذلك بها وطلبت تركها في منزلها فكتب لها كتابا لا نفقة لها عليه ولا كسوة . فتركها بلا أجل يجعله لها ولا شرطته عليه وله منها ولد فضمنت أيضا بنفقة الوالد وكسوته . كما ضمننت بنفقة نفسها وكسوتها وانه تركها ما قدر الله سنة أو سنتين ثم طلبت أن يحملها فطلبت الكسوة والنفقة لها ولولدها . قال لها النفقة والكسوة عليه إذا كان العذر من قبله إذا شرطت عليه الا يحملها وان لم تكن شرطت ذلك عليه فلا نفقة لها ولا ولولدها وهما بالخيار جميعا .

**مسألة :** جواب اكثر اعتمادى عن الشيخ ابي ابراهيم في رجل له زوجة غير مطيعه له فيما يلزم وانه اراد الخروج من بلد الى آخر يرجو ان يكون ذلك البلد ارفق به وارقق بمعاشه ولم يمكنه الخروج الا بزوجه فطلب اليها الخروج معه . فابت وامتنعت . قلت هل لهذا الرجل ان يمسك عنها ما يجب عليه لها من اللزوم في الحق . فاعلم رحمك الله ان الذي حفظناه في مثل هذا انه لا يحكم عليها بالخروج معه إلى بلد لا عدل فيه . وانما ذلك كان في ايام العدل كان المسلمون يحكمون على المرأة ان تخرج مع زوجها حيث يقول انه ارفق له فلما ذهب العدل وحكامه وظهر الجور واهله لم يحكموا عليها ان تخرج عنده وكذلك ايضا فساد السبيل مما يحتج به ممن لم يران يحكم عليها بالخروج عنده .

**مسألة :** جواب من ابي سعيد وعن رجل اراد أن يغيب إلى بلد غريبة يطلب رزقه ورققه فيسأل زوجته الخروج معه فابت هل يلزمه لها كسوة ونفقة غائب عنها . فالذي عرفنا من قول الشيخ ابي الحسن انه إذا



سأل الرجل زوجته الخروج معه وكان يريد بها بلدا تأمن على نفسها في الطريق الى ذلك البلد وكان في ذلك البلد من يمنعه من جور زوجها هذا ان جار عليها فعليها ان تخرج معه الى حيث اراد إذا لم يكن عليها في ذلك ضرر . فان لم تفعل فلا نفقة لها عليه ولا كسوة . وان كانت هذه المرأة لا تأمن على نفسها من الطريق أو لم يكن في البلد من يمنعه من جوره ان جار عليها فليس عليها ان تخرج إلى ذلك البلد . وعليه ان يدع لها كسوتها ونفقتها ان اراد ان يغيب ونقول نحن . وكذلك ان كانت تخاف من ذلك البلد الجور ولا تأمن على نفسها من جور أو غيره . فليس عليها ان تخرج معه لان في اصل ما يلزم الرجل لزوجته ان يسكنها حيث تأمن على نفسها من جور . فليس عليها ان تخرج من الا مان الى الخوف والله اعلم .

**مسألة :** احسب عن ابي علي الحسن بن احمد ورجل له زوجة في بلد غير بلده فطلب ان تتبعه الى بلد فقالت اطلب لي حمارا اركب عليه او نعلين هل يلزمه ذلك . فعلي حسب ما عرفت ان ذلك عليه والله اعلم .

**مسألة :** وعن رجل حمل يتيما الى قرية أو الى موضع هل يجوز حمل اليتيم فتعم يجوز حمل اليتيم لمصالحه وما يعود بنفعه .

**مسألة :** وعن رجل من اهل البصرة تزوج في بعض قرى عمان وجمع مالا ثم مات ووصل ورثة الهالك الى عمان وترك الهالك ولدا انثى فطلب الوارث ان يحمل الجارية بالفا أو غير بالغ . وطلبت الجارية ان تدع في ماله وعند ارحام امها أو لم يكن لها مال أو كان لها أو لم يكن لها ارحام غير انها رغبت في المقام في ذلك البلد . هل تخرج بجبر مع من وصل الى اهلها فاقول انها إذا كانت بالفا لم يكن لا ولياؤها سبيل واقامت حيث احبت من عمان كان لها مال وارحام أو لم يكن لها مال ولا ارحام . واما إذا كانت لم تبلغ وكانت في حد من يخير خیرت بين الخروج مع من قدم من اهلها وبين المقام مع ارحامها وامها وان اختارت الخروج مع من

قدم من اهلها خرجت وان اختارت المقام مع ارحامها . وامها كان لها ذلك . واما إذا كانت صبية في حد من لا يخير . فالقادمون من اهلها أو لي بها اربي والله اعلم .

**مسألة :** وإذا تزوج الرجل امرأة من بلد . وبلدها غير بلده وكانت هي تقصر الصلاة إلى أن تزوج بها فلها الرجعة بولدها إلى بلدها . وعليه أن يؤدي إليها الفريضة إلى موضعها . وإن كان تزوجها من بلده وقد امتت الصلاة فيه ثم طلقها فليس لها أن تخرج بولده إلى بلدها الآخر ولا إلى غيره إلا براه . وقال بعض اهل المعرفة يرفع ذلك أنه يوجد عن ابي عبدالله أنه إذا تزوجها من بلده . فليس لها أن تخرج بولده إلا أن يكون تزوجها من بلدها كان تقصر في بلده أو تتم هكذا قال .

**مسألة :** فإذا كرهت المرأة ركوب البحر لم يحمل عليها ذلك . وعلى الزوج نفقتها وكسوتها .

**مسألة :** مما يوجد أنه معروض على ابي عبدالله وقال للمرأة ما للرجل في الولد لها أن تاكل من ماله وتزنع ولها رياء وادها أن احبت ذلك حتى تبلغ . وإن تزوجت فليس للأب نزعه . وقال لها أن تخرج به إلى كل بلد بعد أن يكون فيه اعمام واخوال . قال ابو عبدالله ليس لها أن تخرج به إلا أن يكون بلدها في موضع آخر ويكون في غير بلدها ذلك فيطلقها فلها أن تخرج إلى بلدها .

**مسألة :** ومن جواب العلاء بن ابي حنيفة إلى هاشم بن الجهم وعن رجل كانت له اخت في بلد غير بلده أراد أن يخرجها إلى بلده الذي هو فيه وقال اخاف عليها . وكرهت هي أن تخرج معه . فإن كانت مخوفة في نفسها اخرجت معه وسيرها وإن كانت ممن لا تتهم ولا تخاف وقد بلغت المرأة لم تجبر على خروجها من منزلها .

**مسألة :** وقال ابو عبدالله في رجل من اهل نزوى تزوج امرأة من اهل نزوى واولدها ولدا ثم طلقها ثم تزوجت من اهل ازكي وحملت إلى

ازكي وارادت ان تحمل ولد مطلقها معها الى ازكي انه ليس لها ذلك وله ان يأخذ ولده منها ان خرجت قلت وان كان صغيرا قال نعم . قلت فرجل من اهل دما تزوج امرأة من اهل صحار ثم طلقها ولها منه ولد وارادت الرجعة الى صحار بولدها وكره هو ذلك . قال لها ذلك ان تأخذ ولدها منه وترجع الى صحار وتأخذ فريضة ولدها ذلك . قلت فلانها من اهل صحار وقدمت الى دما وهي صبية وبلغت بدما ثم تزوجها الرجل من دما واصابت منه ولدا ثم طلقها وارادت ان تخرج بولده ذلك الى صحار فكره هو ذلك . قال ليس لها ذلك ولا تخرج بولده الا ان تكون قدمت دما وهي من اهل صحار وهي امرأة بالغة فتزوجها بدما ثم طلقها قال لها ان تخرج بولدها الى صحار وتأخذ فريضة من والده . ومن غيره قال وقد قيل إذا تزوجها من بلدها ثم طلقها ولها منه ولد . فلها ان تخرج من بلده الى بلدها وان خرجت من بلدها الى بلده فتزوجها من بلده ثم ارادت ان تخرج لم يكن لها ذلك . لانه انما تزوجها من بلده . قال من قال ان كان يتم الصلاة في بلده الذي تزوجها منه ثم تزوجها وهي تتم الصلاة فليس لها ان تخرج الى بلدها الذي كانت فيه وهو صحار . وان كانت تقصر الصلاة بدما وتزوجها بدما وهي تقصر الصلاة بدما ثم طلقها ولها منه ولد فلها ان ترجع الى صحار . وكذلك لو كان من اهل نزوى وكانت هي من اهل صحار وكانت هي تتم الصلاة بدما فتزوجها من دما ثم طلقها ولها منه ولد فلها ان تخرج بولدها الى دما وليس لها ان تخرج به الى صحار . وان كانت تقصر الصلاة بدما وهي من اهل صحار . فتزوجها بدما وهو من اهل نزوى ثم طلقها ولها منه ولد فلها ان ترجع الى صحار الى بلدها الذي كانت تتم فيه الصلاة وليس لها ان ترجع الى غير بلده الذي كانت تتم فيه الصلاة وان مالها عليه ان شاعت ان ترجع الى بلدها وان شاعت تسكن في بلده .. بواده .

مسألة : ومن تزوج بادية واتت منه بولد ثم فارقتها وارادت ان

تحمل ولده الى البلد ووهبهم اهلها لم يلزم الوالد ان تحمله الى البلد .  
مسألة : وعن امرأة ارادت ان تحول بنيه الى بلد قال الاعمام  
لانترك اولادنا قال ذلك لهم . قلت صغارا كانوا أو كبار . قال نعم الا ان  
يحول بناتها قريبا الى الاخوال وأما يتغرب بهم فلا .

## الباب الحادي والثلاثون في الجماع

ومن جامع بن جعفر وقيل لا ينبغي للرجل ان يجامع الرجل اهله في مكان فيه نور روح ولا اري بذلك بأسا الا ان يكون احد من الناس . فلا يفعل الا ان يكون صبي مرضع لا يعقل أو في الليل وهم نيام . وقيل كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا جامع اهله تغمر هو واهله في الملحفة . قال غيره معي انه يؤمر الإنسان ان يستر عورته من اسباب عودته ومما يؤمر بستره مجامعته لزوجته وقد جاء هذا في الأثر . واحسب انه جاءت به الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم الا يجامع الرجل زوجته في بيت فيه روح ويخرج ذلك على وجهين وجه انه إنما تخرج الرواية على معنى اللزوم ان لا يجامع زوجته . ويكشف عورتها وعورته مع ذي روح ممن يعقل العورات فيكون قد اتي محجورا عليه ويكون ذا روح انما هاهنا خاص في ذي روح محجورا عليه ان يبدي عورته اليه أو يخرج ذلك على معنى الادب فقد جاء عنه صلى الله عليه وسلم النهي ان يبدي الانسان عورته الى ذي روح وذلك من حسن الأدب والمبالغة في الستر . وقد جاء عنه صلى الله عليه وسلم النهي ان يقوم الانسان منتصباً عارياً من غير عذر . ولو كان وحده وقيل عنه صلى الله عليه وسلم فيما يجب على الستر ان الله حيي يحب المستحيين . فاستحيوا من الله فالعنى في ذلك لانه يكره للعبد ان يبدي عورته الا لعني ولو كان وحده . وفيما روي عن عائشة عليها السلام انها سئلت عن جماع النبي صلى الله عليه وسلم لها . فقيل انها قالت ماكشف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ركبته قط . يخرج معنى ذلك على معنى الرواية انها لا ابصرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم عورة ولعله ابصر لها عورة وهذا يخرج على معاني الاستحياء وحسن الخلق . وكذلك يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن النظر في الفرج عند

المجامعة . وعن الكلام عند الجامعة وهذا كله يخرج عندي على الأدب والاستحياء عند كشف العورات من الكلام والنظر الى ما يدخل احد الزوجين من صاحبه . ومما يدخل عليه المكروه ولا يبلغ بهذا كله الى معني اثم ما لم يفعل ذلك على الاستخفاف بالنهي أو يبيدي عورته أو عورة زوجته بفعله الى من يعقل العورات من الرجال والنساء .. والصبيان العاقلين لذلك بمعنى ما لا يجوز له من ذلك . قال غيره وكذلك سمعنا عنه صلى الله عليه وسلم انه كان إذا أراد حاجة الإنسان ضرب في الأرض . ولا يكشف ثوبه حتى يبتوا من الأرض وهذا المعنى وأعلي قد زدت أو نقصت أو حرفت الكلام فتنظر في ذلك .

**مسألة :** ومن كتاب الرقاق قلت هل يجوز للمرأة ان تلعوا زوجها في الجماع ام لا . قال لا اعلم ان عليهم في ذلك شيئاً والله اعلم .

**مسألة :** قلت له فيجوز له جماعها مقبلة وقائمة وجائئة . قال كلما وصفت جائز إذا كان جماعها في الفرج حيث امر الله . ولم يكن كالنواب.

**مسألة :** ومن جامع ابي الحسن ولا ينبغي لا حد ان يجامع اهله بحضرة الناس لأن الستر مأمور به . فاما ان كان صبي مرضع أو في الليل وهم نيام لا يدرون به فلا شيء عليه . وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان إذا أراد اهله تغمر اهله في الملحفة وقد روي عن عائشة رضي الله عنها قالت ما رأيت فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ما نظرت الى فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قط . وهذا ليس بواجب انما هو يسحب لان من نظر فرج زوجته أو نظرت فلا بأس بنطاق الكتاب والإجماع على ذلك .

**مسألة :** ومن كتاب الشرح واما قوله وقيل لا ينبغي للرجل ان يجامع مع اهله في موضع فيه نور روح ولا اري بذلك بأساً الا ان يكون احد من الناس فلا يعقل الا ان يكون صبياً مرضعاً لا يعقل أو في الليل وهم نيام . قوله لا يجامع في مكان فيه نور روح ثم قال ولا اري بذلك بأساً

الا ان يكون احد من الناس فلا يعقل أوفي الليل وهم نيام . فاني لا اعرف معني ما أراد لان الاماكن كلها لا تكاد تخلوا من نوي الارواح قال ولا بأس بذلك فهذا العمري حسن منه . وقوله الا ان يكون احد من الناس الا ان يكون صبياً مرضعاً . فان اراد التسمية للانسانية فهي لجميع الصغير والكبير فان اراد به لا يجامع بحضرة الكبير فيراهما منكشفين على مايعرف من عادة الجماع مع ترك الاستتار فهذا لا يحل لان الفاعل لذلك يكون ملعونا والفعل مباعدله من الله تعالى فيجب أن يبين معنى الكراهية لذلك . وقوله الا ان يكون صبياً فان أراد صبياً لا يستقبح التعري ولا يستقبح منه ولا يعرف فعلها للجماع ما هو . فلعمرى ان ذلك لا بأس به . وان اراد من يقع عليه اسم صبي صغيرا كان أو كبيراً فان ذلك لايجوز والله اعلم . قيل واما قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا جامع أهله تغمر هو وهم بالملحفة فقد روي هذا عنه انه كان يفعل ذلك . وان كان غير واجب وهذا بدل على حسن الاخلاق وكرم الافعال وان كان لايشبه البهائم والسباع إذا اراد وامثل ذلك ودعتهم انفسهم اليه وغلبتهم الشهوة تابعوا الطباع المنكرة فيهم . واما النبي صلى الله عليه وسلم . فكان يروض نفسه على كريم الافعال فلما لم يكن واجبا عليه ويقصرها على فعل الواجب واز شق ذلك عليه وكان كما وصفه الله تبارك وتعالى في كتابه . وانه لعلی خلق عظيم . وكان قد قدم كتاب الله بين يديه ومثل صلى الله عليه وسلم طاعته نصب عينيه .

مسألة : من كتاب الرقاق قلت يجوز للمرأة ان تعلق زوجها في الجماع أم لا . قال لا أعلم ان عليهم في ذلك شيئا والله اعلم . قلت فيجوز له جماعها مقبلة وقائمة وجاشمة . قال كما وصفت جائز له إذا كان جماعها في الفرج حيث امر الله ولم يكن كاللواط . قلت فيجوز لهما ان يعبت بفرجه ويعبت بفرجها قذفا أو لم يقذفا ام لا يجوز قال لا اعلم ان عليها إثما لانها مباحة للزوج والتنزه احب الى .

**مسألة :** ومنه وعن امرأة تمسح فرج زوجها بيدها حتى يقذف يسعها ذلك ام لا قال لايسع ذلك عندنا لانه لايجوز ان يعبت بنفسه ولا يعبت به غيره لان الجائز على ذلك النكاح كما قال الله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله .

**مسألة :** وعن المنزل يكون فيه دكانة مستطيلة في البيت فيكون أهل البيت يصلون على جانبها مما يلي القبلة . هل يجوز للرجل ان يطأ جاريته أو امرأته على جانبها مما يلي المشرق فمعي انه لا بأس بذلك ما لم يتخذ مصلى .

**مسألة :** وقيل يكره للرجل ان يدخل اصبعه في فرج امرأته .

**مسألة :** وسألت عن امرأة يعنيها الطلب حتى يغيب عقلها فيجامعها زوجها في حين ذلك فتكلمت تلك التي يجامعها انها غير امرأته فاذا انتبهت امرأته وسألتها عن ذلك فقالت انها لم تعقل هل يدخل عليه في امرأته شيء . قال هذا لا يحتاج الى فتوى وهذا يخرج لعله من طريق الوسوسة . ولايبين لى دخول شبهة عليه في ذلك لان ذلك معارضة له في حلاله الواضح له عند نفسه في دينه . وكما لو انه قال مائة الف نفس ان هذه غير امرأته وهو يعلم أنها امرأته . لم يكن قولهم مزيلا بحجته في الحلال في علمه ولأيته وكره الكلام والسؤال في هذا . قال لان هذا ضعف في الأمر .

**مسألة :** ومن أتى امرأته فاذا باشرها ادخل أصبعه في فرجها يستعين بذلك فلا بأس بذلك عليهما . من الزيادة المضافة . وقال بعض لايجوز ذلك لان ذلك مباح بالفرج لا باليد . وعليه ارش ماحدث في الفرج بيده والله اعلم . رجع الى كتاب بيان الشرع .

**مسألة :** ومن جامع امرأته واراد المراجعة قبل الاغتسال غسل مذاكره وتوضأ وضوء الصلاة وينام ان شاء الله .

**مسألة :** ولا بأس ان يجامع الرجل امرأته في الماء .



**مسألة :** وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأنه نهى عن الفهر . قال بعض هو الرجل يجامع جاريته أو امرأته ثم يتحول عنها الى اخرى فينزل . قال ابو الحواري قد اجازوا للرجل ان يعطى نساء بغسل واحد ورفعوا ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم .

**مسألة :** وجائز للرجل ان يجامع امرأته مرة بعد مرة بجنابة واحدة . وكذلك ان كان له نساء فجائز مجامعتهن بجنابة واحدة . والمستحب له غسل الأذى إذا اراد المعاودة . فان لم يفعل فجائز الدليل على اجازة ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يطوف على نسائه في الليل ثم يغتسل لذلك غسلا واحدا .

**مسألة :** ولا بأس بالجماع بعد اصابة البول والغائط فصل يتعلق عشرة احكام بغيبوية الحشفة في الفرج نقص الطهارة . ووجوب الغسل ووجوب الحد ووجوب الصداق ووجوب الكفارة عند الصيام ونقض الصيام . وابطاحتها للزوج الاول . والتحرير على الآباء والابناء وخروجها من حكم الايلاء . وفساد الحج .

**مسألة :** وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يكثرن احدكم الكلام عند الجماع . ولا ينظر احدكما الى فرج امله إذا غشيها ونهى عليه السلام ان يجامع الرجل امرأته عند احد حتى الصبي في المهد . قال ابو الحسن معنى هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالحياء والستر في ذلك . وحرم الله ورسوله ابداء العورات عند احد . فاما الصبي في المهد فان كان يعقل ذلك مثل مثل ما هو كما ذكرنا انه نهى وان كان لا يعقل . فما اظن الفاعل بئسا . ونهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يجامع الرجل امرأته مستقبل القبلة قال ابو الحسن هذا نهى فيه اختلاف . وهو تهى تأديب وایس بمحرم . ومعهم من قال ان ذلك انما هو بمكة وقال قوم في كل موضع ومن فعل ذلك فعندي انه يكره من طريق الادب . ولا بأس على من فعله ولا آثم عليه . وقيل عن عائشة انها قالت

يامعشر الرجال استتروا من نساكنكم ولا تكونوا كأمثال الدواب إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رأى لي شيئا ولا رأيت له شيئا . ولقد قيل ان ابا بكر لما حضرته الوفاة . قال لزوجته هل رأيت لي سواة فقالت اللهم لا . قال الله اكبر ماكنت اظن رأها احد سواك . قيل كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اراد النوم مع أهله اتخذ خرقة فاذا افرغ ناولته اياها فيمسح بها عنه الأذى ومسحت عنها . ثم باتا في ثوبيهما ذلك . وقال عليه السلام إذا أتى احدكم أهله قليقين على عجزه وعجزها شيئا ولا يتجرد اتجرد البعير . قال إذا اراد احدكم غشيان أهله فليستتر فاته ان لم يستتر استتحت الملائكة وخرجت وحضر الشيطان . فان كان بينهما ود كان للشيطان فيهما شرك . وقال صلى الله عليه وسلم لا بي هريرة ياأبا هريرة إذا غشيت أهلك أو مما ملكك يمينك فقل بسم الله والحمد لله فان حفظك تكتبه لك حسنات حتى تغتسل من الجنابة . فاذا اغتسلت من الجنابة غفر لك ذنوبك . فمن اراد ان يجامع أهله فليقل بسم الله العلي العظيم اللهم اجعلها ذرية طيبة ان قدرت ان تخرج من صلبى نسمة فاذا قضى حاجته فليقل بسم الله سرا في نفسه ولا يحرك بها شفتيه والحمد لله الذي خلق من الماء بشرا . ويستحب للمجامع ان يشرب بعد فراغه من الجماع ثلاث جرع من الماء وينام على يمينه ، فان ذلك بعيد ماخرج منه . قالت اليهود ان الرجل إذا أتى امرأته محببة جاء ولده أحول فنزلت نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم اني شئتم ان شاء محببة وان شاء غير محببة غير ان ذلك في ضمام واحد وقدموا لانفسكم قال التسمية عند الجماع . حفصه زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت جاءت امرأة اليه عليه السلام فقالت يارسول الله ان زوجها يأتيها وهي مدبرة فقال لا بأس إذا كان في ضمام واحد . هاشم عن بشير ان جابر بن زيد قال لعائشة رضى الله عنها يا ام المؤمنين اني اسأل قلت له اسأل فسالها عن اتيان النبي صلى الله عليه وسلم نساءه . فقالت يأتي قاعدا ونائما وقائما ولا يأتي كما تأتي الدواب .

## الباب الثاني والثلاثون في العزل والتزويج على شرط العزل

عن ابي عباس في العزل . قال حركك فان شئت فأعطشه وان شئت فأروه . وعن ابن عباس انه كان يعزل . قال ابن مسعود لو ان نطفة قد اخذ الله ميثاقها ولو وضعت على صخرة لأنشأها الله . قال غيره الذي معنا انه اراد لو أن نطفة قد أخذ الله ميثاقها ان يأتي منها ولدا ولو وضعت على صخرة لأنشأها الله . وصدق ابن مسعود ماكان في علم الله ان يكون فسيكون . وعن ابن عباس قال لأبأس بالعزل . قال غيره أما الاماء من ملك اليمين فقد اجازوا ذلك ولانعلم في ذلك اختلافا . وأما الزوجات فقد قيل لا يفعل ذلك الا برضاها لان لها في ذلك الحق عليه .

**مسألة :** ومن تزوج امرأة وشرط عند النكاح عليها انه يعزل عنها وقبلت ذلك الشرط . فقيل ان طلبت نقض ذلك الشرط انتقض وليس للزوج ان يعزل عن زوجته . قال من قال وكذلك ان كانت زوجته أمة . وأما امته فله ان يعزل عنها .

**مسألة :** والعزل عن الحرة جائز عند اكثر فقهاء الامة الا ماروى عن ابي بكر وعمر رضي الله عنهما أنهما كرهما ذلك . وأما الرواية عن ابن عباس انه نهى عن العزل عن الحرة الا باذنهما واجاز العزل عن الامة بغير اذنهما .

**مسألة :** عن جابر عن ابن عباس انه كان لا يرى به بأسا ويستأذن الحرة وقال ابن عباس حركك ان شئت سقيت وان شئت اظمت .

## الباب الثالث والثلاثون وطيء الرجل أزواجه في سجل واحد

من كتاب الاشراف ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على نسائه في غسل واحد وروينا اباحة ذلك عن ابن عباس . و به قال عطاء ومالك ولاوزاعي قال عمر وابن عمر إذا اراد ان يعود توطأ وضوء الصلاة . وقال احمد ان توطأ اعجب الى فان لم يفعل فارجوا ان لا يكون به بأس . و به قال اسحاق وقال لا بد من غسل الفرج إذا اراد ان يعود . قال ابو بكر ان توطأ فحسن وليس ذلك بواجب . قال ابو سعيد معي انه نحو هذا فيما يروى عن اصحابنا ولا يخرج ذلك عندي الا على معنى التتزه والقضية لا من باب حجر الوطء ولا لثبوت حرمة في وطء قد قيل احسب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يطأ الحرة بعد وطء السرية . وقد قيل لو وطء زوجته على اثر وطئه في الزنا لم يكن بذلك بأس في معنى النفقة وان كان اثماً في الزنا .

مسألة : من غير كتاب الاشراف كان يقول رحمه الله المعرضات . وقبح الله المتجافيات ونحو هذا من كلامه قيل له فما المعرضات . قال هي ان تطرح ثيابها وتلذق جلدها بجلده . قال وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول كانتها في الزحف ونحو هذا . وقال لم يكن هناك غش على معنى قوله .

مسألة : وعن ابي الحاربي وعن رجل احتلم في منامه وهو راقد ثم انه قام من منامه فجامع امرأته وهو جنب . قيل ان يغتسل من جنباته جائز له ذلك . فلم يروا عنه بذلك بأساً . وقد قالوا بجامع الحرة بجنبات الحرة وجامع الأمة بجنبات الحرة ولا بجامع الحرة بجنبات الأمة فقد كرهوا له ذلك . فان فعل ذلك لم تفسد عليه امرأته .

١ في نسخة مسروا اعرف للمعنى

**مسألة :** قال النبي صلى الله عليه وسلم من دعا زوجته الى نفسها فاجابته واقبلت اليه كان لها اجر من شهر سيفه في سبيل الله . ومن دعاها فادبرت كان عليها من الوزر كمن ولى من الزحف .

**مسألة :** وعن رجل له امرأتان فسالت الة ان يجامعهما بغسل واحد ولا يتوضأ فما نرى به بأسا وما كان أطهر فهو أفضل .

**مسألة :** سألت ابا نصر عن الرجل يأتي امرأته على اربع كشيبه الدواب فقال أبو نصر سأل رجل عنها محبوبا في الطواف فقال محبوب لابس عليه .

**مسألة :** وسألت عن رجل تزوج امرأة فادعت انه لا يجامعها . قال القول قول الرجل في هذا وانما تصدق النساء في العدة ولا تصدق في هذا الا ان يتفقا جميعا فيقول الرجل لم امسها وتقول المرأة لم يمسنني فتأخذ نصف الصداق الا ان يكون نظر الى فرجها أو لسه ييده أو بفرجه . فانها تأخذ الصداق كله عاجله وأجله .

**مسألة :** وعن رجل له امرأتان فسالت الة ان يجامعهما بغسل واحد ولا يتوضأ . فما نرى به بأسا وما كان أطهر فهو أفضل .

**مسألة :** وسألت أبا سعيد عن قول النبي صلى الله عليه وسلم في النظر الى في الفرج وما قيل انه نهى عنه فقال يقسى القلب عن ذكر الله . قيل له فاذا كان الرجل يريد ان يجامع امرأته فابن يكون قالوا لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها وكذلك لا يتكلم الا بذكر الله . قال وكذلك إذا كان الرجل يجامع زوجته فيتخفف بشيء نونها وكذلك هي . فقال انه كذلك ويكون لكل واحد شيء فيتخفف به . قال أبو سعيد وعندي ان ذلك من جهة النجاسة . قال غيره . عرفت انا انه يتخوف إذا اتحفقا جميعين بثوب واحد ان يحدث بينهما التباغض والله اعلم .

**مسألة :** وفي الذي يعبث بامرأته فيما نون الفرج انه جائز ولكن لا يهريق على جسدها .

مسألة : ومن جواب ابي سعيد وعن رجل زنا بفرج حرام ثم أتى امرأته . وهو رطب بجنابة زنا فوطئها على ذلك المقام قبل ان يغتسل . هل يدخل عليه فيس زوجته شيء . وهل قال احد من أهل عمان في مثل هذا بتحريم أو كراهية . فمعي انه إذا لم تعلم زوجته بذلك فلا فساد عليه فيها من طريق الحرمة ولا اعلم في ذلك اختلافا . وأما الكراهية فمعي انه قد كره له ذلك ان يطأ الحرة بجنابة الامة ولو كانت حلالاً له جميعاً فكيف بجنابة الزنا .

مسألة : قال ابو سعيد في رجل وطئ امرأته بعد ما ماتت قال معي انه قد قيل في هذا باختلاف . قال من قال عليه الحد وصداق ثاني بوطئه لها بعد الموت . وقال من قال عليه صداق ثاني ولا حد عليه . وقال من قال لاحد ولا صداق عليه وعليه التوبة من ذلك . قلت له فوطئها محجور عليه كالمرأة الميتة الاجنبية قال هكذا عندي . وقد ثبت عندي حجر وطيء الموتى من طريق السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم . قلت له وكذلك مسه بفرجها لشهوة بعد موتها محجور عليه . قال هكذا عندي قلت فكيف جاز له ان يطهرها . قال عندي انه انما جاز المس لها غيب حال الطهور إذا كانت بسبب تقدم الزوجية ومحجور عليهما كان مباحاً له في حياتها من التلذذ فيها والشهوة بالنظر والمس والوطيء . قلت له فالموت ما هنا بينها منه بمنزلة الطلاق قال هكذا عندي وهو اتم . بينونة من الطلاق لان الطلاق يمكن له ردها بتزويجها أو بتركها وهذا لا يمكن ان يرجع له تزويجها في احكام الدنيا . قلت له فاذا ماتت يجوز له ان يتزوج من قبل ان تقبر . قال هكذا عندي انه قيل ان ذلك جائز ولا عدة عليه . فيمن هاهنا كان أشد من الطلاق لان الطلاق لايجوز له ان يتزوج اختها مادامت في العدة وهذه قد بانث منه ابداً قلت لعله ارأيت ان وطئها بعد الموت بعد ان تزوج باختها هل تحرم عليه اختها على قول من يحرم الزوجة بوطيء الاخت الحية قال عندي انه كذلك فيما قيل . قلت له فعلى

قول من يحرم ذلك وعلمت التي تزوج بها بوطيه اياها بعد موتها هل تحرم عليه من طريق انه زان قال معي انه على قول من يقول عليه الحد فلا يكون الحد الا من الزنا . وما يشبهه فاذا ثبت معنى هذا حرم على من علم منه ذلك من النساء نكاحه . وعلى قول ولا يثبت عليه الحد فارجوا انه لا يفسد به معنا النكاح . إذا وطئه لها سبيل الزوجية في الشبهة . قلت له فاذا اوطىء الرجل المرأة قبل ان يتزوجها هل تحرم عليه بذلك اختها . قال معي انه قد قيل في هذا باختلاف قال من قال ان اختها تحرم عليه بذلك كان الوطء قبل تزويجه باختها أو بعد ذلك . قال من قال لا يفسد عليه على حال مالم تعلم الأخت بذلك . وقال من قال ان كان الوطء بعد التزويج حرمت عليه وان كان قبل التزويج لم تحرم فيما عندي انه يخرج في قول اصحابنا وينظر . قلت له فاذا تزوج الرجل اخت زوجته الميتة جاز له وطئها قبل ان تقبر الميتة . قال هكذا عندي انه قيل .

مسألة : قال ابو زياد في رجل راود امرأة على نفسها فذهبت الى امرأته فأعلمتها . فقالت لها امرأة الرجل إذا رجع اليك فأعلميني فلما رجع اليها خرجت اليها فأعلمتها فلبست المرأة ثياب امرأة الرجل . وخرجت حتى قعدت له في الموضع ثم جاء الرجل فوقع على امرأة وهي امرأته . وهو لا يعلم فأخبرته امرأته انها هي التي اصاب منها فسألوا المسلمين فحرمها من حرمها فقال سعيد بن المبشر ماتقولون في رجل خرج يريد ان يسرق من زرب قوم شاة وأخذ من زربهم شاة فنبحها . وأكلها ثم علم من بعد انها شاته هي التي اخذها ونبحها وانما قصد الى الحرام ماتروا عليه لحمها حرام . قالوا لا قال فكما لا يحرم لحم هذه الشاة لا تحرم عليه امرأته .

## الباب الرابع والثلاثون في وطئ المسحاة

والمستحاضة إذا أراد زوجها أن يطأها اغتسلت له كما تفتسل للصلاة ثم يجامعها زوجها وقد قيل له ان يجامعها في نبر الصلاة التي اغتسلت لها . قلت فان جامعها ولم تفتسل له غسل الصلاة ولا في نبر غسل الصلاة قال لا يبلغ بهما ذلك الى فرقة ويثنى ما صنع .

**مسألة :** ومن جامع بن جعفر وقال من قال ان الحامل إذا كان الحيض عادة لها ويأتيها وهي حامل فهي على منزلة الحائض . وقال من قال تكون على منزلة المستحاضة ولا يطأها زوجها لحال الاستحاضة . وقال من قال هي عليه منزلة الحائض . وقال من قال هي بمنزلة المستحاضة في كل شيء وما جعل الله حيضا مع حمل . وهذا الرأي أحب الى . قال محمد بن الحسن الحامل معنا إذا جامعها الدم بمنزلة المستحاضة . وكرة من كرة من الفقهاء للمستحاضة ان يأتيها زوجها في الدم السائل . ولكن إذا انقطع عنها الدم . وقال من قال يجب في هذا التتزه عن اتيان المستحاضة . وقال من قال تتنظف المرأة لزوجها مثل ما تصنع للصلاة ويطأها هذا الذي يؤمر به . وكيف ما وطئها وهي مستحاضة فلا فساد عليه وليس المستحاضة مثل الحيض .

**مسألة :** ومن كتاب الإشراف واختلفوا في وطئ زوج المستحاضة أياها قاباح ابن عباس وابن المسيب وعطاء وسعيد بن جبير وقتادة وحماة بن ابي سليمان ويكره بن عبد الله المزني والأوزاعي ومالك والشافعي وأبو ثور ووطئها . وقد روينا عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت المستحاضة لا يأتيها زوجها . وبه قال النخعي والحكم وكره ذلك بن سيرين وفيه قول ثالث وهو ان زوجها لا يأتيها الا ان يطول ذلك بها هذا قول أحمد وبالأول نقول . قال أبو سعيد يخرج عندي في معاني قول أصحابنا



ما يشبه معاني الاتفاق على إجازة وطني المستحاضة الا انه كره من كره  
وطئها في كثرة الدم . وفي بعض قولهم انه لا يطأها حتى تفتسل له أو  
على أثر غسل الصلاة ويخرج ذلك عندي على معنى التنزه . واما ما يشبه  
الجائز في الحكم . فأباحة وطئها عندي لانه محكوم لها وعليها باحكام  
الظاهر من الصلاة والصوم والعدة وجميع الاحكام مما يحضرنني . فلا  
معنى يخرج حكمها في الوطني من سائر احكامها عندي .

## الباب الخامس والثلاثون في المرأة إذا وطئها رجل وظنت انه زوجها إذا أكرهت على ذلك

ومن جواب أبي الحواري وعن رجل دخل في الليل على امرأة رجل فجامعها . وهي تظن أنه زوجها فلما علمت انه غير زوجها صاحت عند ذلك . وأعلمت زوجها بذلك فله ان يصدقها أم لا . فعلى ما وصفت فليس عليه ان يصدقها . فان صدقها على ذلك لم تحرم عليه زوجته وليس هذا بمنزلة الزنا .

مسألة : وذكرت في رجل طلب الى زوجته نفسها فقالت ليس ماء حاضر . والماء بعيد عنهم فذهب الرجل يأتي بالماء وفي البيت لص قد سمع الذي كان بينهم . فلما ذهب الرجل يأتي بالماء قال اللص للمرأة قد أتيت بالماء وظنت المرأة انه زوجها فامكنته من نفسها . فعلى ما وصفت فلا تفسد على الرجل امرأته ولا يفسد على المرأة زوجها الا أنه يؤمر الا يقربها حتى تعتد من الذي وطئها ثلاث حيض أو بما كان عدتها من الشهور والولد على حال الزوج وكذلك ان كانت حاملا فلا يقربها زوجها حتى تضع بولدها لان لا يجتمع ماء رجلين في رحم واحد وقد عني هذا الذي وصفت في سمد على مل بلغنا .

مسألة : وسألته عن المرأة إذا سبها العلو وثم رجعت الى زوجها فأنكرت انه لم يمسه بوطيء يصدقها على ذلك قال نعم .

مسألة : وعن رجل شهد عليه شاهدان أنه استكره امرأة حتى وطئها هل يلزمه بشهادتهما العقر . فلا يلزمه لا نها قاذقان .

مسألة : وسألته عن امرأة أوطئت نفسها رجلا من غير إكراه هل عليها ان تمنع زوجها عن الوطء بمقدار العدة من الوطء الحرام أم لا . قال معي انه قد قيل انه يستحب لها ان امكن لها ذلك من غير منع

مصرح لما يلزمها من الحق لأنه لا حجة تقوم عليه بذلك وهي غير  
محجورة عليه بذلك عند نفسه .

## الباب السادس والثلاثون في الوطية وعبث الرجل بنفسه والمرأة بنفسها وما أشبه ذلك

قال ابو زياد سألت عبدالمقتدر عن رجل يعبث بذكره حتى يقذف وهو إمام . هل يصلون ولامه قال ينهونه عن ذلك . فان انتهى ولا فلا يصلون وراءه . قال ابو المؤثر حفظ عن ابي زياد ان هذا كان رجلا بالسر وقال عبدالمقتدر ويقال إذا جعل امرأة بين عينيه وهو يفعل ذلك اشد قال المصنف لعله يعني امرأة غير زوجته أو امته . وقال عبدالمقتدر الذي يفعل ذلك كالفاعل بنفسه . قال ابو زياد وعليهم ان يستتيبوه . من كتب المسلمين المعروضة على أبي عبدالله وسألته عن رجل خاف الفتنة فعبث بذكره حتى قذف قال لا بأس عليه . ومن غيره وفي كتاب الاشياخ قال ابو المؤثر انه بلغه عن الربيع انه لم ير بذلك بأساً .

مسألة : وعن العائبة بفرجها زانية أم لا . قال هي عاصية لله في ذلك وأثمه ولا اعلم في الشبهة لها بذلك ولم ارهم يحرمونها على الأزواج والله اعلم . قلت فرجل عبث بذكره قدام زوجته وهي تنظر اليه حتى أمني تفسد عليه أم لا قال لا اعلم في ذلك فسادا عليه في ذلك الفعل لانه فعل ما هو غير محرم عليه . وقال بعضهم هو كالفاعل بنفسه والله اعلم بذلك لأنه قيل هو اهورن من هذا . انقضي قال الناسخ سألت الفقيه لاجل التقي النقي الورع الزكي أبا محمد عثمان بن ابي عبدالله الاصم رحمه الله عن الذي يعبث بذكره حتى يقذف المنى . هل يجوز له ذلك أم لا فاجاب في ذلك لانه لا يجوز له ذلك وقال انه الزنا الاصغر فيما ذكر والله اعلم رجع .

## الباب السابع والثلاثون الوطي في الدبر

في رجل أجرى ذكره على دبر امرأته معتمدا الشهوة حتى قذف . هل تحرم عليه امرأته وهل قال احد من اهل عمان بفساد في هذا ولا كراهية . فمعي انه إذا لم ينزل النطقة في والج الدبر ولا اراد ذلك الا انه اراد ان يقضي شهوته أو حاجته من غير إيلاج ولا انزال النطقة فلا اعلم في ذلك فساد ولا كراهية الا من طريق المخاطرة ان يخاف الخطأ في ايلاج على قول من يقول انها تقسد بالخطأ .

مسألة : عن ابي الحواري عن رجل يمس دبر امرأته بيده أو بفرجه ولا يكون منه ايلاج . فعلي ماوصفت فلا تحرم عليه امرأته بذلك .

مسألة : وعن أبي الحواري وعن رجل كانت امرأته حائضا فجعل يعبث بها في النبرين الوركين فادعت المرأة انه جاز عليها في ببرها . وقال الرجل لم ارد ذلك . ولم اتعمد له هل يلزمه يمين انه لم يتعمد لذلك ام قد تعمد إذا قصد الى ذلك الموضع وهل يسع المرأة المقام معه . وقد علمت انه ايجاز عليها ففي الدبر وقد حلف ما اراد ذلك ولا تعمد له فنعم عليه اليقين في ذلك ان انكر ذلك ويسع المرأة المقام معه الا ان تعلم المرأة انه كاذب في يمينه وانه قد تعمد لذلك فلا يسع المرأة المقام معه على ذلك وتفتدي منه مما عليه لها وتهرب منه بما قدرت .

مسألة : وعن وطيء امرأته خطأ في الدبر والوج الحشفة في الدبر كان عليهما الغسل . وكذلك الذين يعملون عمل قوم لوط إذا اولج الحشفة لزمهما جميعا الغسل . وأو لم يقذف الناكح .

مسألة : وعن كتاب الضياء قال أبو معاوية لو ان رجلا اولج بعض الحشفة في دبر امرأته لم يكن عليه تحريم في امرأته حتى يولج الحشفة كلها رجع الى كتاب بيان الشرع .

**مسألة :** في رجل وطئ زوجته في دبرها ولم يولج أنه لا بأس عليه إذا لم يلج الحشفة . قلت له فإن قذف الماء على دبرها فلم يعرف نشف الدبر الماء أم لا . هل عليه في زوجته . قال على معنى قوله الذي عرفته أن الدبر لا ينشف مثل الفرج . وليس عليه بأس في زوجته حتى يعلم أنه أوج إلى موضع ما يقع به معنى الفساد في الزوجة بوصول الذكر إليه . وما دون ذلك فلا يبين لي فساد ولو صح أنه قد أوج دون ذلك وهذا كله إذا تعمد لإيلاج النطفة . وأما إذا لم يتعمد فلا بأس عليه ولو صح معه أنه أوج على قول من يقول أن الوطئ فيس الدبر بالخطأ لا يفسد وهو أكثر القول معنا .

**مسألة :** ومن وطئ زوجته في الدبر خطأ وذلك أنه يريد الفرج فوطئ في الدبر فإن نزع من حين ما علم فلا فساد عليه في الخطأ وإن وطئها في الدبر متعمدا فقد حرمت عليه أبدا وأدبار النساء حرام . ومن غيره عرفت في الوطئ في الدبر أنه يخرج في معاني أكثر قول أصحابنا أنه لا يفسد وطئ الخطأ في الدبر . وإنما يفسد الوطئ في الدبر على العمد والقصد إليه . ومعنى أنه قد قيل أنه يفسد الوطئ في الدبر خطأ لأن الدبر محرم على الأبد لا ينتقل حكم تحريمه . فيكون في وقت مباحا . وأما في الحيض فلا أعلم في قولهم فسادا بوطئ الخطأ وإنما يفسد عندهم فيما عندي بوطئ العمد .

**مسألة :** رجل نكح امرأته في دبرها من مخرج الفائط . فقال ما أحلها وما أحرمها وأحب إلى أن يفارقها ولا ينكحها أبداً ولو نكحت زوجها غيره ثم مات عنها أو طلقها .

**مسألة :** أحسب عن أبي عبد الله وعن قول الله تعالى وقال في كلامه يوم عرفة في قول الله نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أن شيئتم فيما أنتيم إلا الدبر . وقال أبو المؤثر قد حرم رسول الله صلى الله عليه إتيان النساء في أدبارهن . وقال من أتى امرأة في دبرها فقد كفر . قال

وقال إتيان النساء في ائبا رهن حرام ولا اهل ما حرم الله . قال ابو المؤثر  
 قال الله تعالى { تساقواكم حرث لكم } لا اباحة فيه للوطي في الدبر .  
 قال ابو المؤثر من وطئ امرأة في حيضها متعمدا فلا كفارة له ولا صدق  
 ولكن الفراق ولا اجتماع ابدا . قال وكذلك في النفاس . وكذلك ان وطئها  
 في دبرها متعمدا فارقها ولا اجتماع ابدا . قال لأن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم نهى ان توتي المرأة في نفاسها قال ونكرلنا ان جابر بن زيد  
 قال مانهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حرام .

**مسألة :** وسئل ابو عبدالله عن رجل انخل اصبعه في دبر امرأته  
 متعمدا هل تفسد عليه . قال لا ويستغفر ربه .

**مسألة :** وقيل عن الربيع في رجل وطئ زوجته في الدبر وهو يرى  
 انه في الفرج فظنت المرأة ان ذلك حلال مع علمها بذلك فلم ير الربيع  
 بينهما فرقة والله اعلم .

**مسألة :** وسألت عن رجل قالت له امرأته وطئها في الحيض أو في  
 الدبر وهو لا يعلم ورفعت عليه وحلفها أو خرجت منه . ثم انها رجعت تقول  
 انه لم يكن منه ذلك وانها كاذبة هل يكون لها ذلك قال نعم إذا لم يعلم هو  
 بذلك الا من قولها كان لها ذلك مالم تزوج فان تزوجت ثم رجعت تقول ذلك  
 لم يكن لها ذلك عليه قلت وكذلك ان طلقها ثم اراد مراجعتها فقالت له انها  
 قد انقضت عدتها ثم لبثت ماشاء الله ثم قالت ان عدتها لم تنقض هل  
 يكون له مراجعتها بعد ذلك . قال نعم ما لم يتهمها كان له ان يراجعها .

**مسألة :** وسئل عن رجل غشى امرأته في دبرها قالت ان كانت منه  
 غير عادة امرت ان لا تقيم معه . وان كانت مرة فقد كان ضمما يرخص  
 فيها وفي الحائض . واما مسلم فكان يكره ذلك للمرأة وغيرها .

**مسألة :** قال ابو سعيد في رجل وطئ امرأة في دبرها وطلقها  
 انها لا تحل لطلقها الأول على قول من لا يفسدها على الوطئ وعلى قول  
 من يحرمها على الوطئ فلا يحلها ذلك الوطئ وايس للرجل ان يطلب

للمرأة نفسها إذا كانت حائضا أو نفساء أو في صيام واجب أو حج أو  
 مثله أو مرض لا يقدر معه على جماع . وكل ذلك ليس له إتيانها في الدبر  
 لما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ملمون من أتى  
 امرأة في دبرها من طريق تحريمه وقال صلى الله عليه وسلم إن الله لا  
 يستحيي من الحق لا تاتوا النساء في أعجازهن وفي موضع آخر في  
 أدبارهن فإن قال قائل فإن الله تعالى يقول اتلثون الذكران من العالمين  
 وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم . فويضهم على ترك أدبار النساء  
 واختيارهم أدبار الذكران . قيل هذا غلط ووجه الاستدال من ذلك على  
 ما ذهبنا إليه لأن الله تعالى ويضهم على إتيانهم الذكران وانصرافهم عما  
 خلق لهم موضع الحرث . ووجدنا هو الذي خلق لهم موضع الحرث دون  
 غيره وليس في الآية ذكر الدبر . وإنما فيها ذكر ما أبيح دون ما حرم .  
 وإجاز إتيان النساء في أدبارهن واحتج بالآية . اتلثون الذكران من العالمين  
 وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم . والله نسأله التوفيق لما يرضاه من  
 قول وفعل .



## الباب الثامن والثلاثون في الوطية

وسئل عن رجل وطئ امرأته فماتت من وطئه فيما دون ثلاثة ايام مايلزمه . قال معي انه يوجد انه لا شيء عليه إذا كانت بالغا . ويوجد انه على عاقلة دية خطأ وارجو انه في بعض القول انها دية عليه في ماله . قلت له فان كانت غير بالغ مايلزمه في ذلك . قال معي انه في بعض القول انها عليه دية في بعض القول انها على عاقلة ولا اعلم ان احدا اهدرها . قلت له فان اراد مجامعتها فامتنعت فضرىها وهي بالغ وماتت من ضره في ثلاثة ايام مايلزمه في ذلك . قال معي انه إذا ضربها ضرب الأدب المائون له به فمعي انه لا قود عليه وأن ضربها فوق ما اذن له به عمداً فماتت من ضره فما يجب فيه القول . فقد قيل بين الزوجين القود في الأنفس . واما في الجروح فمعي انه لا قصاص بينهما . وكذلك في الجوارح لا قصاص بينهما في ذلك فيما عندي .

مسألة : وسئل عن رجل وطئ زوجته فخلط موضع النكاح وموضع البول منها . قال معي انه قيل لها ثلث الدية ان امسكت البول . وان لم تمسك في الحدث فلها الدية كاملة . قلت له فمن اي وجه كان لها ثلث الدية إذات امسكت قال معي انها بمنزلة النافذة قلت فمن اي وجه كان لها الدية كاملة إذا لم تمسك البول . قال معي ان البول إذا لم يستمسك فهو بمنزلة ذهاب الشيء النافع في جسدها مثل ذهاب السمع والبصر وامتناع الولد . وامتناع الجماع من الرجل واشباه ذلك وكل شيء من الجسد ذهب نفعه ولو كان قائما فالدية فيه كاملة . قلت له فان خلط موضع الجماع والغائط قال ان كان الفتق خلط موضع الجماع والدبر ولم يلتأم حتى يكون الجماع يجرى في الدبر فقد افسدها . وحرم منها الجماع وكان فيه الدية كاملة وان التأم فهي دية نافذة وان لم تمسك

الغانط مع الفتق الذي خالط الدبر الذي يفسد به الجماع كان فيها ديتان دية لتحريمها للجماع . ودية إذا لم تمسك الغانط .. قلت له فان جرح رجل انسانا نافذة في شيء من بطنه . قال له ثلث الدية . قلت له فان التلم قال لها ثلث الدية التلم أو لم يلتام .

مسألة : وسألت عن رجل وطئ زوجته فخلط ما بين القبل والدبر . قال ان استمسك البول فثلث دية المرأة . وان لم يستمسك البول فدية المرأة تامة عليه لها . قلت فهي امرأته قال نعم قلت ويرجع الى وطئها قال كره ذلك بعض المسلمين لانه قد خلط القبل .

مسألة : وسئل عن رجل تزوج صبية زوجها ابوها أو غيره من الاولياء فافتضها الزوج فماتت من وطئه . قال معي انه قيل إذا كانت صبية فافتضها الزوج فماتت من وطئه فديتها في ماله وفي بعض القول ان ديتها على العاقلة دية خطأ ويعجبني ان تكون في ماله دية خطأ لأن الوطئ كان مباحا له في الجائز على قول من يقول بذلك . قلت له ارايت المرأة بالغا والمسألة بحالها أتكون مثل الاولى . قال معي ان بعضا يقول انه إذا كانت المرأة بالغا فافتضها فماتت من وطئه انه قيل لا دية فيه لانه كان ذلك حقا له وفي بعض القول انه على العاقلة خطأ بمنزلة جناية لانه . وان كان مباحا الوطئ فقد حدث من فعله تلف النفس وان كان ذلك بمنزلة الخطأ .

## الباب التاسع والثلاثون فيما يجوز للمرأة فيه قتل من يطأها وسايلزها أن تعتدي

قال ابو سعيد في امرأة اغتصبها رجل وغلّبها على نفسها . والذي معي انه قد قيل ان ليس لها قتله الا إذا جاء يطأها فلها قتله في حين الوطي .  
وليس لها في غير ذلك الا ان تمتنع منه . ومن ملكته فيجازيها على ذلك فان قتله في حين المحاربة جاز لها ذلك .

مسألة : وعن ابي الحواري في المظاهر إذا لم يكفر كفارة الظهار حتى تنقضي اربعة اشهر . فقد بانث منه كما تبين المطلقة ولها ان تجاهد عن نفسها بما قدرت . وان لم تقدر عليه الا بقتله كان لها ذلك . واما في الاربعة اشهر . فليس لها ان تقتله الا من بعد ان يطأها اول وطئة فاذا وطئها اول وطئة فقد حرمت عليه ابداً . ولها ان تجاهد بما قدرت وان لم تقدر الا بقتله كان لها ذلك حلالا .

## الباب الأربعون

### فيما يجوز للزوجة أن تجاهد زوجها وما عليها أن تغتدي فيه وما لا يجوز من ذلك

عن أبي الحسن ومن طلق زوجته ثلاثا بلفظة واحدة طلقت منه بثلاث تطليقات . وهو آثم في خلافه للسنة فإن جحدتها فتهرب منه . فإن طلقها فتفتد منه بصداقها . فإن أبي أفلها قتله إذا طلب جماعها وكابرها على نفسها وتغتاله بالسم وفي المصنف ولا تغتاله بالسم . وإن طلقها واحدة فليس لها قتله ولها مما نعتت عن نفسها .

مسألة : وكل امرأة زناها رجل ثم تزوجها أو وطئها في القبل في حيضها عمدا أو وطئها في دبرها . وكلما أوقع بينهما حرمة وجافيه اختلاف فليس للمرأة أن تجاهد زوجها وتقتله في جهادها عند جماعها إلا المطلقة ثلاثا فإنها تجاهده بون غيرها وحدها . وقال غيره وقد قيل إذا زناها ثم تزوجها وهو يعلم بذلك . فلها أن تجاهده . وتقتله . وكذلك المطلقة واحدة واثننتين إلا أن يردها . وكذلك إذا بانث بالايلاء وإنما قيل لا تجاهده وتقتله في التي وطئها في الدبر والحيض . عن الشيخ أبي إبراهيم وأما ادعائها هي أنه اسمعها الطلاق ثلاثا أو أكثر فإن صدقها لزمه الطلاق وإن لم يصدقها . فعليها البينة أنه طلقها ثلاثا . فإن أعجزتها البينة فعليها أن تغتدي منه بصداقها الذي لها عليه وبمالها من مال . فإن لم يقبل فديتها حلف يمينا بالله وتكون معه ولا تمكنه من نفسها وعليها أن تجاهده إن اسمعها الطلاق ثلاثا وانكرها حتى يكفيها الله امره بقتل أو غيره أو يجعل الله لها فرجا والله أعلم بالصواب في هذا وفي غيره .

مسألة : عن أبي الحواري وعن امرأة ادعت على زوجها أنه جامعها في الدبر وانكر هو . ثم قال أنه يحلف ما علم أنه جامعها في الدبر فعليها ما وصفت فإن عليه اليمين بالقطع كما جامعها في الدبر متعمدا . فإن

حلف حكم عليها بالمقام معه فان كانت المرأة قد عملت انه جامعها في  
 النبر متعمدا لم يسعها المقام وتجاهده عن نفسها بما دون القتل وايس لها  
 ان تقتله . وهذا من بعد ان تعرض عليه الفدية فلا يقبل فديتها وايس عليها  
 الا بما عليه لها وهذا الذي يطأها في النبر والحيض . واما الذي يطلق  
 ثلاثا ثم ينكرها الطلاق . فتلك التي تقتدي بجميع ماله افاذا لم يقبل فديتها  
 جامدته وحل لها قتله . ومن غيره عن ابي سعيد انه اذا ادعت المرأة انه  
 طلقها ثلاثا وانكر هو . فان كانت صادقة فيما تدعي عليه فتقتدي اليه  
 بجميع ماتملكه وان لم يقبل فديتها بصداقها الذي عليه لها فلتهرب منه  
 حيث لا يراها ولا يقدر عليها . فان لم تقدر على الهرب جامدته على نفسها  
 حتى تقتله على ذلك من حين ما يريد منها المجامعة لها وتقول له ان  
 المسلمين قد اجازوا لي ان اقتلك على هذا فان لم يقبل منها فديتها ولا  
 امتنع عنها دفعته عن ظلمها لم تمتنع قاتلته حتى تقتله ولا تقتله غيلة ولتا  
 في حين من الحين الا في حال ما يريد ظلمها . فافهم ذلك ان شاء الله .  
 ومن غيره عن ابي الصوري في امرأة غرت زوجها وهي حائض تريد  
 الخروج منه وهو لا يعلم ان عليها ان تقتدي بالذي لها عليه فان قبل  
 فديتها جاز له ذلك . وكذلك ان لم يكن لها عليه شيء كانت قد قبضت  
 صداقها منه . فعليها ان ترد عليه ما اخذت منه من الصداق عاجل واجل  
 ويحل للزوج قبول فديتها وايس لها ان تقتدي الا بالذي تزوجها عليه . وايس  
 عليها ان تقتدي بغير ذلك ذلك من ماله . وكذلك الزوج ايضا لا يجوز له  
 ان يأخذ منها الا ماتزوجها عليه وذلك اذا اغرته .

**مسألة :** ومن جامع بن جعفر واذا ادعت المرأة على زوجها انه  
 وطئها في حيضها متعمدا بعد ان علم انها حائض أو بعد ان علمته انها  
 حائض والوطيء انه يطأها حتى تغيب المشقة ويلتقي الختانان . فاذا  
 علمت منه ذلك وانكرها وارتفعوا الى الحاكم فادعت عليه مع الحاكم انه  
 وطئها في حيضها متعمدا سأل الحاكم عن قولها . فان اقر بذلك فرق

بينهما وأن أنكر حلفه لها ما وطئها في حيضها .. ومن غيره قال أبو علي حفظه الله يحلف بالله ما وطئها في الحيض متعمدا والله اعلم . ومن الكتاب فان حلف قال لها الحاكم ان كنت صديقة فافتدي منه بصداقك الذي عليه ان قبل فديتك وخلا سبيلك فاخرجني . وان لم يقبل فديتك فجاهديه على نفسك ويأمرها بتقوى الله . ومن غيره قال أبو علي حفظه الله وانما لها ان تمنعه نفسها وتجاهده بالغلبة وليس لها قتله . واما إذا اراد وطئها في الحيض متعمدا فلها ان تجاهده على نفسها وتقتله على ذلك إذا لم تقدر عليه الا بذلك في حال الوطء والله اعلم . ومن الكتاب وان كانت المرأة كتمته حيضها حتى وطئها ولم تشعر انها حائض ولا علم بالدم فالفساد عليها هي وحدها فان ارادت التوبة فلتفتد منه بصداقها وتعلمه بكتمانها فان صدقها وسرحتها . وقبل فديتها فسيل . وان لم يصدقها ولم يقبل فديتها فتستغفر هي ربيها وتتوب الى الله من ذنبها ولا تمنع زوجها نفسها إذا لم يعلم هو كعلمها . وان كانت قد قبضت منه صداقها فعليه ان ترد عليه ما اخذت ويحل للزوج قبول فديتها . وليس عليها ان تفتدي الا بالذي تزوجها عليه . ولا يحل له ان يأخذ منها اكثر منه . وكذلك إذا وطئها في دبرها متعمدا ثم انكرها ذلك فسيبيلها في الحكم كما وصفنا في الحيض . واما إذا طلقها ثم انكرها الطلاق واراد وطئها حراما وهي صديقة فلتفتد منه بكلمة ملكة بعد ان يطف فان قبل فديتها وسرحها فسيل ذلك وفديتها عليه حرام إذا كانت صديقة وان اراد نفسها يطأها حراما جاهدته حتى تقتله أو يقتله وذلك إذا اراد ان يطأها . وتحتج عليه قبل ذلك ويقول له ان ارادت وطئي حراما فقد اجاز المسلمون الى ان اجاهدك عن نفسي أو اقتلك وانما تقتله إذا غلبها في الجماع مادام في جماعها ان تقتله إذا لم تقدر ان تمنعه الا بالقتل . وان اعتزل عنها فلا تقتله . وكذلك ان كان في جهادها قبل الجماع فلا تقتله وتجاهد عن نفسها ولا تقتله ولا تعدد لقتله . فان قتلتها في جهادها عن نفسها قبل ان يطأها بعد الحجة عليه فدمه

هدر . واما إذا صار منها موضع الجماع فجائز لها أن تدفعه عن نفسها  
 بقتل أو بغير القتل . فإن تحول عنها فلا تقتله لعله قد تاب . وكذلك لا تقتله  
 غيلة ولا تسمه وهذا القتل على ما وصفنا بعد الحجة عليه يسعها فيما بينها  
 وبين الله . واما ان صح عليها في حكم الدنيا انها قتلتها اخذت به إذا لم  
 يصح ظلمه لها إذا ارتفع ذلك الى الحاكم وان صح انه اراد مسها بالجبر  
 لها فقتلتها على ذلك فدمه هدر . وكذلك الباغي إذا قتل على بغيه بعد  
 الحجة عليه فقتاله قتال الدفع ليكف ظلمه . عن الناس ولا يعتمد لقتله فان  
 قتل في ذلك القتال بعد الحجة عليه فدمه في ذلك القتال بعد الحجة عليه  
 فدمه هدر ولا تبعه على قاتله . ومن غيره قال ابو علي وهذا معي انه إذا  
 كان بعد طلاق ثلاث تطليقات والله اعلم .

## الباب الحادي والأربعون فيما يجب على من وطئ ذات محرم منه بتزويج أو غيره

وعن موسى بن علي رحمه الله ان الرجل إذا وقع على ام امراته أو جدتها  
أو على اختها . قتل .

مسألة : وايماء رجل وطئ ذات محرم منه ممن لا يحل له نكاحه  
فحده في ذلك القتل . فان كانت هي طائفة فعليها الرجم وقال من قال تقتل  
ايضا .

مسألة : وعن رجل تزوج نساء التي حرم الله عليه تزويجهن قال  
قال يقتل بالسيف . وتقتل المرأة إذا كانا قد علما .. ما بينهما من الحرمة .  
مسألة : وعن وطئ جارية أبيه فادعى ان ذلك جهلا منه ظن ان  
ذلك حلالا له . وقد كان أبوه وطئها ايقتل ام يحد . فما نرى ان يقتل ولا  
يحد . قال غيره وهذا عندنا إذا ملكها وصارت له ووطئها بالغا والله اعلم .  
ومما يوجد عن جابر بن زيد قال ايماء رجل زنا بذات محرم رجم أحسن  
أو لم يحسن . ومن غيره وقال وقد قيل ان حد من يزني بذان محرم منه  
القتل بالسيف أحسن أو لم يحضر .



## الباب الثاني والأربعون فيمن وجد امرأة في فراشه أو في حجته فوطئها

وسألت عن رجل وجد امرأة في حجة امرأته فوقع بها وهو لا يشعر بها قال ان وقع بها في ظلمة الليل وأقرت المرأة ولم تتناكره فلا حد عليه . والحد عليها وان قالت انهغ وقع عليها وهو يعرفها فالحد عليهما واجب ان قامت بذلك بينة لهما . وان قالت المرأة كذب قد وقع على وهو يعلم أنني لست امرأته . فأكروني فإنها لا تصدق عليه الا أن تقوم بينه أنه غلبها على نفسها فان صدقها عليه بالكراهه اياها على نفسها والحد عليه ولا حد عليها . واو ان امرأة قالت وطئني وانتفى من ذلك الرجل وقد اغتضت على فراشه فإنه يغرم صداقها . وطئها الحد بما قد فته .

مسألة : قال ابو علي واو ان رجلا دخل بيته فوجد أخت امرأته على فراشه فحسب انها امرأته فباشرها فان كانت ذاهبة العقل الى ان فرغ فعليه مهرها . وان انتبهت فامكنته فلا مهر لها وأخت امرأته وغيرها عندنا من النساء سواء إذا زنا بها ولم تبصره زوجته فان رآته يزني بها بغيرها فسدت عليه أبداً .

مسألة : وإذا عرفت المرأة التزويج فرضيت به وهي لا تعرف الزوج وهو لا يعرفها ايضاً فإنه إذا عرفها حين يهدى اليه يسكون قلبه والعادة الجارية بين الناس من التعارف في ذلك جاز ان يتماسا لان هذا يعرف بالعادة وسكون النفس . وهذا فعل الناس من لم يزالوا ولا يعرف في بد ولأمر الا هكذا . فان سأل بعضهما بعضاً عن انفسهما فحسن . وليس ذلك من طريق الحكم لان اقرارها ليس بيقين وانما يعرف هذا بالتعارف والعادة وسكون النفس إذا لم يرتب وعادة الناس ان الرجل تهدى اليه زوجته امرأة أو امرأتان أو جماعة من النساء ثم يذهبن عنه ويخلين في

البيت امرأة فتسكن نفسه الى انها زوجته . وكذلك لو دخل عليها منزلها فوجدتها فسكنت له وأطمأنتت نفسه الى انها زوجته كان هذا جائزا وهذه عادة الناس ما لم يرتب فان ارتاب . فلا بد أن يتعرف ذلك من أحد وجوه الدلالات التي يقع له بها العلم اما بسكون نفس واما بخير والله اعلم .

**مسألة :** وقيل في رجل اتى الى فراشه فاذا عليه امرأة فوطئها ومعه انها زوجته على سبيل الحلال ثم صح انها غير امراته فجاءت بولد الى ستة اشهر من وطئها فان كان لها زوج قد وطئها ودخل بها فقال من قال ان الولد لا حق بهما جميعا لان الوطئ لم يكن على وجه الحرام ولا يلحقه اسم العاهر لانه يدرأ عنه الحد وكل وطئ يدرأ عن صاحبه به الحد لحقه الولد . وقال من قال انه لا يلحقه الولد ولد الزوج ولا يلحق الوطئ لان الزوج هو الفراش . واما ان كان الزوج لم يدخل بها فجاءت بولد ستة اشهر من وقع هذا الوطئ فالولد ولد الوطئ وعليه صداق مثلها ان كانت لم تعلم بذلك او كان لها حجة وعلة تعتل بها . وان كانت ساعدته على ذلك فالولد لا حق بالرجل ولا شيء عليه . ولا يطأها الزوج حتى تنقض عتتها . وانقض عتتها ان تضع حملها هذا .

### الباب الثالث والأربعون

فيمن تزوج امرأة من وليها فباتيها وتصدقته وتخبره  
أو يراودها فتمكنه من نفسها أنه حرام

رجل قال لامرأة ان واك زوجني اياك فصدقته وأجازته على نفسها ولم  
تبتغي معرفة من سوى ذلك يشما صنعت إذا صدقته على الذي قال لها .  
وأجازته على نفسها من غير ان يعلمها بالنكاح مشهور غير مستور . فان  
لم تفعل ذلك وأجازته على نفسها بقوله فان كان وليها حاضرا فاقد انه  
زوجها اياها بشاهدين من قبل ذلك الوقت الذي وطئها فيه أو اقام بذلك  
شاهدا عدل لم انقض النكاح . وان انكر ذلك الولي . ولم يقم به شاهدا  
عدل فرق بينهما وأخذت منه صداقها تاما .

مسألة : رجل تزوج امرأة وهي غائبة في بلد آخر فاتاها فطلب  
اليها نفسها ولم تعلم انه زوج لها . فطأعته وهي ترى انه انما وطئها  
حراما وهو يرى انه وطئها حلالا . قال اخاف ان تكون قد فسدت عليه  
لانها قد اباحت حرمتها طائفة وما تبريه من مهرها لتقدمه على علم وحلال  
يراء وقد كان عليه ان يخبرها حتى تعلم قولها اترضى بالنكاح ام لا ترضى .

مسألة : رجل أتى امرأة فاخبرها ان واياها قد زوجها فصدقته . قال  
لا بأس إذا قام بينة بعد ذلك . وان لم تكن بينة وقال الرجل انه كان  
تزوجها ظاهرا قد علم به الناس فان لم يكن بينة فرق بينهما ولا حد عليه  
وان كان الرجل كاذبا في امر لم يطلع عليه فعليها الحد .

مسألة : وقال الوضاح بن عقبة في رجل خدع امرأة فقال اني  
ذهبت الى واك وقد زوجني اياك فصدقته وامكنته من نفسها ثم انكرها  
ذلك واستعدت عليه . قال عليه يمين ان لم تكن بينة . فان حلف فقد برىء  
منها وان نكل عن اليمين اخذ لها منه صداقها . وفرق بينهما . وقلت فانها  
ولدت ولدا قال الولد وادها ولاحد عليها .

## الباب الرابع والآربعون في المفاوضة بين الزوجين وكيفيتها واحكامها من غير الكتاب والزيادة المضافة اليه

وسألت ابا سعيد رضيهِ الله عن المفاوضة بين الزوجين إذا تفاوضا في مالهما ما يكون هذه المفاوضة بمنزلة الاباحة منها لبعضهما بعض ام بمنزلة العطية مالم يجد المعطي قال ليس معي انها بمنزلة أحدهما في التسمية لان هذا كله في الكلام وداخل بالاحكام ولكنها يخرج عندي مخرج الادلال لانها ليست من طريق الفعل من رب المال . وانما هو من تركه على ما يخرج اطمئنانة القلوب حلة من قبلة . فهي خارجة مخرج الادلال عندي والله اعلم . قلت له فتقع المفاوضة في ازالة الاصل والفروع . وليس تقع في الصول . قال كلما وقع عليه وفيه حكم اطمئنانة القلوب من ازالة اصل أو فرع فهو خارج مخرج المفاوضة في أول المسألة انها تخرج مخرج الادلال . وانما يقع الادلال بحكم اطمئنانة القلوب قلت له فالمفاوضة كلام يحتاج اليه المفاوضان اليه ولا يثبت لهما المفاوضة الا به ام انما ذلك الى اطمئناته القلوب بغير كلام قال المفاوضة تقع على معنيين عندي بالحل ولاباحة بحال يأتي على سبيل المفاوضة من القول أو بالتاركة والمسألة على ما تسكن القلوب على الرجاء من بعضهم بعض ومن طيبة النفس . قلت له فإذا قارض الزوج بمال زوجته احدا من الناس بعد المفاوضة وهي حاضرة لا تغير ولا تنكر هل يجوز ذلك لمقايض الزوج قال معي إذا ثبتت المفاوضة في مالها مثل ما فعل في مالها حكم المفاوضة جاز ذلك والا فهو كغيره من الناس .

مسألة : من منشورة قديمة وسألته عن امرأة لها زوج وهو يبيع من مالها ويتصرف في غالته ولم تغير عليه ولم تنكر حتى ماتت وكان قد باع من مالها في حياتها واستوفى بعض الثمن وبقي بعض حتى ماتت

وطلب الورثة ميراثهم من بقية الثمن الذي بقى من ثمن ذلك المال فانكر الزوج ذلك وقال ان هذه لي وان زوجتي في حياتها لم تنكر على ولم تغير وماتت وهي راضية بفعلي جواب ذلك وبالله التوفيق ان ليس للزوج من تلك الدراهم الباقية من ثمن المال الا بقدر ميراثه الا ان تكون هذه المرأة اقرت بتلك الدراهم الباقية من المال فهو له دون الورثة ولا فهو بينهم على قسم ميراثهم وبالله التوفيق وصلى الله عليه وسلم .

**مسألة :** قلت فمعن علم بمقايضة الزوج ومفاوضته هو وزوجته ويسمى به ويشعره وهلك الزوج ما يكون حكم ذلك المال للزوجة أو ميراث لورثة الزوج قال حكم المال للمفوض وهو بدل عن مال الزوجة حتى يصح غير ذلك . قلت فان قايض الزوج رجلا قد علم بمفاوضة الزوجين لبعضهما بعض قلما ان تقايضا بالمالين انكرت الزوجة ذلك القياض ولم ترض به هل ينتقض القياض . قال اما في الحكم فهو منتقض وغير ثابت في الحكم . واما في الحل فاذا علم المقايض بمفاوضتها جاز ذلك فيما بينه وبين الله والله اعلم وصلى الله على سيدنا محمد النبي وعلى آله وسلم .

قال المحقق تم الجزء الخمسون من كتاب بيان الشرع في صباح الأربعاء  
الاول من جمادى الاولى سنة ١٤٠٥ هـ . الثالث والعشرون من يناير سنة  
١٩٨٥ م معروضا على نسختين فالاولى بخط ناصر بن سالم بن محمد بن  
عامر درويش الخصيبي فرغ منها عام ١١٧٣ هـ والثانية بخط سعيد بن  
خميس بن حمد موسى بن علي فرغ منها عام ١٣٢٠ هـ وكتبة سالم بن  
حمد بن سليمان الحارثي

## فهرس الجزء ٢٩ من كتاب بيان الشروع

الصفحة	الموضوع	رقم الباب
٥	في حد الصداق ومقداره	الباب الأول
٨	في الصداق	الباب الثاني
١٣	في الصداق إذا اختلفت النقود في الأقال من الصداقات وما اشبه ذلك	الباب الثالث
١٥	في التزويج إذا وقع على غير صداق ولم يذكر عاجلاً ولا أجلاً واختلف الزوج والأولياء أو زوجته على جميع الملك أو على أقل من صداقها أو على شيء محدد .	الباب الرابع
١٩	التزويج إذا وقع على غير صداق معلوم ومن جواب أبي الحواري	الباب الخامس
٢١	في المرأة إذا تزوجت على أقل من صداقها أو ترك من صداقها شيئاً .	الباب السادس
٢٣	من لم يفرض لها مهر وكذلك في التي لم ترض وفي أقل الصداق	الباب السابع
٢٥	في التزويج إذا وقع على غير صداق معلوم	الباب الثامن
٣٠	في التزويج إذا وقع على غير شيء معلوم وما أشبه ذلك .	الباب التاسع
٢	في اختلاف الزوج والمرأة والولي في الصداق	الباب العاشر
٤	في تزويج المرأة على ملكه أو ماله أو شيء محدد	الباب الحادي عشر
٣٦	في التزويج على ملكه	الباب الثاني عشر
٣٨	في الزوج إذا سلم إلى زوجته شيئاً ولم يشترط فيه شرطاً مثل ثياب أو دراهم أو غير ها ثم اختلفا فيه	الباب الثالث عشر
٤٢	فيما يبطل به الصداق عن الزوج	الباب الرابع عشر
٤٥	الصلح في الصداق من الزوجين وغيرهما .	الباب الخامس عشر
٤٧	في الأقرار بالزوجة والود وغير ذلك .	الباب السادس عشر
٥٠	في قبض الولي للصداق وتسليمه إليه .	الباب السابع عشر
٥٢	في الصداق وقبضه وبهوى الزوج تعليمه .	الباب الثامن عشر
٥٤	في المرأة إذا أخذت صداقها ثم فارقتها قبل الجواز .	الباب التاسع عشر
٥٩	ما يجوز للمرأة إذ تلذت من صداقها الأجل	الباب العشرون
٦١	في المرأة متى تستحق أخذ صداقها الأجل .	الباب الحادي والعشرون

## فهرس الجزء ٤٩ من كتاب بيان الشرع

٦٤	في صدقات النساء إذا تقدم بعضهن على بعض وما يثبت من الصدقات .	الباب الثاني والعشرون
٦٦	في ازالة المرأة صداقها قبل أن تطلق وفيما يبطل عن الزوج الصداق .	الباب الثالث والعشرون
٦٧	في حلية المرأة لصداقها العاجل وفي الأجل يطلب الزوج ذلك إليها	الباب الرابع والعشرون
٧٥	في بيع الصداق والقرار به من المرأة وورثتها	الباب الخامس والعشرون
٧٧	مايجوز لمن عليه صداق في ماله وما لا يجوز .	الباب السادس والعشرون
٧٨	في قضاء الصداق	الباب السابع والعشرون
٨١	في شرط الخيار في الصداق	الباب الثامن والعشرون
٨٣	في قضاء الصداق من النخل ومن كم يكون ومن أين يكون	الباب التاسع والعشرون
٨٨	مايجزي وما لا يجزي في قضاء الصداق ومتى لا يجوز القضاء	الباب الثلاثون
٩٠	في حقة الشرب للنخل	الباب الحادي والثلاثون
٩٢	في الشرب الصدقات	الباب الثاني والثلاثون
٩٣	في الشرب إذا كان أقل من الصدقات أو أكثر وفي النخل العواخذ	لباب الثالث والثلاثون
٩٥	في الشرب إذا كان الماء تبعاً للنخل	الباب الرابع والثلاثون
٩٧	في الشرب إذا ذهب النخل قبل أن تقطع .	الباب الخامس والثلاثون
٩٨	د عوى الشرب ومن أين يكون القضاء من مال الهالك	الباب السادس والثلاثون
٩٩	مايدخل في قضاء الصداق إذا قضى ومايجب له .	الباب السابع والثلاثون
١٠٠	أين يجب للمرأة صداقها من البلدان .	الباب الثامن والثلاثون
١٠٦	في البرائة إذا أرادوا قضاء الصداق من غير مال الهالك وكان فيه مايقضي أو عجز عن الصداق	الباب التاسع والثلاثون
١١٠	في القضاء إذا كان فيه شرط	الباب الأربعون
١١١	في الصداق إذا انصأ فيه الزيادة	الباب الحادي والأربعون
١١٢	في الصداق إذا انصأ فيه الجهالة .	الباب الثاني والأربعون
١١٥	في الصداق وقضائته من غير الزوج مثل ولي أو حبيبي أو الورثة	الباب الثالث والأربعون
١١٧	في قضاء الصداق إذا كان لامرأتين	الباب الرابع والأربعون



## فهرس الجزء ٢٩ و ٥٠ من كتاب بيان الشوع

١١٨	في المالك في الصداق	الباب الخامس والأربعون
١٣٦	فيمن يلزمه الصداق بالطيء على الكره	الباب السادس والأربعون
١٣٥	في صداق المرأة إذا طلق ثم وطئت بعده	الباب السابع والأربعون
١٣٨	في قضاء صداق المرأة الموطاة خطأ	الباب الثامن والأربعون
١٤٠	في صداق المرأة التي تفر زوجها	الباب التاسع والأربعون
١٤٥	الضمان بالصداق	الباب الخمسون
١٤٩	في وعد المرأة للرجل في الصداق عند التزويج وما أشبه ذلك من الشروط	الباب الحادي والخمسون

## الجزء الخمسون

١٦٧	في حق الزوج على زوجته	الباب الأول
١٧١	فيما يلزم الزوج لزوجته وما يلزمها له وما أشبه ذلك	الباب الثاني
١٨٢	في القسمة بين النساء في السكنى والجماع	الباب الثالث
١٨٦	في معاشرة الأزواج	الباب الرابع
١٩٠	في المرأة إذا طلبت منه النفقة والكسوة وطلب الزوج أن تكون معه	الباب الخامس
١٩٣	في معاشرة الأزواج ومتى يلزمه نفقتها وفي الخاتم والألم	الباب السادس
٤	في معاشرة الزوج لزوجته	الباب السابع
٧	في الزوج متى تلزمه نفقة زوجته وكسوتها	الباب الثامن
١٠	في فرائض النساء على أزواجهن	الباب التاسع
٢١٣	في نفقة الزوجة	الباب العاشر
	في نفقة الزوجة ومن يجب له النفقة من المطلقات والمختلعات والمحيطات واليائعات بحرمة أو غير ذلك وما يجب لهن من الأتم وما لا يجب وما أشبه ذلك	الباب الحادي عشر
٢١٩	في نفقة الزوجة الصبية	الباب الثاني عشر
٢٣٥	في نفقة الزوجة إذا كانت رتقاء وفي كسوتها وفي امرأة المجنون والمعنوة	الباب الثالث عشر
٢٤١	في نفقة الزوجة إذا سحنت أو سجن وما أشبه ذلك	الباب الرابع عشر
٢٤٢	في نفقة الزوجة إذا غاب عنها أو غابت عنه	الباب الخامس عشر

## فهرس الجزء ٥٠ من كتاب بيان الشرع

٢٥٠	في المرأة إذا استقلت ثم صبح لنها كانت مطلقة أو مميته	الباب السادس عشر
٢٥١	في كمسوة الزوجة إذا فارقها زوجها أو مات عنها	الباب السابع عشر
٢٥٤	في صبيغ الثياب في كمسوة الزوجة واحكام من غير الكتاب وزيادته	الباب الثامن عشر
٢٥٥	في كمسوة الزوجة من أحد الزوجين صبيغها واحكام ذلك	الباب التاسع عشر
٢٥٥	لحسب من أبي	
٢٥٧	فيما يجب على الرجل ان يكسو زوجته	الباب العشرين
٢٧٧	في المرأة إذا طلقها زوجها طلاقاً صحيحاً والصدوق	الباب الحادي والعشرون
٢٧٥	في سكنى الزوجة	الباب الثاني والعشرون
٢٧٦	مايجوز للرجل والمرأة ان تفعله بغير إذن احدهما	الباب الثالث والعشرون
٢٧٩	في سكنى المطلقة وخروجها وما أشبه ذلك	الباب الرابع والعشرون
٢٨٢	في كراهيته الزوج ان يدخل على زوجته وفي سكنى أولادها من غيره ومعهما وما أشبه ذلك	الباب الخامس والعشرون
٢٨٥	في عمل المرأة لزوجها وبغيره وفي خدمة الرجل للمرأة وكلامها	الباب السادس والعشرون
٢٨٥	لغيره	
٢٩١	في ضرب الرجل زوجته	الباب السابع والعشرون
٢٩٤	في سفر الرجل برأي زوجته أو بغير رأيها أو غاب عنها أو غابت عنه ونفقتها في ذلك	الباب الثامن والعشرون
٢٩٧	في المرأة متى تخرج من بيت زوجها وفي خروجها	الباب التاسع والعشرون
٣٠١	في حمل الزوجة وتحويلها من منزلها وحمل الأخت وما أشبه ذلك	الباب الثلاثون
٣٠٧	في الجماع ومن جامع بين جعفر	الباب الحادي والثلاثون
٣١٣	في العزل والتزويج على شروط العزل	الباب الثاني والثلاثون
٣١٤	في طهيء الرجل أزواجه في محل واحد	الباب الثالث والثلاثون
٣١٨	في طهيء المستحاضة	الباب الرابع والثلاثون
٣٢٠	في المرأة إذا طعنها رجل وقلنت انه زوجها وإذا اكرهت على ذلك	الباب الخامس والثلاثون
٣٢٢	في الطهيء وحبث الرجل بنفسه والمرأة بنفسها وما أشبه ذلك	الباب السادس والثلاثون
٣٢٣	الوطيء في الغير	الباب السابع والثلاثون
٣٢٧	في الوطيء	الباب الثامن والثلاثون
٣٢٩	فيما يجوز للمرأة فيه قتل من يطلعا ومايلزمها ان تقتدي	الباب التاسع والثلاثون

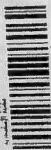
## فهرس الجزء ٥٠ من كتاب بيان الشوع

٢٣٠	فيما يجوز للزوجة ان تعاهد زوجها وما عليها ان تلتقي فيه وما لا يجوز من ذلك	الباب الأربعون
٢٣٤	فيما يجب على من وطئ ذات محرم منه يتزوج أو غيره	الباب الحادي والأربعون
٢٣٥	فيمن وجد امرأة في فراشه أو في حجته فوطئها	الباب الثاني والأربعون
٢٣٧	فيمن تزوج امرأة من ولدها فيلقبها وتصدقته وتحبره أو يرورها فتسكنه من نفسها أنه حرام	الباب الثالث والأربعون
٢٣٨	في المفاوضة بين الزوجين وكيفيةها واحكامها من غير الكتاب والزادة المضلفة اليه	الباب الرابع والأربعون





Biblioteca Aleadrina



0227198

## الباب الخامس في المرأة إذا طلبت النفقة والكسوة وطلب الزوج ان تكون معه في المنزل

جواب من محمد بن الحسن وقلت ما تقول ان قبل الرجل ان يصلح لها ما كسر من صوغها وأن ياتيها بما تحتاج اليه من كسوتها على ان تكون الزوجه معه في منزله وكرهت هي ان تكون معه في منزله وطلبت هي ان تكون مع ابيها الى ان تصلح الصوغ ويأتيها بالكسوة ثم حينئذ تسكن معه . ، اختلفا في هذا . فعلى ما ذكرت فاذا طلبت هذه المرأة ان تكون مع أبيها حتى ياتيها زوجها بكسوتها وليس عندها له كسوة . وهي محتاجة الى الكسوة واحبت ان تمنع نفسها منه عند أبيها حتى يحضرها كسوتها فلها ذلك في حكم العدل إذا كان خروجها من عند زوجها بحجة حق أو عريت من الكسوة واحتجت عليه فيها فلم يكسها كانت مع ابيها حتى يحضرها ما يستحق مثلها من مثله من الكسوة على قدر سعته وطوله في كسوة مثلها . وأما حبسها نفسها مع ابيها حتى يضوغ لها ما كسر من حليها فاذا كانت ليس لها حجة غير هذا فانها تكون زوجها في منزله . ويضوغ لها ما كسر من حليها وليس لها ان تعتزل عنه حتى يضوغ لها حليها إذا كانت قد كانت معه وجاز بها وعاشرها .

مسألة : وسألته عن رجل خطب امرأة ثم ان والدها أخذ بنفقتها هل له ذلك فقال ان شاعوا ان يعطو الرجل امرأته تكون معه بنفق عليها ويكسوها ويؤدي اليها . وان شاء واضربوا له اجلاً فاذا انقضى الاجل اخذوه بنفقتها يومئذ وادائها

مسألة : ومن جواب أبي زكريا القاضي يحيى بن سعيد وسألتكم عن المرأة تخرج من بيت زوجها بغير رايه فاذا سافر رجعت الى بيته . وطلبت النفقة وأن لم يكن له بيت وجلست في بيت أبيها . وطلبت النفقة فقال له لم ترجع الى بيتي فقالت ليس لك بيت . فعلي ما وصفتكم فاذا نشرزت هذه

## الباب الرابع

في التزويج إذا وقع على غير صداق أو لم يذكر  
عاجلاً ولا آجلاً واختلف الزوج والأولياء فيه أو زوجه  
على جميع الملك أو على أقل من صداقها أو على  
شيء محدود

وامرأة تزوجت برجل على أربعين نخلة ونفقة ولدا من غيره ومؤنته  
وكسوته قلت هل يثبت ذلك ، فذلك ثابت على قول بعض من عرفنا لعله اراد  
وعرفنا غير ذلك .

**مسألة :** وعن امرأة ثيب أو بكر زوجها وليها بصداق أقل من  
صدقات امهاتها ثم طلبت من بعد ذلك صدقات نسائها هل لها ذلك ، فقد  
اختلف في ذلك فيها قيل ليس لها إلا ما فرض وليها ، إذا كان يجوز بها  
التزويج كانت بكرة أو ثيباً صغيرة أو كبيرة ، وقيل لها صداق مثلها على  
حال ، وقيل ان كانت بكرة فلها صداق مثل نسائها وان كانت ثيباً فلها  
ما فرض لها وليها وقيل ذلك هي الصبية خاصة وليس للبالغ إلا ما فرض  
لها وليها ، ويعجبنى أن يكون لها ما فرض وليها إذا كان مسمى معروفاً  
مما يجوز به النكاح وقلت لو أنه لم يعلمها بالصداق فرضيت بالتزويج  
وأجازته على نفسها فلما دخل بها علمت بالصداق فغيرت ، فهل لها ذلك  
فقد مضى القول وانما الجواب على هذا .

**مسألة :** وعن الرجل يزوج جاريته فيشترط لها كسوتها ونفقتها  
وقبل بذلك الزوج غير الحق الذي تزوجه بها ايثبت هذا الشرط ، فعلى ما  
وصفت فلما ضمن لها على نفسه على تزويجها ثبت عليه مما يسعه  
الضمان ، قال غيره وقد قيل أنه ما شرط في التزويج للمرأة مما له معرفة  
بصفة أو تدرك معرفته ولو كان مجهولاً فهو جائز .